

لقد قام الطالب بالتعديلات التي
طلبت هامنه لجنة المناقشة:

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة

أ.د. أحمد مكي الأنصاري / مشرفاً.

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد / مناقشاً.

أ.د. سيد تقوي / مناقشاً.



٣٢

النجاح التالي تلو المراج

لحسام الدين السغناقي

(ت : ٧١٤ هـ)

تحقيق ودراسة :

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب :

عبدالله عثمان عبدالرحمن سلطان

إشراف الأستاذ الدكتور :

أحمد مكي الأنصاري

العام الدراسي :

١٤١٣ هـ - ١٤١٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان البحث : النجاح التالي تلو المراح ، تحقيق و دراسة .
الدرجة العلمية : الماجستير .
الطالب : عبدالله عثمان عبدالرحمن سلطان .

ملخص البحث :

لقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين :
القسم الأول : الدراسة ، و تقع في أربعة فصول :
الفصل الأول : التعريف بحسام الدين السُّغْنَاقي ، و شمل حياته العلمية .
الفصل الثاني : اتجاهاته النحوية ، و شمل المسائل النحوية و الصرفية التي وافق فيها البصريين أو الكوفيين .
الفصل الثالث : آثاره ... و كتاب النجاح ، و شمل التعريف بآثار المصنف ، مع دراسة كتاب (النجاح التالي تلو المراح) دراسة توثيقية منهجية علمية .
الفصل الرابع : الموازنة ، و كانت بين هذا الكتاب و كتابي (تصريف العزي) و (مراح الأرواح) ، و أخيراً منهج التحقيق الذي سلكته في تقويم نص هذا الكتاب .

القسم الثاني : النص المحقق ، و فيه نص الكتاب و قد ذُيِّل بالفهارس الفنية المتعددة

هذا و قد أبرز البحث ما يلي :

- 1- التعريف بشخصية حسام الدين السُّغْنَاقي المغمورة ، و إبراز مكانته العلمية .
- 2- تقديم كتاب للسُّغْنَاقي في علم الصرف تتضح من خلاله شخصيته العلمية في هذا الفن .
- 3- أنه يعد من الكتب الصرفية المغمورة المفيدة .
- 4- كثرة نقل المصنف عن قبله من العلماء .



عميد الكلية:

أ.د. /محمد بن مرسى الحارثي

المشرف :

أ.د. /أحمد مكي الأنصاري

الطالب :

عبدالله عثمان عبدالرحمن سلطان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتوى

رقم الصفحة	الموضوع
أ-ح	المقدمة
١٦٤-١	القسم الأول : الدراسة
٥٤-١	الفصل الأول : السغناقي ... حياة و مماتاً
٧٢-٥٥	الفصل الثاني: اتجاهاته النحوية
١٢٨-٧٣	الفصل الثالث: آثاره ... و كتاب النجاح
١٥٢-١٢٩	الفصل الرابع : الموازنة
٣٤٧-١٦٥	القسم الثاني : النص المحقق
١٦٩-١٦٧	مقدمة المؤلف
٢٣٤-١٧٠	الباب الأول : في الصحيح
٢٥١-٢٣٥	الباب الثاني: في المضاعف
٢٦٥-٢٥٢	الباب الثالث: في المثال
٣٠٠-٢٦٦	الباب الرابع : في الأجوف
٣٢١-٣٠١	الباب الخامس : في الناقص
٣٢٨-٣٢٢	الباب السادس : في اللفيف
٣٤٣-٣٢٩	الباب السابع : في المهموز
٣٤٦-٣٤٤	مبحث في حل العقد
٣٤٧	الخاتمة
٣٩٧-٣٤٨	الفهارس

القائمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق
بالضاد سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثرهم وأهتدى بهديهم إلى
يوم الدين .

اختيار موضوع البحث ، دوافعه ، أهدافه ، خطته .

(أ) اختيار موضوع البحث .

عندما رغبت في تسجيل موضوع لدرجة الماجستير جهدت في
البحث عن موضوع جديد لم يطرق من قبل ، وقد لقيت في اختيار هذا
الموضوع عناء شديدا ، فرضته علي ظروف متعددة متباينة .. ذلك أنني
كنت اختار بعض الموضوعات .. وأعرضها على لجنة المخطوطات
الموقرة .. فيجيزونها بكل تقدير ، جزاهم الله عني خير الجزاء .. وبعدها
أمضي في وضع الخطة المحكمة والدراسة المستفيضة .. تلك التي تضيء
جوانب البحث أملا في أن تتال الرضا والقبول لدى مجلس قسم الدراسات
العليا العربية الموقر .. وفجأة يتبين لي وجود عارض يحول دون هذا
الموضوع أو ذاك .. فيتبينني عنه بأي صورة من الصور .. وحينئذ يحثني
أستاذي المشرف على البحث عن موضوع آخر عملا بالحديث النبوي
الشريف : " دع ما يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ " (١) .

وهكذا وهكذا دواليك من موضوع إلى موضوع ، حتى بلغت
الموضوعات (٧) سبعة ، كما سيأتي بالتفصيل .
وإليك عناوين الموضوعات التي اخترتها أولا ... ثم عدلت
عنها بعد ذلك لسبب أو لآخر :

١- (شرح الإشارة في النحو) .

لتاج الدين الإسكندري (ت: ٧٣١هـ) ، تحقيق ودراسة ، حيث
شرعت في كتابة خطته ، ثم قدمته لأستاذي المشرف ، ولكن اتضح لي بعد
ذلك أنني قد سبقت إلى هذا الموضوع ، فعدلت عنه إلى موضوع آخر .

- ب -

٢- وقد وقع الاختيار بعد ذلك على موضوع عنوانه :
(المقدمة السعدية في ضوابط العربية) لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني
(ت:٧٤٣هـ) . تحقيق ودراسة ، وبعد أن عرضت خطته على أستاذي
المشرف ، نكر لي أن هذا الموضوع سجل حديثا في الرياض ، فلم أشأ أن
أطرق موضوعا قد باشره باحث غيري .

٣- ثم اهتديت إلى موضوع بعنوان :
(المحيط المجموع في الأصول والفروع) لابن يعيش (١) الصنعاني
(ت:٦٨٠هـ) ، تحقيق ودراسة ، إلا أنه أشير عليّ بتركه والبحث عن سواه
لأنه جزء منتزع من مخطوطة الكتاب، ولم أعر عليه مكملا حتى الآن ،
فتركته إلى غيره .

٤- وبعد هذا تقدمت بموضوع آخر عنوانه :
(منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب) لأحمد بن
محمد الرصاص (ت:٦٥٦هـ) ، تحقيق ودراسة ، وبعد أن وضعت خطته
وشرعت في إعداد الدراسة الوافية عنه تبين لي أنه حقق في جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٤هـ، فعدلت عنه إلى موضوع آخر .

٥- تقدمت بموضوع عنوانه :
(شرح الكافية) ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت: ٨٤٥هـ) ،
حيث قمت بإحضار صورة ورقية من مخطوطته المحفوظة في مكتبة
"عارف حكمت" بالمدينة المنورة ، لأن صورة الميكروفيلم لهذه المخطوطة
الموجودة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم
القرى بمكة المكرمة غير واضحة .

(١) ابن يعيش هذا يمني ، وهو غير ابن يعيش الحلبي ، وكلاهما شرح المفصل ، وكانا في عصر
واحد غير أن الحلبي تُوِّفِي سنة (٦٤٣هـ) ، واليمني تُوِّفِي بعده في سنة (٦٨٠هـ) ، وجاء في
ترجمة ابن يعيش اليمني : " محمد بن علي بن أحمد يعيش ، من أكابر علماء اليمن ، وهو صاحب
مؤلفات كثيرة ، وأكثر نبوغه في العلوم اللغوية - مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، تأليف :
عبدالله محمد الحبشي ص:٤١٦ ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

أما ابن يعيش الحلبي فهو أشهر من أن يُعرَف .

- ج -

فشرعت في وضع خطته ، ومن ثم تقديمه لأستاذي المشرف ، وعلى إثر عرض هذا الموضوع على بعض أعضاء لجنة المخطوطات بكلية اللغة العربية رأوا أن العدول عنه إلى ما سواه أولى .

٦- وعند ذلك تقدمت بموضوع آخر عنوانه :

(شرح الكافية) للحسن بن أحمد الجلال (ت: ١٠٨٤هـ) ، تحقيق ودراسة ، إلا أن هذا الموضوع لم يحظ بالقبول - أيضا- لأن مؤلفه متأخر .

٧- وأخيرا بعد جهد جهيد ، وبعد " اللتيا والتي " - كما يقولون - استقر الرأي على مخطوطة (النجاح التالي تلو المراح) ، للسغناقي ، تحقيق ودراسة ، وذلك بإشارة من بعض الأساتذة الفضلاء ، فعرضتها على أستاذي المشرف فتكرم بقبول هذا الموضوع الذي أشرف ببحثه وعرضه على القارئ الكريم .

(ب) دوافعه :

إن كثيرا مما خلفه سلف هذه الأمة وعلمائها الأجلاء من كتب التراث الإسلامي والعلوم الإنسانية لم ير النور بعد . وما خرج منه - حتى الآن - يعد أقل من القليل ، لأن الجزء الأكبر منه لا يزال مغمورا في دور الكتب الخاصة والعامة وفي خزائن المخطوطات في أنحاء متفرقة من العالم ، ينتظر الأيدي المخلصة الأمينه كي تنفض عنه غبار السنين ، وتعيد له بريقه ولمعانه ، وتبرز ما يحمله هذا الكنز التراثي العظيم من بصمات واضحة وشواهد حية على جبين الحضارة الإنسانية .

لهذا رأيت من الوفاء بحق هذا التراث الأصيل أن أسهم بجهد المتواضع في إحيائه والتزود مما فيه من عمق وأصالة ، وذلك بتحقيق أحد نصوصه وهو كتاب (النجاح التالي تلو المراح) .

وقد كان السغناقي أحد علمائنا الأجلاء الذين لهم مشاركة في بعض ميادين العلوم الإسلامية ، فأسهم بذلك في نماء تراث أمتنا العظيم . ولما لم أر أحدا قد تناول حياة هذا العَلم الجليل بالدرس ولا شيئا من آثاره رأيت أن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير هو : (النجاح التالي تلو المراح) ، للسغناقي (ت: ٧١٤هـ) ، تحقيق ودراسة .

(ج) أهدافه :

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي :

- ١- الرغبة في تجلية شخصية علمية مغمورة في عصرنا الحاضر ، مع أنها كانت من الشخصيات البارزة في نهاية القرن السابع وأوائل القرن الثامن ، وهي شخصية حسام الدين السغناقي ، وكذلك التعريف بما كان يتمتع به من مكانة علمية كبيرة، عرفها له المتقدمون ، وحفظها له المتأخرون ، تلك المكانة التي تجلت آثارها في تنوع مصنفاته بين الأصول والنحو ، وكذلك كثرة تلاميذه .
- ٢- إبراز كتاب صرفي مفيد له قيمته العلمية بين كتب هذا الفن ، كما سيأتي بالتفصيل إن شاء الله .
- ٣- الكشف عن المنهج الذي انتهجه السغناقي في هذا الكتاب .

(د) خطة البحث

يتكون هذا البحث من قسمين :

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل هذا القسم على أربعة فصول:

الفصل الأول : السغناقي حياة وممات.

عرّفت من خلاله بحسام الدين السغناقي : نسبه ومولده وأسرته ثم نشأته وطلبه العلم وشيوخه وتلاميذه ثم صفاته ورحلاته وثقافته ومكانته العلمية ومناصبه ثم وفاته .

الفصل الثاني : اتجاهاته النحوية :

وقد ضمنته الحديث عن اتجاهاته النحوية من خلال المباحث

التالية :

أولا : - المسائل الخلافية التي صرح فيها بأنه على مذهب البصريين .

ثانيا : - المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين دون تصريح .

ثالثا : - وافق الكوفيين دون تصريح في مسألة خلافية واحدة .

الفصل الثالث : آثاره وكتاب النجاح .

وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين ، وهما كالتالي :

أولا : - آثاره :

عرّفت من خلالها بمصنفات المؤلف وآثاره التي وصلت
إلينا ، وأشرت - قدر المستطاع - إلى أماكن وجود نسخها
المخطوطة.

فكانت على هذا النحو مرتبة حسب أسبقية التأليف .

- الوافي .
- النهاية .
- الموصل .
- الكافي .
- المختصر .
- النجاح .
- التسديد .

- شرح دامغة المبتدعين وناصره المهتمين .

ثانيا : الدراسة المنهجية لكتاب (النجاح التالي تلو المراح) :

تناولت فيها كتاب " النجاح " بالتوثيق والدراسة من خلال

المباحث التالية :

- نسخ الكتاب .
- توثيق نسبة الكتاب .
- حول العنوان .
- مادة الكتاب . ١- أبواب الكتاب .
- ٢- ترتيب مادة أبواب الكتاب .

- مصادر الكتاب .

- شواهد .

- منهج السغناقي في عرض المادة العلمية :

أ- صورة عامة عن المنهج .

ب- منهجه في عرض المسائل الخلافية .

- قيمة الكتاب وآراء العلماء فيه .

- وجهة نظر حول منهجه في عرض المادة العلمية .

- شخصية السغناقي العلمية .

الفصل الرابع : الموازنة .

تناول هذا الفصل الموازنة بين كتاب " النجاح " وكتاب "تصريف العزي " ، ثم الموازنة بينه وبين كتاب (مراح الأرواح) .
وقد سلكت في هذه الموازنة المنهج التالي:

(أ) موازنة بين نصوص من كتابي (النجاح) و(تصريف العزي)

أولا : - الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات .

٢- زيادة بعض المباحث .

٣- عرض المادة العلمية .

ثانيا : - الجانب الموضوعي :

١- الفعل المبني للمجهول .

٢- باب " المثال " .

(ب) موازنة بين نصوص من كتابي (النجاح) و (مراح الأرواح).

أولا : - الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات .

٢- زيادة بعض المباحث .

٣- عرض المادة العلمية .

ثانيا : الجانب الموضوعي .

١- الفعل الماضي .

٢- الفعل المضارع .

القسم الثاني : النص المحقق

أما تحقيق كتاب " النجاح " فقد وطّأت له بعرض لعملي الذي

قمت به في التحقيق .

وأما منهجي في النص المحقق فقد قام أساسا على ضبط

المشكل في النص وربط مسائله- ما أمكنني - بمثيلاتها في الكتب الأخرى

مراعي الرجوع إلى المصادر الأصلية .

وقد حاولت أن أطبق عليه أعلى أنموذج لمنهج التحقيق ، مع

حرصني التام على الأمانة العلمية المتبعة في مناهج المحققين .

ثم نيلت النص المحقق بالفهارس التفصيلية المنهجية المتعددة

للآيات والأبيات الشعرية والأعلام والأمثلة واللغات والمواضع .

كما وضعت فهرسا للمصادر والمراجع التي اعتمدها في

تحقيق النص ، مبتدئا بفهرسة ما كان منها مخطوطا ، ثم عقبته

بمّا كان منها مطبوعا ، ووضعت نُصب عينيّ مراعاة التسلسل (الألفبائيّ) لكل من المصادر والمراجع المخطوطة منها والمطبوعة .

وفي النهاية ذيلت البحث بفهرس إجمالي لقسم الدراسة ، ثم أعقبته بفهرس تفصيلي لفصول الدراسة وموادها .

وبعد ذلك وضعت فهرسا إجماليا لقسم التحقيق (للنص المحقق) ، ثم تثبيت بفهرس تفصيلي لأبواب الكتاب وموضوعاتها .

وقد لاقيت في بحثي هذا بعض الصعوبات في أثناء التحقيق والدراسة شأني في ذلك شأن الباحثين المخلصين لبحوثهم ، وذلك أنني رغبت في الاعتماد على كتب المؤلف نفسه لإثبات منهجه وشخصيته العلمية واتجاهه النحوي ، واستتطاق نصوصه لعلها تُجَلِّي شخصيته المغمورة ، وتبرز مكانته العلمية أكثر من غيرها .

غير أن جميع مصنفاته - التي وصلت إلينا - لا تزال نسخا مخطوطة حسب علمي ، كما أنها لم تكن في متناول يدي بادئ الأمر مما شكل أمامي عقبة أخرى ، فما كان مني إلا أن وطّدت نفسي على الصبر وتحمل المشاق طويلا والإصرار على الوقوف على بعض آثار المصنف ، فكان ما أردت - بفضل الله - حيث وفقت في إحضار معظمها ، والحمد لله . ثم عقدت العزم ، وأخلصت النية ، وشمرت عن ساعد الجد ، وبذلت ما وسع الجهد في الانتفاع بهذه الآثار .

فإن وفقت فذاك فضل من الله ، وإن كانت الأخرى - لا قدر الله - فإنني ما فتئت أنشد سبيل التوجيه والتقويم ، وأرجو من أساتذتي الكرام ألا تضيق صدورهم بما كان مني من قصور أو تقصير ، لأنني مازلت في بداية الطريق ، ويسعدني كل السعادة أن أتلقي توجيهاتهم السديدة ، وأضعها نُصب عينيّ ، وأتقبل نقدهم البناء بصدر رحب .

ويطيب لي في هذا المقام - بعد أن من الله عليّ بإتمام هذا البحث - أن أرد الفضل إلى أهله والإحسان إلى نويه ، فأقدم وافر شكري وعظيم امتناني وعميق تقديري لأستاذي الكبير: الأستاذ المشرف الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي كان بعلمه وتوجيهاته السديدة ومنهجه الدقيق أنموذجا للمشرف المخلص الأمين والعالم المربي الذي تشرئب إليه أعناق طلبة العلم .

وقد منح هذا البحث كثيرا من علمه الغزير ووقته الثمين وجهده الكبير بنفس راضية وصدر رحب ، فجعل وقت الإشراف مفتوحا ، ولم يقتصر على تحديده بساعة الإشراف الأسبوعية الرسمية .

- ح -

فمنذ أن أبديت له رغبتني في تسجيل هذا الموضوع لم يرض عليّ بنصحته وعلمه ، وقد لازمني في كل خطوة أخطوها في هذا البحث حتى استوى علي عوده ، وانتهى إلى ما هو عليه الآن .

كما كان لمتابعته المستمرة لخطوات البحث وقراءته المتأنية الفاحصة المتكررة لأجزائه وجزئياته من قسمني التحقيق والدراسة ، وكذلك توجيهاته الدقيقة السديدة لكل مبحث أو فكرة أطيب الأثر علي هذا البحث .
فجزاه الله عني خير ما يجزي به عباده الصالحين ، وبارك له في علمه ، ونفع به وجعل ما يقدمه للعلم وأهله في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وأود-هنا - أن أذكر فأشكر فضل أستاذي العلامة : الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد - رئيس قسم الدراسات العليا العربية- الذي تفضل بمساعدتي علميا وأديبا ، ومن ذلك إهداؤه إليّ صورة ورقية لواحد من آثار المصنف ، حيث تكفل بإحضارها من مصر - وكم "للعائد" من عوائد وأياد بيضاء علي طلاب العلم ، يبذلها في سخاء وخفاء حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه - ولقد كان لتشجيعه وحثه لي وحرصه علي إفادتي كبير الأثر في نفسي ، فجزاه الله عني خير ما يجزي به المتقين الأبرار .

أما القائمون علي كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى وفي مقدمتهم : الأستاذ الدكتور محمد بن مريسي الحارثي - عميد الكلية - والأستاذ الدكتور سعد بن حمدان الغامدي - وكيل الكلية - فلهم جميعا مني جزيل الشكر والدعاء بأن يثيبهم الله خير الجزاء ، لقاء ما يقدمونه لطلبة العلم من خدمات جليلة .

وهناك أصحاب فضل آخرون كثير بل أفضال كثيرة وكبيرة علي هذا البحث وعلي صاحبه وذلك لما قدموه لي من عون صادق في إخراج هذه الرسالة ... ولولا خشية الإطالة لذكرتهم جميعا واحدا واحدا .. ولكن المقام لا يتسع لذلك وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء ، إنه سميع قريب مجيب الدعوات .

وختاما فإنني أحمد الله تعالى الذي أعانني علي إتمام هذا البحث ..حتى جاء علي هذه الصورة التي أتمنى أن تتال رضا القارئ الكريم - وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

القسم الأول

الدراسة

تشتمل الدراسة على أربعة فصول :

الفصل الأول :

السَّغْنَاقِيُّ حياةً ومماتاً .

الفصل الثاني :

..... اتجاهاته النحوية .

الفصل الثالث : آثاره ... و كتاب النجاح .

أولاً : آثاره .

ثانياً : الدراسة المنهجية لكتاب {النجاح التالي تلو المراح} .

الفصل الرابع : الموازنة :

(أ) - موازنة بين كـيـتـابـي (النجاح) و (تصريف العزي) .

(ب) - موازنة بين كـيـتـابـي (النجاح) و (مراح الأرواح) .

الفصل الأول :

السُّغْنَاقي

(...-٧١٤هـ - ...-١٣١٤م)

حياةً و مماتاً

- اسمه و نسبه .
- مولده .
- أسرته .
- نشأته و طلبه العلم .
- شيوخه .
- تلاميذه .
- صفاته .
- شـعـره .
- رحلاته .
- ثقافته .
- مكانته العلمية .
- مناصبه .
- وفاته .

اسمه ونسبه :

هو: حسام الدين ، حسين بن علي بن حجاج بن علي بن محمود السفناقي ،
البخاري الحنفي* .

* ترجمته في : منتخب المختار ، للسلامي ص : ٥٠ ، تصحيح وتعليق : المحامي
عباس العزاوي ، مطبعة الاهالي ، بغداد ١٢٥٧هـ - ١٩٢٨م ، والجواهر المضية ،
للقرشي ٢١٢/١ - ٢١٤ ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن -
الهند ، الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ ، والدرر الكامنة ، لابن حجر ١٤٧/٢ ، تحقيق :
محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدني ، الطبعة الثانية ١٢٨٥هـ - ١٩٦٥م ، والدليل
الشافي على المنهل الصافي ، لابن تغري بردي ٢٧٥/١ ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ،
نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة
المكرمة (مطبعة الخانجي - مصر) ، وتاج التراجم ، لابن قطلوبغا ص : ٢٥ ،
مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٢م ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ٥٢٧/١ ، تحقيق : محمد
أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ومفتاح السعادة ،
لطاش كبرى زاده ١٤٢/١ و ١٨٦ و ٢٠٥/٢ و ٢٦٦ ، تحقيق : كامل بكر وعبد
الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، مكتبة الاستقلال القاهرة ، والطبقات
السنية ، لتقي الدين التميمي الداري ١٥٠/٣ - ١٥٢ ، تحقيق : د. عبد الفتاح محمد
الحو ، دار الرفاعي - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م ، وكشف الظنون ،
لحاجي خليفة ١١٢/١ و ٤٠٣ و ٤٨٤ و ١٧٧٥/٢ و ١٨٤٨ و ١٨٤٩ و ١٩٢٩ و ٢٠٣١ و
٢٠٣٢ ، المطبعة الإسلامية - طهران ، الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ ، وأسماء الكتب المتمم
لكشف الظنون ، لرياض زاده ص : ١٠٢ - ١٠٣ ، ١١٧ ، ٢٢٢ ، تحقيق : د. محمد
التنوشي ، مكتبة الخانجي - مصر ، والتاج ، للزيبيدي (سغفق) ٢٨١/٦ ،
منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ، والفوائد البهية ، للكنوي ص : ٦٢ ، مطبعة
السعادة مصر - الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ ، والكتبخانة المصرية ١١/٢ ، و ٢٦٩
و ١٤٥/٣ ، جمع وترتيب : أحمد المهدي ومحمد الببلاوي ، المطبعة العثمانية ، الطبعة
الأولى ١٣٠٥هـ ، وأبجد العلوم ، للقنوجي ٣٤٨/٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، =

وأكثر من ترجم له يذكره باسم : « الحسين بن علي بن الحجاج » (١) ، بإضافة
الالف واللام إلى اسمه « حسين » وإلى اسم جده « حجاج » .
إلا أنني أثبت اسمه : « حسين بن علي بن حجاج بن علي » مجردا من الالف
واللام في اسمه وفي اسم جده ، لأنني قد وجدته هكذا في مقدمة بعض كتبه وفي
خاتمتها (٢) .
وفي كتاب (الاعلام) ٢٤٧/٢ صورة لخط السفناقي ، أخذت عن الصفحة الأخيرة
من مخطوطة كتابه (الكافي) ، وجاء فيها : « يقول العبد الضعيف حسين بن
علي بن حجاج بن علي السفناقي ... » .

= وروضات الجنات ، للخوانساري ١٥٧/٢ ، مطبعة المهراسنوار (قم) ١٢٩١هـ ،
وهدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ٢١٤/١ ، طبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ
- ١٩٨٢م ، والفتح المبين ، للمراغي ١١٢/٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، والاعلام ،
للزركلي ٢٤٧/٢ ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م ، ومعجم
المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ٢٨/٤ ، مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث - بيروت ،
و Brocklmann : g.11:116 , s.11:142 .

(١) ينظر : الجواهر المضية ٢١٢/١ ، والذرالكامنة ١٤٧/٢ ، وتاج التراجم ص :
٢٥ ، ومفتاح السعادة ١٤٢/١ و ٢٦٦/٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ ، ومعجم المؤلفين
٢٨/٤ .

(٢) ينظر : ماياتي ص : ٣٤٧ ، ومخطوطة (الوافي شرح منتخب الإخسيكتي) ،
للسفناقي ق ١/٢ و ١/٢٠٦ ، ميكروفيلم رقم : (٢٢٦) أصول فقه ، في مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، و (التسديد
في شرح التمهيد) ، للسفناقي ق ١/ب صورة بحوزتي ، وهي مصورة عن
الكتبخانة برقم : (١٢) توحيد .

فيكون اسمه الذي أثبته موافقا لما نص هو عليه بخط يده .

كما جاء نسبه في (منتخب المختار) على النحو التالي : « الحسين بن حجاج السغناقي البخاري ، المنعوت بالحسام ... » ، (١) ، حيث جعل أباه « حجاجا » ، ولعل في هذا سقطا من الناسخ ، لأنني لم أجد أحدا تابعه في ذلك فيما رجعت إليه من المصادر والمراجع .

ونسبه في (الفوائد البهية) : « الحسن بن علي بن حجاج بن علي حسام الدين السغناقي ... » ، (٢) ، بجعل اسمه « الحسن » بدل « حسين » ، وربما كان ذلك تحريفا من الناسخ - أيضا - .

ثم إنني وجدت الزبيدي يسميه : « علي بن حجاج السغناقي » ، إذ قال : « الإمام حسام الدين علي بن حجاج السغناقي ... » ، (٣) .
فقد سماه : « عليا » ، وجعل « حجاجا » أباه .

ولا أدري من أي مصدر استقى هذه التسمية ، التي خالف فيها اتفاق أكثر مترجميه ، بل خالف فيها مانص عليه السغناقي نفسه في تقييد اسمه ؟
ويترجح لدي أن اسمه « حسينا » ، ربما سقط منه سهواً ، لأنَّ الزبيدي قد رجع إلى كثير من الكتب ، ومنها كتب التراجم والطبقات ، وخاصة تراجم الحنفية ، وجميعها اتفقت على عدم تسميته : « عليا » .

كما وجدت نسب السغناقي مذكورا ضمن ترجمة تلميذه ابن الفصيح الهمذاني على هذا النحو : « الحسن الغنامي صاحب النهاية ... » ، (٤) ، وفيه أن اسمه « الحسن » ، ونسبته : « الغنامي » ، وكل منهما تحريف ؛ لمخالفته ما ذكر في ترجمته . ولم أجد في ذكر اسمه واسم أبيه وأجداده ما يزيد على ما ذكرت .
وقد لقب « السغناقي » بحسام الدين ، وحسام الملة والدين ، ونظام الإسلام والمسلمين ، و منشئ النظر ، ومفتي البشر (٥) ، وبالحسام (٦) ، وبالإمام (٧) .
وأما في نسبته فقد قيل : السغناقي ، والبخاري ، والصاغانبي ، والحنفي ، وسأذكر كلا منها :

(١) ص ٥٠ .

(٢) ص : ٦٢ .

(٣) التاج (سغناق) ٢٨١/٦ .

(٤) الفتح المبين ١٦٤/٢ .

(٥) ينظر : مخطوطة الواقي ق ١/٢ .

(٦) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٧) ينظر : كشف الظنون ١١٢/١ ، وأسماء الكتب المتمم للكشف ص : ١٠٢، ١٠٢ .

أولاً: السُّغْنَاقِي (١) :

وهي نسبة إلى « سِغْنَاق » - بكسر السين المهملة ، وسكون الغين المعجمة ، ثم نون بعدها ألف ، بعدها قاف - بلدة في تركستان (٢) .
وتقرأ أيضاً « سُغْنَاق » - بضم السين - وبهذا الضبط ورد ذكرها لدى محمود الكاشغري (٣) .
ونص الزبيدي على أنها « سُغْنَاق » ، وقيدها بالضم ، فقال : « سُغْنَاق - بالضم - قرية من أعمال بخارى » (٤) .

وفي (بلدان الخلافة الشرقية) (٥) : «ومن جملة المواضع الأخرى على (سيحون) التي أكثر من ذكرها علي اليزدي ، ولم يشر إليها البلدانيون العرب الأولون (سغناق) .

(١) ينظر : الجواهر المضية ١١٢/١ ، ومنتخب المختار ص : ٥٠ ، والبغية ٥٢٧/١ ، والكشف ١٧٧٥/٢ ، وهدية العارفين ٢١٤/١ .

(٢) الجواهر المضية ٢١٢/١ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٣) ينظر : تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ، لفاسيلي فلاد يميرو فيتش بارتولد ص : ٢٩٤ ، ترجمة : صلاح الدين عثمان هاشم ، طبع قسم التراث

العربي بالمجلس الوطني للثقافة - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(٤) التاج (سغناق) ٢٨١/٦ .

(٥) تأليف : كي لسترنج ص : ٥٢٩ ، نقله إلى العربية بشير فرنسيس ، وكركيس

عواد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

قال فيها : إنها قصبة (١) (قَبْجَاق) (٢) ، وهي على (٢٤) أربعة وعشرين فرسخا(٣) من شمال (أترار) (٤) ، وأبعد منها شمالا كانت (جَنْد) (٥) ، .

(١) والقصبة - أيضا - : درجة أورتبة تُبيِّن درجة الحاكم ومنزلته وقدره في الحكم المغولي ، فقد وضعوا لكل بلد أو ولاية اسما ذا معنى خاص به ، ينظر : جامع التواريخ ، لرشيد الدين الهمذاني ص : ٩ و ١٠ ، نقله إلى العربية د. فؤاد عبد المعطي الصيَّاد ، وراجع د. يحيى الخشاب ، دار النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

(٢) القبجاق : قبائل قطننت شرق نهر سيحون ، ومع بداية القرن السابع الهجري كان بينها وبين المغول حروب متعددة . ينظر : جامع التواريخ ص : ٣٢ ، ٤١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٦٨ .

(٣) ووفقا لرأي (ليرخ) فإنها تقع على مسافة أربعة فراسخ من (أترار) ، وذلك في موضع أطلال (سِنَاق قَرْغَان) ، أو (سِنَاق أتا) الحالية الواقعة على ستة أو سبعة أميال إلى الشمال من محطة بر ييد (تومن أريق) . ينظر : تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ص : ٢٩٥ .

(٤) أترار : هي (فاراب) أو (باراب) ، وقد عرفت باسم (أترار) و (أطرار) ، ويُنسب إليها أبو نصر الفارابي، المتوفى سنة (٣٣٩هـ) ، وهو من أشهر فلاسفة المسلمين قبل ابن سينا . بلدان الخلافة الشرقية ص : ٥٢٨ .

(٥) جَنْد : بالفتح ثم سكون ودال مهملة اسم مدينة عظيمة في بلاد تركستان ، بينها وبين خوارزم عشرة أيام، تلقاء بلاد الترك مما وراء النهر، قريبة من سيحون، وأهلها مسلمون، ينتحلون مذهب أبي حنيفة . معجم البلدان، لياقوت ١٤٧/٣، مطبعة السعادة - مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ - ١٩٠٦م، وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٥٢٩ .

وتقع سِغْناق في شمال إقليم الشاش (١) ، وهو الإقليم الثالث من أقاليم نهر سيحون ، الذي يمتدُّ مع النواحي الشمالية الغربية حتى مصب سِيحُون في بحر (آرال) ، وأما الإقليم الأول فهو (أُشْرُوسَنَة) ، والثاني إقليم (فِرْعَانَة) في أُعْلَى النهر (٢) .

وقد كانت المنطقة الواقعة بين (جَنْد) و (فاراب) تعتبر في القرن العاشر الميلادي من بلاد الكفار ، وكانت بلدة (سِغْناق) هي عاصمة « القبچاق ، غير المسلمين آنذاك ، والتي ظلت محتفظة بأهميتها الكبرى إلى عهد السيادة المغولية (٣) . بل إن خوارزم شاه ، قد قام بحملة على (سِغْناق) - أي: ضد « الكفار » - عام (١١٩٥م) ، وقد لاذ قائدهم (قايرتوقوخان) بالفرار حين علم بوصول الجيش الخوارزمي إلى (جَنْد) (٤) .

على أن هذه النسبة قد جاءت على وجهين : ففي (الكتبخانة) (٥) نُسب السِّغْناقِي بقولهم : « حسام الدين ، حسين بن علي بن الحجاج السغناقي - بالسين أو الصاد - نسبة إلى (سِغْناق) ، أو (صِغْناق) ، بلدة من بلاد تركستان » .

(١) والشاش : مدينة كانت أعظم المدن العربية فيما وراء سيحون في العصور الوسطى ، وهي اليوم (تاشكند) ، أو (طشقند) عاصمة أوزبكستان الإسلامية.

ينظر : بلدان الخلافة الشرقية ص : ٢٢ و ٤٧٧ و ٥٢٣ .

(٢) ينظر : بلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٧٧ و ٥٢٣ .

(٣) ينظر : تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ص : ٢٩٥ .

(٤) تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ص : ٤٩٥ .

(٥) ١١/٢ .

وقد جاءت نسبة المؤلف (السغناقي) محرفة ، قفي (روضات الجنات) :
« الشيخ حسام الدين ، الحسين بن علي السفياني ... » (١) ، بسـيين
مكسورة ، بعدها فاء ساكنة ، ثم ياء مثناة تحتية مفتوحة ، بعدها ألف ثم نون
مكسورة ثم ياء .

وفي (البنية في شرح الهداية) ، للعيني : « الشيخ الإمام العلامة حسام الدين
حسين السغناقي ... » (٢) ، بسـيين مكسورة ، بعدها فاء ساكنة ، ثم نون
مفتوحة ، ثم ألف ، بعدها قاف مكسورة ثم ياء .

وفي (الدرر الكامنة) : « الحسين بن علي بن الحجاج بن علي العناقي ... » (٣)
بعين مكسورة ، بعدها نون مفتوحة ، ثم ألف ، ثم قاف مكسورة بعدها ياء .
ويبدو أن هذه تحريفات من النسخ (٤) .

(١) ١٥٧/٣ .

(٢) ١٢١١/١ ، بتصحيح المولى محمد عمر، الشهير بناصر الإسلام الرامقوي ، دار
الفكر - الطبعة الأولى - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٣) ١٤٧/٢ .

(٤) ومن نسب إلى (سغناق) : ابنُ عمرو بن محمد بن محمد بن الفخر الإسفندريّ،
الخوارزمي، السغناقي . أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ص : ١٠٢-١٠٣ ، ويراجع:
ما يأتي ص : ١٦٤

ثانيا : البخاري (١) :

وهي نسبة إلى (بَخَارِي) ، بالضم ، وهي من أعظم مدن ماوراء النهر وأجلها (٢) .
وقد جاء التعريف بالمؤلف بنسبة (البخاري) في فهرس مخطوطات المكتبة الوقفية ،
بلاهور ، وفيه : « العلامة حسين بن الحجاج البخاري ، المعروف بالحسامي ،
أصولي فقيه ... » (٣) .

وعند ذكر كتاب له في أصول الفقه في الفهرس المذكور اقترنت نسبة (البخاري)
بنسبة (السَّغْنَاقِي) ، فقييل : « مؤلف : حسين بن الحجاج السغناقي البخاري
الحنفي ... » (٤) .

ولم يذكر أحد ممن ترجم له هذه النسبة - فيما أعلم - سوى ابن رافع
السلامي (٥) .

ومع أن السغناقي يحرص على ذكر اسمه ونسبه في مؤلفاته ، إلا أن نسبة
(البخاري) لم يرد ذكرها عنده .

والذي يظهر لي أنه تُسبب إليها ، لطلبه العلم فيها ، أو لتلقيه عن علمائها ، أمثال
حافظ الدين البخاري ، الذي تُوِّفِّي بِبُخَارَى . أو لأن (سغناق) من أعمال بخارى كما تقدم .

(١) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، و فهرس مخطوطات المكتبة الوقفية ص :

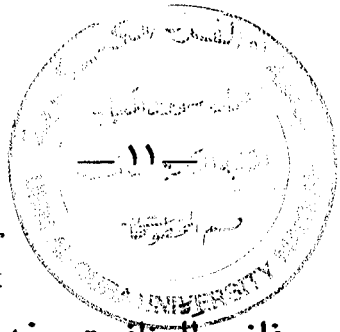
١٤٢ و ١٤٤ ، ترتيب الشيخ : سيد محمد متين الهاشمي ، نشر مركز التحقيق
بديال سنكه - لاهور .

(٢) معجم البلدان ٨١/٢ .

(٣) ص : ١٤٤ .

(٤) ص : ١٤٢ و ١٤٤ .

(٥) منتخب المختار ص : ٥٠ .



٢٣٢٢

وفيه يقول السَّغْنَاقي : « ... فإني لما طُفرت بخدمة الإمام العالم ... أستاذ العلماء ... مولانا حافظ الدين البخاري ... قفوت أثره أينما ابتعث ، والتقطت فوائده كلما نقت ، (١) .

ثالثا : الصاغانى (٢) :

وهي نسبة إلى (صاغان) بالغين المعجمة ، وآخره نون ، قرية بمرور (٣) تقع غرب نهر «الوخش» ، (٤) .
و «صاغان» لا يُعلم أهي قرية من قرى مروالروذ ، أم مرو العظمى ، أشهر مدن خراسان وقصبتها (٥) ؟

والظاهر لي أنها (مرو العظمى) ، وذلك للأسباب التالية :

أولا : لأن (مرو العظمى) هي المشهورة دون الأخرى .

ثانيا : إذا أُطلق اسم (مرو) فالمراد بها (مرو العظمى) .

ثالثا : إن (مرو) الأخرى إذا أُطلق اسمها تُقيدُ بقولهم : (مرو الروذ) (٦) ، و(مرو العليا) ، و(مرو الصغرى) ، و(مرو الشط) (٧) ، وذلك لتتميز عن (مرو العظمى) .

رابعا : اشتهرت (مرو العظمى) بالعلم ، فقد خرج منها خلق كثير من أهل الفضل والعلم ، بخلاف (مرو الروذ) .

(١) الوافي ق ١/٢٠٦ .

(٢) ينظر : الدليل الشافي على المنهل الصافي ١/٢٧٥ .

(٣) معجم البلدان ٥/٣٣٢ .

(٤) بلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٨٢ - ٤٨٤ .

(٥) معجم البلدان ٨/٣٢٢ و٣٣ .

(٦) الروذ بالفارسية : النهر ، فكانها مرو النهر ، لأنها تقع على نهر (مرغاب) ، وهي اليوم خراب ، و قد ظلت على خرابها منذ غزو تيمور لها .

ينظر : معجم البلدان ٨/٣٢٢ ، وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٤٧ .

(٧) بلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٤٧ .

وبما أن السغناقي قد تَلَمَّذَ على أحد شيوخه بمرور (١) فمن الجائز أن يكون قد ارتحل إلى (صاغان) ، ثم اشتهر بها ونُسب إليها .
والذي يبدو لي أنه كان قد اشتهر بالعلم ، وبرع في الفقه ، رواية ودراية عند ارتحاله إلى (صاغان) ، وهو ما كان مشهوراً به . عند توجهه إلى البلدان المختلفة والامصار الشاسعة، وفي أسفاره البعيدة ، على ما ذكر عن نفسه (٢) .

رابعاً : الحنفي (٣) :

وهي نسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة (١٥٠هـ) .
وقد عُدَّ السغناقي من مشاهير علماء الحنفية في زمنه ، إذ ذاع أمره في عواصم الشرق الإسلامي ، وأخذ النَّاسُ يتطلَّعونَ إلى لِقَائِهِ ، ويكتبون إليه حتى ينتفعوا بعلمه (٤) ، وبمؤلفاته في فروع الحنفية وغيرها .
فقد كانت له رواية ودراية في الأصول والفروع في الفقه الحنفي (٥) .

(١) ينظر: مخطوطة (الموصل في شرح المفصل) ، للسغناقي ج١ ق ٤٧/ب ، بحوزتي منه صورة ميكروفيلم مصورة عن مكتبة شهيد على برقم : (٢٤٨٤) نحو .
(٢) ينظر: مخطوطة (الكافي شرح أصول البرذوي) ، للسغناقي ج١ ق ٢/ب، بحوزتي منه صورة ميكروفيلم، مصورة عن مكتبة كوبريلي برقم : (٥٢٠) ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٣) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والدرر الكامنة ١٤٧/٢ ، والدليل الشافي ٢٧٥/١ ، والبغية ٥٢٧/١ ، والكشف ١١٢/١ و ٤٠٣ و ٤٨٤ و ٢٠٣١/٢ ، والهدية ٣١٤/١ ، والاعلام ٢٤٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/٤ .

(٤) ينظر : الدرر الكامنة ١٤٧/٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح العناية على الهداية ، لأكمل الدين البابرتي ج١ ص : ٥ و ٦ مطبوع بهامش (فتح القدير) لابن الهمام .

هذا بالإضافة إلى تكييف مفيدة، منها في أصول الفقه الحنفي؛ (الوافي في شرح منتخب الإخسيكتي) ، وفي أصول الدين؛ (التسديد في شرح التمهيد) ، وسيأتي التعريف بكل منهما في أثناء ذكر آثاره .

مولده :

لا أكاد أعرف شيئا يُذكر عن تاريخ ميلاد السِّغناقي ، ولا عن مكان ولادته ، فقد صممت جميع المصادر والمراجع التي اطلعت عليها عن ذكر أية معلومة أو إشارة تعيننا على تلمس تاريخ ومكان ميلاده أو أحدهما ، شأنه في ذلك شأن الكثير من العلماء الذين لا نكاد نعرف شيئا ذا بال عن تاريخ أو مكان ميلادهم .

فحن لا نعلم أولاد في (سِغناق) أم في غيرها ، ومعلوم أن النسبة إلى مدينة أو بلدة لا تعنى بالضرورة أن المنسوب إليها قد ولد بها ؛ لأنه من الجائز أن يولد في مدينة ، ثم يرتحل إلى أخرى، فيُشتهر بها ، ويُنسب إليها. وهذا يعني أن نسبة السِّغناقي إلى (سِغناق) لاتفيدنا كثيرا في تحديد مكان وتاريخ ميلاده ، ما لم نعثر على نصٍّ يُحدِّد التاريخ ويعين المكان ، وهو ما يُفتقد حتى الآن .

وغالب ظني أن ولادته كانت في إقليم خوارزم ؛ لأن (سِغناق) وما حولها من المدن والبلدان المجاورة أمثال (جَند) و(فاراب) وغيرها قد دمرها المغول ، ونهبوها ، وشردوا من لم يقتل من أهلها ، منذ بداية القرن السابع الهجري (١) ، وهو ما يحتمل معه أن يقال : إن السِّغناقي لم يكن قد ولد بعد .
علما أن دولة خوارزم كانت تمثل خط الدفاع الأول عن المسلمين ضد الكفار من الترك أولا ، ثم من المغول ثانيا (٢) .

(١) ينظر : معجم البلدان ١٤٧/٣ و ٢٥/٨ ، والعبر في خبر من غير ، للذهبي ، ٦٤/٥ تحقيق : صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٥٢٤ و ٥٢٨ و ٥٢٩ .

(٢) ينظر : الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ٣٦١/١٢ فما بعدها ، دارصادر - بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٥٢٤ ، وتركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ص : ٤٩٥ .

وينظر : تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر ، تأليف : ارمنيوس فامبري ص : ١٦١ فما بعدها ، ترجمه وعلق عليه : د. أحمد محمود الساداتي ، راجعه وقدم له : د. يحيى الخشاب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية - القاهرة ١٩٦٥ م .

وكان من الطبيعي أن ينتقل المسلمون من تلك البلدان المدمّرة إلى بلاد الإسلام الآمنة والتي كانت تمثلها - آنذاك - دولة خوارزم .
أضف إلى ذلك أن السّغناقي قد تنقل في مدن خوارزم ، وأملى كتابه (الوافي) فيها (١) .

أسرته :

لقد ضنّنا علينا المصادر بمعلوماتها التي تُلقى الضوء على أسرة السّغناقي ، وحياته معها، إذ لانعلم شيئاً عن هذا الجانب سوى إشارة نكاد نلمح من خلالها بصيص أمل في الوقوف على صفة من صفات أسرته ، وتتمثل هذه الإشارة في قول المراغي عنه : « ... نشأ نجيباً ... » (٢) ، أي : كريماً ، والنجابة : مصدر النجيب من الرجال ، وهو الكريم ، ذو الحسب ، إذا خرج خروج أبيه في الكرم (٣) .
فقد يكون السّغناقي من بيت كرم وجود ، وربما كانت أسرته تتصف بالكرم ، وكان أبوه ذا حسب جواداً كريماً .

وقد يقصد بهذا الوصف ما يتصف به الرجل من حدة الذكاء والفطنة وحضور البديهة وتوقد الذهن على ما سيأتي في رسم صفاته .
ثم إننا لانعلم عن والده شيئاً يذكر ، لآعن علمه ، ولاعمله ، ولا مكانته ، ولا عن ميلاده أو وفاته .

ويبدو أن والده لم يكن من العلماء الذين فرضوا أنفسهم بعلمهم ، فاحتلوا في التاريخ مكاناً بارزاً لذلك أغفلته المصادر والمراجع ، وسكتت عن أخباره ، وأوصد التاريخ بابيه دونه كما هو شأنه في إغفال ذكر آباء كثير من أهل العلم والفضل .
وأما من حيث عدد أفراد أسرته وأبنائه وأثر أسرته في تكوينه العلمي والثقافي فلم أستطع الوقوف على مايفيدني في بيان ذلك أو جزء منه ؛ لأن المخازن التي رجعت إليها قد شخّت دونها .

وعلى ضوء مابيدي من نصوص - حتى الآن - لا أستطيع تصور حياة السّغناقي مع أسرته تصوراً دقيقاً .

(١) ينظر : الوافي ق ٢٠٧/١ ، والموصل ج١ ق ٤٧/ب .

(٢) الفتح المبين ١١٢/٢ .

(٣) اللسان ، لابن منظور ، (نجب) ٧٤٨/١ ، دار صادر ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

نشأته وطلبه العلم :

لا يوجد بين يدي من النصوص ما يمكن أن أفصح به عن نشأة السغناقي الأولى بصورة متكاملة ، لعدم ذكر نشأته في كتب التراجم والطبقات . فليس فيها ما يتيح للقارئ التعرف على نشأته بالتفصيل ، وإذا كان قد ترجم له كثير من أصحاب كتب الطبقات وكان له ذكر بين الفقهاء والنحويين فإن الذي ذكروه عنه قليل معاد ، يتبع فيه اللاحق السابق ، وينقل فيه بعضهم عن بعض ، فلا نكاد نعرف عن بواكير حياته شيئاً يذكر . ولو تيسرت بعض النصوص الأخرى فربما كانت عوناً لي في تحديد معالم نشأته .

وكل ما يمكنني عمله هو استنباط بعض المعالم الخاصة بنشأته من خلال نصوص كتبه التي تمكنت - بفضل الله - من الاطلاع عليها، ومنها قوله - واصفانفسه - :
« إذ أولعت مذ نيظت عني التمام ، ونيظت بي العمائم باستكشاف معضلاتها (١) ، واستفتاح مقفلاتها ، (٢) . »

وعلى ضوء هذا النص يمكنني القول - بادئ ذي بدء - : إن السغناقي كان قد تلقى قدراً من التعليم في مراحل حياته الأولى ، على ما هو عليه حال كثير من العلماء ، إلا أننا نجهل متى كانت بداية تلقيه ؟ وعلى يد من ؟ .
والراجح لدي أنه نشأ كما ينشأ طلبة العلم آنذاك ، بدءاً بحفظ ما تيسر من القرآن الكريم في الكتاتيب أو المساجد على الطريقة التي كانت سائدة في عصره ، ثم الاهتمام بتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، وتلقي الدروس الأولية في العلوم العربية والشرعية في بواكير نشأته .
ثم أصبح له وَّلَعٌ كبير بطلب العلم ، وإقبال شديد عليه ، فجَدَّ في مفاتشة الكتب ، واجتهد في حضور دروس الشيوخ والأساتذة .

(١) أي : المسائل .

(٢) الوافي ق ١/٢ .

وبعد أن تلقى قدرًا لا بأس به من العلم تآقت نفسه إلى الرحلة ، والاستزادة من طلب العلم ، فوافى منابعه الثَّرة بملازمة العلماء ومجالستهم حضراً وسفراً . وكان يعد خدمة شيوخه فوزاً وظفراً ؛ لما يتلقاه عنهم من أنواع العلوم ، وما يتحصل له من الاستفادة من دروسهم (١) .

ومن أوائل شيوخه الذين أخذ عنهم جلال الدين العشري، الذي يقول عنه: «... وهو أول [مَنْ] فتحَ لساني ، وربَّطَ جَناني ...» (٢) . كما طلب العلم بعد ذلك على عدد من العلماء ، على ما سيُذكر في رسم شيوخه.

ومع حرصه الشديد على ملازمة شيوخه ، ومدارسة أصحابه - خاصة المبرزين منهم - لم يكن ليقصر على ماتحصّل له من المعارف ، فقد كان صاحب رغبة شديدة في جمع نسخ الشروح ، في أصول الفقه والدين وغيرها ، حتى يداوم على مدارستها فتفتق أمامه المسائل ، ويستطيع أن يجني ثمرات جهده ، وفوائد صبره ، وقد أشار إلى هذا بقوله : «إني لما انفردت من أساتذتي المتقنين ، وجانبت من أكياس أصحابي المبرزين ، وتجانفت عن كتب شافية لاستقامة الريب ، والظنون ، وكاشفة لما استبهم من المستور والمكنون ، توخيت أن أجمع ما عقلت من فوائد شتى ، (٣) .

وقد كان يرى طلب العلم ضرورة ملحة إلى جانب كونه أمراً شرعياً خاصة في عصره ، الذي تكاسل فيه كثير من الناس عن تلقي العلم ، ونفروا عن مصاحبة العلماء ، وابتعدوا عن مجالسهم ، فمن ترك العلم وازدرى أهله كُبر في نظرهم ، ومن آثر العلم على ماسواه فقد يُعْتَف ، ويهان ، وربما هجّنت أفعاله ، ورُدّت أقواله (٤) .

(١) ينظر: الوافي ق ١٢٠٦ .

(*) زيادة ليستقيم بها الكلام .

(٢) الوافي ق ٢٠٦ ب .

(٣) الوافي ق ١٢ ، وينظر : ق ١٢٠٧ .

(٤) ينظر : التسديد ق ١٢ و ب بتصرف .

ويكاد أثر تلقيه الفوائد الفقهية والفرائد العلمية يظهر فيما نقله عن شيوخه ، ثم أودعه أول مؤلف له وصل إلينا، وذلك في قوله عنه : « ولو لم يكن فيه (١) إلا ما نقلت من الأساتذة الكبار ، وثبَّتْ شذورها قرعُ سمعي من النَّثار لكفى كل الكفاية ، وحسب من الهداية ، (٢) .

شيوخه :

لقد كان السَّغْنَاقي - رحمه الله - حريصا على طلب العلم ، مجداً في تحصيله ، حيث رحل إلى بلدان متعددة ، وقصد مواطن العلم (٣) ، فالتقى بنخبة من أشهر علماء عصره ، الذين لهم تمكُّن واطِّلاع في العلوم المتنوعة والمعارف المختلفة ، مما أتاح له الأخذ منها بنصيب وافر ، وقدر كاف .

ومن الملاحظ أن الغالب على أخذه قد كان عن علماء الفقه ، وأصول الدين ، ومعظمهم وإن اشتهر أنهم فقهاء إلا أن ذلك لا ينفي عنهم أنهم على دراية بعلوم أخرى كاللغة ، والأدب ، والنحو ، وغيرها ؛ لأن العالم قد يشتهر بفن دون آخر فينسب إليه دون غيره .

وسوف تجد أمثلة لهذا في ترجمات شيوخه ، التي تمكنت من جمعها ؛ لأن له كثيراً من الشيوخ والأساتذة ، الذين ثبت له حقُّ الرواية عنهم ، إلا أنه لم يذكرهم جميعاً خشية الإطالة (٤) . ولم أتمكن من العثور على ترجماتهم فيما اطَّلعت عليه من المصادر والمراجع .

(١) أي : كتابه (الوافي) .

(٢) الوافي ق ١/٢٠٦ .

(٣) ينظر : الوافي ق ١/٢٠٦ ، والكافي ج١ ق ٢/ب .

(٤) ينظر : الوافي ق ١/٢٠٦ ب .

و من شيوخه :

(*) جلال الدين المعشر :

وهو أحد شيوخه المقمورين ، الذين جهدت في البحث عن ذكر لهم في كتب الطبقات والتراجم التي بين يدي ، فلم أتمكن من معرفة شئٍ عنه ، لا عن اسمه ولاكنيته ، أو عن عمره ومكان وتاريخ ميلاده ، أو وفاته .

وكذلك لم أقف على ما يفيدني في نشأته وطلبه العلم ، ولا في معرفة شيوخه . وما ظفرت به هو لقبه : «جلال الدين المعشر» ، فقد ذكره السَّغْنَاقي ضمن شيوخه الذين أخذ عنهم .

ويبدو أنه أخذ عنه علوم الحديث والآثار النبوية ، هذا ما يشعر به وصف السَّغْنَاقي له حين قال : «الإمام ، الزاهد ، أرأف الناس على عباد الله الأخيار ، وأعطفهم عليهم من الأباء الأبرار ، معدن الأحاديث النبوية ، مجمع الآثار المصطفوية»^(١) ، مولانا جلال الدين المعشر ، (٢) .

(*) حافظ الدين النَّسْفِي (٣) : (... - ٧١٠هـ / ... - ١٣١٠م) .

أبو البركات ، حافظ الدين ، عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسْفِي (٤) .

(١) في (الوافي) : « المصطفوية » ، وما أثبتته مُجمَعٌ عليه ، لأن الألف إذا كانت خامسة ، وليس قبلها حرف مشدّد ، فقد أجمعوا على وجوب حذفها عند النسب . ينظر : الكتاب ٣ / ٣٥٤ ، وشرح الشافية ٢ / ٤٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٩١ .

(٣) ترجمته في منتخب المختار ص : ٦٥ ، والجواهر المضية ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، وتاج التراجم ص : ٣٠ ، والفوائد البهية ص : ١٠١ - ١٠٢ ، وأبجد العلوم ٣ / ١١٩ ، والفتح المبين ٢ / ١٠٨ .

(٤) وهي نسبة إلى « نَسَف » بفتح أوله وثانيه ، ثم فاء ، مدينة كبيرة ، كثيرة الأهل والرساتيق ، بين جيحون وسمرقند ، من بلاد السغد (الصغد) ، فيما وراء النهر ، وهي التي كان يسميها الفرس : (نخشب) ، وقيل : هي « نَسِيف » بكسر السين ، وفي النسبة تفتح ، وهي المدينة المعروفة اليوم باسم (قرشي) . ينظر : معجم البلدان ٨ / ٢٨٦ ، والفوائد البهية ص : ١٠١ ، والفتح المبين ٢ / ١٠٨ ، وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٥١٣ - ٥١٤ .

كان - رحمه الله - إماما ، زاهدا ، كاملا ، عديم النظير في زمانه ، رأسا في الفقه ، والأصول ، بارعا في الحديث ومعانيه (١) .

له التصانيف المفيدة في التفسير ، والفقه ، والأصول ، منها « مدارك التنزيل وحقائق التأويل » ، المعروف بتفسير النسفي ، و « كنز الدقائق » ، و « الوافي » ، وشرحه « الكافي » وغيرها من التصانيف النافعة ، المعتبرة عند العلماء (٢) .

تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي ، وحميد الدين الضرير ، وبدر الدين خواهر زادة (٣) ، وروى الزيادات عن أحمد بن محمد العتابي . أخذ عنه السغناقي ، وغيره ، وأثنى عليه في خاتمة « الوافي » ، وذكر منزلته بين شيوخه فقال : « وصادفت جماعة رابعة من القتيان ، وعصبة فائقة على الأقران ، خصوصا في هذا الفن الذي نحن فيه ، فإنهم ارتقوا إلى ما ينتهيه ، جثوت بين أيديهم ، وأثبت فيه ما بلغني من لديهم ... ومنهم : الإمام ، الزاهد ، حافظ الدين النسفي رحمه الله ... » (٤) .

دخل بغداد سنة (٧١٠هـ) عشر وسبعمائة ، ووفاته في هذه السنة (٥) ، وقيل :

(١) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٠١ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ .

(٢) ينظر : الجواهر المضية ٢٧١/١ ، وتاج التراجم ص : ٣٠ ، والفوائد البهية ص : ١٠١ و ١٠٢ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ .

(٣) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٠١ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ .

(٤) الوافي ق ٢٠٦ / ب .

(٥) تاج التراجم ص : ٣٠ ، والفوائد البهية ص : ١٠٢ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ .

توفي ليلة الجمعة ، في شهر ربيع الأول ، سنة (٥٧٠١هـ) إحدى وسبعمائة (١) ، ودفن في بلدة «إيدج» ، (٢) .

(* حسام الدين النيازوي (٣) .

وهو من شيوخ السَّغْنَاقِي الذين لم أقف لهم على ترجمات ، غير ما ذكره عنه السَّغْنَاقِي ، فلم يذكره أصحاب الطبقات ، ولم يُترجم له في كتب التراجم . وهو ملقب بالإمام ، وموصوف بالعالم ، النَّطُّسُ (٤) ، اللوذعي (٥) ، والقرم (٦) ، النبراس ، الاحوذِي (٧) ، وقد أثنى عليه السَّغْنَاقِي حين قال : «الإمام ، العالم ، النَّطُّسُ ، اللوذعي ، والقرم ، النبراس ، الاحوذِي ، مولانا حسام الدين النِّيَازُوي رحمه الله» ، (٨) .

(١) الجواهر المضية ٢٧١/١ ، وقيل : «بعد ٥٧١٠هـ» ، الفوائد البهية ص : ١٠٢ .
(٢) «إيدج» بكسر الهمزة ، وسكون الياء ، وفتح الذال ، من قرى سمرقند ، وهي التي ولد بها صاحب الترجمة ، وتوجد «إيدج» أخرى من أعمال أصفهان ، ويقال لها - أيضا - : «مال الامر» ، معجم البلدان ٢٨٥/١ و ٢٨٦ ، وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٢٨٠ .

(٣) وهي نسبة إلى «نِيَازِي» بكسر النون ، وبعد الالف زاي مفتوحة ، قرية بين «كِسْ» ، و«تَسَف» ، ينسب إليها (نِيَازَكِي) ، وربما قيل : (نِيَازَه) ، وربما ينسب (نِيَازُوي) . معجم البلدان ٢٥٤/٨ .

(٤) النَّطُّسُ : العالم بالأمور ، مدقق النظر فيها ، والحاظ بالطب وغيره . ينظر: الصحاح (نطس) ٩٨٢/٣ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، واللسان (نطس) ٢٢٢/٦ .

(٥) اللُّوْذَعِي : الحديد الفؤاد واللسان الحاذق الظريف، كأنه يلذع من ذكائه ؛ الصحاح (لذع) ١٢٧٨/٣ ، واللسان (لذع) ٢١٧/٨ ، وفي المصباح المنير (لذع) ص : ٢١١ : «لذع برأيه وذكائه؛ أسرع إلى الفهم والصواب» ، مكتبة لبنان ١٩٨٧م .
(٦) الْقَرْمُ : الفحل الذي يترك من الركوب والعمل، ويودع للفحلة ، لا يُحْمَل عليه ولا يُذَل ، ومنه قيل للسيد: (قَرْمٌ) تشبيهاً بذلك . الصحاح (قرم) ٢٠٠٩/٥ ، واللسان (قرم) ٤٧٢/١٢ .

(٧) الْأَحْوَذِي : الخفيف في الشيء؛ لحدقه . الصحاح (حوذ) ٥٦٢/٢ .

(٨) الوافي ق ٢٠٦/ب .

ولعل السغناقي أخذ عنه الفقه والاصول ؛ لانه ذكره في كتابه (الوافي شرح منتخب الإخسيكي) في أصول الفقه ، عقب قوله : « وصادفت جماعة رابعة من الفتيان ، وعصبة فائقة على الاقران خصوصا في هذا الفن الذي نحن فيه ... » (١) .

(*) حافظ الدين البخاري (٢) : (٦١٥ - ٦٩٢ هـ / ١٢١٨ - ١٢٩٢ م)

أبو الفضل ، حافظ الدين الكبير ، محمد بن محمد بن نصر البخاري (٢) . كانت ولادته سنة (٦١٥ هـ) ببخارى ، وكان شيخاً كبيراً ، حافظاً ، ثقة ، متقناً ، محققاً ، مشتهراً بالرواية ، وجودة السماع ، وله فيه سند عال ، حيث سمع من المحبوبي المتوفى سنة (٦٢٠ هـ) ، وكان يوم مات المحبوبي ابن خمس عشرة سنة . كما تفقه على شمس الائمة محمد بن عبد الستار الكردي (٤) . وتلمذ عليه كثير من طلاب العلم ، منهم : أحمد بن أسعد الخريفعي ، وعبد العزيز ابن أحمد البخاري ، ومحمود بن محمد البخاري ، وشمس الدين محمود الكلاباذي القرصي ، وأبو العلاء البخاري (٥) ، وتلمذ عليه السغناقي ، حيث أخذ عنه من العلوم المختلفة ، في التفسير ، والفقه وعلم الاصول والنحو وغيرها (٦) . وصفه القاري بقوله : « كان إماماً ، عالماً ، ربانياً ، زاهداً ، عابداً ، فقيهاً ، مدرساً ، فاضلاً ، كاملاً ، محدثاً ، مفسراً ، مدققاً ، جامعاً لأنواع العلوم » (٧) . وأثنى عليه السغناقي ، فقال : « الإمام ، العالم ، الرباني ، العامل ، الصمداني ، السالك ، الناسك ، مولانا حافظ الدين ، محمد بن محمد بن نصر البخاري » (٨) .

(١) الوافي ق ٢٠٦ / ب .

(٢) ترجمته في الفوائد البهية ص : ١٩٩ ، والوافي ق ٢٠٦ / ب و ٢٠٧ / ب ، وينظر : الموصل جاق ١٢ / ب ، وسماه الزبيدي : ابن حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر النسفي ، بإضافة (ابن) إلى لقبه ، وتحريف نسبه من البخاري إلى النسفي . التاج (سغناقي) ٦ / ٢٨١ .

(٣) ينظر ماسبق في بيان هذه النسبة ص : ١٥ .

(٤) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٩٩ .

(٥) الفوائد البهية ص : ١٩٩ .

(٦) ينظر : الوافي ق ٤٠ / ب ، ٥٣ / ب ، ٧٤ / ب ، و ٨٠ / ب ، و ١٧٥ / ب ، والكافي جاق ١ ق

١ / ٩ ، و ١٢ / ١ ، و ١٥٦ / ب ، والموصل جاق ١ ق ١٢ / ب ، و ٤٧ / ب ، و ٨٩ / ١ ، و ١٤١ / ١

(٧) الفوائد البهية ص : ١٩٩ .

(٨) الموصل جاق ١ ق ١٢ .

وهو المعنى بأقوال السَّغْنَاقِي : « قال شيخى رحمه الله ، (١) ، أو : « وجدت بخط شيخى رحمه الله ، (٢) ، أو : « كان شيخى رحمه الله ، (٣) ، أو : « مال إليه شيخى ، (٤) ، أو : « قال الشيخ رحمه الله ، (٥) ، أو قوله : « هكذا ذكر المسألة شيخى» (٦) .

لأنه ذكر في مصنّفه (النهاية) أنه متى ما ذكر لفظ الشيخ فالمراد به شيخه حافظ الدين البخارى (٧) .

وهو الذى قام السَّغْنَاقِي بخدمته فى أثناء طلبه العلم بين يديه ، إذ يقول: « فإني لما ظفرت بخدمة الإمام ، العالم ... الرباني ، البارع ، الورع ، الصمداني ، أستاذ العلماء ، تقيه الكبراء ، المتفرد بإحياء سِير السلف ، المتوحد على وجه الغبراء بأنه خير الخلف ، مولانا حافظ الدين البخارى ، شكر الله مساعيه ، وزاد معاليه ، قفوت أثره أينما ابتعث ، والتقطت فوائده كلما نفت ، وهو أيضا - رحمه الله - أكرم مثواي ، ومكنني فى الخلّة ، ورباني تربية الوالد للولد ، (٨) .
توفى - رحمه الله - ببخارى ، فى النصف الثانى من شعبان سنة (٦٩٣هـ) ، ودُفن بكلاباذ (٩) .

-
- (١) الوافى ق ١٧٥/ب ، وينظر : ماياتى ص : ٣٠٠ ، وينظر: الموصل ج١ ق ٤٧/ب .
 - (٢) الوافى ق ١٧٤/أ .
 - (٣) الوافى ق ٤٠/ب ، وينظر: الكافى ج١ ق ١٩ .
 - (٤) الوافى ق ٢٥/ب .
 - (٥) الوافى ق ٥٣/ب .
 - (٦) الوافى ق ٨٠/ب .
 - (٧) ينظر : الجواهر المضية ٢١٣/١ ، والطبقات السنّية ١٥١/٣ .
 - (٨) الوافى ق ٢٠٦/أ .
 - (٩) الفوائد البهية ص : ١٩٩ .

(*) فخر الدين المايْمُرْغِي (١) :

فخر الدين ، محمد (٢) بن محمد بن إلياس المايْمُرْغِي (٣) .
كان شيخا ، كاملا ، زاهدا ، متقنا ، محققا ، تفقه على شمس الأئمة الكَرْدَرِي ،
وعلى حسام الدين الإخْسِيكِي (٤) .

اشتهر بروايته لكتاب شيخه الإخْسِيكِي في أصول الفقه ، ونشر مصنفاته بين
الانام .
كما كان بارعا مشهورا له بتحقيق مسائل أصول الفقه (٥) .

(١) ترجمته في الوافي ق ١٠٨ ب ، و ١٠٩ أ ، و (غاية التحقيق شرح منتخب
الإخْسِيكِي) ، لعلاء الدين البخاري ق ٣ ب ، ميكروفيلم رقم : (٢٣٠٩) أصول فقه في
المكتبة المركزية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، و (كشف الأسرار) ، لعلاء الدين
البخاري ٢/١ ، دار الكتاب العربي - بيروت ١٢٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ، والفوائد البهية ص :
١٨٦ .

(٢) في الوافي : « أحمد بن محمد بن إلياس المايْمُرْغِي » ، ق ١٠٨ ب .
(٣) وهي نسبة إلى « مَايْمُرْغ » ، بفتح الياء ، وضم الميم ، بعدها راء ساكنة ، بعدها
غين معجمة ، تطلق على ثلاثة أماكن :
« مَايْمُرْغ » ، من قرى (بخارى) على طريق (نسف) ، و(مَايْمُرْغ)
- أيضا - من قرى سمرقند ، بالقرب منها ، يتصل عملها بعمل (الدرغم) ، و(مَايْمُرْغ)
- أيضا - بلد على طريق جيحون ، وكان به جماعة من الفضلاء . معجم البلدان
٢٧٧/٧ ، وفي الفوائد البهية ص : ١٨٦ نسبه إلى (مايمرغ) الأولى ، القرية الكبيرة
على طريق بخارى .

(٤) ينظر : مخطوط (غاية التحقيق) ق ٣ ب ، والفوائد البهية ص : ١٨٦ .

(٥) ينظر : الوافي ق ٢٠٦ أ و ب .

وهو أحد شيوخ المدرسة الملكية العباسية بـ (سرخس) ، (١) .
أخذ عنه في هذه المدرسة : علاء الدين البخاري ، وغيره (٢) ، كما أخذ عنه
السَّغْنَاقي أصول الفقه والدين ، ثم لازمه ، وطالت مصاحبته له ، وقد نعته بقوله :
« الإمام ، الزاهد ، البارع ، الورع ، المقدم في حلبة سباق التدقيق ، ومضمار
التحقيق ... في الأصول المليّة ، وهو الذي شد عضدي ، وأزّر إزاري ...
والمخصوص بمصاحبة صاحب المختصر ، وروايته ، وتبليغ فقهه ، ودرايته ، مولانا
وسيدنا فخر الدين المائِزُغِي ، تغمده الله بالرحمة والرضوان ، وأسكنه فرادس
الجنان ، (٣) .

كما وصفه بقوله : « الإمام ، الزاهد ، المتقن ، المحقق ، الماهر ، الموفق ، المدقق ،
دراك شوارد الدلالات الشرعية ، ولأج مضايق العويصات الفقهية ، مولانا فخر
الدين : أحمد بن محمد بن إلياس المائِزُغِي ، تغمده الله بالرحمة والرضوان ، (٤) .

وقال عنه عبد العزيز بن أحمد البخاري : « عمي ، وشيخي ، وسيدي ، وسندي ،
ومولاي ، وهو الإمام ، الكبير ، المعظم ، والهام ، النحرير ، المكرم ... فخر الملة
والدين ، علاء الإسلام والمسلمين ، محمد بن محمد بن إلياس المائِزُغِي ، تغمده الله
بالرحمة والرضوان ، وأسكنه أعلى منازل الجنان ، (٥) .

(١) ينظر : كشف الأسرار ٢/١ ، و (سَرخَس) : بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح
الخاء المعجمة ، وآخره سين مهملة ، ويقال : (سَرخَس) بالتحريك ، والأول أكثر ،
مدينة بين (نيسابور) و (مرو) . معجم البلدان ٦٥/٥ ، وبلدان الخلافة الشرقية
ص : ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٢) ينظر : الوافي ق ١٠٨/ب ، وغاية التحقيق ق ٣/ب ، وكشف الأسرار ٢/١ ،
والقوائد البهية ص : ١٨٦ ، والفتح المبين ١٣٦/٢ .

(٣) الوافي ق ٢٠٦/١ ، ب .

(٤) الوافي ق ١٠٨/ب .

(٥) غاية التحقيق ق ٣/ب .

(*) شمس الدين العضد الكندي (١) :

لم أعثر له على ترجمة فيما بين يدي من المصادر والمراجع ، ولم أتمكن من معرفة اسمه ، ولاكنيته ، فقد توقفت المظان عن ذكرهما ، وشحّت المعلومات حول نشأته وطلبه العلم ، وحول شيوخه ، ومكان وتاريخ ميلاده ووفاته ، أو حياته العلمية . وكل ما استطعت الوقوف عليه هو إشارة إليه ذكرها السّغناقي في أثناء تعريفه ببعض شيوخه . والثناء عليهم ، مع بيان فضلهم . وتقدمهم في العلم . والظاهر لي أن السّغناقي أخذ عنه أصول الفقه والدين ، هذا ما يبدو في قوله : « الإمام ، الزاهد ، المحقق ، والهامم ، المدقق ، المشهود له باليد البيضاء في الأصول والحجة ... في المعقول ، مولانا شمس الدين العضد الكندي رحمه الله ، (٢) .

(*) جمال الدين :

وهو أحد شيوخ السغناقي الذين ذكرهم في خاتمة (الوافي) ، ولا أعلم عن حياته ومماته شيئا ، ولم أقف له على ترجمة . إلا أنه منعوت بالفصاحة ، وقوة الحجّة ، وأنه كان كريما ، ذا مننزة رفيعة بين علماء عصره . قال عنه السّغناقي : « السيد ، الإمام ، افتخار آل السيادة ، رئيس أهل السعادة في الجامعين ، مفتى الخافقين ، ذو الفصاحة الباهرة ، والحجج الزاهرة ، أحسن

(١) ذكر في الوافي ق ٢٠٦ ب ، والكافي ج١ ق ١٧٩ :

(٢) الوافي ق ٢٠٦ ب ، وينظر الكافي ج١ ق ١٧٩ .

الناس خُلُقًا ، وأكرمهم خُلُقًا ، مولانا السيد ، الإمام ، جمال الدين ، المعروف بِخَتْنِ (١) مولانا حميد الدين رحمهم الله ، (٢) .

(*) ركن الدين الإفشنجي :

لم أقف له على ترجمة فيما أعلم ، وهو من شيوخ السَّغْنَاقِي ، الذين نص على أخذه عنهم ، وقد قال فيه : « الإمام ، العالم ، الشهيد ، المحقق ، الكامل ، الرشيد ، دقيق النظر ، مقتي البشر ، الفائق في علم الفروع ، الجامع بين المسموع والمعقول ، له لسان تبهر السيوف ذلاقته ، وبيان تسحر العقول رشاقته ، مولانا ركن الدين الإفشنجي ، رحمه الله ، (٣) .

وقد عُرف بنسبة الإفشنجي اثنان :

الأول : أحمد بن محمد بن داود الإفشنجي (٤) .

والثاني : أخوه محمود بن محمد بن داود ، أبو المحامد ، الإفشنجي ، اللؤلؤي البخاري (٥) .

ويترجح لدي أنه الأخير منهما ، لأنه :

أولا : قد جاء اسمه منتها بنسبة الإفشنجي ، كما هو في نص السَّغْنَاقِي المذكور .
ثانيا : ولد الإفشنجي وعاش في بخارى ، والسَّغْنَاقِي قد نسب إليها

(١) الخَتْنُ : بالتحريك : كل ما كان من قبِل المرأة ، مثل الأب ، والابن ، وهم الأختان ، هكذا عن العرب ، وأما عند العامة فختن الرجل : زوج ابنته . الصحاح (ختن) ٢١٠٧/٥ .

(٢) الوافي ق ٢٠٦/ب .

(٣) الوافي ق ٢٠٦/ب .

(٤) في الوافي ق ٢٠٦/ب والجواهر المضية ١٠٠/١ : (الإفشنجي) بالسین المهمة ، والمثبت من النسخة الثانية من مخطوطة الوافي ق ١٤٠/١ ، والطبقات السنية ٤٧/٢ .

(٥) تاج التراجم ص : ٧٢ .

كما بيّنت ، وأخذ عن بعض علمائها ، ولا يُستبعد أن يكون قد أخذ عن محمود ابن محمد الإفشنجي ، وغيره .

ثالثاً : ذُكر عن الإفشنجي أنه كان عارفاً بالمذهب ، ونعتَه السَّغْنَاقِي بِقَوْلِهِ : « الفائق في علم الفروع » ، (١) .

رابعاً : استشهد الشيخ محمود بن محمد بن داود الإفشنجي في وقعة التتار ببخارى سنة (٦٧١هـ) ، وهو موافق لما وصفه به السَّغْنَاقِي بِقَوْلِهِ : « الشهيد ، المحقق » ، (٢) .

فيكون محمود بن محمد بن داود الإفشنجي شيخ السَّغْنَاقِي ، على ما ترجَّح لدي .

وقد ولد أبو المحامد ، محمود بن محمد بن داود الإفشنجي ، اللؤلؤي ، البخاري ، سنة (٦٢٧هـ) ببخارى ، وتفقه هو وأخوه عبد الله على الإمام ، أبي عبد الله محمد ابن أحمد بن عبد المجيد القرظبي (٣) .

وكان الإفشنجي إماماً ، فاضلاً ، شجاعاً ، عارفاً بالمذهب ، والتفسير ، صنّف شرحاً على (منظومة) الإمام النسفي ، وسماه (الحقائق) .

استشهد في وقعة التتار ببخارى سنة (٦٧١هـ) (٤) .

فهؤلاء هم نخبة من العلماء الذين أخذ عنهم السَّغْنَاقِي ، كما أخذ عن غيرهم (٥) .

(١) الوافي ق ٢٠٦/ب .

(٢) الوافي ق ٢٠٦/ب .

(٣) ينظر : الجواهر المضية ١/١٠٠ ، وتاج التراجم ص : ٧٢ .

(٤) تاج التراجم ص : ٧٢ .

(٥) ينظر : الوافي ق ٢٠٦/ب .

ومن الملاحظ أن كتب الطبقات والتراجم لم تذكر له سوى شيخيه اللذين تلمذ عليهما (١) ، ولازمهما ، وهما الشيخان - المشار إليهما في مصنفاته : « النهاية » ، (٢) ، و « الكافي » ، (٣) ، و « الوافي » ، (٤) - حافظ الدين البخاري ، وفخر الدين المايمرغي . إلا أن السيوطي زاد على ذلك شيئا آخر له حيث قال : « أخذ عن عبد الجليل بن عبد الكريم » ، (٥) ، وتبعه صاحب « الطبقات السننية » ، (٦) ، و « روضات الجنات » ، (٧) ، فنقلوا قوله هذا .

وقد استبعدت أن يكون عبد الجليل بن عبد الكريم شيئا للشغفناقي ، لأنه لم ينص على أخذه عنه ، ولم يذكره في عداد شيوخه ، ولم يشر إلى تلمذته عليه . وقوى هذا الاستبعاد بل أكده قول السيوطي وتقي الدين الداري : إنه « صاحب الهداية » ، (٨) .

وهو قول بجانب للصواب ؛ لأن صاحب « الهداية » هو علي بن أبي بكر ابن عبد الجليل الفرغاني (٩) ، المرغيناني (١٠) ، ولم أجد في نسبة كتاب (الهداية)

-
- (١) ينظر: الجواهر المضية ٢١٢/١-٢١٤ ، وتاج التراجم ص : ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السننية ١٥٠/٣-١٥١ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ .
(٢) ينظر: الجواهر المضية ٢١٢/١ ، والطبقات السننية ١٥١/٣ .
(٣) ج ١ ق ١/٢ .
(٤) ق ١/٢٠٦ ، ب .
(٥) البغية ٥٢٧/١ ، ولم أقف على ترجمة له .
(٦) ١٥٠/٣ .
(٧) ١٥٧/٣ .

- (٨) ينظر : البغية ٥٢٧/١ ، والطبقات السننية ١٥٠/٣ وكذلك : معجم المؤلفين ٢٨/٤ .
(٩) (فرغانة) : بالفتح ثم السكون وعين معجمة وبعد الألف نون ، مدينة وكورة واسعة فيما وراء النهر، متاخمة لبلاد تركستان . معجم البلدان ٣٦٤/٦ .
(١٠) وهي نسبة إلى (مرغينان) بالفتح ، ثم سكون ، وغين معجمة مكسورة ، والياء ساكنة ، ونون ، وآخره نون أخرى : بلدة بما وراء النهر ، تقع جنوب نهر سيحون ، في كورة (نسيا) ، أو(نسائية) السفلى ، من أشهر البلاد من نواحي فرغانة، خرج منها جماعة من الفضلاء ، وهي (مرغيلان) الحديثة . معجم البلدان ٢٧/٨ ، وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٥٢٢ .

إليه خلافاً (١) ، كما أنني لم أعر على من نسبه إلى عبد الجليل بن عبد الكريم ،
وعليه فإنه يبعد عندي أن يكون شيخاً للسَّغناقي .

ومن المستغرب أن صاحب « كشف الظنون » ينص على أن السَّغناقي تلميذ
لصاحب « الهداية » ، على بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ، حيث قال :
« الهداية : في الفروع ، لشيخ الإسلام ، برهان الدين ، على بن أبي بكر المرغيناني ،
الحنفي ، المتوفى سنة (٥٩٣ هـ) ... وقد اعتنى به الفقهاء قديماً وحديثاً ، فشرحه
تلميذه ، الإمام ، حسام الدين ، حسين بن علي الصغناقي ، الحنفي المتوفى سنة
٧١٠ هـ ، (٢) .

وهذا قول غير دقيق منه ، مع ما فيه من الوهم ، لأن صاحب (الكشف) نفسه
قد أورد ذكر السنة التي تُوفى فيها صاحب (الهداية) ، وهي سنة (٥٩٣ هـ) ثلاث
وتسعين وخمسمائة ، كما أثبت أيضاً السنة التي تُوفى فيها السَّغناقي ، وهي سنة
(٧١٠ هـ) عشر وسبعمائة ، ومعنى ذلك أن بين وفاة صاحب (الهداية) وبين
وفاة السَّغناقي (١١٧) سبع عشرة ومائة سنة .

على أنه يفترض أن السَّغناقي تلمذ عليه وعمره على أقل تقدير خمس عشرة سنة.
والراجح المعلوم أنه ليس بتلميذ لصاحب (الهداية) ؛ لأنه قد ثبت أن صاحب
(الهداية) أخذ عنه شمس الأئمة الكردي ، وعنه أخذ كل من حافظ الدين
البخاري ، و فخر الدين المايمرغي ، وحافظ الدين النسفي ، وثلاثتهم من شيوخ
السَّغناقي ، الذين نص على تلمذته عليهم ، وأخذه عنهم في أكثر من موضع (٢) .

-
- (١) يُنظر : الجواهر المضية ٢١٣/١ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والكشف ٢٠٣١/٢ ،
٢٠٣٢ ، والفوائد البهية ص : ١٤١ ، والهدية ٧٠٢/١ .
(٢) الكشف ٢ / ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ ، وينظر : معجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .
(٣) يُنظر : الوافي ق ١٣ / ب و ٢٠٦ / أ و ب ، والطبقات السنية ١٥١/٢ .

تلا ميذه :

كان من الطبيعي أن يكون للسَّغْنَاقِي كثير من التلاميذ ، كيف لا ؟! وهو العالم المشهور ، الذي كان محل أنظار العلماء قبل طلبة العلم .
فقد أقام في خوارزم مدرسا ، حيث أملى كتابه (الوافي) هناك (١) ، وقدم بغداد فدرس بمشهد أبي حنيفة ، وانتفع بعلمه الطلاب (٢) ، ودخل دمشق بصحبة جماعة من الفضلاء ، ثم انتقل إلى (مرو) ، وبعثوفاته تفرق أصحابه في البلدان (٣) .

وقد وقع لي من أسماء تلاميذه مايلي :

* قوام الدين الكاكي (٤) : (... - ٧٤٩هـ / ... - ١٣٤٨م)

قوام الدين ، محمد بن محمد بن أحمد الخُجَنْدِي (٥) ، السَّنْجَارِي ، الكاكي ، الفقيه ، الحنفي ، الاصولي ، أخذ الفقه عن علاء الدين البخاري ، كما أخذ عن حسام الدين السَّغْنَاقِي (٦) ، ومن تلاميذه أكمل الدين البَابَرْتِي ، مصنف (العناية في شرح الهداية) (٧) قدم القاهرة ، وسكنها ، فأقام بجامع (ماردين) ، يفتي ويدرس (٨) ، فانتفع به الناس ، وخاصة طلبة العلم ، ثم اتجه إلى التأليف والتصنيف (٩) .

(١) ينظر : الوافي ق ١٢٠٧ ، والموَصَّل ج١ ق ١٢ ، ب .

(٢) ينظر : الفتح المبين ١١٢/٢ .

(٣) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والطبقات السنوية ١٥١/٢ .

(٤) ترجمته في : الكشف ١٨٢٤/٢ ، والفوائد البهية ص : ١٨٦ ، والكتبخانة ٨٢/٢ ، والأعلام ٣٦٧ .

(٥) وهي نسبة إلى (خُجَنْدَة) بضم أوله ، وفتح ثانيه ، ونون ثم دال مهملة ، وهي بلدة مشهورة بماوراء النهر ، على شاطئ سيحون ، وهي مدينة نزهة . معجم البلدان ٤٠٢/٢ .

(٦) ينظر : الفوائد البهية ص : ٦٢ و ١٨٦ ، والفتح المبين ١١٢/٢ و ١٥٧ .

(٧) ينظر : العناية في شرح الهداية بهامش فتح القدير ٦١ .

(٨) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٨٦ ، والفتح المبين ١٥٧/٢ .

(٩) ينظر : الفتح المبين ١٥٧/٢ .

ومن مصنفاة : (معراج الدراية في شرح الهداية) ، و (عيون الذهب) ، وهو مختصر جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة (١) ، وأهداه إلى السلطان ، الكامل ، شعبان ابن محمد (٢) .

تُوفى في القاهرة سنة (٧٤٩هـ) تسع وأربعين وسبعمائة (٣) .

(*جلال الدين الكرلاني (٤) :

السيد ، جلال الدين ، بن شمس الدين ، الخوارزمي (٥) ، الكرلاني ، الفقيه ، الحنفي ، كان عالما ، فاضلا ، مقنيا ، تضرب به الأمثال ، وتشد إليه الرحال .
تفقه على حسام الدين السَّغْنَاقِي ، وعبد العزيز البخاري ، وأخذ عنه ناصر الدين محمد بن شهاب بن يوسف الكردي ، وطاهر بن إسلام بن قاسم الخوارزمي ، الشهير بسعد غَدْبُوش ، وعبد الأول بن برهان الدين (٦) .
من تصانيفه : (الكفاية في شرح الهداية) (٧) ، وهو كتاب مشهور كان متداولاً بأيدي الناس (٨) .
كان من نسله العارف بالله ، الشيخ ، أمير علي بن أمير حسن (٩) .

(١) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٨٦ ، والفتح المبين ١٥٧/٢ .

(٢) ينظر : الأعلام ٣٦٧ .

(٣) ينظر : الكشف ١٨٢٤/٢ ، والفوائد البهية ص : ١٨٦ ، والفتح المبين ١٥٧/٢ ، والأعلام ٣٦٧ .

(٤) ترجمته في : الفوائد البهية ص : ٥٨ .

(٥) خُوارزم : أوله بين الضمة والفتحة ، والالف مُسْتَرَقَّةٌ مُخْتَلَسَةٌ ، ليست بالف صحيحة ، هكذا يتلفظون به ... وخوارزم اسم للناحية بجملتها . معجم البلدان ٤٧٤/٣ .

(٦) ينظر : الفوائد البهية ص : ٥٨ و ٨٤ و ١٤٤ و ١٧٢ .

(٧) منه نسخة في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز - بجدة ، أُطْلِعْتُ عليها ، وهي ناقصة من آخرها .

(٨) الفوائد البهية ص : ٨٥ .

(٩) ينظر : الشقائق النعمانية ، لطاش كبري زاده ص : ٢٦١ ، دار الكتاب العربي

- بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

(*) جلال الدين العُجْدُوَانِي (١) : (... - ٧٢٠ هـ / - ١٣٣٠ م)

جلال الدين ، أحمد بن علي بن محمود العُجْدُوَانِي (٢) ، الحنفي ، النحوي .
تلمذ على حسام الدين السَّغْنَاقِي ، وصنف شرحاً على كافية ابن الحاجب ،
نص فيه على أنه تلمذ على حسام الدين السَّغْنَاقِي ، حين قال : « حدثني شيخي
... الإمام العلامة مولانا حسام الدين السَّغْنَاقِي ، (٣) .
وقال السيوطي : « لم أقف له على ترجمة ، إلا أن هذا الشرح مشهور بأيدي
الناس ، لطيف ، ذكر فيه أنه قرأ على الحسام السَّغْنَاقِي ، (٤) .
وقال صاحب (الكشف) عن شرحه : « التقطه من الشروح يفتح غوامضه ، ولا
يتجاوز مفهوم الكتاب بالسؤال والجواب إلا فيما ندر ، (٥) .
وَقَدْ وَهَمَ اللَّكْنَوِيُّ ، فقال عن السَّغْنَاقِي : « أخذ النحو عن العُجْدُوَانِي
وغيره ، (٦) .
تُوفِي فِي حُدُودِ سَنَةِ (٧٢٠ هـ) ثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةَ (٧) .

(١) ترجمته في : البُغِيَّة ٢٤٧/١ ، ومفتاح السعادة ١٨٦/١ ، والكشف ١٣٧١/٢ ، والهدية ١٠٧/١ .

(٢) وهي نسبة إلى (عُجْدُوَان) ، بضم أوله ، وسكون ثانيه ، وضم الدال وآخره
نون ، من قرى بخارى . معجم البلدان ٣٨٨/٦ ، والهدية ١٠٧/١ .

(٣) شرح الكافية ، للعُجْدُوَانِي ق ١٥٩ / أ ، ميكروفيلم رقم : (٧٨٨) نحو ، في مركز
البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، ومنه
نسخة أخرى برقم : (١٨٥) نحو ، بالمركز نفسه .

(٤) البُغِيَّة ٢٤٧/١ .

(٥) ١٣٧١/٢ .

(٦) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٧) الهدية ١٠٧/١ .

(*) ابن الفصيح الهمذاني (١) : (٦٨٠ - ٧٥٥ هـ / ١٢٨١ - ١٣٥٤ م)

أبو طالب ، فخر الدين ، أحمد بن علي بن أحمد ، المعروف بابن الفصيح (٢)
الهمذاني (٣) ، ثم الكوفي ، الحنفي ، الإمام العلامة ، القارئ ، ذو القنون .

كان فاضلاً متوِّدداً لطيفَ المحاضرة حسن الاخلاق ، جامعاً للعلوم العقلية
والنقلية (٤) ، ماهراً في حلِّ المشكلات والغوامض (٥) .
ولد في الكوفة سنة (٦٨٠ هـ) ثمانين وستمائة (٦) ، ونشأ بها ، ثم قدم بغداد ،

(١) ترجمته في : منتخب المختار ص : ٢٤ ، والجواهر المضية ١ / ٧٩ ، وغاية النهاية
في طبقات القراء ، لابن الجزري ١ / ٨٤ ، نشر . برجستر اسر ، طبع مكتبة
الخانجي ١٢٥١ هـ - ١٩٣٢ م ، والدرر ١ / ٢١٧ - ٢١٩ ، وتاج التراجم ص : ١٣ ،
والبغية ١ / ٣٣٩ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥١٦ و ١٨٢٥ ، والفوائد البهية ص : ٢٦
والهدية ١ / ١١١ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٣١٨ ، وتاريخ علماء المستنصرية ، لناجي
معروف ٢ / ٢١ - ٢٣ ، مطبعة العاني بغداد - الطبعة الثانية ١٢٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
(٢) في منتخب المختار ص : ٢٤ : « المعروف بابن بنت الفصيح » ، وفي المصادر
الآخري : « ابن الفصيح » ، والظاهر أنه الصواب .
(٣) وهي نسبة إلى (همذان) : بالتحريك والذال معجمة وآخره نون ، معجم
البلدان ٨ / ٤٧١ .

(٤) الدرر ١ / ٢٧١ - ٢١٩ .

(٥) تاج التراجم ص : ١٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢١ - ٢٣ .

(٦) وقيل : سنة (٦٩٩ هـ) ، وقيل : سنة (٦٧٩ هـ) ، كما قيل : سنة (٦٨٥ هـ) . ينظر :

الطبقات السنوية ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، والفوائد البهية ص : ٢٦ ، وتاريخ علماء

المستنصرية ٢ / ٢١ - ٢٣ .

فأخذ عن حسام الدين السُّغْنَاقي ، وابن الدواليبي، وابن الصباغ ، وغيرهم (١) ،
وتقدم في العربية والقراءات والفرائض وغيرها (٢) .
كان شيخ النحاة ببغداد (٣) ، أقرأ العربية بالمستنصرية ، وانتهت إليه رئاسة
الحنفية (٤) .

درس بمشهد أبي حنيفة ، وشغل التلاميذ بعلمه ، وكان كثير الإحسان إليهم
بنفسه وجاهه وماله (٥) .
قدم دمشق سنة (٧٤١هـ) ، ودرس بالريحانية ، وأقضى وناظر ، فأكرمه (الطنبغا) ،
نائب الشام ، فكان ذائع الصيت في العراق والشام (٦) .
أَخَذَ عَنْهُ ابْنُ الْمُطَرِّبِ ، وابن وهبان الدمشقي ، وغيرها (٧) .
وكان ناثراً ، ناظماً ، نظم قصيدة في القراءات السبع على وزن (الشاطبية) ،
بغير رموزٍ ، صرح فيها بأسماء القراء ، كما نظم (الفرائد السراجية) ، و (كنز
الدقائق) ، و (المنار) في أصول الفقه .
وشعره في غاية الحسن ، كما صنف في الفرائض (٨) .
تُوفِيَ سنة (٧٥٥هـ) خمس و خمسين وسبعمئة .

-
- (١) غاية النهاية ١ / ٨٤ ، والدرر ١ / ٢١٨ ، والبغية ١ / ٣٣٩ .
 - (٢) الدرر ١ / ٢١٨ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٢ - ٢٣ .
 - (٣) منتخب المختار ص : ٣٤ .
 - (٤) ينظر : الفتح المبين ٢ / ١٦٤ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٢ - ٢٣ .
 - (٥) ينظر : الطبقات السنوية ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .
 - (٦) الدارس في تاريخ المدارس ، للنعمي ١ / ٥٢٥ - ٥٢٦ تحقيق : جعفر الحسني ،
مطبعة الترقى - دمشق ١٢٧٠هـ - ١٩٥١م .
 - (٧) ينظر : منتخب المختار ص : ٢٤ ، والفوائد البهية ص : ٢٦ .
 - (٨) ينظر : منتخب المختار ص : ٢٤ ، والجواهر المضية ١ / ٧٩ ، وغاية النهاية ١ /
٨٤ ، والدرر ١ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والطبقات السنوية ١ / ٢٩٦ - ٢٩٨ .

(*) شمس الدين التكريسي و (*) نجم الدين التكريسي (١) :

من تلاميذ السَّغْنَاقِي ، الذين أخذوا عنه ، ولم أعثر لها على ترجمة فيما اطّلت عليه من المصادر والمراجع ، وكل ما وقفت عليه هو إشارة تنسب إليها رواية كتاب (الهداية) عن السَّغْنَاقِي (٢) .

ويبدو أنها أخذت عنه علم الأصول ، فقد روي عنه (الهداية) .
تلمذ عليها الشيخ شرف الدين بن أبي الروح عيسى بن خاص العمر (٣) .

روى العيني كتاب (الهداية) ، فقال : « ثم إنني أروي هذا الكتاب عن . . . الإمامين ، العالمين ، شمس الدين التكريسي ، ونجم الدين التكريسي ، بحق روايتهما عن الشيخ ، الإمام ، العلامة ، حسام الدين حسين السغناقي (٤) ، عن الشيخ ، العلامة ، محمد بن محمد بن نصر البخاري ... » (٥) .

(١) وفي مخطوط البناية رقم : (١٦٢٦) (فقه حنفي) ، المحفوظ بقسم المخطوطات ، بالمكتبة المركزية ، بجامعة أمّ القرى - بمكة المكرمة ، ورقة ٣ / أ : « تاج الدين الكردي ، بدلا من نجم الدين التكريسي » ، ولم أقف له على ترجمة .

(٢) ينظر : البناية في شرح الهداية ١٢/١ .

(٣) البناية في شرح الهداية ١١/١ ، ١٢ .

(٤) ينظر في تصحيح هذه النسبة : ما سبق ص : ٦ .

(٥) البناية في شرح الهداية ١٢/١ .

(* شمس الدين الكاشغري (١) :

أبو محمد ، شمس الدين ، عبد الله (٢) بن حجاج بن عمر الكاشغري (٣) ،
الفقيه الحنفي .
سمع الحديث بدمشق ، واشتغل بالفقه على العلامة حسام الدين السغناقي ،
وتلمذ عليه ، فكان ضمن جماعة من الفضلاء تصحبه (٤) .
دخل معه الشام ، واتصل بنائب السلطنة ، (سيف الدين تنكز) ، وتقدم
عنده ، وولاه التدريس في المدرسة الشبلية ، بطريق جبل قاسيون (٥) ، بصالحية
دمشق ، عوضا عن شمس الدين الأذري سنة (٧١٢هـ) اثنتي عشرة وسبعمائة (٦) ،
ثم عزل عنها ، وأعاد بالمدرسة الظاهرية ، بدمشق ، وتصدر بالجامع الأموي (٧) .
قال ابن حجر : « أخذ عنه شيخنا شمس الدين بن سكر بمكة ... » (٨) .

-
- (١) ترجمته في : منتخب المختار ص : ٥٠ و ٦٦ ، والدرر ٣٦١/٢ - ٣٦٢ ، والطبقات
السنية ١٥١/٣ ، والتاج (سغفق) ٢٨١/٦ .
(٢) وفي التاج : « أبو عبد الله ، . (سغفق) ٢٨١/٦ .
(٣) وهي نسبة إلى (كاشغر) بالتقاء الساكنين ، والشين معجمة ، والغين أيضا وراء ،
وهي مدينة ، وقرى ورساتيق ، يُسافر إليها من سمرقند ، وتلك النواحي ، وهي
في وسط بلاد الترك ، وأهلها مسلمون . معجم البلدان ٢٠٧/٧ ، وفي بلدان الخلافة
الشرقية ص : ٥٢٠ : « أنها من المدن التي على حدود الصين » ، وتقع حاليا في
تركستان الشرقية ، التي استولت عليها الصين ، وسمّتها : (ولاية سنكيا نغ أو
يغور الذاتية) . ينظر : قضية تركستان الشرقية ، تأليف : عيسى يوسف ألب
تكين ، ترجمة : إسماعيل حقي سن كولر ص : ١٩٢ فما بعدها ، مؤسسة مكة
للطباعة والإعلام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ونسبته في (التاج) : « الكاشغري » ،
وهو تحريف (سغفق) ٢٨١/٦ .
(٤) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ .
(٥) منتخب المختار ص : ٦٦ .
(٦) ينظر : الدرر ٣٦٠/٢ - ٣٦١ .
(٧) ينظر : منتخب المختار ص : ٦٦ .
(٨) الدرر ٣٦١/٢ .

ولا أعلم أحدا ممن ترجم له يذكر تاريخ ومكان ميلاده .
كما أخذ عن السِّغناقي كثير من طلاب العلم غير هؤلاء ، ممن لم أستطع الظفر
بترجماتهم ، أو بأخبارهم ، إلا فيما تُوْمِيءُ إليه بعض النصوص (١) ، أو ضمن
سياق ترجمته (٢) .

صفاته :

من خلال الاطلاع على مانعت به السِّغناقي من مترجميه ، وعلى ماجاء في بعض
كتبه من عبارات ، وإشارات يمكن تصنيفها تحت مبحث صفاته ، فإنه يكون قد
وُصف بطريقتين مختلفتين :

الطريقة الاولى : هي مايستخلص من كلامه ، في ثنايا مصنفاته التي تمكنت من
الاطلاع عليها .

والطريقة الثانية : هي وصف المترجمين له .

وجود هاتين الطريقتين لا يعنى أنهما متضادتان لا ختلافهما ، بل إن كل
واحدة منهما تضى على الأخرى زيادة توضيح باستقاء معلومات جديدة منها، لم
ينعت بها في الأخرى .

فَمِمَّا اتصف به السِّغناقي أَنَّهُ كان شغوفاً بطلب العلم ، مولعاً بالجلوس بين أيدي
شيوخه ومشاهير علماء عصره ، واشتهر بكثرة السماع عنهم .

واسمعه يعدد صفات من يستحق أن يكون في مثل منزلته العلمية فيقول : « فإن
الإقدام في مثل هذا الأمر الذي أنا بصدده شأو بطين ، وحصن حصين ، لا
يفتحه إلا من كثر جثوه عند مهرة هذه الصنعة من ذوي الالباب ، وقُرعت مسامعه
مرة بعد أخرى بفوائد هذا الكتاب ، وكان مع ذلك ذا طبيعة منتجة وقريحة
مبهجة ، وكلما وقع في مضيق خرَّج فيه وجهاً رائعاً . وأصلاً فارعاً ، لا ممن يحاز
فيه بالسكوت ، ولا يهتدي ، أو مَمَّنْ يُفْرَطُ بالكلام ويعتدي ، بل يتكلم بكلام

(١) ينظر : الوافي ق ٢٠٧ / أ ، والموصل ج١ ق ٢ / أ و ب ، والكافي جاق ٢ / ب .

(٢) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والبغية ١ / ٥٢٧ ، والطبقات السنية ٢ / ١٥١ ،

والفوائد البهية ص : ٦٢ .

مستقيم ، تتقبله الأصول ، وثرثضيه العقول ، وكان قد لازم آونة من اختص بتخريج مصنفات شيخ الإسلام ، وقد بقي أزمنة باستكشاف معضلاته بين أئمة الأنام . راجحاً ومرجحاً ، وصادراً ومصدراً ، (١) .

وقد كان السُّغناقي مشهوراً بالرواية موصوفاً بالدراية ، حيث روى كثيراً من الكتب ، ومنها : (أصولُ البزْدَوِيِّ) (٢) ، و (المفضل) (٣) ، و (الهداية) (٤) .

كما عُرف بحرصه على اقتناء نسخ الكتب والشروح ، فاهتم بجمعها (٥) ، واستنسخ بعض كتبه بخط يده (٦) .

وكان السُّغناقي فطناً ، ذكياً ، حاضر اليدوية ، سريع الفهم ، حسن النجابة ، وقد ملح فيه شيخه ذلك فعهد إليه بالفتوى وهو شاب (٧) .

(١) الكافي ج١ ق ١٢٢ .

(٢) الكافي ج١ ق ١٢٢ .

(٣) الموصل ج١ ق ١٢٣ .

(٤) شرح العناية على الهداية ص : ٦ .

(٥) ينظر : الوافي ق ١٢٠٧ .

(٦) ينظر : الاعلام ٢٤٧/٢ ، وفهرس مخطوطات كوبريلي ٢٦٠/١ ، رقم (٥٢٠) فقه ،

إعداد : رمضان ششن وزملائه ، مطبعة رنكلر - إستانبول ، منظمة المؤتمر

الإسلامي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول .

(٧) ينظر : الطبقات السنوية ١٥٠/٣ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

وقد وصفه مترجموه بالصفات التي تحلّى بها ، كما أثنى عليه كثير من سُـرَّاح
« الهداية » ، منهم أكمل الدين البابرّي الذي يقول عنه : « الشيخ ، الإمام ، القَرَمُ ،
الهُمَام ، جامع الأصل والفرع ، مقرر مباني أحكام الشرع (١) ، حسام الملة والدين
السغناقي ، (٢) .

ونعته تقي الدين التميمي الداري بقوله : « الإمام ، العالم ، العلامة ، القدوة ، الفهامة
كان إماما ، عالما ، فقيها ، نحويا ، جدليا ، (٣) .

وقال عنه ابن تَغْرِي بَرْدِي : « المحقق الكبير شارح الهداية ، (٤) .

وجاء في ديباجة (الوافي) ق ١/٢ : « العالم ، العامل ، الفاضل ، الكامل ، منشئ
النظر ، مفتي البشر ، ناصب رايات الفروع والأصول ، صاحب آيات المنقول
والمعقول ، حسام الملة والدين ، نظام الإسلام والمسلمين ، حسين بن علي بن حجاج
ابن علي السغناقي ، .

وشهد له الحافظ ابن حجر بالتقدم في العلم (٥) ، ووصفه السيوطي بقوله :
« كان عالما ، فقيها ، نحويا ، جدليا ، (٦) .

كما كانت له شهرة واسعة في البلدان ، وبعَدَ صيته بين الأنام ، وانتفع به خلق
كثير من طلبة العلم .

(١) أي : مؤصّل القواعد التي تتفرع عليها الأحكام .

(٢) شرح العناية على الهداية ص : ٥ .

(٣) الطبقات السنّية ١٥٠/٢ .

(٤) الدليل الشافي ٢٧٥/١ ، وينظر : الكتبخانة ٢٦٩/٢ .

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ١٤٧/٢ .

(٦) البغية ٥٢٧/١ .

قال عنه المراغي : « حسام الدين ، الفقيه ، الحنفي ، الأصولي ، النحوي ، نشأ
نجيباً ... حسن النجابة والفتنة » (١) .
هذا وقد مدحه شيخ الإسلام ، قاضي القضاة ، بهاء الدين المنصوري بقصيدة
إثر اطلاعه على كتاب (الوافي في شرح منتخب الإخسيكتي) ، حيث أعجب به ،
فاستحسنه ، وارتضاه ، ثم أنشأ يقول في حق الشارح :

وافى لحل المشكلات « الوافي »
من جمع مولانا الإمام الوافي
مقدام أهل الفقه سيدنا ومن
ورث العلوم أجاد الأسلاف
علامة الإسلام معوان الهدى
ذخر الأئمة مرجع الأشراف
طلق اليمين إذا عراه المجتدي (٢)
سَجَّح (٣) يهش إذا أتاه (٤) العاني
أعنى: حسام الدين والدنيا الذي
حسم الشرور كباتر الأسياف
الكامل الفطن السخي المرتجى
الفاضل اللقن الصفي الصافي
الأمعي اللوذعي المقتدى
(٦) الأحوزي (٥) الأحوزي الكافي .

(١) الفتح المبين ١١٢/٢ .

(٢) في المخطوطة : « المحتدى » ، ولعل ما أثبتته أنسب للمعنى ، يقال : جدوته ،
واجتديته ، واستجديته ، بمعنى ، إذا طلبت جدواه ، . الصحاح (جدى)
٢٢٩٩ /٦ .

(٣) الإسجاح : حسن العفو ، والسجيحة : الطبيعة . الصحاح (سجح)
٢٧٢-٢٧٣ /١ .

(٤) لم أتمكن من قراءة هذه الكلمة ، فقد طمست بعض حروفها على هذا النحو
(اء ا) ، ولعل ما أثبتته هو الأنسب للمعنى .

والهشاشة : الارتياح والخفة للمعروف ... ورجل هَشَّ بِشَّ ... أي : رَخَّوْ لَيْنٌ ،
ويقال للرجل إذا مُدِحَ : هو هَشُّ المَكْسِرِ ، أي : سهل الشأن فيما يُطلب عنده من
الحوائج . الصحاح (هَشَّش) ١٠٢٨/٣ .

(٥) الأحوزي : مثل الأحوزي ، وهو السائق الخفيف . الصحاح (حوز) ٨٧٥/٣ .

(٦) مخطوطة الوافي ق ١٤٠/ب و ١٤١/أ ، مصورة كوبريلي .

شعره:

هل يصدّق ماُنسب إلى السّغناقي من أنه يقول الشعر ؟ وهل كان شاعرا ؟ ، هذا ما لم يصرح به أحد ممن ترجم له ، ولم يُنعت بأنه كان ذا قريحة شعرية . كما أنني لم أتمكن من العثور على شعر له في كتبه التي تصفحتها . والذي ذُكر عنه أنه روى بعض الابيات الشعرية عن بعض شيوخه ، إلا أنه ليس مشهورا بهذه الرواية ، ومارواه شعر لمعين الدين ، أبي العلاء محمد بن محمود الغزنوي ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر - في أثناء ترجمته لتلميذ السّغناقي؛ عبدالله ابن حجاج الكاشغري - أن « من إنشاده عن السغناقي عن حافظ الدين النسابة (١) عن شمس الأئمة الكردي عن برهان الدين المرغيناني صاحب (الهداية) قال : أنشدني معين الدين أبو العلاء محمد بن محمود الغزنوي النيسابوري لنفسه :

لَكسرة من جَشيب (٢) الخبز تُشبعني

وشربةٌ من قَرّاح الماء (٣) ترويني

وخرقة من حريش الثوب تسترني

حيًا وإن متُّ تكفيني لتكفيني

ولا أردد في الأبواب مضطهدا

كما يردد شور في الفدادين

لأجعلن ولايات فتنت بها

فداء عِرْضِي والدُّنيا فدا ديني ، (٤) .

ونقل عن ابن الشحن أنه قال : « رأيت بخط الحافظ الخطيب ناصر الدين بن عشائر بيتين منسوبين إليه وهما :

(١) لعل صوابه : « النسفي » .

(٢) طعام جَشيب ومَجشوب ، أي : غَلِيظٌ خشن ، ويُقال : هو الذي لا أَدَمَ معه ، والجَشيبُ من الثياب : الغليظ . الصحاح (جشب) ٩٩/١ .

(٣) الماء القَرّاح : الذي لا يشوبه شيء . الصحاح (قرح) ٣٩٦/١ .

(٤) الدرر ٣٦٠/٢ - ٣٦١ .

إذا أرسلت فارسا ذا وقار
كريم الطبع حلو الاعتذار
يؤلف بين نيران وماء
ويصلح بين سنور وفار (١) .

وإن صحت نسبة هاتين البيتين إلى السَّغْنَاقِي فإنهما لاتكادان تخرجان عن النظم،
أو ما يطلق عليه نظم العلماء ، إذ يبعد عنه رونق الشعر ، وتخلو منه عدويته ،
وتقل فيه جودته .

رحلاته :

رغب السَّغْنَاقِي في طلب العلم ، فكان مجبا للملازمة العلماء ، شغوبا باقتفاء أثرهم ،
واقتناء آثارهم .
سافر إلى الأقاليم ، وتنقل في البلدان ، وحرص على المكوث بين أيدي شيوخه
حضرا ومصاحبتهم سفرا (٢) .
فقد أقام في خوارزم مبلغا طلاب العلم مالمسدييه ، حيث أملى كتابه (الوافي)
هناك (٣) ، ثم نزل مدينة (كاث) (٤) ، واجتاز بالخانقاه (٥) العباسية فيها ،
فالتقى بالعالم الفاضل ، المحقق ، فخر الدين ، أبي عاصم ، على بن عمر بن الخليل
ابن علي الإسفندري ، صاحب كتاب (المقتبس) وقد أثنى عليه السغناقي ، ووصفه

(١) الطبقات السنوية ٣ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٢) ينظر : الوافي ق ١٢٠٦ ، والموصل ج١ ق ١٢ ، ب و ٤٧/ب ، والكافي ج١
ق ٢/ب .

(٣) ينظر : الوافي ق ٢٠٧ ، والموصل ج١ ق ١٢ .

(٤) كَاث : بعد الالف ثاء مثلثة ، ومعنى (الكَاث) بلغة أهل خوارزم : الحائط في
الصحراء ، من غير أن يُحيط به شيء ، وهي بلدة كبيرة من نواحي خوارزم ، إلا
أنها من شرقي جيحون ، وجميع نواحي خوارزم إنما هي من ناحية جيحون
الغربية ، وهي على بعد عشرين فرسخا من (كار كانج) مدينة خوارزم . معجم
البلدان ٢٠٢/٧ .

(٥) الخانقاه : كلمة فارسية الاصل، وجمعها : خَوَانِقُ ، وتُطلق على دُورِ العلم .

ينظر : الخطط للمقريزي ٤١٤/٢ ، مؤسسة الحلبي - القاهرة ، والتاج (خفق)

بالعالم الفاضل (١) .

ثم انصرف عنها بعد أن كتب إجازة للإسفندري (٢) ، على إثر طلب الأخير منه ذلك.

وكان لاسفاره البعيدة أثر كبير في نشر مصنفاة ، حتى غدا مشهورا بفضلها ، وتقدمه في العلم ، فعرف قدره المطلعون على كتبه ، وأنزلوه منزلة رفيعة فيهم .

فما كان يُقَدَّمُ إلى بلد ، أو ينزل موطننا إلا وأجمع كباراه وصفاره على حصول مرادهم من مؤلفاته ، رغم تباين مسافاتهم وتباعد طرقهم (٣) .

وقد دعت شهرته في بلاد ماوراء النهر إلى الانتقال منها إلى العراق ، ثم الشام ، فمصر ؛ لأن منزلته العلمية وشهرته في عواصم الشرق الإسلامي جعلت الناس يتطلعون إلى لقاءه - وخاصة العلماء ، وطلاب العلم - فأخذوا يكتبون إليه ، ويتحيينون قدومه (٤) .

فما كان منه إلا أن استجاب ، حيث توجّه نحو العراق ، فدخل بغداد ، واجتمع بعلمائها ، ثم درّس في مشهد أبي حنيفة ، بمحلة الخضرين فيها (٥) .

(١) ينظر : الموصل ج١ ق ١/٢ و ب .

(٢) توفي سنة (٦٩٨هـ) ثمان وتسعين وستمائة ، ترجمته في الموصل ج١ ق ١/٢ و ب ، والكشف ١٧٧٦/٢ و ١٧٧٧ ، وأسماء الكتب ص : ٢٠٤ ، والهدية ٧١٥/١ .

(٣) ينظر : الكافي ج١ ق ٢/ب .

(٤) الكافي ج١ ق ٢/ب و ١/٣ ، والتسديد ق ٨٩/ب ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٥) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

ثم خرج منها قاصدا الحج (١) ، لكنه توجه نحو دمشق ، فدخلها سنة (٧١٠هـ) ، بصحبة جماعة من الفضلاء ، منهم تلميذه شمس الدين عبد الله بن حجاج الكاشغري .

وبعد ذلك دخل مصر (٢) ، ثم حج ، وقدم حلب سنة (٧١١هـ) ، واجتمع فيها بقاضي القضاة (٣) ، ناصر الدين ، محمد بن القاضي كمال الدين أبي حفص عمر بن العديم بن أبي جرادة (٤) .
ورجع إلى بلده ماراً بمرور ، فتوفي فيها (٥) .

ثقافته :

أخذ السغناقي عن مشاهير علماء عصره ، من ذوي المشارب المختلفة ، واهتم اهتماما واضحا بمعارف عصره المتنوعة ، فبرز تضلعه في أصول الفقه والدين ، وكذلك في اللغة والنحو .

وقد تنوعت ثقافته فمزج بين الثقافة الإسلامية - التي كانت في عصره قد بلغت

(١) ينظر : الطبقات السننية ١٥١/٢ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٢) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٣) هذا اللقب يعنى : رئيس القضاة ، والتلقب بقاضي القضاة ، منهي عنه شرعا ، لكن هكذا ورد في مصادر الترجمة ، فأثبتته كما وجدته .

(٤) ترجمته في الجواهر المضية ١٠٢/٢ ، والعبير ٢٨٤/٥ ، و ذيل تذكرة الحقاظ ، للذهبي ص : ٨٥ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، والوافي بالوفيات ، للصفدي ٢٦٢/٤ ، اعتناء س . دمدينغ ، الطبعة الثالثة ، والدارس في تاريخ المدارس ٥٢٢/١ ، والطبقات السننية ، لتقي الدين الداري ، ج٢ ق ٤٦٠/ب ، ميكروفيلم رقم : (١٩٥٥) تاريخ وتراجم ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة ، والهدية ١٢٨/٢ .

(٥) ينظر : منتخب المختار ، ص : ٥٠ ، وفهرس مخطوطات المكتبة الوقفية بـلاهور ص : ١٤٤ .

مرحلة متقدمة - وبين الثقافة الفارسية ، كما يتضح من خلال النصوص الفارسية المتعددة التي ذكرها في ثنايا نصوص كتبه (١) ، إضافة إلى إلمامه بثقافات الهند ، وأقوال حكمائها(٢) .
وفيما يخص منابع ثقافته وروافدها ، فإنها لا تكاد تختلف عن ثقافة شيوخه ومعاصريه .

ومن أعظم هذه المنابع وأشهرها القرآن الكريم ، وتفسيره ، وقراءاته ، ثم الحديث الشريف ، والفقه ، والأصول ، والشعر العربي .
ويعقب ذلك المصنفات المختلفة ، ومنها ما يختص بالعربية ، لغة ، ونحو ، وصرفا ، ومن أبرزها : كتاب سيبويه ، والصاح ، وسر الصناعة ، وغيرها .

ومن روافد ثقافته وإثرائها مجالسة العلماء ، ومناقشاتهم ، ورواية الكتب والشروح عنهم (٣) .

أضف إلى ماسبق رحلاته وتنقلاته ، ومامن شك في أنها أحد روافد ثقافته المهمة ، فقد تيسر له في البلدان المختلفة (٤) الالتقاء بالعلماء ، فاستفاد وأفاد ،

(١) ينظر : الوافي ق ٢٥/ب ، والموصل جا ق ١٥٧/ب ، والكافي جا ق ١/٢٤ ، والتسديد ق ١/٦١ .

(٢) ينظر : التسديد ق ٩/ب .

(٣) ينظر : الوافي ق ٢٠٦/ب و ٢٠٧/أ ، والموصل جا ق ١/٣ و ٤٧/ب ، والكافي جا ق ١/٢ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ ، والطبقات السننية ١٥١/٣ .

(٤) ينظر : الوافي ق ٢٠٦/أ و ب ، والموصل جا ق ١/٢ و ب و ١/٣ ، والكافي جا ق ٢/ب ، ومنتخب المختار ص : ٥٠ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ - ٢١٤ ، والطبقات السننية ١٥٠/٣ - ١٥٢ .

وقرأ وأقرأ ، فتحصّل له بذلك جملة من المعارف والثقافات ، كان عليها مدار تكوين ثقافته .

وظهر أثر هذا التكوين بوضوح في مصنّفاته ، ومن ذلك ثقافته اللغوية ، مع أن مصادر ترجمته لم تنص على أنه من علماء اللغة ، وهو معدود من علماء الفقه والأصول والنحو .

وهي علوم ميدانها اللغة ، كما هو مقرر معلوم .

إلا أنني أثرت أن لا أهضم حقه العلمي في هذا الجانب ، ولم أشأ أن أسترسل فيه؛ لكثرة المواد اللغوية التي بسطها في مواد كتبه ، ذلك أن مُرَادِيَّ التنبية والبيان ، لا الحصر والاستقصاء .

والظاهر لي أنه كان عالماً بلغة العرب ، فصيحها وضعيفها ، وعلى دراية وفهم كبيرين بها ، مع اطلاع واسع ، وتمكّن قويٍّ فيها ، نستطيع أن نلمس ذلك في بيانه للتعريفات العقدية ، والمصطلحات الفقهية (١) ، والضوابط اللغوية (٢) ، وكذلك في شرح مسائل النحو ومسائل الفقه (٣) ، وفي توجيه القراءات القرآنية (٤) ، وتخريج الوجوه الإعرابية النَّحْوِيَّةِ ، بما يوافق لغة العرب (٥) مع الإشارة - أحياناً -

(١) ينظر : الوافي ق ٣/ب و ٤/ب ، و ١٢/ب و ب، و ١٨/ب و ١٥٥/ب ، والموصل جا ق ٧/ب .

(٢) ينظر : التسديد ق ٣/أ و ٥/أ و ق ٦/أ و ١٤/أ فما بعدها .

(٣) ينظر : ماياتي ص : ٣٠٠ ، والموصل جا ق ٤٧/ب و ٤٨/أ و ١٠٣/ب و ١٢٠/ب و ١٢١/أ و ١٨٦/أ و ١٩٧/أ ، والكافي جا ق ١٢/أ .

(٤) ينظر : الموصل جا ق ٩٤/ب و ١١٨/ب .

(٥) ينظر : ماياتي : ص : ٢١٣ ، والموصل جا ق ٢٤/أ و ٣٦/ب و ٣٧/ب ،

و ٣٨/أ و ٤٣/ب و ٩٢/أ فما بعدها ، والكافي جا ق ١٠/أ ، ب .

إلى كون هذه اللغة أو تلك فصيحَةً ، أو ضعيفَةً ، أو شاذَّةً .
وأحياناً ينسب اللغة إلى أصحابها ، مع تعضيدها بما جاء في كتب اللغة ،
كالصاح ، والفائق ، والمغرب ، وغيرها (١) .
ثم يأخذني شرح المعاني اللغوية لبعضِ مُفردات التراكيب والمسائل النحوية ، أو الفقهية .
ورُبَّما كَانَ يَغْنِينِي عن الإحالة إلى كتبه في توضيح جهوده اللغوية ما في مسائلها
وأبحاثها من التفسير اللُّغَوِيِّ ، الذي أشبع به معظم الأبواب ، وكثيراً من الأبحاث
والمسائل والمفردات (٢) .

مكانته العلمية :

لقد كان السغناقي ذا مكانة علمية كبيرة ، حظي من خلالها بشهرة واسعة
وباهتمامٍ واضح بين أقرانه ، وعند طلبة العلم .
فكان محلَّ إجلال العلماء ، وتقدير الأمراء ، واحترام طلبة العلم .
ويمكننا أن نلمس أثر هذه المكانة العلمية الرفيعة في قبول مصنّفاته ، واستحسان
مُؤلّفَاتِهِ .

فقد أقرَّ له بذلك الذين اطَّلَعُوا على كتبه ، وشهد له - أيضاً - كثير من أهل العلم
في زمانه (٣) ، كما اقترح عليه آخَرُونَ أَنْ يَشْرَحَ لهم بعض المصنّفَاتِ :

-
- (١) ينظر : الوافي ق ١٧٧ و ١٩٥ ب ، والموصل جا ق ٩ ب و ١١٠ ، ١٢٥
(٢) ينظر : الوافي ق ١١ ب و ١٦ ب ، والموصل جا ق ٧ ب و ٢٧ ب و ٤٥ ب
و ٧٣ ب فما بعدها ، والكافي جا ق ٩ ب ، والتسديد ق ٥ ب و ٢٦ ب فما بعدها ،
(٣) ينظر : مخطوطة الكافي جا ق ٢ ب .

لأنهم وجدوا في مصنفاًته السابقة ما أروى ظمأهم ، وأرضى مقصدهم ومبتغاهم (١) ، يستوي في ذلك العلماء وطلاب العلم .
اشتهر أمره في عواصم الشرق ، فكاتبه أهل العلم ، يرجون قدومه إليهم ، وكان قد التقى بكثير من علماء بلاد ما بين النهرين (٢) ، وبعد دخوله العراق ثم الشام اجتمع به العلماء في بغداد ثم بعد ذلك في دمشق ، وانتفع به طلاب العلم (٣) .

وكما اشتهرت مؤلفاته في المشرق كذلك اشتهرت في العراق والشام ، فقد انتخب ابن الزركشي (٤) كتاب السغناقي (النهاية) ، واستحسن شيخ الإسلام بهاء الدين المنصوري مؤلفه (الوافي) ثم أثنى عليه ، وذكر فضله وعلمه (٥) .
وشهد لتمكنه اللكنوي عندما طالع كتاب (النهاية في شرح الهداية) فقال إنه :
« أشمل شروح الهداية ، قد احتوى على مسائل كثيرة ، وفروع لطيفة ، (٦) .
وكان لمكانته العلمية الكبيرة أثر عظيم بإلزام بعض أمراء عصره بالاعتقاد الصحيح فيما يجب عليهم اعتقاده ، ومن ذلك ما وقع بينه وبين بعضهم من أبحاث تتعلق بـ « الاستطاعة » ، وما يرتبط منها بفعل الإنسان ، وأنه لا وجه لخروجه

-
- (١) ينظر : الكافي ج١ ق ٢/ب و ١/٣ .
(٢) ينظر : الوافي ق ١٢٠٦/ب و ب ، والموصل ج١ ق ١/٢ و ب ، والفتح المبين ١١٢/٢ .
(٣) ينظر : الجواهر المضية ٢١٢/١ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .
(٤) وهو شهاب الدين ، أحمد بن الحسن ، كان عالماً فاضلاً درس بالحسامية ، وتوفي سنة (٧٢٨ هـ) . ينظر : الجواهر المضية ٦٤/١ ، والطبقات السننية ٢٢٩/١ ، والفوائد البهية ص : ١٦ ، والهدية ١٠٩/١ .
(٥) ينظر : مخطوط الوافي ق ١٤٠/ب ، ١٤١/١ مصورة كوبريلي .
(٦) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

عن معلوم الله ، وأن حكم الله وقضائه وإرادته لا يخرج عن الاختيار ، يقول السغناقي : « وقد وقع لنا هذه الأبحاث مع أمراء زماننا فألزمتمهم بهذه النُّكْتة القوية الغالبة ، (١) .

كما كان العلماء - الذين عرفوا فضله وعلمه وقدره - يرضون بأن يكونوا منه بمنزلة التلميذ من الشيخ، فهذه الأبحاث ، المحقق ، أبو عاصم الإسفندري ، يلتبس منه أن يكتب له إجازة ما بلغه من أساتذته وشيوخه ، فيمتنع عن تلبية التماسه ابتداء ، لإقراره بفضل الإسفندري ، وعلمه ، لكنَّ أبا عاصم لم يرض إلا بالإجابة ، فكتب له السغناقي الإجازة التي أطابته ، قال : « وسمعتُه غبَّ انصرافي كان يذكر ذلك اقتخارا ، ويعدُّه مما يكون هو اصطناعاً واحتيازاً ، (٢) .

وأجاز قاضي القضاة ، ناصر الدين محمد بن القاضي كمال الدين ، أبي حفص ، عمر بن العديم ، بن أبي جرادة ، قال السغناقي : « كتبت له نسخة - يعني من شرحه - كتبت أولها بيدي ، وآخرها بيدي ، ثم أجزت له أن يرويها ، ويروي جميع مجموعاتي ، ومؤلفاتي خصوصا ، ويروي أيضا ما كان لي فيه حق الرواية من الأساتذة ، (٣) .

(١) التسديد ق ٨٩/ب .

(٢) الموصل ج١ ق ٢/ب .

(٣) الجواهر المضية ٢١٢/١ ، وينظر : الطبقات السنوية ١٥١/٢ ، والفوائد البهية ص :

٦٢ والفتح المبين ١١٢/٢ .

مناصبه :

تقلد السغناقي عدداً من الوظائف ، فقد عهد إليه شيخه بالفتوى ، وهو شاب ، بعد أن لمح فيه حسن النجابة والفتنة وجمدة الذكاء (١) .
وولي التدريس بمشهد الإخسيكثي (٢) ، في خوارزم (٣) ، ودرّس بمشهد أبي حنيفة (٤) في بغداد ، كما صجبه جماعة من الفضلاء (٥) .
وكان - إلى جانب ذلك - محدثاً ، قال عنه الذهبي : « حدث عن جماعة ممن أدركهم السلفي » ، (٦) .

كما كان له مجالس علمية أخرى ، يلقي فيها أنواعاً من العلوم ، ومنها : مجالس في التفسير ، قال العجدواني : « حدثني شيخي ... حسام الدين السغناقي في بعض مجالس إلقائه لطائف التفسير على أصحابه ... » ، (٧) .

-
- (١) ينظر : الطبقات السننية ١٥١/٣ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .
 - (٢) وهو حسام الدين ، محمد بن محمد بن عمر الإخسيكثي ، كان شيخاً ، إماماً في الفروع والأصول ، له (المختصر) في أصول الفقه ، توفي سنة (٦٤٤هـ) . ينظر : الفوائد البهية ص : ١٨٨ ، وأبجد العلوم ١١٩/٣ والهدية ١٢٢/٢ ، والأعلام ٢٨٧/٧ .
 - (٣) ينظر : مخطوطة الوافي ق ١/٢٠٧ ، ومخطوطة الموصل ج١ ق ١/٢ .
 - (٤) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .
 - (٥) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والطبقات السننية ١٥١/٣ .
 - (٦) الطبقات السننية ١٥٢/٣ .
 - (٧) شرح الكافية ، للعجدواني ق ١/١٥٩ .

وفاته :

اختلفت المصادر في تاريخ وفاة السغناقي ، كما اختلفت في مكان وفاته ، ثمَّ إنَّ المصادر لم تذكر لنا متى دخل بغداد ؟ على حين ذكرت عنه أنَّه خرج منها حاجًّا ، فتوجه إلى دمشق ، سنة (٧١٠هـ) عشروسبعمائة (١) .

وقد جعلت بعض المصادر هذا التاريخ تاريخًا لوفاته ، كما صرح حاجي خليفة في أحد أقواله (٢) ، ولم أجد أحدا وافقه .

ولعل في قوله التباسًا بما ذكره غير واحد قبله ، كابن قطلوبغا ، الذي قال : « قدم دمشق سنة (٧١٠هـ) عشر وسبعمائة ، (٣) ؛ لأنه بعد هذه السنة دخل مصر ، وبعد ذلك حجَّ ، ثم عاد ، فنزل حلب .

ومن الملاحظ أن حاجي خليفة ينص في قول ثانٍ له على أن وفاة السغناقي كانت في حدود سنة (٧١١هـ) إحدى عشرة وسبعمائة (٤) .

وهو مسبق بهذا القول - أيضا - فقد ذكر طاش كبرى زاده هذا التاريخ ، إلى جانب احتمال قول آخر فيه ، وحدد وفاته بأنها كانت في شهر رجب (٥) .

وتبعه اللكنوي في ذلك (٦) ، وقفى على آثارهم إسماعيل باشا (٧) ، هذا بالإضافة إلى أصحاب كتب التراجم الحديثة كالزركلي (٨) وعمر رضا كحالة (٩) .

ويبعد عندي أن تكون وفاة السغناقي في شهر رجب من سنة (٧١١هـ) إحدى عشرة وسبعمائة أمران :

الأمر الأول : أن السغناقي قد أجاز في هذا التاريخ ابن العديم حين اجتمع به في حلب ، وقال : « كان هذا في غرة شهر الله المعظم رجب من شهور سنة إحدى عشرة وسبعمائة ... » ، (١٠) .

(١) ينظر : الجواهر المضية ٢١٢/١ - ٢١٤ ، وتاج التراجم ص : ٢٥ ، ومفتاح

السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السنوية ١٥١/٣ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٢) الكشف ١١٢/١ و ٤٨٤ و ١٧٧٥/٢ و ١٩٢٩ و ٢٠٢٢ .

(٣) تاج التراجم ص : ٢٥ .

(٤) الكشف ٤٠٣/١ .

(٥) مفتاح السعادة ٢٦٦/٢ .

(٦) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٧) الهدية ٣١٤/١ .

(٨) الاعلام ٢٤٧/٢ .

(٩) معجم المؤلفين ٢٨/٤ .

(١٠) الجواهر المضية ٢١٢/١ .

قربما حدث في هذا التاريخ لبس عند نقله ، وحُرِّف ، فكتبه بعض النساخ على أنه الشهر الذي تُوفِّي فيه السفناقي ، من السنة المذكورة .

وكذلك فإن تحديد هذا التاريخ قد ورد على سبيل الاحتمال لا الترجيح ، وهو ما يظهر في قول طاش كبرى زاده إنه : « مات في رجب سنة إحدى أو أربع عشرة وسبعمائة بطلب ، (١) ، وقد حذا حذوه اللكنوي ، وقال بقوله في بسط هذا الاحتمال (٢) ، مما يشعر أنه تُوفِّي بعد هذا التاريخ .

والامر الثاني : ما ذكره حاجي خليفة ، في قول ثالث له من أنه : « تُوفِّي بعد سنة (١٧١١هـ) إحدى عشرة وسبعمائة ، (٢) ، وهو مانص عليه صاحب (مفتاح السعادة) ، في أحد احتمالي قوله (٤) ، وما أخذ به اللكنوي ، في أحدا احتماليه (٥) - أيضا - . ولعل ما يدعم هذا القول ويقويه إشارة بعضهم إلى أنه بعد أن درّس بمشهد الإمام أبي حنيفة في بغداد ثم حجّ فقفّل راجعا صوب بلده ، أدركته المنية بمرور ، قال ابن رافع السلامي : « ورجع إلى بلده فأدركته المنية بمرور ، (٦) .

وهو ما يترجح عندي لسببين :

الأول : أن ابن رافع السلامي أقرب عهدا إلى السفناقي من غيره ، حيث كانت وفاته سنة (١٧٧٤هـ) أربع وسبعين وسبعمائة ، وهو أول من ترجم له فيما أعلم ، بل وأعطانا معلومات عنه لم نجدها عند غيره وإن وجدت فقد تكون منقولة عنه ، ومنها :

أولا : قوله إن السفناقي : « دخل مصر ، (٧) ، وهو ما لم يقله أحد سواه فيما أعلم . ثانيا : قوله عنه : « فتوفي بمرور ، وكان صحبه جماعة من الفضلاء ففرّقوا في البلدان ، (٨) ، وهو - أيضا - ما لم يذكر عند غيره ، إلا فيما نقله تقي الدين التميمي الداري (٩) ، ووافقهما فيه الشيخ سيد محمد متين الهاشمي (١٠) .

والسبب الثاني : أن ابن رافع عاصر بعض تلاميذ السفناقي ، وتسنى له التعرف

(١) مفتاح السعادة ٢/٢٦٦ .

(٢) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٣) الكشف ٢/١٨٤٩ .

(٤) مفتاح السعادة ٢/٢٦٦ .

(٥) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٦) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٧) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٨) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٩) ينظر : الطبقات السننية ٣/١٥١ .

(١٠) ينظر : فهرس مخطوطات المكتبة الوقفية بلاهور ص : ١٤٤ .

على أحوالهم ، وربما تحسّل على أخبار موثقة عنهم ، وعن شيخهم السُّغْنَاقِي .
ومن هؤلاء التلاميذ ابن الفصيح الهمداني ، وهو شيخ لعفيف الدين أبي محمد ،
شيخ ابن رافع نفسه ، وقد نقل عنه عن الهمداني في قوله : « وذكر لي شيخنا ،
الإمام ، عفيف الدين ، أبو محمد عبد الله بن المطري أنه سمع عليه الجزء الذي
خرّجه الحافظُ الذهبي لعفيف الدين ، وقال : وله ميلٌ إلى صناعة الحديث
وأهله ، (١) .

كما نصّ على أنه بقي من تلاميذ السُّغْنَاقِيّ - الذين صحبوه حتى أدركته المنيةُ
بمرو - شمس الدين عبد الله بن حجاج الكاشغري ، مدرّس الشُّبْلِيَّة بدمشق (٢) .
وبذلك فإنه يترجّحُ عندي أنّ وفاة السُّغْنَاقِي كانت بعد سنة (٧١١هـ) إحدى عشرة
وسبعمائة ، بمرو ، خلافاً لمن نصّ على أنها في هذا التاريخ أو قبله بطب (٣) .

ويكون تحديد وفاته - وفق ما احتمله قول طاش كبري زاده واللكنوي ، ونصّ
عليه المراغي بقوله : « تُوفي رحمه الله سنة (٧١٤هـ) ، (٤) - موافقاً لما ترجّح لدي ،
ودلت عليه من قول ابن رافع السُّلّامي الأتف الذكر .

وعلى ذلك فإنه يمكن أن نقول : إن وفاة السُّغْنَاقِي كانت في سنة (٧١٤هـ) أربع
عشرة وسبعمائة (٥) بمرو ، والله أعلم .

ولا أعلم على وجه التحديد كم كان عمره حين وفاته ، لأنني لم أقف على ذكر
لتاريخ ميلاده ، وغالب ظني أنه توفي في العقد السابع من عمره .
وقد استندت في تغليب ظني هذا إلى ما ذكره هو عن روايته لكتاب (المفضّل) ،

(١) منتخب المختار ص : ٢٤ .

(٢) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٣) ينظر : تاج التراجم ص : ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢/٢٦٦ ، والكشف ١/١١٢ و
٤٠٢ و ٤٨٤ و ١٧٧٥ و ١٩٢٩ و ٢٠٢٢ ، والهدية ١/٣١٤ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ،
والاعلام ٢/٢٤٧ ، ومعجم المؤلفين ٤/٢٨ .

(٤) الفتح المبين ٢/١١٢ .

(٥) وقد وقع محقق فهرس مخطوطات المكتبة الوقفية بلاهور في وهم ، فذكر أولاً
أنه توفي سنة (٦٧٤هـ) ، ثم ذكر مرة أخرى أنه تُوفي سنة (٧٧٤هـ) ، وقد جانب
الصواب في قوله . ينظر : ص : ١٤٢ و ١٤٤ .

وتاريخ قراءته له ، بقوله : « ثُمَّ رَوَيْتُهُ (المفصل) بِلِقْتِنِي مِنَ الْإِمَامِ ، الْعَالِمِ ، الرَّبَّانِيِّ ، الْعَامِلِ ، الصَّمْدَانِيِّ ، السَّالِكِ ، النَّاسِكِ ، مَوْلَانَا ، حَافِظِ الدِّينِ ، مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ نَصْرِ الْبُخَارِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِتَارِيخِ سَنَةِ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَسِتْمِائَةَ ، (١) .

ثُمَّ إِنَّهُ نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ شَيْخَهُ الْمَذْكُورَ لَمَحَ فِيهِ حُسْنَ النَّجَابَةِ وَالْفِطْنَةِ ، فَعَهَدَ إِلَيْهِ بِالْفَتْوَى وَهُوَ شَابٌ (٢) .

وربما تم ذلك وسنَّه في حدود (٢٥) خمسٍ وعشرين سنة .
وعليه فإنه يُفترض أنه قرأ (المفصل) على شيخه وهو دون العشرين ، وبين وفاته وبين هذا التاريخ نحو من أربعة عقود ، وهو مادعاني إلى القول : إنه توفي في العقد السابع من عمره .

وهناك أمرٌ آخر ، وهو أن السَّغْنَاقِي أشارَ إلى أن شيخه فخرَ الدين المايمرغي صاحب حسامَ الدين الإخسيكُني مؤلف كتاب (المنتخب في أصول المذهب) ، وروى الكتاب ، وبلَّغَه عنه (٣) ، وقد كانت وفاة حسام الدين الإخسيكُني سنة (٦٤٤هـ) أربع وأربعين وستمائة (٤) .

والذي يفهم من كلام السَّغْنَاقِي عن الإخسيكُني في شرحه لكتاب (المنتخب في أصول المذهب) أنه لم يلتق به فيأخذ عنه ، ولم يدركه في حياته (٥) ، مما يغلب معه أن يكونَ ميلادَ السَّغْنَاقِي وحياته بعد سنة (٦٤٤هـ) أربع وأربعين وستمائة ، والله أعلم .

(١) الموصَّل جا ق ١٢ .

(٢) ينظر : الجواهر المضية ٢١٢/١ ، والطبقات السنوية ١٥٠/٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٣) ينظر : الوافي ق ١٢ فما بعدها ، و ٢٠٦/ب ، و ١٢٠٧/١ .

(٤) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٨٨ ، وأبجد العلوم ١٩٩/٢ ، والهدية ١٢٢/٢ ، والاعلام ٢٨٧ .

(٥) ينظر : الوافي ق ٢٠٦/ب .

الفصل الثاني :

اتجاهاته النحوية .

- أولاً : المسائل الخلافية التي صرّح فيها أنه على مذهب البصريين .
- ثانياً : المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين دون تصريح .
- ثالثاً : وافق الكوفيين دون تصريح في مسألة خلافية واحدة .

مدخل

من خلال قراءتي لنص كتاب (النجاح) وكذلك لنصوص الجزء الأول من كتاب (الموصل في شرح المفصل) إضافة إلى قراءة مسائل النحو والصرف التي عرضها في كتبه الأخرى التي وقفت عليها وهي : (الوافي) و (الكافي) و (التسديد) من خلال ذلك كله يبدو لي أن السفناقي لم يكن صاحب رأي مبتكر، وإنما كانت له آراء وافق فيها جمهور النحويين البصريين ، وله اختيارات وافق فيها بعض الكوفيين.

كما كانت له ترجيحات خالف فيها آخرين ، فرد أقوالهم ، وناقش استدلالاتهم .

وكان غالب احتجاجه بأقوال البصريين ، ولا يعني هذا عدم استقلال السفناقي بشخصيته العلمية ، لأن هذه الآراء والاختيارات إنما تقوم على اجتهاد منه . ذلك أنه لم يسلم بكل ما قيل ، ولم يقبل كل حجة بل كان يوازن بين الأقوال ، ويعرض الحجج ، ويميز بين طرق الاستدلال .

فهو يوافق إن رأى الصواب في الموافقة ، ويخالف إن رآه في المخالفة .
وقد يردُّ الرأي إذا رأى في تعليقه ما يضعفه أو يفسده .

وسأقدم في هذا الفصل - إن شاء الله - نماذج من اختياراته وترجيحاته في المسائل الخلافية .

ثُمَّ أُخْتِمْ هَذَا الْفَصْلَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِالْحَدِيثِ عَنْ اتِّجَاهِهِ النَّحْوِيِّ .

أولا : المسائل الخلافية التي صرح فيها بأنه على مذهب البصريين :

اهتم السغناقي بإيراد المسائل الخلافية ، وصرح - من خلال نصوصه - بأنه على مذهب البصريين ، كما اعتمد مصطلحاتهم في تحرير هذه المسائل ، وأمثلة ذلك كما يلي :

١- المصدر أصل المشتقات :

اختلف البصريون والكوفيون في المصدر ، أ هو مشتق من الفعل ، أم الفعل مشتق منه ؟

فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر .

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل .

وقد ذهب السغناقي إلى أن المصدر أصل تنشعب منه فروع كثيرة من الماضي ، والمستقبل ، والأمر ، والنهي ، وأسماء الفاعل ، والمفعول ، والزمان ، والمكان ، والآلة (١) .

وهذا الذي ذهب إليه هو رأي البصريين في أنّ المصدر أصل ، والفعل مشتق منه ، وفرع عليه (٢) .

وقد ذكّر المصنف ذلك بقوله : « المصدر أصل عند أصحابنا البصريين ، لأن مفهومه مفرد ، ومفهوم الفعل مركب ، (٣) .

(١) ينظر : النجاح ص : ١٦٨ ، والموصل ج١ ق ٢٥/ب و ٦٦/ب و ١٦٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف ، لابن الأنباري ٢٣٥/١ فما بعدها ، بتحقيق : محمد مجي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر .

(٣) النجاح ص : ١٦٩ .

ولكل من البصريين والكوفيين حجج يعتمدون عليها في هذه المسألة (١) .

٢- فعل الأمر بغير اللام مبني على السكون :

ذهب السغناقي إلى أن فعل الأمر بغير اللام مبني على السكون . تبعا لمذهب البصريين الذين انتسب إليهم بقوله : « هذا مذهب أصحابنا البصريين » ، (٢) . وقد احتج البصريون لمذهبهم بقولهم : « إنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون . وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال ، أو بني ما بني منها على فتحة لمشابهة ما بالاسماء ، ولمشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والاسماء ، فكان باقيا على أصله في البناء » ، (٣) . ومنهم من قال : « الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن (فَعَالٍ) من أسماء الأفعال - كَنَزَالٍ ، وَتَرَكَ - مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ، (٤) .

وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام فهو معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة .

لأن الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام ، نحو قراءة : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا) (٥) . فلما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام

-
- (١) ينظر : الإنصاف ٢٣٥/١ ، ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والتبيين، للعكبري ص : ١٤٢ ، ١٤٥ - ١٤٦ ، تحقيق : د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٠ ، طبع عالم الكتب - بيروت ، وائتلاف النصره، لليمني ص : ١١١ - ١١٢ ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- (٢) ينظر : النجاح ص : ٢١١ .
- (٣) ينظر : الإنصاف ٥٣٤/٢ ، وائتلاف النصره ص : ١٢٦ .
- (٤) ينظر : الإنصاف ٥٣٥/٢ ، وائتلاف النصره ص : ١٢٦ .
- (٥) من الآية (٥٨) من سورة يونس ، و سياأتي تخريج هذه القراءة في تحقيق النص ص : ٢٢٧ هامش (٥) .

فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها طلباً للتخفيف (١) .
وقد ذكر المصنف في هذه المسألة قول البصريين ، وبسط أدلتهم ، ثم قول
الكوفيين وحججهم ، إلا أنه أخذ بقول البصريين ، وحذا حذوهم ، فانتصر
لمذهبهم ، ورد حجج الكوفيين وأدلتهم .
وبالرجوع إلى ما ذكره عن الخلاف في هذه المسألة غنى عن بسطه هنا .
وهناك مسائل أخرى نص فيها على أنه بصريُّ المذهب - أيضاً - أوردها في كتابه
(الموصل) ومنها :

* الضمير في نحو : « زيد هو المنطلق » لا محل له :

قال : « ... الضمير في « زيد هو المنطلق » مرفوع المحلِّ عندهم للابتداء ، وعندنا
لامحل له أصلاً ، وثبوته في حق الإعراب كسقوطه ، (٢) .
أراد بقوله : « عندهم ، الكوفيين ، وبقوله : « عندنا » : البصريين .
لأن مذهب البصريين أن الضمير في المثال المذكور لا محل له من الإعراب ،
ويكون ثبوته كسقوطه في هذه الحال .
وأما الكوفيون فيرون أن حكم هذا الضمير في الإعراب حكم ما قبله ، أو بدل
منه (٢) .

(١) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ فما بعدها ، والتبيين ص : ١٧٧ ، وائتلاف النصرة
ص : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) الموصل ج١ ق ١٧٤ ب .

(٢) ينظر : الإنصاف ٧٠٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٣ - ١١١ ، وائتلاف النصرة
ص : ٦٧ .

ثانيا : المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين دون تصريح :

أورد السغناقي عددا من المسائل الخلافية التي أخذ فيها برأي البصريين ، دون تصريح ، وهي كالتالي :

١- (لا) النافية لا تعملُ الجزم :

ذهب المؤلف إلى أن الفرق بين (لا) النافية و (لا) الناهية أن الثانية تعمل الجزم دون الأولى (١) .

ومأخذه هو مذهب سييويه وجمهور البصريين ، حيث إن (لا) النافية عندهم لقو ، بمنزلة (ما) في قوله عزوجل : (فيما رحمتم من الله لنت لهم) (*)
فما بعدها كشيء ليس قبله (لا) ، فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه ، ولا تنفيه مغيّرا عن حاله ، يعني : في الإعراب الذي كان عليها ، فصار مابعدا بمنزلة حرف واحد ليست فيه (لا) (٢) .

ومذهب الكوفيين أنه يجوز الجزم ب (لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) ، نحو :
« جئتة لا يكن له عليّ حجة » ، و « لا يكون » ، وقد سُمع ذلك عن العرب (٣) .
وحكى الفراء : « ربطت الفرس لاينقلُ » ، بالرفع والجزم (٤) .
وقال الرضي : « ولا مَنعُ أن يُجعل (لا) في مثله للنهي » ، (٥) .

(١) النجا ح ص : ٢٢٤ .

(*) من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٢) ينظر: الكتاب لسييويه ٧٦/٢ و ٧٧ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة الخانجي - مصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م .

(٣) ينظر : شرح الكافية ، للرضي ٢٥٢/٢ ، دارالكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٤) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٩/٢ ، دارالفكر - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(٥) شرح الكافية ٢٥٢/٢ .

٢- الإعراب ليس أصلاً في الفعل المضارع :

ذهب المصنف إلى أن الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، إذ لم يكن استحقاقه الإعراب بطريق الأصالة ، بل بطريق المشابهة بالاسم (١) .
وهذا الذي بنى كلامه عليه هو مذهب البصريين (٢) ، الذين يرون أن أصل الإعراب للأسماء دون الأفعال والحروف .
لان الأسماء تكون على صيغة واحدة ، وتختلف عليها المعاني ، فلا بد من أن يفرق بينها ، ولا يكون ذلك إلا بالإعراب ، بخلاف الأفعال ، التي يدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها ، فتستغني عن الإعراب (٣) .

وأستدلوا على ما ذهبوا إليه بقولهم : « إنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يقع في معناه ، كقولك : كان زيد يقوم ، في معنى : قائم .
والثاني : أن لام الابتداء تدخل عليه في خبر (إن) ، كما تدخل على الاسم ، تقول : « إنَّ زيدا يقومُ » ، كما تقول : « إنَّ زيدا لقائم » .

(١) النجاح ص : ١٨٩ .

(٢) ينظر : المساعد ، لابن عقيل ٢٠/١ ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، دار الفكر - دمشق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيوييه ، للسيرافي ٧٢/١ - ٧٦ ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب وزميليه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م ، والتبصرة ، للصيمري ٧٤/١ - ٧٦ ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة ، دار الفكر - دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

والوجه الثالث من مضارعة الفعل للاسم : أن الحروف تنقله من احتمال زمانين إلى اختصاص واحد بعينه .

كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه ، تقول : «يُصلي» ، فيحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : « سيُصلي » ، و « سوف يصلي » ، اختص بالمستقبل دون الحال ، كما تقول : « رجل » ، فيحتمل كل واحد من هذا الجنس ، فإذا قلت : « الرجل » ، اُخْتَصَّ بواحد بعينه .
فلما أشبه الفعل الاسم من هذه الوجوه أُعْطِيَ الإعراب ، فهو للاسم بحق الأصل ، وللفعل بحق الشبه ، (١) .

هذا وفي المسألة مذاهب أخرى :

فمذهب الكوفيين أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف (٢) .

وقال بعض الكوفيين : المضارع أصل في الإعراب - أيضا - (٣) .

ويرى بعض النحويين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم (٤) .

ونقل ضياء الدين بن العلي (البسيط) : أن بعض النحويين يذهبون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء (٥) .

(١) ينظر : التبصرة ١/٧٦ و ٧٧ ، والإنصاف ٢/٥٤٩ ، والتبيين ص : ١٥٢-١٥٤ .

(٢) ينظر : المساعد ١/٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٧ ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة ١٢٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، دار العلوم الحديثة - بيروت .

(٣) التبيين ص : ١٥٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل، لابن عصفور ٢/٣٣٠ - ٣٣١ ، تحقيق : د. صاحب أبو

جناح ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، والهمع، للسيوطي ١/١٥
فما بعدها، تحقيق : الأستاذ/عبد السلام هارون و د. عبدالعال سالم مكرم ، دار

البحوث العلمية - الكويت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
وكذلك : شرح كتاب سيبويه ١/٧٢ ، والإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص :

٧٧ ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الثانية ١٢٩٢ هـ -

١٩٧٢ م ، والإنصاف ٢/٥٤٩ ، والمسائل الخلفية للعكبري ص : ٨٢ - ٨٤ ، تحقيق :

د. محمد خير الطواني ، دار المأمون للتراث - دمشق ، وشرح المفصل ٧/١١ ،

وائتلاف النصره ص : ١٢٧ .

(٥) المساعد ١/٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٧ .

٣- حرف الجزم لا يعمل مع الحذف :

ذهب المؤلف إلى أن حرف الجزم لا يعمل وهو محذوف (١) .
وما ذهب إليه هو مذهب سيبويه وأصحابه ، فإنهم لا يجيزون حذف حرف الجزم وإبقاء عمله في النثر ، ويجيزون إضماره في الشعر ضرورة ، كقول الشاعر :

محمد تفدِ نفسك كلِّ نفسٍ

إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبَّالاً (٢) .

وحجتهم أن حذف اللام شاذ لا يحسن القياس عليه (٣) .
وأما المبرد فقد منع حذف الجازم وإبقاء عمله حتى في الشعر ، قال :
« والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، (٤) ، ثم قال : « فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تُضمر ، وأضعفها الجازمة ، (٥) .
وذهب الكوفيون وأبو الحسن إلى جواز حذف الجازم وإبقاء عمله ، وأنه يحذف حذفاً مستمراً في نحو : (قُمْ) ، و (اقْعُدْ) ، وأنَّ الأصل : (لِتَقُمْ) ، و (لِتَقْعُدْ) ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة (٦) .

(١) النجاح ص : ٢١٧

(٢) نسب إلى أبي طالب و الأعشى و حسان وهو في :

الكتاب ٨/٢ ، والمقتضب ، للمبرد ١٢٢/٢ ، تحقيق : الشيخ عزيمة ، عالم الكتب - بيروت ، وسر الصناعة ، لابن جني ٢٩١/١ ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، والإنصاف ٥٢٠/٢ ، والخزانة ، للبغدادي ٦٢٩/٣ ، مكتبة المثنى - بغداد .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٢٥٢/٢ .

(٤) المقتضب ١٢٢/٢ .

(٥) المقتضب ١٢٢/٢ ، والإنصاف ٥٤٤/٢ ، والمغني ، لابن هشام ص : ٢٩٧ ، تحقيق :

د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة : سعيد الأفغاني ، دار الفكر -

الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٧٩ م .

(٦) ينظر في حُجج الكُوفيين : اللامات ، للزجاجي ص : ٩١ فما بعدها ، تحقيق :

د. مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٢٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، والإنصاف ٥٢٤/٢

فما بعدها ، والمسائل الخلفية ص : ١١٤ - ١١٩ ، والتبيين ص : ١٧٦ ، وشرح

المفصل ٦١/٧ ، والمغني ص : ٢٠٠ ، وائتلاف النصره ص : ١٢٥ - ١٢٦ .

وأجاز الكسائي والقراء حذف الجازم في النَّثْرِ - أيضاً - وجعلا منه نحو : « قل له يفعل ، ، واحتجا بقوله تعالى : (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة)^(*) ، أي : ليقيموا (١) .

ولدى ابن مالك تفصيل في هذه المسألة ، يذكره بقوله : « حذف لام الأمر ، وبقاء عمله . . . على ثلاثة أضرب :

- كثير مطرد .

- وقليل جائز في الاختيار .

- وقليل مخصوص بالاضطرار .

فالكثير المطرد : الحذف بعد أمر يقول ، كقوله تعالى : (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة)^(*) ، أي : ليقيموا ، فحذف اللام؛ لأنه بعد (قل) ... والقليل الجائز في الاختيار بعد قولٍ غير أمرٍ، كقول الرَّاجِزِ :

قلت لبوابٍ لديه دارها

تتذّن فإني حمؤها وجارها (٢) .

أراد : لتتذّن ، فحذف اللام وأبقى عملها ، وليس مضطراً؛ لِتَمَكُّنِهِ من أن يقول : إيذّن

وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع فسكّن اضطراراً ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصّل إليه مستغنياً عن « الفاء » ، فكان يقول :

تتذّن إني حمؤها وجارها .

فإذا لم يستغن عن الفاء فاللام والجزم مُرادان .

والقليل المخصوص بالاضطرار : الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ، ولا

بغيرها ، كقول الشاعر :

فَلَا تَسْتَجِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي

ولكن يكن للخير منك نصيب (٣) .

أراد : ولكن ليكن ، فحذف اللام مضطراً وأبقى عملها (٤) .

(*) و (*) من الآية (٣١) من سورة إبراهيم .

(١) ينظر : شرح الكافية ٢/٢٥٢ ، والمساعد ٣/١٢٣ .

(٢) نسب هذا الرجز إلى منصور بن مرشد الأسدي . المقاصد النحوية في شرح شواهد

شروح الألفية ، للغني ٤/٤٤٤ ، مطبوع على هامش الخزانة .

(٣) لم أهد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١/٣٩٠ ، و المغني ص : ٢٩٧ ، و المقاصد

النحوية ٤/٤٢٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٣/١٥٦٩ - ١٥٧١ ، تحقيق : د . عبد المنعم

هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ،

بمكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، وينظر : المغني

ص : ٢٩٩ ، والمساعد ٣/١٢٣ .

كما اختار ابن هشام من المتأخرين مذهب الكوفيين ، وتابعهم في جواز حذف حرف الجزم ، وإبقاء عمله ، قال : « ويقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يُؤدَّى بالحرف » (١) .
وعرض السيوطي أقوال النحويين في هذا الحذف فقال : « وحذفها أي : اللام فيه أقوال :

أحدها : يجوز مطلقا حتى في الاختيار بعد قول أمر ، وهو رأي الكسائي ..

ثانيها : لا يجوز مطلقا ، ولا في الشعر ، وهو رأي المبرد .

ثالثها : وهو الصحيح : يجوز في الشعر فقط ، كقوله :

محمد تَقَدَّرَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ (*)

ولا يجوز في الاختيار ، سواء تقدّم أمر بالقول ، أو قول غير أمر ، أم لم يتقدّمه ..
ورابعها : يجوز في الاختيار ، بعد قول ، ولو كان غير أمر ، نحو : « قُلْتُ لِزَيْدٍ يَضْرِبُ عَمْرًا » ، أي : لِيَضْرِبُ ، ولا يجوز في غيره إلا ضرورة ، واختاره ابن مالك ، (٢) .

٤- نون التوكيد الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنيين وفعل جماعة النساء :

ذهب المصنف إلى أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الضمير كما في (اضْرِبَانُ) وبعد الألف المجلوبة ، كما في (اضْرِبْنَانُ) ، فإنها لا تقع بعدهما لالتقاء الساكنين : (الألف) ، و (النون) (٣) .

وقد أخذ بمذهب البصريين ، وحجتهم أن النون الخفيفة لو دخلت على فعل الاثنيين لوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين .

(١) المغني ص : ٣٠٠ .

(*) سبق تخريج هذا الشاهد ص : ٦٣ هامش (٢) .

(٢) الهمع ٤ / ٣٠٨ .

(٣) النجاح ص : ٢٢١ - ٢٢٢ .

ولو حُذِفَ الالف لالتقاء الساكنين لالتبس بفعل الواحد ، ولم يجب مثل ذلك مع المشدّدة ، لان حروف المد واللين تقع بعدها الحروف المشدّدة، مثل (دابّة) ، و (شابّة) .

وأما فعل جماعة الإناث فلا تدخله النون الخفيفة ، لانا لو أدخلناها فيه لوجب أن ندخل بين النونين ألفا ، كما أدخلناها في (اضربناتٌ زيداً) ، ولو فعلنا ذلك لصار لفظ (اضربنات) بنون ساكنة بعد ألف ساكنة ، فيصير بمنزلة فعل الاثنيين ، فما أدى إلى ذلك المثال كان بمنزلة ، ولا يجوز ذلك (١) .
وذهب يونس ابن حبيب والكوفيون إلى جواز إثبات نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنيين ، وفعل جماعة النساء ، فيقولون : «اضربانٌ زيداً» ، وللنساء : «اضربناتٌ زيداً» (٢) .

٥- تحذف (الواو) من نحو : (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة :

ذهب المصنف إلى أن (الواو) تسقط من مضارع (فَعَلَ) ، لوقوعها بين ياء وكسرة (٣) .

وما قال به هو مذهب البصريين ، الذين احتجّوا بقولهم : إن (الواو) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، لان اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم . فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة ، التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ، لِيَخَفَّ أَمْرُ الاستئقال ، وَالَّذِي يَدُلُّ

(١) ينظر : الكتاب ٥٢٧/٣ ، والمقتضب ٢٤/٣ ، والتبصرة ٤٢٩/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٥٢٧/٣ ، والمقتضب ٢٤/٣ ، والتبصرة ٤٢٠/١ ، وشرح الكافية ٤٠٥/٢ .

(٣) النجاح ص : ٢٦٠ .

على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا ، وكانتا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى ، قلبت الواو إلى الياء، نحو : (سيّد ، و ميّت ، كراهية لاجتماع المثليين .

وإذا اجتمع - هاهنا - ثلاثة أمثال : الياء والواو والكسرة ، ولم يمكن ... التخفيف بالإدغام ، وجب التخفيف بالحذف ، فقليل : (يَعدُّ ، و يَزنُّ ، (١) .
وذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو : (يَعدُّ) ، و (يَزنُّ) إنما حذفتم للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي (٢) ، ونص ابن جنبي عليّ أن هذا رأي الفراء (*) .
فحُذِفَ في المتعدي كـ يَعدُّ ، و يَزنُّ ، و يَظأ ، و يَضَعُ ، دون اللازم ، من نحو: يَوجَلُّ ، و يَؤهَمُّ ، (٢) .

٦- لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم إلا كلمة (هو) :

ذهب السغناقي إلى أنه لا يوجد اسم في آخره (واو) ، وما قبل الواو مضموم ، إلا كلمة (هو) وحدها (٤) .
وهذا الذي عليه المصنّف هو مذهب البصريين الذين يرون أنه لا يوجد في الاسماء المعربة المتمكنة الظاهرة (واو) ما قبله مضموم (٥) .

-
- (١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٨٢ ، وائتلاف النصره ص : ١٢٣ .
(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٨٢ ، والممتع ، لابن عصفور ٢ / ٤٢٥ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٢٩٩هـ - ١٩٧٩م ، وائتلاف النصره ص : ١٢٣^٥ (*) المنصف ١ / ١٨٨ .
(٣) ينظر : المساعد ٤ / ١٨٥ .
(٤) النجاح ص : ١٧٩ ، ويراجع (الموصل) ج١ ق ١٧٠ .
(٥) ينظر : المغني ، لابن فلاح اليمني ٢ / ٢١٩ ، رسالة دكتوراه، إعداد : عبد الرزاق السعدي ، كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

واحتجّوا لذلك بقولهم : « لا يوجد في آخر جنس الاسم متمكّنة وغير متمكّنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم ، لكونه مستثقالا حسيّا ... ومن أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم (واو) ما قبلها مضموم غير (هو) يقال في جمع « دَلُو : أدلّ ، ، أصله : « أدلُّو » ، قلبت (الواو) (ياء) ، لوقوعها طرفا بعد ضمة ، ثم كسرت اللام لأجل الياء ، ثم أعلّ إعلال (قاصّ) ، ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام ، إذ لا وجه لزواله ، فيبقى أثر من ذلك الاستثقال المحسوس» (١) .

وأما الكوفيون فقد جوزوا مجيء (الواو) وقبله ضمة في الاسم المبني ، نحو : (هو) ، وفي المعرب من الأسماء الستة في حالة الرفع ، وفيما يُسمّى به من الفعل ، نحو : (يدعُو) ، و (يغزُو) ، وفيما كان أعجميا ، نحو : (السَّمْنَدُو) ، و (القَمْنَدُو) (٢) .

هذه بعض المسائل التي مال المصنّف فيها إلى رأي البصريين ، وقد أشرت إلى عدد سواها في حواشي قسم التحقيق (٢) . وهي خلاف المسائل التي صرّح فيها بأنه على مذهبهم أو التي اعتمد آراءهم فيها ، وعرضها بقوله : « قلنا ، (٤) ، و « ما ذهبنا إليه ، (٥) ، و « كلامنا ، (٦) . وهناك مصطلحاته التي استخدمها ، فكان الغالب عليها أنها مصطلحات بصرية - أيضا - ومن أمثلتها :

-
- (١) شرح مراح الأرواح ، للعيني ق ٢٤/ب و ١٢٥ ، مخطوط برقم : (٣٩٨٩) نحو ، بالمكتبة المركزية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .
- (٢) ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ص : ٤٦٧ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية - حلب ، الطبعة الأولى ١٢٩٢ هـ - ١٩٧٣ م ، والمغني ، لليمني ٢١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/١ ، والهمع ٢٨/٢ .
- (٣) ينظر - مثلا - ما يأتي ص : ١٦٩ و ١٧٩ و ١٩٢ .
- (٤) النجاح ص : ٢١٥ .
- (٥) النجاح ص : ٢١٦ .
- (٦) النجاح ص : ٢١٣ .

١- اسم الفاعل :

استخدم السفناقي هذا المصطلح البصري (١) ، والكوفيون يسمونه الفعل الدائم (٢) .

٢- لام الابتداء :

مصطلح بصري استخدمه السفناقي في هذا الكتاب (٢) ، ويقابله عند الكوفيين لام القسم ، فهو عندهم واقع في جواب قسم مقدر في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » ، والتقدير : « والله لزيد أفضل من عمرو » ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام فيها (٤) . كما عرض المؤلف جملة من الآراء البصرية ، للخليل ، وسيبويه ، والآنخفش (٥) ، وغيرهم .

(١) ينظر : النجاح ص : ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٩٣ ، ومجالس العلماء ، للزجاجي ص : ٢٤٤ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٢) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ١ / ١٦٥ ، تحقيق : محمد علي النجار وزميليه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م ، والجمل ، للزجاجي ص : ٧ - ٨ ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، وشرح الجمل ١ / ١٢٧ .

(٣) النجاح ص : ١٨٧ .

(٤) ينظر : اللامات ، للزجاجي ص : ٦٩ - ٧١ ، والإنصاف ١ / ٢٩٩ ، وائتلاف النصر ص : ١٤٧ .

(٥) ينظر : مواطن النقل عنهم ص : ٢١٨ و ٢٥٧ و ٢٩٥ و ٢٩٦ .

ثالثا : وافق الكوفيين دون تصريح في مسألة خلافية واحدة :

وافق المؤلف الكوفيين في مسألة خلافية واحدة ، ولكن لم يصرح بهذه الموافقة ، وهذه المسألة هي :

عامل الرفع في الفعل المضارع تجرده عن الناصب والجازم :

ذهب المصنف إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي (١) ، ومعلوم أن رافع الفعل المضارع معنوي ، قال ابن مالك : « وينبغي أن يُعلم أن رافع الفعل معنى ، وهو : إما وقوعه موقع الاسم ، وهو قول البصريين ، وإما تجرده من الجازم والناصب ، وهو قول حذّاق الكوفيين ، وبه أقول ، (٢) .
ومع أن السغناقي قد صرّح بأنه على مذهب البصريين ، وقال غير مرة : (أصحابنا البصريين) (٣) ، إلا أنه خالفهم في هذه المسألة ، وأخذ يقول أكثر الكوفيين ، فقال : « إن للمضارع الصحيح آخره أحوالا حال الرفع عند تجرده عن الجوازم والناصب ، (٤) .
وهذا الذي ذهب إليه هو قول القراء ونُسب إلى الكوفيين بعامّة (٥) .
واحتجوا بقولهم : « إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو : (أن) و (لن) و (إذن) و (كي) ، وما أشبه ذلك .

(١) النجاح ص : ٣١٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ - ١٥٢٠ .

(٣) النجاح ص : ١٦٩ و ٢١١ ، والموصل ج١ ق ٦٦ ب فما بعدها .

(٤) النجاح ص : ٣١٤ .

(٥) ينظر : أسرار العربية ، لابن الأنباري ص : ٢٩ ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقى - دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ، والمساعد ٥٩/٣ ، وأبو زكريا الفراء ، تأليف أ . د . أحمد مكي الأثصاري ص : ٤١٣ ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

والجوازم نحو : (لم) ، و (لما) ، و (لام الامر) ، و (لا) للنهي ، و (إن) في الشرط ، وما أشبه ذلك .

فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو : « أريد أن تقوم » ، و « لن يقوم » ، و « إذن أكرمك » ، و « كي تفعل » ، وما أشبه ذلك .

وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو : « لم يقيم زيد » ، ولما يذهب عمرو ، ولينطلق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفعل ، وما أشبه ذلك .

وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا ، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع ، (١)

ولم يسلم مذهب الكوفيين هذا من الاعتراض ، بل قيل : إنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف في أن الرفع قبل النصب والجزم .

وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان كذلك فلأن يكون قبل الجزم أولى (٢) .

وفي المسألة مذاهب أخرى ، فمذهب الكسائي أن رافعه هو حرف المضارعة في أوله (٣) .

وقيل : رافعه المضارعة نفسها ، وينسب هذا القول إلى ثعلب والزجاج (٤) .

(١) ينظر : الإنصاف ٥٥١/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٥٢/٢ ، وأسرار العربية ص : ٢٩ ، وشرح المفصل ١٢/٧ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ٢٤٧/١ ، تحقيق : د. خالد عبد الكريم جمعة ، الطبعة الأولى - الكويت ١٩٧٦م ، و الإنصاف ٥٥١/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٧ ، والمساعد ٥٩/٣ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ، للمرادي ١٧٢/٤ ، تحقيق : عبد الرحمن على سليمان ، نشر مكتبات الكليات الأزهرية ، القاهرة - الطبعة الأولى ١٢٩٦هـ - ١٩٧٤م والتصريح ، للأزهري ٢٢٩/٢ ، مطبعة الاستقامة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٢٧٤هـ .

وقيل : رافعه تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً ، وهو قول جماعة ، ونسبه
الخضراوي للقراء والأخفش (١) .
هذا والمتأخرون من النحويين على مذهب جمهور الكوفيين ، قال ابن مالك في
الافية :

ارْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ
من ناصبٍ وجازمٍ كـ « تَسْعَدُ » ، (٢) .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول : إن السفناقي على مذهب البصريين :
لأنه صرح في مسألتين بأنه على مذهبهم (٣) .
كما وافقهم دون أن يصرح بذلك في ست مسائل أخرى (٤) . فيكون قد وافقهم في
ثمان مسائل .

أما الكوفيون فإنه لم يصرح مطلقاً بأنه على مذهبهم ، مع أنه مال إلى الأخذ برأيهم
في مسألة (٥) ، فوافقهم فيها .

(١) المساعد ٥٩/٢ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ، لابن هشام ١٤١/٤ ، تحقيق : محمد محي الدين عبد
الحميد ، الطبعة الخامسة ١٢٩٩هـ - ١٩٧٩م ، وشرح ابن عقيل ٢٤١/٢ ، والتصريح
٢٢٩/٢ .

(٣) ينظر : ما سبق ص : ٥٧-٥٩ ، ويراجع ص : ١٦٩ و ٢١١ من الرسالة .

(٤) ينظر : ما سبق ص : ٦٠-٦٨ ، ويراجع ص : ٢٢٤ هامش (٧) ، وص : ١٨٩ هامش
(١) ، وص : ٢١٧ هامش (١) ، وص : ٢٦٠ هامش (٤) ، وص : ١٧٩ هامش (٣) ، وص :
٢٢٢ هامش (١) من الرسالة .

(٥) ينظر : ما سبق ص : ٧٠-٧٢ ، ويراجع ص : ٣١٤ هامش (٢) من الرسالة .

الفصل الثالث :

آثاره ... و كتاب النجاح

أولاً : آثاره .

ثانياً : الدراسة المنهجية لكتاب

(النجاح التالي تلو المراح).

أولاً : آثاره ... و تشمل :

- الوافي .
- النهاية .
- الموصل .
- الكافي .
- المختصر .
- النجاح .
- التسديد .
- شرح دامغة المبتدعين و ناصرة المهتدين

آثاره :

ترك السغناقي مصنفات متنوعة مفيضة ، اشتهرت عند أهل العلم ، فاهتموا بها اهتماما كبيرا .

وكانت شروح المختصرات هي السمة الغالبة على مؤلفاته ، ويرجع السبب في ذلك إلى ما ذكره بقوله : « رأيت في الدهر فتورا ، وشاهدت في العصر قصورا ، اختصروا على المختصر ، واقتصروا على المفتقر ، وهجروا الطوال ، وآثروا القصار...» (١) .

وكان تأليفه في أصول الفقه والدين ، وفي فروع الحنفية ، وكذلك في النحو والصرف ، وفي الرد على الفرق المبتدعة في الدين .

وهذه الثروة العلمية المتنوعة ، التي خلفها ، قد سلم معظمها - بفضل الله - من عاديات الزمن وكوارثه ومحنه ، ولم تلعب بها يد الحدثان ، ولم تندرس بفعل الحوادث والخطوب .

فقد وصل إلينا أكثر آثاره ، وهي جميعا - فيما أعلم - مازالت مخطوطة ، احتفظت بها خزائن المخطوطات ، وزوايا المكتبات ، في أنحاء متفرقة من العالم ، ولم تر النور بعد .

وهي منتظرة الأيدي الأمينه ، والجهود المخلصة ، والعزائم القوية؛ لتنفض عنها الغبار ، وتكسّر عملها الدؤوب لإخراجها .

فإنها ستحيي بها ذكرى عالم جليل ، بذل كثيرا من جهده ووقته من أجل أن يستمرّ عطاء الثقافة الإسلامية حيا متدفقا ، ينهض على الدوام، بإخلاص العلماء العاملين المخلصين الصادقين ، يعقب فيهم الخلف السلف .

وقد جهدت في هذا البحث محاولاً إحصاء آثار السغناقي ، مستخلصا إياها من كتب التراجم والطبقات ، ثم تتبعتها في فهارس المكتبات ، وقبل هذا وذاك مفاتشة كتبه التي تمكنت - بعون الله - من الاطلاع عليها .

وقد آثرت أن أرتبها هنا ترتيبا زمنيا يتفق مع ماوقفت عليه من تاريخ تأليف أكثرها ، وهو الأولى في نظري من التسلسل (الإقبائي) .

ثم إنني حاولت - قدر الطاقة - أن أنبه على أماكن وجود آثاره ، وعدد النسخ الموجودة من كل منها ، حتى يستفيد منها الباحثون عن آثاره ، ثم المهتمون بتراث الأمة الإسلامية ، والمتتبعون لمعارفها وثقافتها بعامة .

فلعلي أكون بهذا الجهد قد أسهمت - ولو بقدر يسير - في هذا المضمار .

(١) مخطوطة التسديد ق ٢/ب .

وإليك مؤلفات السغناقي :

١- الوافي :

وهو شرح لكتاب (المنتخب في أصول المذهب) لحسام الدين الإخسيكتي ،
المُسَمَّى بـ الحسامي ، ، وهي نسبة إلى لقبه « حسام الدين » ، (١) .
وقد ذكر السغناقي هذا الكتاب في (الموصّل) ج١ ق ٢/ب ، و (الكافي) جاق
٢/ب و ١/٥ و ١/٥ ، كما ذكره كثير ممن ترجم له ، وينظر : منتخب المختار ص:
٥٠ ، وتاج التراجم ص : ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢/٢٦٦ ، والكشف ٢/١٨٤٩ ،
وأسماء الكتب ص : ٣٢٣ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والهدية ١/٣١٤ ، والفتح
المبين ٢/١١٢ ، وتاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ٦/٢٤٧ ، ومعجم المؤلفين ٤/٢٨ .

وكتاب (الوافي) من أشهر كتبه ، ذكر العلماء وطلبة العلم محاسنه ، وأثنوا على
مؤلفه في حياته ، قال السغناقي : « لكن المطلّعين على (الوافي) و (النهاية)
احسنوا الظن بي ، واستدلوا بهما على حصول مرادهم على الكفاية » ، (٢) .
كما استحسن كتاب (الوافي) شيخ الإسلام بهاء الدين المنصوري (٣) .

وهذا الكتاب قد وصل إلينا ، ووجدت له نسخ مخطوطة ، ذكر بروكلمان ثلاثا
منها ، الأولى نسخة محفوظة في القاهرة أول (الكتبخانة) ٢/٣٦٩ : ٣١ ، ٢٤٧ ،
والثانية في (باريس أول) برقم : ٨٨٠ ، ٦٤٥٢ ، والثالثة نسخة محفوظة في مكتبة (أصفية)
١/٩٦ : ٥٨ - ٥٩ .

-
- (١) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٨٨ ، وتاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ٦/٢٤٧ ،
نقله إلى العربية د. السيد يعقوب بكر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم -
جامعة الدول العربية ، دارالمعارف - القاهرة ١٩٧٧م ، والاعلام ٧/٢٨ .
(٢) ينظر : الكافي ج١ ق ٢/ب .
(٣) ينظر : ماسبق ص : ٤ .

والكتاب نسخ مخطوطة أخرى ، غير النسخ التي ذكرها بروكلمان ، والراجح أنه لم يطلع عليها ، منها نسخة في مكتبة (كوبربيلي) برقم: (٥٠٥) ، وتقع في (١٤٦) ورقة ، وقد كُتبت في القرن الثامن ، نقلا من نسخة شيخ الإسلام بهاء الدين المنصوري ، وعندي مصورة (ميكروفيلم) عنها ، استفدت منها .

والكتاب نسخة ثانية محفوظة في مكتبة (دامادا) برقم: (٤٦٨) ، وله نسخة ثالثة في مكتبة (جامعة برنستون) برقم: ٤٥٩٢ (٨٦١) ، وقد استفدت من مصورة (ميكروفيلم) عنها موجودة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة تحت رقم : (٢٢٦) أصول فقه ، وهي نسخة كُتبت سنة (٧٥٢هـ) ، وتقع في (٢٠٧) ورقات .

وتحتفظ مكتبة (الأوقاف) بلاهور بنسختين مخطوطتين للكتاب ، الأولى برقم : (٢٨٨) أصول فقه ، بخط فارسي ، وهي في (٨٤) ورقة ، والثانية برقم : (٤٢١) أصول فقه ، تقع في (١٤٤) ورقة .

إلا أن هاتين النسختين أضيفتا « للحسامي » ، فقد جاء وصف الكتاب هكذا : « وكتاب (الحسامي) ، من أهم كتب أصول الفقه ، وهو شرح لكتاب الإخسيكني في الأصول ، ألفه العلامة ، الحسين بن الحجاج ، (١) .

وهذا خلاف ما ذكر ، لأن الذي اشتهر « بالحسامي » ، هو (المختصر) لا (الشرح) ، ولعله تحريف ، أو التباس وقع فيه المفهرس .

(١) ص : ١٤٤ ، ونص العبارة بالأوردية : « علم أصول فقه مير حسامي إيك اسم كتاب إخسيكني كي أصول فقه كي شرح سي جسي علامة حسين بن الحجاج ني نهايت شرح وبسط سي لكها » .

وقد ذكر السغناقي سبب تأليف الكتاب في مقدمته ، فقال : « إني لما انفردت من أساتذتي المتقنين ، وجانبت من أكياس أصحابي المبرزين ، وتجانفت عن كتب شافية لأسقام الرّيب والظُّنون ، وكاشفة لما استبهم من المستور والمكنون توخّيت أن أجمع ما علقتُ من فوائدٍ شـ_____ئى... خصوصاً ما استجم عندي من فرائد أصول الفقه ودررها ، وفوائد نكتها وعررها ... فأجبتهم إلى ذلك» (١) .

وهذا الكتاب أملاه السغناقي في مسجد المؤلف ومشهده بخوارزم ، سنة (٦٩٢هـ) (٢) ، قال في خاتمته : « ثم مما شرفني الله تعالى ، واختصني بأفضاله ، وأكرمني بجلاله أنه وقّني بإملاء الشرح في مسجد المؤلف ومشهده ، وبالختم على تربة المصنف ومرقده ... وقد تمت بتاريخ يوم الجمعة ، العشرين من شهر صفر ، الواقع في سنة اثنتين وتسعين وستمئة ، (٣) .

والظاهر لي أن كتاب (الوافي) من أول مؤلفاته ، فقد ذكر في ديباجته أنه شرع في تأليفه بعد أن انفرد من أساتذته ، وجانب أصحابه ، وجانف كتباً شافية (٤) . وتاريخ إملاء الكتاب المذكور سنة (٦٩٢هـ) أسبق من أي تاريخ آخر مذكور في كتبه الأخرى ، بل إنه أشار إليه في بعض كتبه ، وأحال عليه (٥) .

٢- النهاية :

وهو شرح لكتاب « الهداية » ، في فروع الحنفية ، لبرهان الدين علي بن أبي بكر ابن عبد الجليل الفرغاني ، المرغيناني ، الرشتاني .

(١) الوافي ق ١/٢ .

(٢) وفي الكشف ١٨٤٩/٢ : أنه أملاه سنة (٦٩٠هـ) ، وهو خلاف ما في (الوافي) .

(٣) الوافي ق ١/٢٠٧ ، وينظر : الكشف ١٨٤٩/٢ ، والكتبخانة ٢٦٩/٢ .

(٤) ينظر : الوافي ق ١/٢ .

(٥) ينظر : الموصل ج١ ق ٢/ب ، والكافي ج٢/ب و ١/٣ و ١/٥ .

ذكره السغناقيُّ في (الموصّل) ج ١ ق ١٢ ، ١١٨٦ ، ١١٩٧ ، (الكافي) ج ٢ ص ٢٨ ب .

كما ذُكر في : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ ، وشرح العناية على الهداية ٦/١ ، والبنية في شرح الهداية ٢٩/١ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ فمابعدهما ، والدليل الشافي ٢٧٥/١ ، وتاج التراجم ص : ٢٥ ، والبغية ٥٢٧/١ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السنية ١٥١/٣ ، والكشف ٢٠٢٢/٢ ، وأسماء الكتب ص : ٣٢٩ ، والتاج (سغفق) ٢٨١/٦ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، وأبجد العلوم ٢٤٨/٢ ، وروضات الجنات ١٥٧/٣ ، والهدية ٣١٤/١ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

وكتاب (النهاية) من أشهر شروح (الهداية) وألطفها ، فقد انتخبه شهاب الدين أحمد بن الحسن المعروف بابن الزركشي ، المدرّس بالحسامية (١) .
وقال عنه أكمل الدين البأبرتي : « فإن كتاب « الهداية » ، لمثنة الهداية ، لاحتوائه على أصول الدّراية ، وانطوائه على مُتُونِ الرواية فلذلك تصدى الشيخ الإمام ، والقِرم الهمام ، جامع الاصل والفرع ... حسام الملة والدين السغناقي ... فشرحه شرحاً وافياً ، وبيّن ماأشكل منه بياناً شافياً ، وسماه : (النهاية) ، لوقوعه في نهاية التحقيق ، واشتماله على ما هو الغاية في التدقيق ، (٢) .

فرغ السغناقي من تأليف كتاب (النهاية) في أواخر شهر ربيع الاول سنة (٧٠٠هـ) سبعمائة (٢) ، وهو ثاني مؤلف له بعد (الوافي) .

وذكر غير واحد من مترجمي السغناقي أن كتاب (النهاية) ، هو أول شروح (الهداية) ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن أول من ذكر هذا هو السيوطي نقلاً عن (الدرر) ، حيث قال : « في الدرر ، وهو أول من شرح الهداية ، (٤) ، وهو خلاف ما في (الدرر) في ترجمة السغناقي (٥) ، بل إن الحافظ ابن حجر لم يشر إلى (شرح الهداية) مطلقاً ، في أثناء ترجمته .
وتبع السيوطي تقي الدين الداري ، الذي قال عن السغناقي : « هو أول من شرح الهداية ، (٦) .

-
- (١) ينظر : الجواهر المضية ٦٤/١ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السنية ٢٢٩/١ ، وأسماء الكتب ص : ٣٢٣ ، والفوائد البهية ص : ١٦ .
(٢) شرح العناية على الهداية ٦/١ .
(٣) ينظر : الدليل الشافي ٢٧٥/١ ، والطبقات السنية ١٥١/٣ ، والكشف ٢٠٢٢/٢ .
(٤) البغية ٥٢٧/١ .
(٥) ينظر : الدرر ١٤٧/٢ .
(٦) الطبقات السنية ١٥١/٣ .

وأخذ حاجي خليفة بقول السيوطي فقال : « وهو أول من شرحه على ما ذكره السيوطي » ، (١) . ثم ذكر قولاً آخر عن أول من شرح (الهداية) . حيث قال : « وقيل : أول من شرحه حميد الدين علي بن محمد بن علي الضرير البخاري ، المتوفى سنة (٦٦٧ هـ) سبع وستين وستمئة ، وهو في جزأين ، يُسمى بالفوائد » (٢) .

والذي أنا بصدده ليس إثبات من هو أول من شرح (الهداية) بقدر ما أُودَّ إثبات أن السِّغْنَاقِيَّ ليس أول من شرحها ، وَفُقَّ ما ذكره حاجي خليفة ، في القول الآخر ، وهو المنصوص عليه في (تاج التراجم) بقوله : « لحميد الدين الضرير على الهداية جُزْءَانِ ، يُسمى بالفوائد » ، (٣) .

وهذا هو الثَّابِتُ من كلام السِّغْنَاقِيَّ ، حيثُ إنه أَلَفَ كتابه (الكافي) ، فجمع فيه بين نُسخَتَيْ (الفوائد) ، المنسُوبَتَيْنِ إلى بدر الدين الكردي ، وحميد الدين الضرير ، قال : « ثم اعلم أنني ضمنتُ فيه أن أجمع بين نُسخَتَيْ (الفوائد) ، إحداهما :

(الفوائد) الصادرة من الإمام ... مولانا بدر الدين : محمد بن محمود بن عبد الكريم الفقيهي الشَّحْنُونِيَّ الكردي - رحمه الله - والثانية : (الفوائد) الصادرة من الإمام ، العالم مولانا ، حميد الدين الضرير : علي بن محمد بن علي ، الرَّامِشِيَّ ، البُخَارِيَّ ، رحمه الله » ، (٤) .

وَمِمَّنْ شرح (الهداية) قبل السِّغْنَاقِيَّ - أيضا - عمر بن محمد الخبازي ، المتوفى سنة (٦٩١ هـ) ، وتاجُ الشَّرِيعَةِ : عمر بنُ صدرِ الشَّرِيعَةِ المتوفى سنة (٦٩٤ هـ) .

وقد أشار بروكلمان إلى أماكن وجود النسخ المخطوطة لهذين الشرحين (٥) ، وحينئذٍ لا يكونُ السِّغْنَاقِيَّ أول من شرح (الهداية) .

اختصرَ كتابَ (النهاية) للسِّغْنَاقِيَّ جمال الدين القونوي المتوفى سنة (٧٧٠ هـ) ، في مجلد ، سماه : (خلاصة النهاية في فوائد الهداية) (٦) . وهذا الكتابُ وصل إلينا دون أن تطويه الروائعُ والعَوادي ، وحفظت لنا المكتباتُ وخزائنُ المخطوطاتِ وفرةً من نُسخِهِ المخطوطة .

(١) الكشف ٢/٢٠٣٢ .

(٢) الكشف ٢/٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ .

(٣) ص : ٤٦ .

(٤) الكافي ج ١ ق ١٣ .

(٥) تاريخ الادب العربي ، لبروكلمان ٣١١/٦ ، وينظر : الهدية ٧٨٧/١ .

(٦) ينظر : الكشف ٧١٩/١ و ٢/٢٠٣٢ ، وتاريخ الادب العربي ، لبروكلمان ٣١١/٦ - ٣١٢ .

والفتح المبين ١٩٧/٢ .

ذكر بروكلمان عددا منها في : لبيزج أول ٤٥٩ ، والفاتيكان ثالث ١٣٤٦ ، والمكتب الهندي أول ٢١٨ ، وقلبيج على باشا ٤٤٠ - ٤٤٢ ، والسليمانية ٥٥٧ - ٥٦٦ ، والإسكندرية ، الفقه الحنفي ٧٠ ، والقاهرة أول ١٤٥/٢ ، وبنكيبور ١٩ (١) / ١٦٣٤ ، وياتنة ٩٤/١ : ٥٩٢٠ .

كما استطعت أن أجد للكتاب بعض نسخه الأخرى التي لم يرد ذكر لها عند بروكلمان ، ومنها: نسخة مخطوطة في مكتبة (كوبيرلي) ، تقع في جزأين : الأول برقم : (٦٢١) ، وهو في (٤٥٤) ورقة ، والثاني برقم : (٦٢٢) ، وهو في (٤٢٨) ورقة ، وقد كتب في آخره : « وكان هذا في غرة شهر رجب سنة إحدى عشرة وسبعمائة » ، وهذا هو التاريخ الذي أجاز السفناقي فيه ابن العديم بطلب ، وكتب له نسخة من شرحه هذا ، كتب أولها وآخرها بيده ، فلعلها تكون تلك النسخة ، أو أنها نسخة منقولة عنها .

والكتاب - أيضا - ثلاث نسخ أخرى في مكتبة (دامادا) ، الأولى منها في مجلدين برقم: (٦١١) و (٦١٢) ، والثانية تحت رقم: (٦١٣) ، والأخيرة في مجلدين ، رقمهما (٦١٤) و (٦١٥) .

وفي مكتبة (نور عثمانية) نسختان منه ، الأولى منهما في مجلدين ، رقمهما: (١٧٦٦) و (١٧٦٧) ، والثانية - كذلك - في مجلدين ، رقم الأول: (١٧٦٨) ، ورقم الثاني : (١٧٦٩) .

كما يوجد نسخة أخرى من الكتاب في مكتبة (ولي الدين) ، تقع في ثلاثة مجلدات ، الأول منها برقم : (١٣١٥) ، وهو في (٤١٤) صفحة ، وينتهي إلى فصل (في التكفير) ، والثاني برقم : (١٣١٦) ، ويقع في (٦٨٨) صفحة ، ويبدأ بباب (التمتع) ، ويختتم بباب (الاستيلاء) ، ورقم المجلد الثالث منها: (١٣١٧) ، وهو في (٧٨٦) صفحة ، ويبدأ بباب (الحج) ، وينتهي إلى آخر فصل (فيما يُكره) .

وفي مكتبة (رستم باشا) نسخة مخطوطة منه برقم : (٢١٦) ، وأخرى في مكتبة (أسعد أفندي) تحت رقم : (٦٦٦) ، كما يوجد نسخة منه في مكتبة (حميدية) ، تقع في مجلدين : الأول منهما برقم : (٥٢٨) ، والثاني برقم : (٥٢٩) ، ومنه نسخة أخرى في (دار الكتب الظاهرية) ، ورقمه : (١١٠٢٩) ، ناقص من أوله ، يبتدئ بكتاب (الصلح) ، وينتهي بفصل في (الصدق) (١) ، ويوجد في مكتبة (الأوقاف العامة) ببغداد الجزآن ، الثاني والثالث من نسخة منه ، ويحمل الجزء الثاني رقم : (٣٨٩) ، أوله كتاب (النكاح) ، وهو في (٢٠١) ورقة ، والجزء الثالث منه برقم : (٤١٢٣) ، ويقع في (٤١٠) ورقات .

ومن الملاحظ أن بروكلمان ذكر أن نسخة الكتاب في (الإسكندرية) برقم : (٧٠) ،

(١) ينظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٢/٣٦٤ ، وضعه : محمد مطيع الحافظ ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ، دار أبي بكر - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

وهو خلاف الرقم المثبت في فهرس المخطوطات المصورة لمعهد إحياء المخطوطات العربية ٢٧٥/١ ، وعنها أن نسخة (الإسكندرية) تقع في ثلاثة مجلدات ، كتبت سنة (٨٤٨ هـ) ، وسنة (٩٩٦ هـ) ، وهي محفوظة في المكتبة العامة للبلدية بالإسكندرية برقم: (١١٧٩) ، وهي في (٢٧٦) ورقة ، .

كما ذكر بروكلمان أن منه في (القاهرة أول) ١٤٥/٣ ، مكتفيا بذكر رقم الجزء والصفحة ، من فهرس الكتبخانة المصرية ، وبالرجوع إلى الفهرس رأيت ما هو حربي به أن يثبت هنا ، ففيها يوجد الجزء الثاني من كتاب (النهاية) في مجلد ، برقم: (٢٢٢) ، أوله كتاب (الزكاة) ، وينتهي إلى آخر كتاب (الوقف) ، كما يوجد ثلاثة أجزاء من نسخة ثانية منه ، تمثل الأول والثالث والرابع ، وينتهي إلى آخر الكتاب، تحت رقم: (٥٥٢) فقه حنفي ، ومنه - أيضا - الجزء الأول من نسخة ثالثة ، به خرم من الوسط ، وينتهي إلى أول كتاب (العتاق) ، وهو برقم : (٦٢٤) ، ويوجد كذلك جزء آخر من الكتاب ، به خروم ، ينتهي إلى أول كتاب (الزكاة) ، ورقمه: (٧٢٩) .

هذا بالإضافة إلى وجود ستة أجزاء من نسخة رابعة منه تحمل الرقم: (٧٤٩) ، ومنه - أيضا - الجزء الأول من نسخة خامسة ، به خروم ، وينتهي إلى أثناء فصل (في الزمن) ، وهو برقم: (٧٩١) .

٣- الموصل :

وهو شرح لكتاب (المفصل) في النحو للزمخشري ، ذكره السفناقي في (الكافي) ج ١٠ ب ١٧٣ ، و (النجاح) (١) ، كما ذكره بعض المترجمين له ، وينظر : البغية ١/٥٢٧ ، والكشف ٢/١٧٧٥ ، وروضات الجنات ٣/١٥٧ ، والهدية ١/٣١٤ ، ومعجم المؤلفين ٤/٢٨ .

(الموصل) ثالث مصنفاته ، ألفه بعد الانتهاء من تبييض (النهاية) ، قال : « لما استراح قلم الإملاء من تبييض (النهاية في شرح الهداية) أردت أن أنحو إلى فن آخر ، عام فوائده ، شامل عوائده ؛ ليكون لي من خزائن ذلك الفن أيضا صرة ، ومن طويلته درة ، فرأيت (المفصل) في ذلك عظيم الجدوى ، رشيقي المتن والفحوى ، وهو كما قيل في حقه : كتاب عقت بمثله أمهات الأفكار » (٢) .

فيكون شروع السفناقي في تصنيف (الموصل) بعد سنة (٧٠٠ هـ) ، لاقبلها ، حيث يفهم من كلام السيوطي والخوانساري أنه قرأ شرحه هذا على شيخه حافظ الدين البخاري سنة (٦٧٦ هـ) (٣) ؛ لأن السفناقي نفسه ينص على أن رواية (المفصل) بلغته عن شيخه المذكور سنة (٦٧٦ هـ) ، حيث قال : « ثم رواية (المفصل) بلغتني من الإمام العالم ... حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البخاري - رضي الله عنه - قراءة عليه بتاريخ سنة ست وسبعين وستمائة ، (٤) . وعليه فإن السفناقي سنة (٦٧٦ هـ) لم يكن قد صنف (الموصل) بعد ، فضلا عن أن يقرأه على شيخه .

وكتاب (الموصل) جمع فيه السفناقي بين (الإقليد) ، و (المقتبس) ، وذكر سبب ذلك فقال : « لما رأيت (الإقليد) شرحا تاما فيما يحتاج إليه في حل عقد الكتاب ، وشرح الأبيات ، وتفتيح السؤال والجواب ، ولكن فات عنه بعض ما ذكر من القيود التي يحتاج إليها الكتاب في (المقتبس) ، وما ذكر فيه من أول البيت وآخره ، وذكر قائله ، وأجوبة الأسئلة التي تفرع إليها فيما التبس ، ولكن فات عن (المقتبس) ، أيضا زيادة تبيين معنى البيت ، الذي ذكره في (الإقليد) أردت أن أجبر نقصان ما فات من أحدهما بما ذكر في الآخر ... وكان كتابي هذا جامعاً لما هو المحاسن منهما فيما يحتاج إليه متن الكتاب ... وجميع أساس

(١) ينظر : ما يأتي ص ٢٤٤ و ٢٨٤ .

(٢) الموصل ج ١ ق ١٢ .

(٣) ينظر البغية ١/٥٢٧ ، وروضات الجنات ٣/١٥٧ .

(٤) الموصل ج ١ ق ١٢ .

كتابي هذا على (الإقليد) ، وما تركت شيئاً إلا في مواضع معدودة . هي أقل من القليل .. ولم أزد فيه شيئاً أجنبياً إلا ما كان بالزيادة حرياً ، (١) .
وأما نسخُ الكتاب المخطوطة فإنني قد بحثت عنها طويلاً ، ومع طول البحث والتفتيش في فهارس المكتبات المختلفة لم أصل إلى ما يشفي الغليل .
وفي أثناء مطالعتي لشرح المفصل الموسوم بـ (التخمير) ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، بتحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، وجدت المحقق يسرد (شروح المفصل) تبعاً ، وذكر من ضمنها شرح السفناقي (الموصل) كما ذكر أنه يوجد منه نسختان حين قال : « شرح حسام الدين السفناقي (٧١٠هـ) اسمه (الموصل) ، منه نسخة بخطه في مكتبة (سليم أغا) رقم : (١١٦٧) ، وهو منسوب في الفهرس وفي بروكلمان إلى علم الدين الأندلسي (٦٦١هـ) ، وإنما غرّم ما ورد في كشف الظنون ، حيث قال عن شرح الأندلسي : « واسمه (الموصل) » ، وله نسخة ثانية في مكتبة (شهيد علي) رقم : (٢٤٨٤) ، (٢) .
وبفضل الله فقد تمكنت من الحصول على مصورة (ميكروفيلم) للنسخة الأخيرة منهما ، أحضرها إلي الأخ الصديق الفاضل عبدالولي الشميري ، فاستفدت منها استفادة كبيرة ، إلا أنها ليست نسخة كاملة للكتاب ، وإنما هي الجزء الأول منه ، حيث تنتهي إلى نهاية (أحكام الأسماء المفردة) ، وتقع في (٢٠٥) ورقات .
وأما النسخة الأولى فإنني على الرغم من محاولاتي المتعددة للحصول على مصورة منها سواء كان ذلك بالمراسلة ، أو بتوصية بعض الأصدقاء لم أظفر بما أردت ، والله المستعان (٣) .

٤- الكافي :

وهو شرحٌ لكتاب (الأصول) في الفقه ، لأبي الحسن فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي ، ذكره السفناقي في (التسديد) ق ٣٦ ب ، كما ذكره كثير ممن

(١) الموصل ج١ ق ٢/ب و ٣/أ .

(٢) التخمير ، للخوارزمي ٥٢/١ ، تحقيق : د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، وينظر : التبيين ص : ٦٠ .

(٣) بعد أن تم طبع هذا البحث تبين لي أن الأخ الصديق أحمد حسن نصر قد تمكن من

إحضار هذه النسخة وهي تقع في (٤٣٢) ورقة .

وهو الآن يعدها رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، في جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

ترجم له كما في : الجواهر المضية ٢١٢/١ ، وتاج التراجم ص: ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السنوية ١٥١/٣ ، والكشف ١١٢/١ ، وأسماء الكتب ص: ١٠٢ ، ٢٢٢ ، والفوائد البهية ص: ٦٢ ، والهدية ٣١٤/١ ، والفتح المبين ١١٢/٢ ، والأعلام ٢٤٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/٤ .

فرغ السغناقي من تأليفه في أواخر جمادى الأولى سنة (٧٠٤هـ) (١) .
ووصل إلينا بعضُ نسخه المخطوطة ، ومنها ما هو بخط المؤلف ، وفي مكتبة (دامادا) نسخة منه برقم : (٤٥٥) ، وله نسخة أخرى في مكتبة (يني جامع) ، برقم (٣٢٤) ، نسبها بروكلمان إلى حسين بن علي السمعاني ، كما نسبت في فهرس المكتبة نفسها إلى الحسين بن علي الصنعاني (٢) ، وهذا تحريفٌ في اللقب ، وإنما هو (السغناقي) مؤلف (الكافي شرح أصول فخر الإسلام البزدوي) ، وجاء التعريفُ به في فهرس المكتبة بـ «شرح أصول البزدوي المسمى بالكافي» (٣) موافقا لما أثبتته المترجمون له .

ومن الملاحظ أنه جاء في الفهرس وفي بروكلمان أن تاريخ وفاة مؤلف كتاب (الكافي) كان سنة (٧٠٤هـ) ، ولعل الذي غرّهم في ذلك هو ما جاء في خاتمة (الكافي) من «أنه فرغ من تأليفه في أواخر جمادى الأولى سنة (٧٠٤هـ)» .
وللكتاب نسخة مخطوطة نفيسة بخط السغناقي ، في المكتبة العربية ، بدمشق ، قال الزركلي : «الكافي (خ) شرح أصول الفقه للبزدوي ، منه نسخة بخطه ، في مجلد ضخّم ، بالمكتبة العربية ، بدمشق ، أخذتُ خطّه عن الصفحة الأخيرة منها» (٤) ، كما يوجد الجزء الأول من نسخة رابعة من الكتاب في مكتبة (كوبريلي) برقم : (٥٢٠) وهي في (٢٣٦) ورقة ، ولانتهى إلى (بيان أحكام الشرائع) ، استفدتُ من مصورة (ميكروفيلم) عنها ، وهي أيضا بخط مؤلفه ، حيث جاء على صفحة الغلاف :

(١) ينظر : الكشف ١١٢/١ ، والأعلام ٢٤٧/٢ .

(٢) ينظر : فهرس مكتبة يني جامع ص : ١٧ ، وتاريخ الأدب العربي . لبروكلمان . ٢٨٩/٦ .

(٣) ص : ١٧ .

(٤) الأعلام ٢٤٧/٢ ، ونصُّ خطّه كما يلي : «... يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج بن علي السغناقي بتاريخ يوم الخميس الثامن عشر من جمادى الأولى من شهر سنة أربع وسبع مائة» .

« كتاب الكافي شرح على البزدوي ، للإمام ، الفاضل ، السفناقي ، عليه رحمة الله
الغني المغني ، بخط مؤلفه ، (١) .

ذكر السفناقي سبب تأليف (الكافي) بقوله: « وكان يكثر اقتراح الحكمين
والتماس المتلمسين إياه ... لكن المطلعين على (الوافي) و (النهاية) أحسنوا الظن
بي ، واستدلوا بهما على حصول مرادهم على الكفاية ... وإن لم يكن فيه إلا ما
التمس به أخي في الله الإمام ، البارع ... برهان الدين أحمد بن أسعد بن أحمد
الخريفني البخاري ... فإنه سلمه الله كان يُوصيني به مراراً ، ويكرمني بالالتماس
به سرّاً ، وجهاً ، فأجبت في ذلك ، بأمره مؤتمراً ، ولودته مُزدهراً ، (٢) .

جمع السفناقي في كتاب (الكافي) بين كتابي (الفوائد) ، المنسوبين إلى بدر
الدين الكردي ، وحמיד الدين الضرير ، مع زياداتٍ عليهما مما ليس فيهما
ويقتضيه المشروح (٣) .

وكانت رواية كتاب (أصول البزدوي) قد بلغت عن شيخه : حافظ الدين
البخاري ، وحافظ الدين المايمرغي (٤) .

٥- كتاب المختصر :

وهو كتابٌ مختصر في علم التصريف ، لم أقف على ذكر له عند من ترجم
للسفناقي أو ذكر مصنفاته .

وكذلك فإن كتب المعارف العامة كـ (الكشف) و (الهدية) وغيرها لم تذكره في
عداد المختصرات الصرفية ، وإنما عرضت لكتاب (النجاح) .

ويبدو أن سبب ذلك يرجع إلى كون كتاب (النجاح) مبنيًا في أساسه على
كتاب المختصر ، بل يُعد بيانًا وكشفًا لما احتواه من علم التصريف .

وكل ما وقفت عليه بشأن هذا المختصر هو ما ذكره السفناقي في مقدمة (النجاح)

(١) الكافي ج ١ ق ١٦١ .

(٢) الكافي ج ١ ق ٢/ب و ٣/أ .

(٣) ينظر : الكافي ج ١ ق ١٦٣ .

(٤) ينظر : الكافي ج ١ ق ٢/أ .

بقوله: «قَفِيْتُ كِتَابِي (المختصر) بِيَانِ عِلْمِ التَّصْرِيفِ وَعِلَالِهِ ، وَكَشَفْتُ مَا صَحَّ مِنْ مَذَاهِبِ صَاحِبِ الصَّرْفِ وَمِثْلِهِ ، (١)» .

والظاهر لي أن المصنف اقتصر في كتابه (المختصر) على أسس علم التصريف ، المجرد عن العِلل ، وربما لم يكن فيه من إيضاحِ وبيانِ العِللِ الصرفيةِ وشرحها ما يكون شافياً ، مما جعل المؤلف يرغب بزيادة الشرح ، وضرب الأمثلة ، وعرض المسائل المماثلة ، حتى يكشف ما غمض منها ، ويعقد المقارنات التي تسهل فهمها ، يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ : « لَمَّا أُتِمَّتْ نَجَبُ الْأَلْفَاظِ ، وَتُحْفَ اللَّحَاطِ بِالتَّصْرِيفِ الْمَجْرَدِ عَنِ الْعِلَالِ قَفِيْتُ عَلَيْهِ بِعِلَالِ تَقْضِي مَرَامِ الطَّلَابِ ، وَتَكْشِفُ الْعُضْلَ ، مَرَاعِيَا مَا صَحَّ مِنَ الْأَقْوَالِ وَمَتْنٍ ، وَمَا قَرَّرَ مِنَ التَّعْلِيلِ وَرَصْنِ عَلَى وَجْهِ يَنْجِحُ حَاجَةَ مِنْ اِحْتِجَّ فِي شَيْءٍ مِنَ التَّصْرِيفِ ، (٢) » .

٦- النجاح التالي تلو المراح :

وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا ، وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل في مبحث مستقل إن شاء الله .

٧- التَّسْهِيدُ:

وهو شرحُ لكتاب (التمهيد لقواعد التوحيد) ، في أصول الدين ، لأبي المعين ميمون بن محمد المكحولي ، النسفي ، ذُكِرَ فِي : الجواهر المضية ٢١٣/١ ، وقال عنه : « شرح التمهيد للمكحولي ، في مجلد ضخم رأيتُه ، وهو عندي مَلَكْتُهُ ، ، وتاج

(١) النجاح ص : ١٦٨ .

(٢) النجاح ص : ٣٤٧ .

التراجم ص : ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢/٢٦٦ ، والطبقات السنية ٢/١٥١ ، والكشف
١/٤٠٣ و ٤٨٤ ، وأسماء الكتب ص : ١٠٢ و ١٠٣ و ١١٧ و ٢٢٣ وفيه وقال الوالدُ
المرحوم : والسغناقي شرح على (التمهيد) سماه ب (التسديد) ، وقد رأيتُه بأيدي
الدلائل ، ، والفوائد البهية ص: ٦٢ ، والهدية ١/٣١٤ ، والفتح المبين ٢/١١٢ ، والأعلام
٢/٢٤٧ ، ومعجم المؤلفين ٤/٢٨.

وللكتاب نسخة مخطوطة في (الكتبخانة) المصرية برقم : (١٢) توحيد ، وتقع في
(١٢٤) ورقة وقد استغدت من مصورة ورقية عنها استفادة عظيمة ، وله نسخة ثانية في
مكتبة (عاطف أفندي) برقم : (١٢٨٢) .

ذكر السغناقي في مقدمة الكتاب سبب تأليفه ، فقال : « لَمَّا رَأَيْتُ فِي الدَّهْرِ قُتُورًا ،
وشاهدتُ فِي العَصْرِ قُصُورًا ، اختَصَرُوا عَلَى المُخْتَصِر ، واقتَصَرُوا عَلَى المَفْتَقِر ،
وهَجَرُوا الطُّوَالَ ، وَأَثَرُوا القِصَار ، شرعتُ فِي كَشْفِ أَلْفَاظِ النِّسِيقَةِ ، وشرح معانيه
الدقيقة ، من الدَّرَايَةِ ، بل من الرِّوَايَةِ ، ليكون تبصرةً للمبتدئ وتذكرةً للمنتهي ،
وإعانةً للطالب ، وإبانةً للمتعلِّم ، (١) .

٨- شرح دامغة المبتدعين وناصره المهتدين :

ومؤلف (الدامغة) هو حسام الدين الحسن بن شرف الحسيني ، المتوفى سنة
(٧١٥ هـ) (٢) .

وهي قصيدة لامية في ذم طائفة من المتصوفة ، مطلعها:
أَلَا إِنَّ المَحَامِدَ بِالتَّوَالِي ، إِلَى اللَّهِ الكَرِيمِ لَهُ التَّعَالِي (٣) .

(١) التسديد ق ٢/ب .

(٢) ينظر : بروكلمان ٢/١١٦ ، والذيل ٢/١٤٢ ، (من نسخة الأصل بالألمانية) .

(٣) ينظر : فهرس الكتب العربية الموجودة في مكتبة الدولة الألمانية (ليدن) ٢/١٢٦ ،
وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، لعبدالله الجبوري

٢/٤٢٩ ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .

وهي مكوّنة من (٢١١) بيتاً (١).

و (الدامغة) بالعين المعجمة : الشَّجَّةُ ، أو الضَّرْبَةُ الواصلة إلى الدماغ ، وهي أيضا طلعة تخرج بين شَخِيَّاتِ الْقَلْبِ ، طويلة ، صلبة ، إن تُرِكَتْ أَفْسَدَتِ النخلة (٢) .

وقال حاجي خليفة : (دامغة المتبدعين وناصره المهتدين) لحسام الدين ، حسن ابن شرف التبريزي المتوفى سنة نيّف وتسعين وسبعمائة ، وقيل : إنــــــــــــه للسفناقي ، (٣) .

وليس للسفناقي إلا الشرح فقط ، أما المتن فقد اختُلِفَ في نسبه أيضاً . فُقِيْلَ : إنه لحسام الدين حسن بن شرف الحسيني المتوفى سنة (٧١٥هـ) ، وقيل : إنه لحسام الدين الحسن بن شرف التبريزي المتوفى في نيّف وسبعــــــــــــين وسبعمائة (٤) أو نيّف وتسعين وسبعمائة (٥) .

والظاهر لي أن لكل منهما مصنفا في الرد على طائفة المبتدعة من المتصوفة ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أن وفاة حسام الدين الحسيني كانت سنة (٧١٥هـ) ، على حين كانت وفاة حسام الدين التبريزي سنة نيّف وسبعين وسبعمائة ، أو نيّف وتسعين وسبعمائة ، وفي فهرس مكتبة (ليدن) أنها كانت سنة (٧٧٢هـ) ، أو (٧٩٢هـ) (٦) .

ثانياً : أن دامغة الحسيني قصيدة لامية مطلعها كما ذكرت :

أَلَا إِنَّ الْمَحَامِدَ بِالتَّوَالِي إِلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ لَهُ التَّعَالِي

ونهايتها : قوله :

وَشِعْرِي مِثْلَ شِعْرِي أَوْ كَشِعْرِي عَلُو الشَّانِ أَوْ سِحْرُ حَلَالِ
فَدَامِغَتِي بِنِظْمِ قَدِ أَتَتْكُمْ وَقَدْ شُرِكَتْ بِدَامِغَةِ الْجَلَالِ
فَحَمْدًا ثُمَّ حَمْدًا ثُمَّ حَمْدًا عَلَى عَدَدِ الرَّمَالِ لِذِي الْكَمَالِ (٧)

(١) ينظر : فهرس مكتبة ليدن ١٢٦/٢ .

(٢) ينظر : الصحاح (دمغ) (١٢١٨/٤) .

(٣) الكشف ٧٢٩/١ .

(٤) ينظر : الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية ، لابن طولون الحنفي ج ١ ق ١٢٢/١ أ ، ميكروفيلم رقم : (١١٩٢) تراجم ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

(٥) الكشف ٧٢٩/١ ، وقيل : توفي سنة (٧٧٢هـ) أو سنة (٧٩٢هـ) . ينظر :

فهرس مكتبة ليدن ١٢٦/٢ .

(٦) ١٢٦/٢ .

(٧) فهرس مكتبة ليدن ١٢٦/٢ .

أما (دامغة) التبريزي فهي نثرية ، تبدأ بقوله : « الحمد لله الذي تفرّد بكبريائه ، (١) ، وهي مختصرة على قسمين : الاول : في مشايخ الطريقة ، والثاني : في أن أعمال هذه الطائفة مخالفة لشريعة الإسلام ، (٢) .
ثالثاً- أُثبِتَ ابن طولون الحنفي أن التبريزي الف (الدامغة) بالقاف ، قال :
« الحسن بن شرف التبريزي مولانا حسام الدين من تأليفه (دامغة المبتدعين) ، بالقاف ... والدامغة : الضربة التي تكسر السن ، (٣) .
أما حسام الدين الحسيني فإنه صنّف (الدامغة) بالغين (٤) .
وبذلك تكون (دامغة المبتدعين وناصره المهتدين) بالغين المعجمة من تأليف حسام الدين الحسيني ، ويكون المصنف الآخر (دامغة المبتدعين) - بالقاف - من تصنيف حسام الدين التبريزي .

ويكون السفناقي شارحاً (دامغة المبتدعين) ، وليس مصنفاً لها كما نقل حاجي خليفة ، ولا شارحاً (دامغة المبتدعين) للتبريزي ، كما نسب إليه (٥) .
لان الفترة الزمنية التي تفصل بين وفاة السفناقي ووفاة التبريزي كبيرة ، حيث إن وفاة الاول كانت قبل وفاة الثاني بنحو : (٦٠) ستين سنة أو تزيد .
فكيف يصح أن يشرح شخص توفي سنة (٧١٤هـ) كتاباً لمؤلف توفي بعد سنة (٧٧٠هـ) !؟ .

ويوجد من (شرح دامغة المبتدعين وناصره المهتدين) نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة ، في (بغداد) برقم : (٤٨٦١) ، وهي في (٨٩) ورقة ، كتبها مصطفى ابن رجب سنة (١٠٠٠هـ) في (اسكدار) .

ومنه نسختان أيضاً في (باتنة) ٤٢٩/٣ [و ٣ و ٢٦٠٣] ، وفي (بريل) برقم : (١٢٩٠) ، كما يوجد منه نسخة رابعة في (رامپور) ٢٩٨/١ ، وكذلك يوجد منه نسختان في (ليدن) ١٢٦/٣ و ١٢٧ ، الاولى برقم : (٣٠٩٢) ، كتب على الورقة الأخيرة منها هذا البيت .

وَسِفْنَاقُ يُفَاخِرُهُمْ فَخَارًا فَيَفْخَرُهُمْ بِذَا الْكِرْمِ الْمَعَالِي .

وأظنها لشخص متأخر قرأ الشرح ، ثم وصف شرح السفناقي بهذا البيت ،
والثانية رقمها : (٣٠٩٢) .

* * * *

(١) الكشف ٧٢٩/١ .

(٢) الكشف ٧٢٩/١ .

(٣) الغرف العلية ج ١ ق ١٢٢ / أ .

(٤) ينظر : (الكشاف) عن مخطوطات مكتبة الأوقاف ، ببغداد ، لمحمد أسعد

أطلس ص : ١٤٢ ، مطبعة العاني - بغداد ١٢٧٢هـ - ١٩٥٢م .

(٥) فهرس مكتبة ليدين ١٢٦/٣ .

هذه جميع مؤلفات السيِّد السِّغْنَاقِي التي وصلت إلينا، وربما كانت له كتب أخرى لم تصل إلينا بعد ، ولا نعلم من أمرها شيئاً ، ويقوي هذا الاحتمال ما ذكره السِّغْنَاقِي نفسه عقب رده على قول الرافضة : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - غَضِبَ الْحَقُّ عَلَيْهِ كَرَمَ اللهُ وَجْهَهُ » ، فإنه أشار - رحمه الله - إلى أنه سيشرع في تأليف كتاب بعد اختتام كتاب (التسيدي) ، حيث قال : « تفضيلهم عليه بأحاديث آخر نذكرها في (كتاب) يفتح عند اختتام هذا الكتاب إن شاء الله تعالى » ، (١) .

ولعله شرع فيه ، وربما أكمله ، ولكن الكتاب فقد ، واندرس ، مثل غيره من الكتب الكثيرة التي افتقدها تراثنا الإسلامي بفعل الحوادث التي مر بها والخطوب التي تعرض لها وما فعلته فيه يد الحدثان .

ومن الواضح أن السِّغْنَاقِي كانت له مؤلفات ومجموعات ، حيث قال في إجازته لابن العديم : « ثم إنني أجزت له أن يرويها ، ويروي جميع مجموعاتي ومؤلفاتي خصوصاً » ، (٢) .

ومنها ما هو أبحاث ، أو رسائل صغيرة ، وقد أشار إلى طرف منها في كتاب (التسيدي) (٣) .

وله من ذلك بحث الحق بكتاب (التسيدي) (٤) بعد اختتامه ، ويتعلق ببعض الالفاظ التي يحسن بعلماء أصول الدين الإلمام بها ، قال : « اعلم أن الخائضين في هذا الباب والشارعين في هذا الكتاب لا بد لهم من معرفة ألفاظ متداولة على السنة المتكلمين ، حتى لا تزل أقدامهم ، ولا تضل أفهامهم ... » ، (٥) .

وتفرد تقي الدين الداري فنسب إليه أنه شرح (الطحاوية) في عدة مجلدات ، قال : « ورأيت بخط بعض الفضلاء أنه شرح مختصر الطحاوية في عدة مجلدات » ، (٦) .

إلا أنني لم أجد السِّغْنَاقِي يشير إليه في مؤلفاته ، كما هو أسلوبه في بقية كتبه التي بين أيدينا ، ولم يحل عليه ، بل لم ينسب إليه أحد غيره - فيما أعلم - لا من الذين ترجموا له ، ولا من أصحاب كتب المعارف ، مثل حاجي خليفة ، أو رياض زاده ، أو إسماعيل باشا ، الذين سردوا مؤلفاته .

(١) التسيدي ق ١٢٢ / ١ .

(٢) الجواهر المضية ٢١٢ / ١ .

(٣) ق ٨٩ / ب .

(٤) ق ١٢٢ / ب فما بعدها .

(٥) ق ١٢٢ / ب .

(٦) الطبقات السنوية ١٥٢ / ٣ .

ثانياً : الدراسة المنهجية لكتاب (النجاح التالي تلو المراح) و تشمل :

- نسختا الكتاب .
- توثيق نسبة الكتاب .
- حول العنوان .
- مادة الكتاب : ١- أبواب الكتاب .
- ٢- ترتيب مادة أبواب الكتاب .
- مصادر الكتاب .
- شواهد .
- منهج السغناقي في عرض المادة العلمية :
- أ- صورة عامة عن المنهج .
- ب- منهجه في عرض المسائل الخلافية .
- قيمة الكتاب و آراء العلماء فيه .
- وجهة نظر حول منهجه في عرض المادة العلمية .
- شخصية السغناقي العلمية .

نسخة الكتاب

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين :

أما النسخة الأولى :

فهي محفوظة في مكتبة (شَسْتَرَبْتِي) ، برقم : (٥٢٧٩) ضمن مجموعة من ورقة ١/١ الى ٤٠/ب ، ومنه صورة (ميكروفيلم) في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، تحت رقم : (٢٢) صرف .
وهذه النسخة تقع في ثمانين صفحة ، وفي كل صفحة ثلاثة عشر سطرًا (١٢) ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد يتراوح بين إحدى عشرة (١١) كلمة وأربع عشرة كلمة (١٤) ،

وهي مكتوبة بخط الرقعة ، وفيها كثير من الضبط ، وبعض كلماتها غير منقوطة ولا مضبوطة بالشكل .

والنسخة مصححة ، وكلها بخط ناسخ واحد ، ولم يسر ناسخها على نظام التعقيبة إلا في ورقة واحدة منها .

وتحمل هذه النسخة عنوان الكتاب ، واسم مؤلفه ، وكذلك اسم ناسخها ، وتاريخ النسخ .

وتشمل صفحة الغلاف منها على ما يلي :

١- جاء في وسطها عنوان الكتاب واسم مؤلفه هكذا :

(النجاح التالي تلو المراح) للسفناقي - رحمه الله - .

٢- يلي ذلك في أعلى النصف الأيسر من الصفحة هذا البيت :

إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَّرَ تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَّرَ .

٢- جاء تحت العنوان نص الوقف التالي :

« وَقَفَ شَيْخُ الشُّيُوخِ بَدْرُ الدِّينِ الدَّرِّي » .

وهو بخط مغاير لخط الناسخ .

وهذه النسخة تبدأ - بعد المقدمة - بالباب الأول ، وهو في الفعل الصحيح ،

وتنتهي بمبحث في الإبدال و الإجلال و نقل الحركة ،

وتتضمن الورقة الأخيرة منها ما يلي :

١- خاتمة المؤلف وفيها : « يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج بن

علي السفناقي رزقه الله مشاهدة الكعبة المعظمة في الدنيا ، ومصاحبة الفرقة المكرمة في

العقبى : لما أتممت نُجِبَ الألفاظ وتُحَفَ اللحاظ بالتصريف المجرد عن العلل ققيت

عليه بعلل تقضي مرام الطالب ، وتكشف العضل ، مراعيًا فيها ما صح من الأقوال ومتن ، وما قر من التعليل وورصن ، على وجه ينجح حاجة من احتج في شيء من التصريف ، ويفلح بالظفر الذي يسم خصمه بالتحريف ، فلذلك سميت به (النجاح التالي تلو المراح) ، وختمته داعياً إلى الله بقولي : **اللَّهُمَّ ارزقنا عبادة حجة الإسلام ، إنك أنت الرؤوف الحكيم ، وأرنا مناسكنا ، وتب علينا ، إنك أنت التواب الرحيم .**

٢- اسم الناسخ ، حيث قال : **« تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، على يد العبد الضعيف حسين بن بديع الدين ، أحسن الله عواقبهما . »**

٣- الفراغ من تاريخ النسخ ، وقد وافق « العاشر من رمضان المبارك سنة اثنتين وستين وسبعمائة . »

٤- جاء في أسفل النصف الأيسر منها النصان التاليان :

الأول : حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه : **« قال النبي صلى الله عليه وسلم خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة ، في آخر ساعة من ساعاته فيها بين العصر والليل (١) . »**

من مرصاد العباد . هـ

أما النص الثاني : فهو قول لبعض الحكماء ، وفيه : **« قال بعض الحكماء : لا يدرك الخالق (٢) إلا بقطع العلائق ، ولا تقطع العلائق إلا بهجر الخلائق ، ولا تهجر الخلائق إلا بالنظر في الدقائق ، ولا تدرك الدقائق إلا بمعرفة الخالق . » هـ .**

وعلى حواشي بعض أوراق هذه النسخة تعليقات قليلة .

وتوجد معان لغوية رسمت فوق بعض الكلمات ؛ لتشرحها ، وتوضح معانيها . وبعض الكلمات كتبت معانيها بالفارسية ، وجميع هذه التعليقات بخط الناسخ .

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٣٢٧/٢ . قال البنا : " أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره وعزاه لمسلم والنسائي أيضا من حديث ابن جريج ، ثم قال : وهو من غرائب الصحيح ، وأورده أيضا في تاريخه (البداية والنهاية) ثم قال : اختلف فيه على ابن جرير ، قال : وقد تكلم في الحديث علي بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم من الحفاظ . قال البخاري في التاريخ : وقال بعضهم عن كعب وهو أصح ، يعني : أن هذا الحديث مما سمعه أبوهريرة وتلقاه عن كعب الأحبار فإتفهما كانا يصطحبان ، ويتجالسان للحديث ، فهذا يحدثه عن صحفه ، وهذا يحدثه بما يصدق عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان هذا الحديث مما تلقاه أبوهريرة عن كعب عن صحفه ، فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأكد رفعه بقوله : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي .

ثم في متنه غرابة شديدة ، فمن ذلك : أنه ليس فيه نكر خلق السموات ، وفيه نكر خلق الأرض ، وما فيها في سبعة أيام ، وهذا خلاف القرآن ، لأن الأرض خلقت في أربعة أيام ، ثم خلقت السموات في يومين ...

الفتح الرباني ٩-٨/٢٠ مع هامشيتهما .

(٢) في الأصل : " الحايق " ، ولعل ما أثبتته هو الأنسب للمعنى .

وكان من منهج الناسخ فيها أنه يضع فوق الكلمة الأولى من كل فقرة أو عبارة جديدة خطأ شبيها بالمدة الطويلة هكذا (ب) ؛ ليدل به على نهاية العبارة الأولى ، وبداية فقرة جديدة تتصدرها هذه الكلمة^(١) .
وتمتاز هذه النسخة بما يلي :

- ١- أنها نسخة كاملة .
 - ٢- تفوق النسخة الأخرى بسلامة عباراتها ، وخلوها من السقط .
 - ٣- ذكر فيها اسمُ الناسخ وتاريخ النسخ .
 - ٤- قد كان الفراغ من نسخها بعد عصر المؤلف بما يقرب من نصف قرن ، في سنة اثنتين وستين وسبعمائة (٧٦٢هـ) .
- ولما كانت هذه النسخة كذلك جعلتها الأصل الذي اعتمدت عليه في التحقيق ، ورمزت إليها بحرف (أ) .

وأما النسخة الثانية :

فهي محفوظة في مكتبة ولي الدين التركية ، برقم : (٢٠٨٢) صرف ، وبحوزتي مصورة (ميكروفيلم) عنها .
وتقع في ثمان وثمانين صفحة (٨٨) ، وقد جاء في فهرس المكتبة أنها تقع في تسعين صفحة (٩٠) ، وهذا سهو ، لأن الورقة الأولى ليست من أوراق كتاب (النجاح) ، وإنما هي ورقة أخرى ، وضعت قبل صفحة غلاف (النجاح) ، وهي تخص مجموعا آخر يضم بعض المقدمات في النحو والصرف ، حيث جاء في أعلى الصفحة اليمنى منها : « هذا كتب فيه كتاب (كافية) و(مصباح) ، و(عوامل) ، و(مراح) » .

كما كتب عليها بعض الكلمات المتفرقة بالفارسية ، وجاء في موضعين منها شطر البيت التالي :

ألا يا أيُّها السَّاقِي أدِرْ كَأْسًا

وكتب تحته في الموضعين معناه بالفارسية .

وعلى هذه الورقة - أيضا - اسم صاحب هذا المجموع ، وهو « إسماعيل بن أحمد ... عفي عنهم ... » .

وأما كتاب (النجاح) فإن كل صفحة من هذه النسخة تضم ثلاثة عشر سطرًا (١٣) ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد يتراوح بين أربع عشرة كلمة (١٤) وتسع كلمات (٩) .

(١) ومن منهج السلف أنهم يضعون خطأ فوق المهم لاتحته .

وقد كُتبت بخط الرقعة ، وهي غير مضبوطة بالشكل ، وغالب كلماتها غير منقوطة.

وهي نُسخةٌ مُصحَّحةٌ ، لكن ناسخها لم يسر فيها على نظام التعقيبية (١).

والنسخة تحمل عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، واسم مالكة ، إلا أنها تفتقد اسم الناسخ ، وكذلك تاريخ النسخ .

وتشتمل ورقة الغلاف على ما يلي :

١- جاء في وسط الصفحة اليسرى منها عنوان الكتاب ، واسم مؤلفه هكذا :
« كتاب النجاح في علم الصرف للشيخ الإمام حسام الدين السفناقي ، شارح

(الهداية) في علم الفقه ، واسم شرحه على (الهداية) : (النهاية) .»

٢- أحيط العنوان بعدد من الامثلة الصرفية ، وهي كالتالي :

« أمثلة جمع التكسير من المشتقات ،

« فَوَاعِلُ ، من اسم الفاعِل ، نحو : « نَوَاصِرُ » ، جمع « نَاصِرَةٌ » .

« أَفَاعِلُ ، من اسم التفضيل نحو : « أَكْبَرُ » ، جمع « أَكْبَرُ » .

« مَفَاعِلُ ، من اسم المفعول ، نحو : « مَنَاصِرُ » ، جمع « مَنَصُورٌ » ، ومن اسم

المكان ، نحو « مَجَالِسُ » ، جمع « مَجْلِسٌ » .

« فَعَائِلُ ، من الفعيلة ، نحو : « قَرَائِضُ » ، جمع « فَرِيضَةٌ » .

« صَيْغَةُ أَفْعَلٍ ، إذا كان للصفة : « أَحْمَرُ » ، « أَحْمَرَانِ » ، « حُمْرٌ » ،

« حَمْرَاءُ » ، « حَمْرَاوَانُ » ، « حُمْرٌ » .

« خَيْرٌ » : أصله : « أَحْيَرٌ » ، يوزن « أَفْعَلٌ » ، نقلت حركة « الياء » إلى

« الحاء » ، « وَاسْتَفْنَيْتَ عَنْ الهمزة للمبالغة .

اسم الفاعل :

« نَاصِرٌ » ، « نَاصِرَانِ » ، « نَاصِرُونَ » ، « نَصَارٌ » ، و « نُصْرٌ » ، و

« أَنْصَارٌ » ، « نَاصِرَةٌ » ، « نَاصِرَتَانِ » ، « نَاصِرَاتٌ » ، و « نُصْرٌ » ، و

« نَوَاصِرٌ » .

أسم المفعول :

« مَنَصُورٌ » ، « مَنَصُورَانِ » ، « مَنَصُورُونَ » ، و « مَنَاصِرٌ » ، و

« مَنَاصِيرٌ » ، « مَنَصُورَةٌ » ، « مَنَصُورَتَانِ » ، « مَنَصُورَاتٌ » .

(١) وهو أن يكتب الناسخ تحت الكلمة الأخيرة من السطر الأخير من الصفحة (أ) الكلمة التي يبدأ بها

السطر الأول من الصفحة (ب) ، من الورقة نفسها .

ومن هذه الأمثلة - أيضا - :

صيفةٌ ، أفعلٌ ، إذا كان اسم تفضيل :

ولم أتبين منها إلا ، أكبر ، ، أكبران ، ... ، كُبرى ، ، ، كُبريان ، ،

، كُبريات ، ، ، كُبرٌ ، ؛ لأن جزءاً من تصريفات هذه الصيغة مطموس .

٣- يلي ذلك على رأس الصفحة اليسرى من ورقة الغلاف النص التالي :

، الله تعالى أودعه في يد عبده المحتاج مصطفى بن خليل ... بثمن قدره ، ،

٤- وجاء على رأس الصفحة اليمنى منها اسم كتاب (التخمير) ، هكذا:

، تخميرٌ ، ثم عبارة بمقدار نصف سطر بالفارسية .

٥- أثبت عليها اسم مالك هذه النسخة ضمن النص التالي :

، انتقل هذا المجموع بالشراء الشرعي إلى ملك أضعف الأنام مصطفى بن

خليل بن قاسم بن حاجي صفا، غفر الله لهم ، وعنهم عفا ، أو أنّ تدريسه

بسلطانية ، بروسًا ، ، حُميت عن البأساء ، بثمن مبلغه ١٧٥ ، ،

٦- ختم وسطها بختم هذا نصه : (من الكتب الموضوعة بيد الفقير إليه (عز شأنه)

صدقي زاده أحمد رشيد ، المفتش بأمور الاوقاف ، غفر لهما سنة (١٢٣١هـ) .

٧- ختم أسفلها بختم آخر ، يحمل اسم ابن حفيد مالك الكتاب ، وفيه : ، هذا

الكتاب أوقفه إبراهيم بن كمال الدين بن أحمد بن مصطفى بن خليل بن قاسم

ابن حاجي صفا رشيد . ، ، ،

وبقيت بعض الكلمات في نهاية هذا الختم لم أتمكن من قراءتها كما خُتمت بهذا

الختم بعض أوراق هذه النسخة .

ويوجد على الصفحة الأولى منها حواشٍ وتوضيحاتٌ لغويةٌ لبعض المفردات ، أما

بقية صفحات الكتاب فقد خلت من ذلك .

وكثير من صفحات هذه النسخة كتب في أعلاها كلمة ، وقف ، ، بخط بارز ،

وأحيانا أخرى كتبت أيضا على جوانب صفحاتها .

وقد وقع سقط في هذه النسخة بمقدار سبع صفحات (٧) (١) .

وتحمل النسخة خاتمة المؤلف الموجودة في نسخة الاصل ، وكتب ناسخها في

نهايتها : ، تمت بعون الله وحسن توفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله

أجمعين . آمين يارب العالمين ، ،

توثيق نسبة الكتاب :

ذكر المصنّف كتابه هذا في خاتمته ، وهي في النسختين (أ) و (ب). وبالتسمية نفسها وهي، (النجاح التالي تلو المراح) ، حيث نسبه إلى نفسه ، فقال : « يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج بن علي السغناقي ... فلذلك سميته بـ (النجاح التالي تلو المراح) ، (١) .

ويعد هذا النص أقوى دليل يثبت ويوثق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .
كما أن المثبت على غلاف النسخة (أ) هو (النجاح التالي تلو المراح) للسغناقي رحمه الله .

وأما المثبت على غلاف النسخة (ب) فهو : « كتاب النجاح في علم الصرف ، للشيخ الإمام حسام الدين السغناقي ، شارح (الهداية) ، في علم الفقه ، واسم شرحه على (الهداية) ، (النهاية) .»

هذا وقد ذكر كتاب (النجاح) كثيرٌ ممَّن تَرَجَمَ له ، ونسبوه إليه (٢) أيضاً .

(١) والأسم (مَرَّاح) بفتح الميم ، قال العيني : إنه 'موسوم بمَرَّاح الأرواح ، أي : محلّ راحة الأرواح :

شرح المراح ق ٢ / ب .

(٢) ينظر : مفتاح السعادة ١٤٢/١ و ٣٦٦/٢ ، والكشف ١٩٢٩/٢ ، وأسماء

الكتب ص : ٢٢٢ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، وأبجد العلوم ٢٤٨/٢ ، والهدية ٣١٤/١ ،

والفتح المبين ١١٢/٢ ، والأعلام ٢٤٧/٢ .

حول العنوان :

لعل السؤال الذي يفرض نفسه - هنا - يتعلق بعنوان كتاب (النجاح التالي تلو المراح) ، وما العلاقة التي تربط بينه - على ضوء هذه التسمية - وبين كتاب (مراح الأرواح) ؟

وهل جعل السفناقي كتابه (النجاح) مكملًا لكتاب (المراح) ؟ ، ثم وسمه بالعنوان المذكور ، أم أنه كتاب آخر مستقل عنه ؟ .

فقد تتشابه الأسماء ، وتتقارب ، ولكن تختلف المادة ، وتتباعد الموضوعات ، وربما تطابقت العناوين وتضادت المعلومات ، وتباينت الأفكار ، واختلفت المناهج والابواب .

أما ما يخص ارتباط عنوان كتاب (النجاح) بعنوان كتاب (المراح) فإنه قد يكون من هذا القبيل ، ولعل ما يكون فيه من المناسبة والقرب في الموضوع يجعل القارئ يظن أن كتاب (النجاح) يكمل في مسائله وتعليقاته مادة كتاب (المراح) ، خاصة وأن الأخير يعد من مصادر السفناقي في هذا الكتاب ، على ما سيجيء في رسم مصادره (١).

ثم إن تقسيم الكتابين يتماثل في عدد الابواب ، وأصول موادها ، بل إن بعض نصوصهما تتقارب بدرجة كبيرة مما يشعر - لأول وهلة - أن كتاب (النجاح) ما هو إلا تهذيب وتنقيح وزيادة توضيح بالمسائل والامثلة لكتاب (المراح). علما أن هذا التقارب والتماثل في التأليف أمر مألوف ، وهو كثير ، خاصة في المقدمات ، أو المختصرات النحوية والصرفية .

والذي يظهر لي وأرجحه هو أن كلا من الكتابين مستقل أحدهما عن الآخر في المادة العلمية و العنوان ، وبيان ذلك كما يلي :

أولاً - بالنسبة لكتاب (النجاح التالي تلو المراح) فإن للمصنّف ألفاظاً ظلت سمة تميّز جانباً من أسلوبه في ثنانيا تعبيراته من مثل قوله : « جناح النجاح ، ومراح الأرواح ، (٢).

وقوله عن كتاب (المفصل) : « تمتزج عباراته بالأرواح امتزاج الماء العذب

بالمراح ، (٣) .

(١) ينظر : ما يأتي ص: ١١١ فما بعدها .

(٢) مخطوطة الوافي ق ٢ / أ .

(٣) مخطوطة الموصل ج ١ ق ٢ / أ

وقوله في وصف (النجاج) : دُيْنَجِح حاجة من احتج ... ويفلح ، (١) .
وهي ألفاظ - كما ترى - قريبة من عنوان كلٍّ من الكتابين ، فلا يكون عندئذ
عنوان كتاب (النجاج) مرتبطاً - بالضرورة - بعنوان كتاب (المراح) .
ذلك أن توافق العنوانين في بعض ألفاظهما لا يعني أنهما كتاب واحد ، أو أن
الثاني منهما بُني على سابقه ، أو أن أحدهما اقتصر على عرض مادته مجردة من
أمثلة البيان والتوضيح ، وأن الآخر حوى معظم ما فات الأول ، وهو ما يُشعر به
عنوان هذا الكتاب : (النجاج التالي لتلو المراح) مقارنة بعنوان كتاب (مراح الأرواح) .
فكتاب (النجاج) مستقل بذاته ، وكان أساسه على كتاب (المختصر) في علم
التصريف ، كما أوضح ذلك المصنّف (٢) .

وكذلك كتاب (مراح الأرواح) فإنه كتاب مستقل بذاته أيضاً أفاد منه
السفناقي ، وستأتي أمثلة لذلك .

ويمكن القول أيضاً - ربما كان السبب في ذلك يرجع إلى أن كتاب (المراح)
كان سابقاً لكتاب (النجاج) في عصره ، وكانت له شهرة واسعة ، فأراد المصنف
- رحمه الله - أن يربط بين العنوانين لهذا السبب .

ثم إن المادة العلمية تختلف اختلافاً بيناً ، بين منهجي الكتابين ، كما سيتضح
ذلك في الموازنة بينهما (٣) .

أضف إلى هذا أنه لم يشر أحدٌ - ولو مجرد إشارة - إلى أن لكتاب (النجاج)
صلة وارتباطاً بكتاب (المراح) ، لا من حيث المادة ، ولا المنهج ، ولا العنوان ،
سوى ما أثبت من اعتماد المصنّف على كتاب (المراح) ؛ ليكون أحد مصادره كما
سيأتي .

وحسبنا في هذا كتاب (شرابُ الرَّاح فيما يتوصل به لـ (العزّي) و
(المراح))^(٤) ، فالعنوان يُنبئ عن أن الكتاب صنّف ليكون على سبيل الشرح أو
التوضيح لكلٍّ من مختصري (العزّي) و (المراح) في التصريف ، غير أنه ليس
كذلك ، وإنما هو شرحٌ لستة أبيات في فعل الأمر الباقي على حرف واحد ،
للجرجاني ، وإعرابٌ لها أيضاً .
فالعنوان شيء والموضوع شيء آخر .

(١) النجاج ص : ٣٤٧ .

(٢) ينظر : النجاج ص : ١٦٨ و ٣٤٧ .

(٣) ينظر : ما يأتي ص : ١٢٩ فما بعدها .

(٤) ألفه الشيخ عمر الطرايشي ، من علماء القرن (١٢هـ) ، تحقيق د. البدرأوي

زهرا ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الأولى ١٩٨١م .

مادة الكتاب

١- أبواب الكتاب :

لقد ضمت مادة كتاب (النجاح) سبعة أبواب ، جاءت في جملتها حول الفعل ، وما يتصرف منه ، إذ يرى أهل التصريف أن مدار معرفة الأوزان التي يحتاجونها تكون عليها .

وقد شمل كلُّ باب توضيحاً لاسم يحدث في الكلمة في أثناء زنتها من إعلال أو قلب أو حذف ، مع التعليل لكل مثال منه ؛ كما استحوذ الباب الأول على ما يقرب من ثلث مادة الكتاب ؛ لأن المصنف عرض فيه أحوال الفعل المختلفة من البناء والإعراب ، مع أن كل مادة الكتاب تكاد تكون مبنية على تصريف الأفعال ، وكيفية زنتها .

ولم يتطرق المصنف إلى تصريف الأسماء أو أوزانها إلا بما تقتضيه ضرورة الموازنة ، وضوابط الميزان الصرفي ، من حيث شياع تلك الأبنية أو قلتها ، أو شذوذها وندرته .

هذا وقد أغفل السغناقي بعض الأبنية التي تحتاجها أبواب الكتاب ، واكتفى منها بالاختصار على ما هو ضروري ، كما أشار إلى ذلك في مقدمته ، حين قال : « اعلم أن أهل هذه الصناعة يحتاجون في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب ، وهي : (الصحيح) ، و (المضاعف) ، و (المهموز) ، و (المثال) ، و (الأجوف) ، و (الناقص) ، و (الليف) .

فوجه الانحصار على هذه السبعة ضروري ، (١) .

٢- ترتيب مادة أبواب الكتاب :

رتب المؤلف كتاب (النجاح) مبتدئاً - بعد المقدمة - ببيان أهمية علم التصريف ، الذي يُبنى عليه معرفة اشتقاق الأبنية المختلفة من اللفظ الواحد . وثنى بعده بالتاكيد على أن علماء الصرف يحتاجون في معرفة الأوزان الصرفية إلى سبعة أبواب ، فكان مدار كتابه عليها ؛ لأنها ضرورية في هذا الفن ، وقد رتبها على هذا النحو :

الباب الأول : في (الصحيح) :

تحدث فيه عن الفعل الصحيح ، وجعل ضابطه أنه كلُّ فعل سلمَ فاوؤه وعينه ولامه من حروف العلة أو التضعيف أو الهمز .

(١) النجاح ص : ١٧١ .

ثم أدرج في هذا الباب أقسام الفعل الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، وذكر تعليلات البناء أو الإعراب التي يُحَكَّمُ معها على الفعل أنه مبني أو معرب .
ودعم ما ذهب إليه بالتعليلات وبقوال بعض العلماء وبيان الأصل الذي يُحْمَلُ عليه الحكم النحوي .
وعرض للضمانر التي تتصل بالفعل الماضي ، سواء ما كان منها ضمانر رفع أو نصب .

وفي الفعل المضارع تكلم عن مشابهته لاسم الفاعل ، واشتراكه بين الحال والاستقبال ، وَعَمَّا يُخَصِّصُهُ لكل منهما ، وكذلك أشار إلى بنائه مع نون النسوة ونوني التأكيد .

كما وَضَّحَ كيفية صياغته ، وسبب ابتدائه بأحد حروف (أنيت) ، وأنه معرب مع ألف الضمير وواوه ويائه ، في الأفعال الخمسة .

وفي فعل الأمر ذكر طريقة اشتقاقه من المضارع ، وسبب زيادة الهمزة في أوله ، وهي متحركة ، إذا كان ثاني حروف المضارع منه ساكناً ، كما ذكر أن فعل الأمر مبني لا معرب ، ونقل الخلاف فيه بين علماء المصنِّين .

ثم عقد كلامه في تأكيد فعل الأمر بالنون الثقيلة والخفيفة ، وأعقبه بالفعل المبني للمجهول ، وذكر أنه ذو صيغة معدولة عن صيغته في المعلوم .

وكذلك تحدث عن اسم الفاعل وضابط صياغته من الثلاثي ومن غير الثلاثي ، وختم الباب بأمثلة اسم المفعول وطريقة صياغته .

والباب الثاني : في (المضاعف) : ذكر المصنّف أنه يجيء من دعائم الأبواب ،

ووضّح ما يصلح فيه الإدغام وما يمتنع من هذا الباب .

وَتَحَدَّثَ عن القلب ومثله له بـ (تاء الافتعال) ، وأنها تُقَلَّبُ مع تسعة أحرف ثُمَّ تُدْغَمُ .

أما الباب الثالث : فكان في (المثال) : وذكر أنه يجيء من خمسة أبواب ،

وهي المشهورة فيه ، ثم انتقل إلى الحديث عمّا يحدث فيه من إعلال وقلب وحذف ، وسبب ذلك مع التعليل .

وجعل الباب الرابع : في (الأجوف) : فابتدأ بالحديث عن سبب هذه التسمية ،

وأنه ك (المضاعف) يجيء من دعائم الأبواب .

ثم عرض للعلة التي أدّت إلى جعل بعض الأبواب دعائم دون سواها . وتلا ذلك

الحديث عن الإعلال والقلب في ماضي الأجوف ، ومضارعه ، ثم في الأمر منه ، وفي

اسم الفاعل ، والمفعول ، مع نقل الخلاف بين سيبويه والأخفش في (الواو) المحذوفة

من اسم المفعول ، وحجة كل منهما .

وذكر عقب ذلك أصل الإعلال ، وأنه في الفعل الثلاثي ، وأيد ما ذهب إليه

بالأدلة ، ووضحه بالأمثلة .

وخصَّ الباب الخامس بالفعل (الناقص) : وجعل كلامه فيه عن وجه الإعلال ، ونص على أن الواو والياء تُسكَّنان طلباً للخفة على ثلاثة أنواع ، ذكرها ، واستدل على كل منها .

ثم ذكر سبب سقوط حروف العلة مع الجازم في الفعل الناقص .
كما مثَّل للمضارع والأمر منه ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول ، وحكم المبني للمجهول فيه.

وتحدَّث في الباب السادس عن (اللقيف) : وكونه يجيُّ مقروناً ومفروقاً .
ومثَّل لما يجيُّ منه من الأمر واسم الفاعل والمفعول ، وكذلك الفعل المبني للمجهول ، وأحكام نوني التأكيد في الفعلين : (الناقص) ، و (اللقيف) .
وسابغ هذه الأبواب قصره على (المهموز) : حيث تحدَّث عن الهمزة وأحكامها ، وما يحدث لها من تخفيف وقلب أو تليين .
ثم عرض أمثلة لذلك من مضارع المهموز وأمره ، وأتبع ذلك باسم الفاعل ، والمفعول ، ثم بالفعل المبني للمجهول منه .

ثم انتهى إلى الأبواب التي يجيُّ منها الفعل ، وهو مهموز « الفاء » ، أ و « العين » ، أو « اللام » .

وثنَّى عليها بالكلام عن كتابة الهمزة ، وذلك في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها .

وخلص بعد هذه الأبواب إلى ختم الكتاب [بمبحثٍ لعددٍ من مسائل الصرف في الإبدال والإعلال ، والتي تتعاقبُ في هذه الأحوال على « الواو » ، أو « الياء » ، أو « الألف » .

وأشار إلى مذاهب العرب في نقل الحركة ، وأنها تنقل إمَّا إلى ساكن أو إلى متحرك .

مصادر الكتاب :

ذكر المصنف بعض المصادر التي اعتمد عليها في هذا الكتاب ، وهي مصادر متنوعة في التفسير والنحو والصرف .
منها ما هو من كتب الشروح الكبيرة ، ومنها ما هو من المختصرات ، وهذه المصادر هي :

١- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري :

اعتمد عليه السفناقي ؛ ليكون واحداً من مصادر هذا الكتاب .
فقد صرح به في سبعة مواضع ، حيث أفاد منه في تعليل المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع ، نحو : « صَرَبَ » ، و « يَضْرِبُ » ، وأنه متى ما تحققت هذه المخالفة فقد تحققت المطابقة بين اللفظ والمعنى (١) .
ونقل عنه قوله : « وقد شذ عن القياس نحو : « اسْتَحُوذَ » ، و « اسْتَصَوَّبَ » (٢) ؛ ليستشهد به على أن تصحيح استصوب واستحوذ وارد على خلاف القياس ... في الاستعمال دون خلاف القياس في الأصل ، لأنهما واويَّان ، وورود الواوي على الواوي لا يكون مخالفاً للقياس في الأصل من كل وجه .
كما نقل قوله : « وكل واو وقعت رابعة فصاعداً ، ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء ، نحو : « أَغْرَيْتُ » ، و « غَازَيْتُ » ، و « تَرَجَّيْتُ » ، و « اسْتَرَشَيْتُ » (٣) شاهداً على أن من شرط قلب الواو عدم انضمام ما قبلها .
هذا بالإضافة إلى أنه أفاد منه ، وأخذ بأرائه في مواضع كثيرة من هذا الكتاب ، غير التي ذكرها .

وقد أثبت ذلك في الحواشي من قسم التحقيق (٤) .

٢- الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري :

وهو أحد مصادر هذا الكتاب التي اعتمد عليها المصنف ، فقد ذكره مرتين : الأولى : في قوله : « صاحب الكشاف » (٥) .

(١) النجاح ص : ٢٦٩ ، وينظر : المفصل ، للزمخشري ص : ٢٧٧ ، دار الجبل - بيروت ، الطبعة الثانية .

(٢) النجاح ص : ٢٠٠ ، وينظر : المفصل ص : ٢٧٨ .

(٣) النجاح ص : ٣٢٠ .

(٤) ينظر : حواشي قسم التحقيق ص : ١٦٨ و ٢٦٩ و ٢٠٠ .

(٥) النجاح ص : ٢٦٩ .

والأخرى : فيما نقله عنه في قوله : « قال في (الكشاف) : « الواو ، في قوله : « الرجال يعفون ، ضميرهم ، و « النون ، علم الرفع ، و « الواو ، في « النساء يعفون ، لام الفعل ، و « النون ، ضميرهن ، والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل ، وهو في محل نصب ، (أو يَعْفُوَ الذي) عطف على محله ، (١) .
لأنه أراد أن يقوّي الدليل على أنه يسوّي بين الرجال والنساء في « يعفون ، اكتفاء بالفرق التقديري ، إذ قال قبل ذلك : « وسوّي بين الرجال والنساء في مثل : « يعفون ، . اكتفاء بالفرق التقديري : لأنّ « الواو ، في ضمير النساء أصلية ، ووزنه « يَفْعُلُنْ ، . و « النون ، علامة جمع التانيث ، فلا تسقط بالناصب والجازم . ومن ثمّ لم تسقط في قوله تعالى : (إلا أن يعفون) (٢) .

٣- مقدمة الأدب ، للزمخشري :

أفاد منها السغناقي في تعليل المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع نحو : « خَرَبَ : يَخْرِبُ ، . وأنّ هذه المخالفة بين الصيغتين تحقق المطابقة بين اللفظ والمعنى . (٣) .

٤- نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني :

وهو أحد مصادر المؤلف في هذا الكتاب ، فقد صرح به مرة واحدة ، ونقل منه قول الميداني في قلب « الواو ، و « الياء ، « ألفاً ، . وأخذ بقوله فيهما ، فقال : « أو نقول مقاله في « نزهة الطرف ، : وهو أنّ قلب « الواو ، و « الياء ، « ألفاً ، لا يخلو من وجهين : أحدهما أصل ، والآخر ليس بأصل : فالوجه الأول : أنّ قلباً « ألفاً ، . وهما في موضع حركة ، نحو : « قال ، و « باع ، و « دَعَا ، و « رَمَى ، . قلبت كل واحدة من « الواو ، و « الياء ، « ألفاً ، لكونهما في موضع حركة؛ لانفتاح ما قبلهما ، فهذان الموضعان أصل في علّة قلبهما « ألفاً ، ... والوجه الآخر : الذي ليس بأصل ، وهو أن تكون « الواو ، و « الياء ، مفتوحتين وما قبلهما ساكن ، فينقل فتحهما إلى الساكن قبلهما ، وتقلبان « ألفاً ، نحو : « أقام ، و « أجاد ، (٤) .

(١) النجاح ص: ٣٠٩ ، وينظر : الكشاف ، للزمخشري ١/٣٧٤ ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م .

(*) و(*) من الآية (٢٢٧) من سورة البقرة (٢) النجاح ص : ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٣) النجاح ص : ٢٦٩ .

(٤) النجاح ص : ٢٧٣ - ٢٧١ ، وينظر : نزهة الطرف ص : ٢٢ - ٢٣ .

كما تأثر به ، وأفاد منه في عدد من المواطن في هذا الكتاب ، ويظهر تأثره في عبارته وإن لم يصرِّح بذلك ؛ لأنَّ التشابه في بعض النصوص في هذه المواطن بين الكتابين يكاد يكون تشابها تاما .
وقد رجعت ما أفاده المصنف من (نُزْهة الطرف) إلى مظانِّه - ما استطعت - كما هو مبين في حواشي قسم التحقيق (١).

٥- المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل ، للإسفندري :

نقل السفناقي عن كتاب (المقتبس) في ثلاثة مواضع من هذا الكتاب ، ولكنه لم يصرح به إلا في موضع واحد .
وذلك إثر قوله : « إن الجازم تارة يُسقط الحركة إن وجدها ، وإلاَّ فيسقط الحرف الذي عليه الحركة ، إذا كان ضعيفا مثل حروف اللين ، (٢) .
ثم أورد كلام الإسفندري ، فقال : « وقال في (المقتبس) : إنه بمنزلة المسهل ، إن وجد شيئا في البطن أخرجه ، وإلاَّ أخرج الأمعاء ، (٣) .
كما أفاد منه في مواضع أخرى دونما إشارة إلى ذلك ، وقد بذلت الجهد من أجل رجوع تلك الإفادة إلى مظانِّها من كتاب (المقتبس) (٤).

٦- الموصل في شرح المفصل ، للسفناقي :

أحال عليه المؤلف مرتين ، ولكنه لم يصرِّح بالنقل عنه (٥) ، وقد أفاد منه في بعض نصوص هذا الكتاب دون إشارة إليه . ومن ذلك قوله : « فإنَّ الالف ، لو زيدت وحدها في التثنية وقيل : « ضربيا » ، للزم الالتباس بين ضمير الاثنين والواحد ؛ لأنَّ الفتحة في « أنت » قد تشبع فيتولد منها « الألف » كقوله :
رأني من رمى فأصاب قلبي وقال من المطالبُ ؟ قلتُ : أنتأ ، (٦).

(١) ينظر : مثلاً حواشي قسم التحقيق ص: ١٦٨ و ٢٦٧ و ٢٧٠ و ٣٢٤ و ٣٢٨ .

(٢) النجاح ص : ٣١٢ .

(٣) النجاح ص : ٣١٣ .

(٤) ينظر : حواشي قسم التحقيق ص: ١٧٦ و ٢٧٠ ، ويراجع المقتبس للإسفندري

ج٢ ق ٢/ب و ١١٨/ب و ١٢٧/ب ، ميكروفيلم رقم : (٥٧٠) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

(٥) ينظر : النجاح ص : ٢٤٤ و ٢٨٤ .

(٦) النجاح ص : ١٨٤ ، و سيايئي تخريج هذا البيت في تحقيق النص ص : ١٨٤ هامش (٥) .

وهذا النص هو بعينه في (الموصّل) (١) ، وقد أُشرت إلى ذلك في الحاشية من قسم التحقيق (٢) .
وثمة كتب أخرى أفاد منها المصنف ، ويبدو أنه قرأها قراءة واعية ؛ لذلك تجد في هذا الكتاب كثيرا من الآراء والعلل والقياسات التي أرجح أنه اقتبسها منها ، ولكنه لم يكن ينص على أنه أفاد منها ، وبموازنتي لنصوص كتاب (النجاح) بنصوص هذه الكتب المتوافرة لديّ تبيّن لي أنه استقى من نصوصها في مواطن مختلفة من كتاب (النجاح) .
وهناك تشابه كبير في بعض النصوص ، وأحيانا يكاد يكون تشابها حرفيا ، ومن هذه الكتب ما يلي :

١- الكتاب ، لسيبويه :

أفاد منه المؤلف في غير موضع من هذا الكتاب ، حيث استقى منه قولا للخليل وآراءً السيبوية .
يبرز هذا جلياً في كلامه عن نوني التأكيد، إذ أورد كلام الخليل فيهما ، والذي يتمثل في قوله : « قال الخليل - رحمه الله - : إذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فأنت مؤكدة ، وإذا أتيت بالنون الثقيلة فأنت أشد توكيدا ، (٣) .
وهذا النص هو قول صاحب (الكتاب) في (باب النون الثقيلة والخفيفة) ، فإنه قال : « وزعم الخليل أنهما توكيد كما التي تكون فصلا ، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكدة ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا ، (٤) .
وعرض المصنف - أيضا - لرأي سيبويه في حذف « التاء » من نحو : « عدة » ، فقال : « وعند سيبويه - رحمه الله - يجوز حذف « التاء » ، كما في قول الشاعر :
وأخلفوك عِدَّ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا (*) ،
.....

لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده ، (٥) .
وهو رأيه كما في (الكتاب) ، قال في (باب مالحقته هاء التانيث عوضاً لما ذهب) : « وذلك قولك : « أقمته : إقامة » ، و « استعنته : استعانة » ، وأرأيتُه إراءَةً ،

(١) ج ١ ق ١٧٠ / ١

(٢) ينظر : النجاح ص : ١٨٤ ، والموصل ج ١ ق ١٦٨ ب - ١٦٩ / ١ .

(٣) النجاح ص : ٢١٨ .

(٤) الكتاب ٥٠٩ / ٣ .

(*) سيأتي تخريج هذا البيت في تحقيق النص ص : ٢٥٨ هامش (٢)

(٥) النجاح ص : ٢٥٧ - ٢٥٨ .

وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحروف على الأصل ، قال الله عزوجل : (لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) (*) وقالوا : « اخترت : اختياراً ، فلم يلحقوه « الهاء » ، لأنهم أتموه . وقالوا : « أريت : إراءً ، مثل : « أقمته : إقاماً » ، لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ، (١) .

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري :

تأثر المصنّف في هذا الكتاب ببعض النصوص من كتاب (الإنصاف) تأثراً كبيراً .

حتى إنه لينقل عبارته تقريباً ، ومن ذلك :

أن المصنّف أراد أن يردّ حجج الكوفيين في قولهم : إن فعل الامر معرب ، مجزوم بلام محذوفة ، فعمد إلى ماردّ به ابن الأنباري عليهم ، وقال به ، وذلك في قوله : « أما قولهم : الحذف لكثرة الاستعمال فمردود ، إذ لو كان الحذف لذلك لاخصّ بمواضع كثرة الاستعمال ، بل الاستعمال بدون اللام ثابت في قليل الاستعمال ، وفي كثير الاستعمال والشاهد لصحة ما ذكرنا قولهم : « لم يك » ، حيث حذفوا « النون » ، من « لم يكن » ، لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم يصن » : « لم يصن » ، بحذف « النون » ، لفوات العلة ، وهي كثرة الاستعمال .

وكذا قالوا : « لم أبل » ، بحذف « الالف » ، في « لم أبال » ، و « عم صباحاً » ، في « انعم صباحاً » ، و « ويلمّه » ، في « ويل أمّه » .

ولم يقولوا : « لم أعل » ، في « لم أعال » ، ولا « عم بالاً » ، في « أنعم بالاً » ، ولا « ويلخته » ، في « ويل أخته » ، لكثرة الاستعمال في السوابق ، وقلته في اللواحق (٢) .

ورده هذا من جـواب ابن الأنباري عن كلمات الكوفيين في هذه المسألة ، حيث قال : « قولهم : إنما حذف في الامر للمواجهة لكثرة الاستعمال ، قلنا : هذا فاسد ، لأنه لو كان الامر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله ، دونما يقل استعماله لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في

(*) من الآية (٣٧) من سورة النور .

(١) الكتاب ٤ / ٨٢ وينظر : حواشي قسم التحقيق ص : ٢٥٨ و ٢٩٥ .

(٢) النجاح ص : ٢١٣-٢١٥ .

الاستعمال ، ألا ترى أنهم قالوا في « لم يكن » : « لم يك » ، فحذفوا « النون » لكثرة
الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم يصن » : « لم يصُ » ، ولا في « لم يهن » : « لم يهر » ،
لأنه لم يكثر استعماله .

وقالوا في « لم أبال » : « لم أبِل » ، فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا
في « لم أوال » : « لم أوّل » ، ولا في « لم أعال » : « لم أعل » ، لأنه لم يكثر استعماله .
وكذلك ... قالوا : « عم صباحاً » في « أنعم صباحاً » ؛ لكثرتة ، ولم يقولوا : « عم
بالاً » في : « انعم بالاً » ؛ لقلته ، وقالوا : « ويلمه » في « ويل أمه » ، ولم يقولوا :
« ويلخته » ، في : « ويل أخته » ، لقلته ، (١) .

كما تجد المصنف قد تأثر به - أيضاً - في موضع آخر من هذه المسألة ، وهو
قياس الكوفيين « الأمر » ، على « النهي » ، بطريق حمل الضد على الضد .

وكان ابن الأنباري قد رد قياسهم هذا بقوله : « وأما قولهم : إن فعل النهي
معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على
نظيره ، قلنا حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب .

فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم ،
فاستحق الإعراب ، فكان معرباً .

وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة ، الذي يوجب للفعل المشابهة
بالاسم ، فيستحق أن لا يعرب ، فكان باقياً على أصله في البناء ، (٢) .

وقد أخذ المصنف بقول ابن الأنباري في رد قياس الكوفيين ، فقال : « وأما
قياسهم « الأمر » ، على « النهي » ، بطريق حمل الضد على الضد ، قلنا : منع عن
القياس وجود حرف المضارعة في « النهي » ، وعدمه في « الأمر » .

فكان هذا قياساً مع وجود الفرق في الأمر الحاضر .. وهذا لأن حرف المضارعة
علة وجود الإعراب في المضارع ، وهو باق في « النهي » ، دون « الأمر » ، (٣) .

(١) الإنصاف ٢/٥٤٠ - ٥٤١ .

(٢) الإنصاف ٢/٥٤١ - ٥٤٢ .

(٣) النجاح ص : ٢١٥ .

٣- الإقليد في شرح المفصل ، للجُندي:

وهو أحد مصادر كتاب (النجاح) ، اعتمد المؤلف على كثير من نصوصه ، وأثبتها في هذا الكتاب ، وأغفل الإشارة إلى نقله عنه .

وبعد موازنة عدد من النصوص بين الكتابين ظهر بوضوح تأثرُ السغناقي بالجُندي فيما نقله عنه ، سواء ما كان منه نقلا مباشرا بالنص ، أو ما كان منه تأثرا بالعبارة ، ومن أمثلة ذلك:

ما نقله عنه في تعليل بناء الفعل الماضي بقوله : « أما نفس البناء في الماضي فلفوات موجب الإعراب في حقه ، وهو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

أمّا البناء على الحركة فلأنّه شابه المضارع في أن كلا منهما يقع صفة للنكرة ، ويقع شرطا وجزاء ، في نحو : « مررت برجلٍ ضربٍ » ، و « برجلٍ يضربُ » ، في موضع « برجلٍ ضاربٍ » ، ونحو : « إنَّ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ » ، و « إنَّ تَضَرَّبْتُ أَضَرَّبْتُ » .

والمضارع معرب ، والحركات من خواص المعرب ، وهذا يقتضي أن يكون الماضي معربا ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية .

وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب في حقه يستدعي البناء على السكون ؛ لأنه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ، وقلنا : بالبناء على الحركة ، (٣).

وهذا كلام الجُندي في (الإقليد) ، وهو قوله : « نفس البناء لفوات موجب الإعراب ، وهو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، والبناء على الحركة لأنه شابه

المضارع ... وأن كلا منهما يقع صفة للنكرة ، ويقع شرطا وجزاء ، نحو : « مررتُ برَجُلٍ ضرب » ، و « برَجُلٍ يضرب » ، في موضع « برَجُلٍ ضاربٍ » ، ونحو : « إنَّ ضربتُ ضربتُ » ، و « إنَّ تضربُ أضربُ » .

والمضارع معرب والحركات من خواص المعرب ، فهذا يقتضي أن يكون الماضي معربا ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية ، وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب يستدعي البناء على السكون؛ لأنه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ، وقلنا بالبناء على الحركة ، (١) .

وهناك نصوص أخرى من (الإقليد) تأثرت بها السِّغْنَاقِيُّ ، ونقل من بعضها نقلًا حرقياً مباشراً دونما ذكرٍ منه أو إشارة إليها (٢) .

٤- مَرَاحُ الأرواح ، لأحمد بن علي بن مسعود :

وهو من الكتب المختصرة في علم التصريف ، وصِف بأنه نافع مفيد (٣) ، جعله المصنف من مصادره التي أفاد منها في هذا الكتاب . وكان التشابه بين بعض نصوص الكتابين كبيرا ، حيث أظهر هذا التشابه تأثر السغناقي بنصوص من كتاب (المراح) .

وقد اختلف تأثره به ، فتارة ينقل منه النص بعبارته ، وتارة أخرى يأخذ النص ، ثم يضيف إليه زيادة توضيح بضرب الأمثلة ، أو الشرح لبعض جزئيات النص ، ومن ذلك :

ما ذكره بعد ديباجة الكتاب بقوله : « اعلم أن أهل هذه الصناعة يحتاجون في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب ، وهي : « الصحيح » ، و « المضاعف » ، و « المهموز » ، و « المثال » ، و « الأجوف » ، و « الناقص » ، و « اللفيف » ، (٤) . وقال صاحب (المراح) : « اعلم أسعدك الله أن الصراف يحتاج في معرفة الأوزان

(١) الإقليد ، للجندي ج٢ ق ٢٠٦/١ و ب ، ميكروفيلم رقم : (١٠٢) نحو ، في

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

(٢) ينظر : النجاح ص : ١٧٣-١٧٤ و ١٨١-١٨٣ و ١٩٢-١٩٣ ، ويراجع الإقليد

ج٢ ق ٢٠٦/١ - ب و ٢٠٧/١ و ٢٢٢/ب و ٣٠٤/ب .

(٣) الكشف ١٦٥١/٢ .

(٤) النجاح ص : ١٧١ .

إلى سبعة أبواب : « الصحيح » ، و « المضاعف » ، و « المهموز » ، و « المثال » ، و « الأجوف » ، و « الناقص » ، و « الليف » ، (١) .

كما ذكر أن ثاني المثليين في « المضاعف » ، إذا كان ساكنا يمتنع فيه الإدغام ؛ لوجود الخفة بالساكن . فقال : « ولكن جَوَّزوا الحذف في بعض المواضع ، نظرا إلى اجتماع المتجانسين ... كما جَوَّزوا القلب في نحو : « تَقَضَّى البازي »^(٢) ، وعليه قراءة من قرأ (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)^(*) بكسر القاف - من القرار ، أصله : « اقْرُرْنَ » ، فحذفت « الراء » الأولى ، فنقلت حركتها إلى القاف ، ثم حذفت « الهمزة » ؛ لانعدام الاحتياج إليها ، فصار : قِرْنَ ، (٣) .

وفي (مراح الأرواح) : « ولكن جَوَّزوا الحذف في بعض المواضع ، نظرا إلى اجتماع المتجانسين ... كما جوزوا القلب في نحو : « تَقَضَّى البازي »^(٤) ، وعليه قراءة من قرأ (قِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)^(*) من القرار ، أصله : « اقْرُرْنَ » ، فحذفت « الراء » الأولى ، فنقلت حركتها إلى القاف ، ثم حذفت « الهمزة » ؛ لانعدام الاحتياج إليها ، فصار « قِرْنَ » ، (٥) .

هذا بالإضافة إلى مواضع أخرى من التشابه بين نصوص الكتابين ، التي أثبتتها في مظاهرها من حواشي قسم التحقيق ، حيث حددت بداية ونهاية كل نص منها (٦) .

ومن المحتمل أن مصادره التي ذكرت آنفا ليست كل مصادره في هذا الكتاب ؛ لأن السفناني قد ذكر جملة من الآراء الأخرى ، ونسبها إلى أصحابها ، ومنهم : « الخليل » ، و « الأخفش » ، و « الفراء » ، و « ابن جني » ، و « الجرحاني » ، و « لعله وقف على مصنفاتهم ، أو المصنفات التي أوردت آراءهم ومن المحتمل (٧) .

-
- (١) المراح ص : ١٩ .
(٢) و (٤) سيأتي تخريج هذا الشاهد في تحقيق النص ص : ١٧٢ هامش (١)
(*) و (*) من الآية (٣٣) من سورة الأحزاب ، و سيأتي تخريج هذه القراءة في تحقيق النص ص : ٢٤٣ ، هامش (٣) .
(٣) النجاح ص : ٢٤٣ .
(٥) المراح ص : ٢٦ .
(٦) ينظر : النجاح ص : ١٦٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ و ٢٥٣ و ٢٦٠ - ٢٦١ .
(٧) ينظر : حواشي قسم التحقيق ص : ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٦٠ و ٢٩٤ و ٢٩٧ .

شواهد:

لم يستشهد من القرآن الكريم إلا بثمان آيات فقط .

وكان يحتج بالشاهد من القرآن الكريم لإثبات ما جاء مخالفا للقياس ، ومن أمثلة ذلك ما نقله عن الكوفيين في احتجاجهم بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : (فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَحُوا)^(١) - بالتاء - على الخطاب ؛ ليكون شاهدا لهم ودليلا على أن فعل الأمر بغير اللام معرب مجزوم باللام المضمره ، وأن الاصل في نحو : « أَفْعَلْ ، : لِتَفْعَلْ » .

كما احتج بقوله تعالى : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)^(٢) - بحذف التاء المربوطة من « إقامة » ، وإضافتها إلى « الصلاة » - شاهداً على أن « التاء » المربوطة لا يجوز أن تحذف ؛ لأنها عوض من حرف « الواو » في الفعل « وَعَدَ » .
وجاز حذفها في الآية لان الإضافة تقوم مقامها^(٣) .

وكذلك استشهد بالشعر ، لكن شواهد في هذا الكتاب قليلة ، ولم تتجاوز سبعة أبيات .

ومن الملاحظ على منهجه في الاستدلال بالشواهد الشعرية أنه يشير أحيانا إلى الروايات المختلفة ، كما فعل حين استدل بقول زهير :

.....
... وَيُظْلَمُ أحيَانًا فَيُظْلَمُ^(٤) .

قال : « فالأوجه الثلاثة فيه : « فيظلم » ، « فيظلم » ، « بالطاء المعجمة » ، « فيظلم » ، بالطاء غير المعجمة » ، (٥) .

وللشاهد رواية رابعة ، لم يذكرها ، وهي : « فينظلم » ، بنون المطاوعة (٦) .

وفي مجال الشواهد الشعرية - أحيانا - قد يورد البيت كاملا (٧) ليستشهديه ،

(١) من الآية (٥٨) من سورة يونس ، و سياأتي تخريج هذه القراءة ص : ٢١٢ هامش (٥) .

(٢) من الآية (٣٧) من سورة النور

(٣) ينظر : النجاح ص : ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٤) سياأتي تخريج هذا الشاهد في تحقيق النص ص : ٢٤٩ هامش (١) .

(٥) النجاح ص : ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٦) ينظر : قسم التحقيق ص : ٢٤٩ ، هامش (١)

(٧) ينظر : قسم لتحقيق ص : ١٨٤ و ٢٥٥ و ٢٨٦ .

وأحيانا أخرى يجتزئ بشطر البيت دون إتمامه (١) ، شأنه في ذلك شأن كثير من النحويين ، الذين يقتصرون على موطن الشاهد فقط، وهي ثلاثة شواهد ، حيث كان الشاهد في ثلاثتها هو العجز ، فاقصر عليه المؤلف .

وقد يكتفي من الشطر بعبارة واحدة ، هي مكان الشاهد ، كما في قوله : « إن المضاعف من قسم غير الصحيحة ؛ لصيرورة أحد حرفيه حرف علة في بعض المواضع ، كما في « تقضيّ البازي ، (*) ، (٢) .

أما ما يخص نسبة هذه الشواهد فإن المصنف لم ينسب منها إلا شاهدين فقط (٣) ، ولم ينسب الشواهد الأخرى ، وإنما اكتفى بقوله : « كقوله ، (٤) ، و : « في قوله ، (٥) ، و : « كما في قول الشاعر (٦) ، و « قال الشاعر ، (٧) . وشواهد الكتاب كلها مشهورة متداولة في كتب النحو ، إلا شاهدا واحدا ، وهو قول الشاعر :

رَأْنِي مَنْ رَمَى فَأَصَابَ قَلْبِي وقال : مَنْ الْمَطَالِبُ ؟ قُلْتُ : أَنْتَا (٨) .
فإني لم أعر عليه في كتب الشواهد المتداولة ، ولم أجد من استشهد به ، سوى المؤلف في كتابه (الموصل) (٩) .
يبيد أنني وقفت على نظائر له ، تخص موضع الشاهد منه كقول الشاعر :

-
- (١) ينظر : قسم التحقيق ص : ٢١٠ و ٢٤٩ و ٢٥٨ .
(*) سيأتي تخريج هذا الشاهد في تحقيق النص ص : ١٧٢ هامش (١)
(٢) النجاح ص : ١٧٢ و ٢٤٣ .
(٣) ينظر : النجاح ص : ٢٤٨ و ٢٥٤ .
(٤) النجاح : ص : ١٨٤ .
(٥) النجاح ص : ٢٠٩ .
(٦) النجاح ص : ٢٥٧ - ٢٥٨ .
(٧) النجاح ص : ٢٨٦ .
(٨) سيأتي تخريج هذا البيت في تحقيق النص ص : ١٨٤ هامش (٥) .
(٩) ج ١ ق ١٧٠ / ١ .

يا مر يا ابن واقع يا أنتا
أنت الذي طلقت عام جعتا
حتى إذا اصطبحت و اغتبتا
أقبلت معتاداً لما تركتـا
قد أحسن الله و قد أسأتـا (١)

و كقول الآخر:

أخوك أخو مكاشرة و ضحك
و حياك الإله و كيف أنتا (٢)

هذا وقد بين المؤلف وجه الاستشهاد في بعض هذه الشواهد الشعرية:

(١) الأبيات لسالم بن دارة الغطفاني ، كما يروى البيت الأول :

يا أبجر بن أبجر يا أنتا

و هي في سر الصناعة ٣٥٩/١ ، و الإنصاف ٣٢٥/١ و ٦٨٢/٢ ، و التبیین ص :

٤٤١ ، و شرح المفصل ١٢٧/١ و ١٣٠ ، و شرح الكافية ١٣٣/١ ، و أوضح المسالك

١١/٤ ، و دارة: لقب أم سالم .

(٢) لم أهدد إلى قائله ، و هو في الإنصاف ٦٨٣/٢ ، و مراح الأرواح ص : ٢١ ، و شرح المراح

ق ٢٣/ب .

منهج السغناقي في عرض المادة العلمية :

(أ) صورة عامة عن المنهج :

يُعد كتاب (النجاح) مقدمة صرفية تعليمية ، ولذلك يلاحظ بعض التقارب فيما بينه وبين بعض المقدمات الأخرى ، مثل: (نُزْهَةُ الطَّرْفِ) و(مَرَايحُ الأرواح) وغيرها ، وهذا التقارب أمر مألوف في هذا النوع من التأليف؛ لأنه يعرض قضايا عامة متفقاً عليها في الكثير الغالب، ويطرح أفكاراً مشتركة ، قلماً يخرج الإجماع عنها .

ومن الملاحظ أن الطابع الأساسي الذي تقوم عليه مثل هذه المقدمات هو الاختصار .

وما نلمسه في كتاب (النجاح) لا يبعد كثيراً عن هذا النهج ، إلا فيما أفاض به المصنف ، من نقل بعض الآراء ، ثم مناقشتها والتعليل لها، وربما يرجع ذلك إلى تأثيره بأسلوب أصحاب الشروح الكبيرة ، الذين اتخذوا من الإفاضة في الشرح والتعليل ومن الإطالة في الموازنات وضرب الأمثلة أسلوباً مميّزاً في مؤلفاتهم .

وقد غلب على منهجه أسلوب المناقشة العلمية ، وكثيراً ما كان يعتمد إلى الترجيح بقوله : « وَهُوَ الأَوْجَهُ » ، (١) ، أو : « والأصحُّ في هذا أن يُقال ، (٢) ، وقوله : « فَكَانَ أَوْلَى » ، (٣) ، أو : « يكون أولى » ، (٤) .
كما تميّز هذا المنهج بأنه يردُّ فيه بعض الآراء النحويّة بعد مناقشتها ، كقوله :
وأما قولهم : الحذف لكثرة الاستعمال فمردود ، (٥) .

• (١) النجاح ص : ٢٨٣

• (٢) النجاح ص : ٢٠٧

• (٣) النجاح ص : ١٩٠

• (٤) النجاح ص : ٢٠٠

• (٥) النجاح ص : ٢١٣

ومِمَّا اتسم به هذا المنهج أنه كثيراً ما ينتهي بذكر خلاصة لبعض القضايا التي عرض لها ، مثل قوله : « وحاصله أن الإعلال ، (١) ، أو : « وحاصله أن حكم ما قبل المغتل ، (٢) ، وكقوله : « فحصل من هذا كله ، (٣) ، وقوله : « وحاصله أن المضارع الصحيح آخره ، (٤) ، وقوله : « وحاصله أن الجازم ، (٥) ، وقوله : « وحاصله أن الواو في المثال ، (٦) . كما أن السغناقي عرض مادته العلمية وفق أسلوب تعليمي ، كأن يبتدئ بقوله : « أعلم أن ، (٧) ، أو « أعلم في هذا ، (٨) . كما أنه اتبع أسلوب التذكير بالقضايا الصرفية ، وربما أحال عليها ، كأن يقول : « على ما ذكرنا ، (٩) ، و : « لما ذكرنا ، (١٠) ، وقوله : « وقد ذكرنا ، (١١) ، وكقوله : « فتذكرها هنا مسألة...» (١٢) .

وقد اهتم بالتعريف اللغوي (١٣) ، والاصطلاحي لبعض المصطلحات (١٤) ، كما عرّف بعض المواضع (١٥) .

و تميّز منهج السغناقي في عرض المادة العلمية بالتنبيه على بعض ما يقل أو يكثر استعماله من الأبنية (١٦) .

وكذلك نبّه على ما هو أصل أو فرع في الأبنية (١٧) و الإعراب (١٨) والإعلال (١٩) .

وأشار إلى ما هو واجب أو جائز أو ممتنع من الأحكام في الإدغام (٢٠) والقلب (٢١) والحذف (٢٢) .

وذكر ما يأتي في بعض الأبنية وهو نادر (٢٣) ، أو شاذ (٢٤) .

كما نبّه إلى ما لا تجوز فيه بعض الأحكام الصرفية أو غيرها ، نحو : إشارته إلى ما لا يجوز فيه الإشمام (٢٥) .

هذا إلى جانب أنه عمد إلى التمهيد للمادة العلمية - في أحيان كثيرة - بما قد يتبادر إلى ذهن القارئ من الأسئلة الافتراضية المحتملة ثم يشرع بالإجابة عنها بما يزيد النص توضيحاً وبياناً .

- | | | |
|-------------------------------|-------------------------------|-------------------------------|
| • (٢) النجاح ص : ٢٠٥ . | • (٢) النجاح ص : ٢٩١ . | • (١) النجاح ص : ٢٩٢ . |
| • (٥) النجاح ص : ٣١٢ . | • (٦) النجاح ص : ٢٥٩ . | • (٤) النجاح ص : ٣١٤ . |
| • (٨) النجاح ص : ٣٠٨ . | • (٩) النجاح ص : ٣٣٤ . | • (٧) النجاح ص : ١٦٨ و ٢٩٢ . |
| • (١١) النجاح ص : ٣٣٦ . | • (١٢) النجاح ص : ٢٩٠ . | • (١٠) النجاح ص : ٣٠٦ . |
| • (١٤) النجاح ص : ٢٦٧ و ٢٣٣ . | • (١٥) النجاح ص : ٣٣٣ . | • (١٣) النجاح ص : ٣٣٢ - ٣٣٣ . |
| • (١٧) النجاح ص : ١٨٠ و ٢٧٤ . | • (١٨) النجاح ص : ١٩٤ . | • (١٦) النجاح ص : ١٩٩ . |
| • (٢٠) النجاح ص : ٣٣٨ - ٢٤٤ . | • (٢١) النجاح ص : ٢٤٤ و ٢٧٦ . | • (١٩) النجاح ص : ٣٤٠ . |
| • (٢٣) النجاح ص : ١٧٩ و ٢٦١ . | • (٢٤) النجاح ص : ٣٣١ و ٣٣٢ . | • (٢٢) النجاح ص : ٣٣٢ . |
| | | • (٢٥) النجاح ص : ٢٨٥ . |

(ب) منهجه في عرض المسائل الخلافية :

حينما يتعرض السغناقي لمسألة خلافية يذكر الرأي الذي اقتنع به ، دون أن يصرح بصاحب هذا الرأي من المدرستين : (البصرية والكوفية) ، وهذا المنهج هو الغالب في هذا الكتاب ، ولم يخالفه إلا في موضعين اثنين : ذكر في أحدهما البصريين بخاصة ، حيث قال : " أصحابنا البصريين " ، ولم يذكر الكوفيين . أما الموضع الثاني فقد ذكر فيه الطرفين معا ، حيث قال : " هذا مذهب أصحابنا البصريين وقال الكوفيون " .

وإليك بعض النماذج :

أ- من المنهج الغالب ما يأتي :

١- أشار إلى أن الإعراب في الفعل المضارع ليس عن طريق الأصالة ، وإنما يكون عن طريق المشابهة بالاسم ، حيث قال : " وقعت المشابهة بين الفعل المضارع وبين الاسم في وقوع كل واحد منهما صفة للنكرة في نحو : " مررت برجل يضرب " و " برجل ضارب " ، وكذلك تقع المشابهة بينهما في الحركات والسكنات ، فلما شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجوه أعرب هو من بين سائر نوعي الفعل ، أعني : الماضي والأمر .
ومع ذلك لما لم يكن استحقاقه الإعراب بطريق الأصالة - بل بطريق المشابهة بالاسم - صار هو مبنيا عند اتصال نون جماعة النساء به ، وعند اتصال النون المؤكدة به ، لما أن استحقاق الإعراب بطريق الأصالة إنما يكون بالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وليست هي للفعل المضارع " (١) .
وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين ، ولم يذكر الرأي المقابل له ، ولا رأي بعض المتأخرين (٢) .

(١) النجاح ص : ١٨٨-١٩٠ .

(٢) ينظر : ما سبق ص : ٦١-٦٢ و تحاشية للتحقيق ص : ١٨٩ هامش (١) من الرسالة .

٢- ذكر المصنف أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الضمير كما في "اضربان" ، وكذلك لا تقع بعد الألف المجلوبة نحو : "اضربانان" ، حيث قال : "وأما النون الخفيفة فهي كالثقيلة في جميع ما ذكرنا ، إلا في وقوعها بعد ألف الضمير كما في "اضربان" و بعد الألف المجلوبة كما في "اضربانان" ، فإنها لا تقع بعدهما لالتقاء الساكنين : "الألف والنون" (١) .

وما أخذ به المصنف هو مذهب البصريين ، ولم يشر إلى رأي الكوفيين ويونس من البصريين (٢) .

٣- ذكر المؤلف أن الفعل المضارع الصحيح الآخر يرتفع عند تجرده من الناصب والجازم ، حيث قال : "إن للمضارع الصحيح الآخر أحوالا ... حال الرفع عند تجرده عن الجوازم والنواصب" (٣) .

وهذا قول الفراء ونسب إلى الكوفيين بعامة ، ولم يذكر رأي البصريين (٤) .

ب- أما الموضوع الذي ذكر فيه البصريين بخاصة فهو قوله : "المصدر أصل عند أصحابنا البصريين" (٥) . ولم يشر إلى رأي الكوفيين (٦) .

ج- وأما الموضوع الذي ذكر فيه الطرفين معا فهو قوله : "الأمر بغير اللام مبني على السكون ، هذا مذهب أصحابنا البصريين وقال الكوفيون : هو مجزوم باللام مضمر ، والأصل في «أفعل" : "لتفعل" - باللام - " (٧) .

(١) النجاح ص : ٢٢١-٢٢٢ .

(٢) ينظر : ما سبق ص : ٦٥-٦٦ و حاشية التحقيق ص : ٢٢٢ هامش (١) من الرسالة .

(٣) النجاح ص : ٣١٤ .

(٤) ينظر ما سبق ص : ٧٠-٧٢ و حاشية التحقيق ص : ٣١٤ هامش (٢) من الرسالة .

(٥) النجاح ص : ١٦٩ .

(٦) ينظر ما سبق ص : ٥٧-٥٨ ، وحاشية التحقيق ص : ١٦٩ هامش (٢) من الرسالة .

(٧) النجاح ص : ٢١١-٢١٢ .

قيمة الكتاب وآراء العلماء فيه :

يُعد كتاب (النَّجَاح) من المؤلفات الصرْفِيَّة المفيدة ، فهو مختصر معتبر مفيد - كما قيل عنه - في هذا الفن .

إلا أنه مع ذلك ظل من الكتب المغمورة في علم التصريف ، التي لم تشتهر ، ولم تلق من العناية مالقيته بعض مختصرات الصرف الأخرى ، التي شرحها الشارحون ، وتداولتها أيدي العلماء وطلبة العلم ، ومنها : (مختصر تصريف العزي) ، و (نزهة الطرف) ، و (مراح الأرواح) ، وغيرها .

على أن كتاب (النجاج) قد احتوى على نجب من الألفاظ والأبنية والعلل ، والمسائل التي تُبسّط لطلابها ، فتسهل صعابها ، وتيسر عويصها ، بأسلوب تعليمي مشوّق ومنهج واضح .

قال عنه المصنف : « لما أتممت نجب الألفاظ ، وتحف اللحاظ بالتصريف المجرّد عن العلل قفّيت عليه بعلم تقضي مرام الطالب ، وتكشف العضل ، مراعيًا فيها ماصح من الأقوال ، ومتن ، وماقر من التعليل ، ورصن ، على وجه ينجح حاجة من احتج في شيء من التصريف ، ويفلح بالظفر الذي يسم خصمه بالتحريف ، (١) .

بيد أن أقوى ما يمكن أن يستدل به ، ويعتمد عليه ، لبيان أهمية هذا الكتاب وقيّمته العلمية ، هو قول طائش كبري زاده فيه : « ومن المختصرات ... مختصر (النجاج) ، مفيد في الغاية ، لكنه غير مشهور ، وهو لحسام الدين السفناقي شارح الهداية ، (٢) .

ولا يخفى على من اطّلع على هذا الكتاب أنه كتاب جيد مفيد في الغاية ، خليق بطالب العلم أن يستفيد منه ويقف على فوائده الجمّة ، والتي سيتبين جزء منها - إن شاء الله - في أثناء الموازنة بينه وبين بعض المختصرات الصرْفِيَّة المشهورة .

(١) النجاج ص : ٣٤٧ .

(٢) مفتاح السعادة ١/١٤٢ .

وجهة نظر حول منهجه في عرض المادة العلمية :

لقد نهج المؤلف في عرض المادة العلمية نهج المختصرات ، التي عادة ماتكون مادتها مركزة في أبوابها من الكتاب ، وإن تكرر فيها مسألة من المسائل فإنها تكون على سبيل التنبيه والإشارة إلى ما قد ذكر فيها .

والمصنّف في هذا الكتاب راعى هذه الطريقة في الجملة ، غير أنّه خالفها في مواطن قليلة محدودة ، أثرت عرضها-هنا- وهي كالتالي :

١- في الباب الأول داخل بين أوزان الفعل الصحيح وبين تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر ، ولم يكد يذكر الأوزان - التي تخص الفعل الصحيح - بشيء من التفصيل والتوضيح كما فعل في أقسام الفعل حالة بنائه وإعرابه ، حتى أصبح الباب الأول من الكتاب بمثابة أربعة أبواب ، يمكن تقسيمها كالتالي : الفعل الصحيح، ثم الفعل الماضي ، فالفعل المضارع ثم فعل الأمر (١) .

٢- في ترتيب المادة العلمية يلاحظ أنه لم يراع استيفاء ما يخص كل باب في موضعه، فمثلا جعل أحكام (الناقص) مع نون التوكيد ضمن أحكامها مع (الليف) (٢) ، وكان الأولى به أن يستوفي هذه المسألة في موضعها من الباب نفسه .

٣- ختم المؤلف كتابه بحل عقد عدد من المسائل الصرفية ، التي يمكن أن ترجع كل واحدة منها إلى بابها من هذا الكتاب ، حتى تكون المسألة مطروقة من جميع النواحي ، وتعطي نوعا من العرض المنهجي المركز القوي لمادة الباب الواحد ، دون أن يتشتت معه ذهن القارئ ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عن مذاهب العرب في نقل الحركة إلى ما قبلها ، حيث ألمح إلى طرف من هذه القضية في خاتمة المذكورة ، وكان حقه أن يستوفيه في باب (الأجوف) (٣) .

٤- اعتمد السُّغْنَاقِيُّ في كتاب (النجاح) على بعض النصوص من كتب لم يشر إلى اعتماده عليها ، ولم يصرح بالنقل عنها ، أو الاستفادة منها ، كما هو شأنه في النصوص التي ذكر مصادرها ، أو الأقوال التي عزاها إلى أصحابها ، أو النقول التي أحال على أماكنها .

وكما هو معروف فإن كثيرا من المصنفات قد ضُمَّنت من مصنفات أخرى ، حيث يتفاوت مقدار ذلك التضمين فيها ، ما بين مصنفاتٍ كاملة ، أو نصوص متفرقة ، أو أقوالٍ فردية .

(١) ينظر : النجاح ص : ١٧٠ فمابعدا .

(٢) ينظر : النجاح ص : ٣٢٧ . (٣) النجاح ص : ٣٤٦ .

لكن الاعتماد على المصنفات أو النصوص أو الأقوال بدون الإشارة إلى ذلك من قريب أو بعيد - ولو لمرة واحدة - قد يُعدُّ من باب (الإغارة) على حقوق الآخرين. ومع ذلك فإننا نحسن الظنَّ بعلمائنا الأجلاء ، ونقدّر كل التقدير ما بذلوه من أجل تراث هذه الأمة .

ونحسب تضمينهم هذا من باب (الاستعارة) لا من باب (الإغارة) ، خاصة .أنّه مسلك طريقه كثير من العلماء ، بل إن ما قد يشفع لهم أنهم لم يروموا بعلمهم جاها ولا منصبا ، ولم يطلبوا بعلمهم هذا منزلة ولا مكانة .

٥- ذهب المصنف إلى أن "ينأى" و "يسأل" و "مرئي" لا يجيء منها "ينا" و "يسل" و "مري" بحذف الهمزة منها ، حيث قال : " لا يجيء " ينا" في "ينأى" و "يسل" في "يسأل" و "مري" في "مرئي" (١) .
والمصنف تابع - فيما أخذ به هنا - لصاحب المراح (٢) .
وما ذهب إليه مخالف لما جاء به السماع ، بل إن حذف الهمزة وهي عين الكلمة كثير، وإن كانت الهمزة مفتوحة فحذفها أكثر ، قال الرضي : " وبعضهم يحذف المفتوحة فقط لكثرة مجيئها نحو : "مسلة" و "يسل" (٣) .

(١) للنجاح ص: ٣٣٤ .

(٢) ينظر المراح ص: ٢٨ ، ويراجع شرح المراح ق ١/٧٩ .

(٣) شرح الشافية ٣/ ٣٢٢ ، ويراجع أدب الكاتب ص: ٢٦٨ ، ونزهة الطرف ص: ٤٠ ،

ومجموعة الشافية ١/ ٣٧٥-٣٧٦ .

٦- قسم السغناقي الفعل إلى صحيح وغير صحيح ، وجعل الصحيح باباً واحداً وغير الصحيح ستة أبواب ، على خلاف ما هو مشهور عند الجمهور ، حيث قال : " الكلمة لا تخلو إما إن كانت صحيحة أو لم تكن : فالصحيحة باب واحد ، وغير الصحيحة على ستة أبواب ، لأنها إن كانت معتلة الفاء أو العين أو اللام منفردة فأسمائها : المثال والأجوف والناقص ، أو كانت مجتمعة - أعني : اجتماع حرفي علة - وهي الليف .

فكانت هي أربعة أبواب ، وانضم إليها باب المضاعف والمهموز ، وهذه الستة كلها من جملة غير الصحيحة ، فكانت الأبواب سبعة لا محالة " (١).

أما التقسيم المشهور عند الجمهور فهو (٢):

الفعل ينقسم إلى قسمين : صحيح ومعتل :

أما الصحيح فينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي :

(١) السالم : مثل " كتب " ، و" تصر " .

(٢) المضاعف : وهو قسمان مضاعف ثلاثي مثل " مد " و" شد " ، ومضاعف رباعي

مثل " زلزل " و" وسوس " .

(٣) المهموز : وهو ثلاثة أقسام : مهموز الفاء مثل " أخذ " ، ومهموز العين مثل

" سأل " ، ومهموز اللام مثل " قرأ " .

وأما المعتل فينقسم إلى أربعة أقسام وهي :

(١) المثال : نحو : " وعد " و" وقف " .

(٢) الأجوف : نحو " قال " و" باع " .

(٣) الناقص : نحو : " قضى " و" رمى " .

(٤) الليف : وهو قسمان :

أ- ليف مفروق نحو : " وعى " و" ودى " .

ب- ليف مقرون نحو : " طوى " و" هوى " .

(١) للنجاح ص : ١٧٨ .

(٢) ينظر مثلاً : شرح الشافية ١/٣٢-٣٥ ، ومجموعة الشافية (حاشية ابن جماعة) ١/٢٨ ،

وشذا العرف في فن الصرف ، للحملوي ص : ٢٧ - ٢٨ ، دار القلم بيروت -

لبنان ، والمغنى في تصريف الأفعال ص ١٦٠٠ - ١٦٣ .

ومما سبق يتضح لنا بجلاء أن التقسيم الذي سار عليه السغناقي يغير التقسيم المشهور عند الجمهور ، وعلى الرغم من التتبع والاستقصاء الدقيق لم أجد أحدا من السابقين الأوائل قد سار على هذا التقسيم الذي سار عليه المؤلف ، وكل الذي علقت به يدي هو ما رأيته عند صاحب (المراح) ، حيث جاء فيه هذا التقسيم بعينه (١) ، وعلى هذا فإن السغناقي كان تابعا لصاحب (المراح) ، ولست أدري هل كان هذا التقسيم من مبتكرات صاحب (المراح) أو أنه كان تابعا فيه لغيره من السابقين الذين لم تصل إلينا مؤلفاتهم التي تحمل هذا التقسيم حتى الآن - فيما أعلم-؟ ولعل الأيام المقبلة تظهرنا على شيء من تلك المؤلفات المطمورة ، التي قال عنها بعض المعنيين بالمخطوطات : إنها تبلغ نحو ثلاثة ملايين مخطوطة ، لم تر النور بعد.

وإذا أردنا أن نوازن بين هذين التقسيمين فإنني أفضل تقسيم الجمهور على التقسيم الآخر ، وتلك وجهة نظر فقط لا تغض من قيمة السغناقي وما اختاره من تقسيم .

ومن أسباب هذا التفضيل أن السغناقي جعل المضاعف من أقسام المعتل اعتمادا على أن لام المضاعف قد تبدل حرف علة في بعض المواضع ، مثل " تظنيت" في تظننت " ، وفي نظري أنه اعتماد ضعيف لا يرقى إلى درجة الرجحان ، على أن سيبيويه - وهو أمام النحويين - جعل هذا الإبدال شاذا ، حيث قال: " هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف ، وليس بمطرود ، وذلك قولك : تسريت ، وتظنيت، وتقصيت من القصة ، وأملت " (٢) .

ومعلوم أن " تسريت " أصلها " تسررت " ، و" تظنيت " أصلها " تظننت " ، و" أملت " أصلها " أملت " .

(١) المراح ص : ٢٦ ، ويراجع شرح المراح ق ١/٦٠ .

(٢) الكتاب ٤/٤٢٤ .

شخصية السغناقي العلمية:

شخصية السغناقي العلمية واضحة في كتابه ، بارزة فيما يعرض من القضايا .
فقد كان يعرض المسائل و الآراء و أحيانا يبيّن حججها ، ثم يحكم
عليها بما يبرز موقفه منها ، وربما يوضح علله وترجيحاته واختياراته فيها ، كأن
يقول : « الأصح في هذا أن يقال ، (١) ، أو : « فكان أولى ، (٢) ، أو : « وبهذا
بطل قول ، (٣) أو : « وأما قولهم فمردود ، (٤) ، أو « فشاذ ، (٥) ،
أو « نادرٌ ، (٦) ،
وكثيرا ما كان السغناقي يفترض سؤالا مُحتملا ، ثم يجيب عنه برأي يميل إليه ،
كرأي سيبويه (٧) ، أو المبرد (٨) مثلا .
وقد يخالف مذاهب إليه بعض أعلام أئمة النحو كد الفراء ، ، أو « الأخفش ،
وياخذ برأي غيرهما (٩)
وسأعرض لذكر بعض المواضع التي تُجلى شخصية السغناقي العلمية بإيجاز .

علما بأن السغناقي لم يكن مبتكرا لهذه الآراء ، وإنما كان تابعا فيها لمن سبقه ، غير أن هذا لا
يلغي شخصية الرجل ولا يمحوها محوا تاما ، لأن مجرد الاختيار يعطيه شيئا من الشخصية
العلمية .

- (١) النجاح ص : ٢٠٧ .
- (٢) النجاح ص : ١٩٠ .
- (٣) النجاح ص : ٢٠٧ .
- (٤) النجاح ص : ٢١٣ .
- (٥) النجاح ص : ٢٧٥ .
- (٦) النجاح ص : ١٧٩ و ٢٦١ .
- (٧) النجاح ص : ٢٠٧ . والكتاب ١٤٦/٤ .
- (٨) النجاح ص : ٢٤٣ . مع حاشية التحقيق .
- (٩) النجاح ص : ٢٥٧ . فمابعدا .

اسمخالفته للأخفش :

خالف المصنف الأخفش ، و مال إلى رأي سيبويه ، الذي يرى أن علامة اسم المفعول هي (الميم) ، وليست (الواو).

ثم رجّح هذا الرأي على رأي الأخفش ، الذي يرى أن علامة اسم المفعول هي (الواو) ، فقال : « إن الأصل في . . . مَقُولٍ ، : مَقُولٌ ، »

. . . نُقِلَتِ الضَّمَّةُ من « الواو » ، الأولى في « مَقُولٍ » ، إلى ما قبلها ، فاجتمع « واوان » ، ساكنتان ، فوجب حذفُ إحداهما ؛ لامتناعِ اللفظِ بهما ، ساكنين . فذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن المحذوف منهما هي الثانية ، وهي « واو » ، « مَفْعُولٌ » .

والأخفش - رحمه الله - إلى أن المحذوف هي الأولى . فوزنه على القول الأول « مَفْعُلٌ » ، وعلى القول الثاني « مَقُولٌ » . فحجة سيبويه أن علامة اسم المفعول « الميم » دون « الواو » .

ألا يُرى إلى استمرار مجي « الميم » في الثلاثيات وغيرها دون « الواو » ؟ غير أن « الواو » نشأت من إشباع ضمة « عين » ، « مَفْعُلٍ » ، الجاري على « يُفْعَلُ » .

لئلا يلزم المثال المر فوض - وهو « مَفْعُلٌ » - فحذف الزائد الذي لا يتعلق به كثيرٌ معنىً أولى من حذف الأصلي .

وعند الأخفش تحذف « العين » ، وتقلب ضمة « الفاء » في اليائي كسرة .

وتقلب « واو » ، مَفْعُولٍ « ياء » ، تنبيهاً على أنه يائي .

وحجّته أن « الواو » ، علامة للمفعولية ، فلا يجوز إسقاطها .

فمن أسقط بعدما أثبت فهو - يلا مِرَاءِ - كالرَّاقِمِ في الماءِ .

والجواب فيما ذكرنا : أنها ليست بعلامة « (١) » .

(١) النجاح ص : ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وهو مسبوق بهذا الرأي ، ومن السابقين له على سبيل المثال

(الجندي) ، ويراجع ص : ٢٩٥ - ٢٩٦ من الرسالة مع هوامشهما .

٢- مخالفتة للفراء و أبي عبيدة :

خالف السغناقي الفراء وأبا عبيدة ، اللذين ذهبا إلى أن الفعل (قَرَنَ) من (الوقار) ، و ذهب إلى أنه من (القرار) ، وأصله : (اقررن) ، حيث قال : « جَوَّزُوا الحذف في بعض المواضع ؛ نظراً إلى اجتماع المتجانسين ، نحو : « ظَلَّتْ ، » .
كما جَوَّزُوا القلب في نحو : « تقضي البأزي ، » ، وعليه قراءة مَنْ قرأ :
(وَقِرْنِ فِي بِيُوتِكُنَّ) (١) - بكسر القاف - من القرار ، أصله : « اقررن » ، فحُذِفَتِ الراء الأولى ، فنقلت حركتها إلى القاف ، ثم حُذِفَتِ الهمزة لانعدام الاحتياج إليها ، فصارت « قِرْن » (٢) .

٣- إبطاله قول لابن جني :

لم يوافق السغناقي ابن جني على أن الهمزة تزداد ساكنة على فعل الأمر ، الذي أصبح ساكن الأول بعد حذف الزائد من أوله ، في صيغة المضارع ، وأنها تحرك لرفضهم الابتداء بالساكن ،
وذهب إلى أن الهمزة تُزاد في فعل الأمر وهي متحركة ، فقال : « وأما زيادتهم الهمزة لرفضهم الابتداء بالساكن .
وأما تعيين الهمزة فلاختصاص الهمزة بالمبدأ في المخارج .
وأما زيادتها متحركة قلناً يلزم العود إلى المهروب عنه ، وهو الهرب عن حرف ساكن إلى حرف آخر ساكن ، مثل الأول في السكون .

(١) من الآية (٢٣) من سورة الأحزاب ، و سياطي تخريج هذه القراءة في تحقيق النص ص : ٢٤٢ ، هامش (٣) .

(٢) النجاح ص : ٢٤٣ .

و ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس ، ٦٣٤/٢ ، تحقيق : د. زهير زاهد ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة المثنى - بغداد ، والصحاح (وقر) ٨٤٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ١٧٨/١٤ ، نشر دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٧م - ١٣٨٧ هـ ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب .

وكذلك : معاني القرآن ، للفراء ٣٤٢/٢ ، والأفعال ، لابن القطاع ٤٤/٣ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد - الدكن - الطبعة الأولى ١٣٦٠هـ - ١٣٦١هـ .
وهو مسبق بهذا الرأي ، ومن السابقين له على سبيل المثال (المبرد) وصاحب (المراح) ، ويراجع ص : ٢٤٣ هامش (٥) من الرسالة ، ومراح الأرواح ص : ٢٦ .

وبهذا بطل قول ابن جنى : « إنها تزداد ساكنة ، ثم تحرك لرفضهم الابتداء

بلساكن ، (١) .

وقد نُسب قول ابن جنى إلى بعض الكوفيين (٢) .
ونسبه بعضهم إلى الكوفيين بعامّة (٣) .

٤- مخالفته للأخفش و ابن درستويه و السهيلي :

لم يوافق المؤلف الأخفش وابن درستويه والسهيلي على رأيهم الذي ذهبوا إليه، وهو أن الفعل المضارع من الأفعال الخمسة يكون الإعراب فيه قبل الضمائر المتصلة به وهي: « الالف ، ، و الواو ، ، و « الياء ، ، .
أو أن هذه الضمائر هي محل الإعراب ، حيث قال : « اعلم أن المضارع بلحوق هذه الضمائر . . . لم يخرج عن كونه معربا ، لبقاء مضارعتة الاسم بعد ، فـ يضربان ، كـ ضاربان ، ، و « يضربون ، كـ ضاربون ، ، و « تضربين ، كـ ضاربتين ، .
. . . وقد ارتدع أن يكون لامة محل الإعراب بعد لحوق هذه الضمائر .
فإن قيل : فلتكن هذه الضمائر محلّ الإعراب .

قلنا : ذاك - أيضا - مرتدع ، لأن السكون لازم لها ، والإعراب اختلاف ، مع أنّ في جعلها محل الإعراب جعل الكلمة محلا لإعراب كلمة أخرى، إذ كل منها كلمة على حدة ، فلزم أن يزداد حرف للإعراب .

ولما تلي عليك أن الزيادة مستلزمة للثقل ، وأن في زيادة حروف العلة خفة ، فناسب أن يزداد منها حرف ، لكن أضربوا عن ذلك ؛ لاداء زيادته إلى التقاء الساكنين: هو وأحد هذه الضمائر الساكنة « فتزداد « النون ، ، بلالها من الشبه بحروف العلة ، وتؤخر عن هذه الضمائر ، لأنها ضمير الفاعلين ، « (٤) .

(١) النجاح ص ٢٠٦: ٢٠٧-٤ ، وهو مسبوق بهذا الرأي ، ومن السابقين له على سبيل المثال

(الجندي) ويراجع ص: ٢٠٦-٢٠٧ من الرسالة مع هوامشهما .

(٢) الإنصاف ٧٣٧/٢ .

(٣) شرح الشافية ٢٦١/٢ .

(٤) النجاح ص : ٢٠٢ ، وينظر : أسرار العربية ص : ٢٢٤ ، ونتائج الفكر، للسهيلي

ص : ١١٠ ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البناء ، دارالرياض ، وشرح اللوحة البدرية،

لابن هشام ٢٢٩/١ - ٢٣١ ، تحقيق : د. صلاح راوي ، الطبعة الثانية ، مطبعة

حسان - القاهرة ، والمساعد ٣١/١ ، والهمع ٥١/١ .

وهو مسبوق بهذا الرأي ، ومن السابقين له على سبيل المثال (الجندي) ، ويراجع ص: ٢٠٢-

٢٠٣ من الرسالة مع هوامشهما .

الفصل الرابع :

الموازنة

(أ) - موازنة بين كتابي (النجاح) و (تصريف العزي) .

(ب) - موازنة بين كتابي (النجاح) و (مراح الأرواح) .

تمهيد

ستكون هذه الموازنة بين كتساب (النجاح التالي تلو المراح) وبين كتساب (تصريف العزي) و (مراح الأرواح) .
فهذه الكتب الثلاثة قد تناولت موضوعا واحدا ، ألا وهو أسس علم التصريف ، وكل واحد منها يُعد كتابا مختصرا في هذا الفن .
وستشمل هذه الموازنة نصوصا مختلفة من كل كتاب ، ثم تُعقد موازنة علمية منهجية لكل نص يُحدّد من نصوص (النجاح) مع مايمثله في أحد الكتابين الآخرين .

ويمكن لهذه الموازنة أن ترینا - إلى حد كبير - الأسلوب الذي سار عليه السغناقي، ومدى مقدرته على التعامل مع المادة العلمية في كتابه (النجاح) ، مع ماتطلبه من توضيح الأمثلة ، وشرح الجزئيات المتعلقة بها ، بحيث يستوفي لكل مثال مايستحقه من البيان ، وماتتضح به هذه الجزئيات .

وقد اتّبع المصنّف أسلوبا تعليميا سهلا ، كان يبدأ فيه ببيان أصل الباب ، ثم يسترسل فيه شيئا فشيئا ، فيذكر مايتفرّع عنه من الابنية ، وما يتعلق بها من الأحكام ، ثم يعقبها بعرض واف للتعليقات التي تدعم مآذهب إليه ، وهو يستعين - في هذا كله - بالأمثلة التي ذكرها ، واتخذ من التدرج فيها سلماً تعليمياً ميسراً .
ويمكن - من خلال هذه الموازنة - أن تظهر دقته في التوضيح والاستشهاد ، وكيفية تناوله لموضوعات الكتاب .

وسأوزن - أولاً - بعض نصوص (النجاح) للسغناقي (ت: ٧١٤هـ) بنصوص مماثلة لها من (تصريف العزي) (ت: بعد ٦٥٥هـ) ، لأنه أسبق الكتب الثلاثة تأليفاً ، ثم أثني بعد ذلك بنصوص من (مراح الأرواح) ، لأحمد بن علي بن مسعود (كان حياً قبل ٧٨٢هـ) (١) .

(١) ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف ، لابن هشام (مقدمة التحقيق ص: ٧١) تحقيق ودراسة: د. أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الزهراء - القاهرة - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(أ) - موازنة بين كتابي (النجاح) و

(تصريف العزي) :

أولاً : الجانب الشكلي :

- ١- ترتيب الموضوعات .
- ٢- زيادة بعض المباحث .
- ٣- عرض المادة العلمية .

ثانياً : الجانب الموضوعي :

- ١- الفعل المبني للمجهول .
- ٢- باب (المثال) .

ولكي تتحقق الغاية المرجوة من هذه الموازنة لابد من تناولها من جانبيين مهمين، وهما : جانب الشكل ، وجانب الموضوع .

أولا : الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات :

لقد تقاربت موضوعات كل من كتاب (النجاح) وكتاب (تصريف العزي) تقاربا كبيرا ، وهذا التقارب يكاد يكون سمة مشتركة بين المقدمات أو المختصرات في أي فن من الفنون المتعلقة بالعلوم الإنسانية عامة ، وبعلوم العربية : لغة ونحوا وصرفا على وجه الخصوص .

لذلك فلا غضاضة في أن يسير السغناقي في كتاب (النجاح) على نمط (تصريف العزي) في الاهتمام بتصريف الأفعال بصيغها المختلفة ، سواء ما جاء منها صحيحا أو معتلا ، وكذلك في إسنادها إلى الضمائر ، وفي اشتقاقها ، ثم في اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من المشتقات منها .

غير أن السغناقي كان يولي كل مادة من مواد أبواب الكتاب اهتماما واضحا ، حيث رتب موضوعات الأبواب ، ونسق موادها ، وشرحها شرحا مستفيضاً ، أصبح معه تناول المادة العلمية - في كثير من أبواب الكتاب - أقرب إلى كتب الشروح منها إلى كتب المختصرات .

كما أنّ منهجه تميّز ببروز أسلوب النقاش العلمي بشكل واضح في عرض هذه المادة العلمية ، وبأنه كان يفرد بعض المسائل بمباحث مستقلة عن هذه الأبواب هذا بالإضافة إلى أنه لم يقتصر على تصريف الأفعال فقط ، ولم يُغفل تصريف الأسماء ، وإنما كان يذكر أمثلة لتصريف الأسماء مع ما يحدث فيها من إعلال أو قلب ، أو حذف ، كلما دعت إلى ذلك طريقته في ضرب الأمثلة ، أو عقد الموازنات بين أمثلة الأفعال وأمثلة الأسماء .

ومن ذلك :

١- قوله : « وكذلك تراث ، و « تجاه ، و « تيقور ، والاصل : « ويقور ، و « تُكلان ، والاصل : « وُكلان ، لان « التُّكلان ، اسم من « التوكل ، (١).

٢- قوله : « اسم الفاعل هو اسم مشتق وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل ... وصيغته من غير الثلاثي على صيغة مستقبلة ، بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو : « مُكْرِم » ... وضم « الميم » للفرق بينه وبين الموضع كما في « مسجد » ، وأما نحو : « مُسَهَب » للفاعل على صيغة المفعول من « أسهب » و « يافع » من « أيفع » فشاذ (٢).

٣- قوله : « اعلم أن الأصل في الإعلال الفعل الثلاثي من الماضي عند وجود علة الإعلال ... وأما الاسم والمنشعبات من الأفعال ففرع عليه، وأما وجود التخلف من الأسماء - مع وجود تلك العلة - فنحو : « القود » و « رجل حوّل » و « رَوَّح » و « الحوكة » و « الخونة » (٣).

٤- قوله : « أفعل » من المعتل العين من الأفعال يُعلّ ومن الأسماء يصحح ، كـ « أَخَاف » و « أَهَاب » و « أبيض » و « أسود » (٤).

(١) النجاح ص ١٩٦-١٩٧ .

(٢) النجاح ص : ٢٢٩-٢٣١ .

(٣) النجاح ص : ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٤) النجاح ص : ٢٩٩ .

٢- زيادة بعض المباحث :

اقتصرت الزنجاني في (تصريف العزي) على توضيح تصريفات الفعل ، وأمثاله وأوزانه وتقسيمه إلى صحيح ومعتل ، ولم يصف عليه مباحث أخرى مستقلة ، ولكنه زاد أوزانا للثلاثي المجرد والمزيد وللرباعي المجرد ، وعرف بالمتعدي واللازم في مقدمته ، وأضاف في آخر الكتاب فصلا في بناء اسمي الزمان والمكان (١) .

ولم يُغفل السغناقي هذه الأوزان والأبنية ، وإنما جعل الحديث عنها والتمثيل لها عرضا في ثنايا أبواب الكتاب ، وعند توضيحه لأوزان الأفعال وأبنيتها(٢) .
ومما تميّز به كتاب (النجاح) زيادة مباحث لم ترد في (تصريف العزي) ، ومنها :

- ١- علة بناء الماضي ، وإعراب المضارع (٢) .
- ٢- خلاف البصريين والكوفيين في عامل الجزم في فعل الأمر(٤) .
- ٣- أحكام نوني التأكيد (٥) .
- ٤- أحكام تاء الافتعال (٦) .
- ٥- أبواب (المثل) (٧) .
- ٦- مبحث في أصل الإعلال (٨) .
- ٧- خلاف سيوييه والفراء في حذف التاء من نحو : « عدة » ، (٩) .
- ٨- حكم الهمزة في الخط (١٠) .
- ٩- خص خاتمة الكتاب بمبحث في حل عقد صرفية متعددة (١١) .

(١) ينظر : تصريف العزي ، للزنجاني ضمن (مجموعة الصرف) ص : ٢٥ .

مطبعة محمد علي صبيح ، ميدان الأزهر - مصر .

(٢) ينظر : ما يأتي ص : ١٩٧-٢٠٠ و ٢٦٠ .

(٣) ينظر : ما يأتي ص : ١٧٣-١٧٤ .

(٤) ينظر : ما يأتي ص : ٢١١-٢١٢ .

(٥) ينظر : ما يأتي ص : ٢١٨ فما بعدها .

(٦) ينظر : ما يأتي ص : ٢٤٦ فما بعدها .

(٧) ينظر : ما يأتي ص : ٢٥٣ فما بعدها .

(٨) ينظر : ما يأتي ص : ٢٩٧ فما بعدها .

(٩) ينظر : ما يأتي ص : ٢٥٧-٢٥٩ .

(١٠) ينظر : ما يأتي ص : ٣٤٣ .

(١١) ينظر : ما يأتي ص : ٣٤٤ .

٢- عرض المادة العلمية :

يتميز منهج الزنجاني في تصريفه بالإيجاز الشديد ، حيث يقوم بإيراد عبارته بأقصر جملة ممكنة ، وقد يكتفي بالكلمة الواحدة لكي يحدد بها (فصلاً) من فصول كتابه ، وربما اكتفى - أيضاً - بكلمة أخرى ليعلل بها هذا التحديد ، مثل قوله في فصل (المضاعف) : « ويقال له : الأصم ، لشدته ، (١) .

وكذلك يلاحظ إيجازه الشديد في شرح بعض الأحكام الصرفية ، وتعليقاتها نحو قوله في فصل (المهموز) : « حكم المهموز في تصاريف فعله كحكم الصحيح ، لأن الهمزة حرف صحيح ، لكنها قد تخفف إذا وقعت غير الأول ، لأنها حرف شديد من أقصى الحلق ، (٢) .

أما السغناقي فإن الطابع الغالب على منهجه هو إيراد القدر الكافي من الأمثلة ، وشرح الأحكام الصرفية مع ذكر تعليقاتها ، وكذلك ذكر الأوجه المتعددة التي تتعلق بالحكم الصرفي ، مما يجعله يفصل في مادته العلمية تفصيلاً دقيقاً .

وكثيراً ما يعرض مسألة ما من المسائل الصرفية ، ثم يقوم بمناقشتها ، وإذا أراد تنفيذها أو تعضيدها فإنه يبدأ بطرح أسئلة مختلفة تمثل اعتراضات محتملة عليها ، أو تساؤلات متوقعة عنها ، ثم يشرح بالإجابة عنها بطريقة حوارية تهدف إلى إثارة الانتباه ، كقوله : « فإن قيل : ... »^(٣) ثم يورد الاعتراض ويرد عليه بقوله : « قلت : (٤) ، أو : « قلنا ، أو : « والجواب ، (٦) .

ومن الأمثلة على ذلك قوله في (باب المضاعف) : « تقديم هذا الباب على سائر الأبواب من المهموز والمعتل لقربه من الصحيح ، إذ إبدال « الياء » من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة قليلة ، بخلاف تليين الهمزة ، فإن تليينها يصح في حروف العلة كلها ، في مواضع كثيرة .

(١) تصريف العزي ص : ٢٧ .

(٢) تصريف العزي ص : ٤٠ .

(٣) ينظر على سبيل المثال ما يأتي ص : ١٨٤ و ١٩٠ و ٢٠٢ من الرسالة .

(٤) ينظر على سبيل المثال ما يأتي ص : ١٩٠ و ٣١٩ و ٣٢٠ من الرسالة .

(٥) ينظر على سبيل المثال ما يأتي ص : ١٧١ و ١٨٤ و ٢٠٢ من الرسالة .

(٦) ينظر على سبيل المثال ما يأتي ص : ٢٩٦ من الرسالة .

فتسمية المضاعف بالمضاعف ظاهرة ، لأنه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام ، ويقال له : الأصم - أيضا - لأنه كُرِّرَ فيه حرفٌ واحدٌ ، فشابه الأصم ، لأنه يكرر له الحرف حتى يسمع .

وقيل : إنما يقال له : الأصم لأنه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم .

ثم المضاعف في الأفعال إنما يجيء من دعائم الأبواب ، وهي ثلاثة أبواب : « فَعَلَ : يَفْعَلُ » ، مثل « فَرَّ : يَفِرُّ » ، و « فَعَلَ : يَفْعَلُ » ، مثل « رَدَّ : يَرُدُّ » ، و « فَعَلَ : يَفْعَلُ » ، مثل « بَرَّ : يَبْرُ » .

وماسوى ذلك فهو شاذٌ ، مثل « لَبَّ : يَلْبُ » (١) .

ثانيا : الجانب الموضوعي :

إن الموازنة الموضوعية بين هذين الكتابين (النجاح) و (تصريف العزي) تقتضي تحديد بعض النصوص منهما ، ومن ثم القيام بعقد موازنة بينها . وسأورد لذلك نصين ، حيث سأبدأ بنص من (تصريف العزي) ، ثم أعقبه بنص مماثل له من (النجاح) ؛ ليعرف أيهما أكثر عمقا وأدق تفصيلا وأطول نفسا وستكون الموازنة فيما يلي :

١- « الفعل المبني للمجهول » .

قال الزنجاني : « والمبني للمفعول منه وهو الذي لم يسم فاعله وهو ماكان أوله مضموما ، « كَفَعَلَ » ، و « فُعِلَ » ، و « أُفْعِلَ » ، و « فُعِلَ » ، و « فُوعِلَ » ، و « تُفَعَّلَ » ، و « تُفُوعِلَ » ، و « تُفُعَّلَ » ، أو كان أول متحرك منه مضموماً ، نحو : « أُفْتُعِلَ » ، و « اسْتُفْعِلَ » ، و همزة الوصل تتبع هذا المضموم في الضم ، وماقبل آخره يكون مكسوراً أبداً ، تقول : « نُصِرَ زيد » ، و « اسْتُخْرِجَ المال » (٢) .

وقال السغناقي : « وَأَمَّا المجهول فنحو : « نُصِرَ » - بضم الأول وكسر ما قبل الآخر - قال في (المفصل) : « هو ما اسْتُعْنِيَ عن فاعله ، فأقيم المفعول مقامه .

ثم فائدة نفس الاستغناء عنه إنما يكون لتطهير اللسان عنه لحقارته ، نحو : « شَتِمَ الخليفة » ، بدون ذكر اسم الشاتم ، أو لتعظيم الفاعل ، أو لستر الفعل عليه لمعنى من المعاني .

(١) النجاح ص : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) تصريف العزي ص : ٣٦ .

وأما فائدة إقامة المفعول مقام ذلك الفاعل فلئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه .
فإن قيل : كيف ناب المفعول مناب الفاعل - وهما ضدان في المعنى - ؟
قلنا : ماذا بمستبعد عندهم ، لانهم شرطوا في وصف الفاعل أن يسند الفعل إليه ،
مقدما عليه ، وليست الشرطية أن يوجد الفعل من الفاعل ، ألا تراك تقول : « لم يقم
زيدٌ » ، فترفعه بالفاعلية ، وقد نفيت عنه الفعل ، فلو كان من شرط الفاعل وجود
الفعل منه لما استقام رفع « زيدٌ » ، هنا بالفاعلية ،
فلما ثبت أن تجرد الإسناد إليه كاف في كونه فاعلا ثبت أن « زيدا » في « ضرب
زيد » - بالضم - يصلح أن يكون فاعلا ، لوجود الإسناد إليه ، وإن لم يوجد منه
الضرب . وأما نفس العدول عن صيغة إلى صيغة فلئلا يقع الالتباس بين الفاعل
والمفعول ، فإنك إذا قلت : « ضرب زيد » - بفتح الضاد - في المبني للفاعل
والمبني للمفعول - وهو المجهول - لا يدري أ « زيد » المرفوع بعده فاعل في
المعلوم أم مفعول أقيم مقام الفاعل في المجهول ؟ ، لان الرفعية تلزمه في الحالين .
والفرق بين الرفعين ثابت ، يظهر أثره فيما بعد المرفوع ، حتى لو كان المرفوع
بطريق الفاعلية في المعلوم ينصب « عمرو » بعده في قولك : « ضرب زيد عمرا » ،
ولا يتأتى ذلك فيما إذا كان المرفوع بطريق قيامه مقام الفاعل في المجهول .

وأما ضم الأول فلأن الضمة حركة الفاعل ، فلما حذف الفاعل لفظا بني على حركة
تشاكل حركة الفاعل ، ليكون ذلك دليلاً على أن المحذوف في اللفظ مرفوع .
وأما كسر الثاني في نحو : « ضرب » - بكسر الراء - فلأنه لما خالف الأفعال
بِطَي ذكر الفاعل جعل له بناء يخالف أبنية الأسماء والأفعال ، وهو « فَعِل » ،
- بضم الأول وكسر الثاني - ولأنه لو ضم ثانيه مع ضم الأول لكان على مثال
« طُنَّب » ، و « رُسِّل » ، ولو فُتِح ثانيه مع ضم الأول لكان على مثال « نَغْر » ، و
« جَرْد » ، فحينئذ كان مثال الفعل مشتبهاً بمثال الاسم ، والأصل عدم الاشتباه ،
وما ذلك إلا بهذه الصيغة ، (١) .

من خلال الموازنة بين هذين النصين يمكن القول : إن الزنجاني قد مال إلى
الإيجاز الشديد جدا في عبارته ، حتى إن الأبنية افتقدت في نصه معظم الأمثلة ، ولم
يسئل لها ، وكذلك فإنها - أيضا - افتقرت إلى ذكر التعليقات فيها ، على حين
كان نص السغناقي غنياً بأمثله وفوائده الجمّة ، مع تعليقات وافية لأبنية الفعل المبني
للمجهول .

وكذلك كانت عباراته واضحة ، كما استشهد بقول الزمخشري في (المفصل) ،
وذكر الأمثلة التي قد تلتبس أبنيتهما بأبنية الفعل المبني للمجهول إذا خرج عن
صيغته المعهودة .

٢. باب « المثل » :

قال الزنجاني في فصل (المعتل) : « المعتل الفاء ، ويُقال له : المثل ، لمائلته الصحيح في احتمال الحركات .

أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي على « يفعل » - بكسر العين - ومن مصدره الذي على « فَعَلْ » - بكسر الفاء - وتسلم في سائر تصاريفه ، تقول : وعد : يعدُّ : عِدَّةٌ ، ووَعْدًا ، فهو واعدٌ ، وذاك مَوْعُودٌ ، والأمرُ : « عدُّ » ، والنَّهْيُ : لا تَعُدْ ، وكذلك « وَمِيقٌ : يَمِيقُ : مِيقَةٌ » ، فإذا أُزيلت كسرة ما بعدها أُعيدت الواو المحذوفة ، نحو : « لم يُوعِدْ » ، (١) .

وقال السغناقي في باب « المثل » : « كان من حق الترتيب أن يذكر المهموز مكان المثل لقربه من الصحيح ، غير أن تسميته بالمثال - أي : يماثل الصحيح - أوجبت إيراده هنا ، ثم مماثلته الصحيح إنما هي في الماضي ، لأن ماضيه مثل ماضي الصحيح في عدد الحروف ، وفي تحمل الحركات ، حيث تقول : « وعد ، بتمام الحركات ، و « وعدت ، بأربعة أحرف ، مثل : « ضرب ، و « ضربت ، بخلاف الأجوف ، فإنه يخالف الصحيح في عدد الحروف ، حيث يقال فيه : « قلت ، بثلاثة أحرف ، وبخلاف الناقص ، فإنه يخالفه في تحمل الحركات ، حيث يقال فيه : « رمى ، بالإعلال .

ثم المثال يجيء من خمسة أبواب ، ولا يجيء من « فَعَلْ : يَفْعُلُ » ، إلا « وَجَدَ : يَجِدُ » ، في لغة بني عامر ، قال لبيد بن ربيعة العامري شعرا :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعُ الْفُؤَادُ بِشْرِبَةٍ
تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجْدُنَ غَلِيلاً (٢)

(١) تصريف العزي ص : ٢٨ .

(٢) سيأتي تخريج هذا البيت في تحقيق النص ص : ٢٥٥ هامش (١) .

وإنما صار لماضي المثال حكم الصحيح ؛ لأن حروف العلة : « الالف ، و « الواو ،
و « الياء ، ، فلا يكون « الالف ، في أول الكلمة لعدم
التصور ، وأما « الواو ، و « الياء ، فتجريان مجرى الصحيح إذا وقعتا في أول الكلمة
نحو : « وعَسَد ، ، و « وقر ، ، و « يسر ، ، و « ينع ، ؛ لقوة المتكلم عند
الابتداء .

وهذا لأن الإعلال إنما يكون بالسكون ، أو بالقلب ، أو بالحذف ، وثلاثتها لا
يمكن في الابتداء .

أما السكون فلتعذرُه في الابتداء ، وكذلك القلب ، لأن المقلوب به غالبا إنما يكون
بحرف العلة ساكنة ، وقد ذكرنا أن الابتداء بالسكون متعذر ، فيتعذر القلب إليها ،
وكذلك الحذف ، لأنَّ الحذف إنما يكون بعد حصول القدر الصالح من الابنية ، في
الثلاثي ، وأول الماضي في الثلاثي حال الابتداء ، ولم يحصل القدر الصالح من
الابنية بعد ، ولم يوجد شرط الحذف ، فلا يُحذف ، ولا يعوض - أيضا - بالتاء
في الأول والآخر ، كما في « تَعِدُّ ، ، و « عِدَّةٌ ، ، إذ في الأول التباس بالمستقبل ، وفي
الثاني التباس بالمصدر ، كما في نحو : « العِدَّة ، ، و « المَقَّة ، من المصادر ، حتى
إن التعويض إذا لم يؤد إلى الالتباس جـاز ، كما في « التكلان ، ، فإن
أصله « وکلان ، ، لأن « التكلان ، اسم من « التوكل ، ، وهو إظهار العجز ،
والاعتماد على الغير .

وعند سيبويه - رحمه الله - يجوز حذف « التاء ، كما في قول الشاعر :

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (١) .

لأنَّ التعويض من الامور الجائزة عنده .

وعند الفراء - رحمه الله - لا يجوز الحذف؛ لأنها عوض من الحرف ، إلا في
الإضافة ؛ لأن الإضافة تقوم مقامها .

وكذلك حُكْم « الإقامة ، و « الاستقامة ، ونحوهما كد الاستجابة ، ، ومن ثمَّ
حذفت في قوله تعالى : (وإِقَامِ الصَّلَاةِ) (٢) .
وحاصلُه أن « الواو ، في المثال قد تثبت صحيحة ، وقد تسقط ، وقد تُقلب ،

(١) سيأتي تخريج هذا البيت في تحقيق النص ص : ٢٥٨ هامش (٢) .

(٢) من الآية (٣٧) من سورة النور .

فتباتها على الصحة في نحو : « وَعَدَّ » ، و « وُلِدَ » ، و « الوَعْدُ » ، و « الْوِلْدَانُ » ،
وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع « فَعَلَ » ، أو « فَعَلَّ » ، لفظاً أو تقديرًا ،
فاللفظ في « يَعِدُ » ، و « يَمِيقُ » ، و التقدير في « يَضَعُ » ، و « يَسَعُ » ؛ لأن الاصل
فيهما الكسر ، والفتح لحرف الحلق .

وإنما أوجب حرف الحلق الفتح ؛ لأن في حرف الحلق ثِقَلًا ، وفي الفتح خَفَّةٌ ، ففتح ،
لتقاوم خَفَّةً هذه ثِقَلٌ ذلك .

وإنما أسقطت الواو من مضارعات تلك الأبواب لتضاعف الثقل بثبوت الواو بين
الكسرتين يمينا وشمالا ، لأن الياء أخت الكسرة ، والواو أخت الضمة ، فكان في
إثبات الواو بينهما خروج من الكسرة التقديرية إلى الضمة التقديرية ، ومن الضمة
التقديرية إلى الكسرة الحقيقية .

ومثلُ هذا ثَقِيلٌ ومنْ ثم لا تجيء لغة على وزن « فَعُلٌ » - بكسر الفاء وضم العين
- و « فُعِلٌ » - بضم الفاء وكسر العين - إلا « جِبْكُ » - بكسر الحاء وضم
الباء - وهو اسم لكل شيء فيه تكسّر كد الرملة ، إذا مرّت بها الريح ، و « دُئِلٌ » ،
- بضم الدال وكسر الهمزة - وهي « دُوَيْيَّةٌ » ، وهما نادران ، فلا يكونان أصلا
في الوزن .

أما « تعد » ، و « أعد » ، و « نعد » ، بغير الياء فالسقوط فيها لروم التشاكل ،
وإن لم يوجد تلك العلة ، كما حذفوا الهمزة من « يُكْرِمُ » ، و « تُكْرِمُ » ، لروم
التشاكل بينها وبين « أكرم » ، لما أن علة حذف الهمزة بعد حرف المضارعة إنما
وجدت في « أكرم » ، لا غير .

فإن قلت : يشكل على هذا « يُوعِدُ » ، حيث لم تسقط الواو ، مع أنّها وقعت بين ياء
وكسرة ، كما سقطت في « يَسْجِدُ » ، قلت : لا يشكل ذاك على ما قلت ، لأن أصل
« يُوعِدُ » ، : « يُؤْوِعِدُ » ، على ما ذكرنا في « يُكْرِمُ » ، فكان وقوع الواو - هناك
حينئذ - بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة ، (١) .

وعلى ضوء هذين النصين يمكن القول : إن الزنجاني قد أجمل القول إجمالاً ، فغلبت عليه سمة الإيجاز الشديد ، فكان يكتفي في النص بالعبارة التي يذكر معها مثاله فقط ، والتزامه هذا الإيجاز ألجأه إلى عدم التمثيل . وبيان العلال الصرفية ، وكذلك إغفال ذكر الآراء النحوية . على حين كان السغناقي أكثر شمولاً وأوفى تعليلاً وتفصيلاً ومناقشة ، حيث عمد إلى التفصيل الدقيق لجزئيات هذا الباب ، وأظهر دقة في توضيح الأمثلة ، وبيان التعليقات .

كما عالج ما قد يُشكل من الأمثلة برؤية عميقة ، وعني بذكر الآراء النحوية ، كقوله:

- ١- وعند سيبويه - رحمه الله - يجوز حذف التاء .
- ٢- وعند الفراء - رحمه الله - لا يجوز الحذف .

هذا بالإضافة إلى أن العناية بالشواهد كانت سمة بارزة في منهجه الموضوعي هذا ، حيث استشهد بشاهد من القرآن الكريم ، وبشاهدين من الشعر ، وكذلك استشهد بلغتين من لغات العرب ، علاوة على الأمثلة التي وُشِّىَّ بها تعليقاته .

وكذلك فإن السغناقي قد وضح المعاني اللغوية لبعض الكلمات ، وبعد أن استوفى توضيح أمثله انتهى إلى خلاصة في أحكام الواو من حيث الصحة ، أو القلب ، أو الإعلال .

كما ذكر ما يراه إثباتاً في أحقية (المثال) لأن يتقدم على (المهموز) ويأتي بعد (الصحيح) مع التعليل لذلك .

(ب) - موازنة بين كتابي (النجاح)

و (مراح الأرواح) .

أولاً : الجانب الشكلي :

- ١- ترتيب الموضوعات .
- ٢- زيادة بعض المباحث .
- ٣- عرض المادة العلمية .

ثانياً : الجانب الموضوعي :

- ١- الفعل الماضي .
- ٢- الفعل المضارع .

سَاتَّبَعُ فِي هَذِهِ الْمَوَازِنَةِ نَفْسَ الْخَطِيءِ الَّتِي انْتَهَجَتْهَا فِي الْمَوَازِنَةِ السَّابِقَةِ ، وَهِيَ الْمَوَازِنَةُ الْقَائِمَةُ عَلَى جَانِبَيْنِ : جَانِبِ الشَّكْلِ وَجَانِبِ الْمَوْضُوعِ .

أولاً : الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات :

تقارب المنهجان بين كتابي (النجاح) و (المراح) إلى درجة كبيرة ، وكانا متشابهين في كثير من جوانبهما الموضوعية أيضا .
كما كان التقارب واضحا في الإطار العام لأبواب الكتائين ، ومتوافقا في موضوعاتهما ، وفي مادتهما العلمية .
فقد أخذ السغناقي بمنهج صاحب (المراح) حيث اقتفى أثره ، وسار على نمطه في تبويب الكتاب ، وتبع جانبا من طريقته في عرض المادة العلمية ، وأخذ بمنهجه في وضع العناوين الداخلية لأبواب (النجاح) ، ثم ترسّم خطاه في طرح الأمثلة والاستشهاد .

غير أن المنهج العلمي والموضوعي ————— وعي قد ميزَ منهجَ السغناقي في كتاب (النجاح) بأنه كان أكثر دقة من حيث الاهتمام بجزئيات المادة العلمية ، أمثلةً وتعليلاً ، وتوضيحاً .
كما كان أكثر شمولا في تقييد وضبط الابنية بالعبارة اللفظية ، والتنبيه على أصولها ، والتذكير بأمثلتها .
وهذا ما لم يستوفه صاحب (المراح) ، في المنهج الذي اتبعه في كتابه .
وكذلك كان الأسلوب التعليمي المبني على التحليل والمناقشة ملازماً لمنهج السغناقي جليا في موضوعات كتاب (النجاح) .

٢- زيادة بعض المباحث :

من خلال الموازنة المعقودة بين نصوص (النجاح) و (المراح) يتجلى تميزُ كتابِ (النجاح) عن كتابِ (المراح) بزيادة بعض المباحث الصرفية فيه ، ومنها :

- ١- مبحث في النون الثقيلة والنون الخفيفة (١)
- ٢- مبحث في قلب الواو والياء ألفاً (٢)
- ٣- مبحث الاصل في الإعلال (٣)
- ٤- مبحث في حل عقد صرفية متعددة (٤)

٣ - عرض المادة العلمية :

سار صاحب (المراح) في منهجه على طريقة تعليمية ، اقتصر فيها على عرض المادة العلمية باختصار و دون تمهيد في الغالب ، و كان يشرع بضرب الأمثلة الصرفية مباشرة ، كما كان من منهجه أنه يذكر -أحياناً- الحكم الصرفي لهذه الأمثلة و يعلل لذلك ، و قد يأتي بنظائر لها تبين ما ذهب إليه .
إلا أن منهجه افتقد طريقة التمهيد لما يعرض من المسائل و القضايا في مباحث كثيرة من الكتاب ، و غلب على منهجه التمثيل لما يذكر من الأبنية و ما يورد من القواعد .

و قد وجد تقارب بين المنهجين في كتابي (النجاح) و (المراح) في بعض الفصول .

إلا أن منهج السفناقي برز فيه أسلوباً التمهيد و التوضيح للمادة العلمية ، كأن يهد لها بتعريف يسهل فهمها و يقرب مباحثها ، و يوضح أمثلتها ، و من ذلك اهتمامه بالتعريف الاصطلاحي أو اللغوي لباب (اللفيف) (١) و الفعل المضارع (٢) و فعل الأمر (٣) ، و في (مجهول الصحيح) ذكر فائدة الاستغناء عن الفاعل ، ثم بين كيفية قيام المفعول به مقام الفاعل و هما ضدان في المعنى (٤) .

كما اتسم منهجه برد بعض الآراء النحوية بعد مناقشتها و ذكر ما يراه غير مرجح لها من وجهة نظره ، مع التعليل لذلك ، فعند عرضه لخلاف البصريين و الكوفيين في بناء فعل الأمر لم يكتف بمجرد عرض رأي كلا المذهبين كما فعل صاحب (المراح) (٥) ، و إنما وضع أدلتها ، ثم ناقش أدلة الكوفيين و حججهم ، و رد مذهبهم (٦) .

كما كان السفناقي يعدد طرق التوجيه كأن يعرض قضية من القضايا ثم يعقبها بقوله : « أو نقول : إن الأفعال حقها سكنون أو اخرها » (٧) ، وقوله : « أو نقول : ضم آخر الماضي ... » (٨) ، و قوله : « أو نقول : إن أصله ... » (٩) ، و قوله : « أو نقول ما قاله في (نزهة الطرف) ... » (١٠) .

-
- | | |
|--|--|
| (١) النجاح ص : ٣٢٣ ، و يراجع المراح ص : ٣٤ . | (٢) النجاح ص : ١٨٦ ، و يراجع المراح ص : ٢٢ . |
| (٣) النجاح ص : ٢٠٥ ، و يراجع المراح ص : ٢٣ . | (٤) النجاح ص : ٢٢٥ فما بعدها . |
| (٥) ص : ٢٤ . | (٦) النجاح ص : ٢١١ فما بعدها . |
| (٧) النجاح ص : ١٧٤ . | (٨) النجاح ص : ١٧٦ . |
| (٩) النجاح ص : ١٨٠ . | (١٠) النجاح ص : ٢٧٣ . |

و كان يذهب إلى توضيح ما ذكر من الأمثلة بقوله : « ألا يرى أن ... » (١) ، وقوله : « ألا يرى إلى قولهم ... » (٢) ، وقوله : « ألا تراك تقول ... » (٣) ، وقوله : « ألا تراهم ... » (٤) .
وكذلك نبه إلى أحقية ترتيب بعض الأبواب ، فذكر - مثلاً - سبب تقديم باب (المثال) على باب (المهموز) ، وهو مماثلته للصحيح (٥) .

ثانيا : الجانب الموضوعي :

في هذه الموازنة سأختار نصوصا متماثلة من الكتابين : (النجاح) و (المراح) ، والتي تتحد في العنوان والموضوع ، وسأعقد موازنةً بينها ليُعلم أي الكتابين جمع بين دقتيه موضوعات كانت السمة الغالبة متحققةً في أنها أكثر شمولاً وعمقاً ، و أوفى تفصيلاً ، وأدق تعليلاً .

وكذلك ليعرف أي النصوص كان صاحبها أطول نفساً في التوضيح والشرح و البحث والتحقيق ، وستكون الموازنة بين نصين متماثلين ، حيث سيكون الابتداء بنص من (المراح) ثم يتلوه نص مماثل له من (النجاح) على هذا النحو :

١- الفعل الماضي :

قال صاحب المراح : « فصل في الماضي وهو يجي على أربعة عشر وجها ، نحو : « ضرب » إلى « ضربنا » ، وإثما بني الماضي لفواتٍ موجب الإعراب فيه ، وعلى الحركة لمشابهته بالاسم ، في وقوعه صفة النكرة نحو : « مررت برجل ضرب » ، أو « ضارب » ، وعلى الفتح لأنه أخو السكون ، لأنَّ الفتح جزء الالف ، والالف أخو السكون ، ولم يعرب؛ لأنَّ اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل - بخلاف المستقبل - لأنَّ اسم الفاعل أخذ منه العمل ، فأعطي له الإعراب عوضاً عنه ؛ أو لكثرة مشابهته له ، يعني يُعَرَّبُ المضارع لكثرة مشابهته لاسم الفاعل وبني الماضي على الحركة لقلّة مشابهته له ، وبني الأمر على السكون لعدم مشابهته له .

وزيدت الالف والواو والنون في آخره حتى يدلن على « هما » ، و « همو » ، و « هن » .

وَضُمَّ الباء في « ضربوا » ، لاجل « الواو » ، بخلاف « رموا » ، لأن « الميم » ليست ما قبلها ، وضم في « رضوا » ، وإن لم يكن الضاد ما قبلها ، حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية ، (٦) .

وقال السغناقي : « الماضي من الفعل مبني على الفتح ، ما لم يتصل به ضمير

(١) النجاح ص : ١٦٩ . (٢) النجاح ص : ٢١٤ .

(٣) النجاح ص : ٢٢٥ . (٤) النجاح ص : ٢٧٣ . (٥) النجاح ٢٥٣ ، وراجع المراح ص : ٢٨

(٦) مراح الأرواح ص : ٢٠ .

جماعة الرجال ، فإن اتصل يُضم الآخر ، كما يسكن ذلك بالضمائر التي في نحو : « ضربين ، إلى « ضربنا » .

فتبدأ ببيان علة بناء هذه الأشياء على هذه الحركات والسكون .
أما نفس البناء في الماضي فلفوات موجب الإعراب في حقه ، وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة .

وأما البناء على الحركة فلأنه شابه المضارع في أن كلا منهما يقع صفة للنكرة ، ويقع شرطا وجزاء ، في نحو : « مررت برجل ضرب » ، و « برجل يضرب » ، في موضع « برجل ضارب » ، و نحو : « إن ضربت ضربت » ، و « إن تضرب أضرب » .

والمضارع معرب ، والحركات من خواص المعرب ، وهذا يقتضي أن يكون الماضي معربا ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية ، وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب في حقه يستدعي البناء على السكون ، لأنه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ، وقلنا : بالبناء على الحركة .

وفيما ذكرنا يشترك المضارع في البناء على الحركة ، غير أن المضارع يضارع الاسم ، أي : يشابهه في الحركات والسكنات ، كما في « ضارب » ، و « يضرب » ، فصار معربا كالاسم .

أو نقول : إن الأفعال حقا سكون أواخرها ، والأسماء حقا الإعراب ، غير أن المضارع شابه الاسم مشابهة كاملة ، والأمر لم يشابه بوجه ، والماضي شابه مشابهة قاصرة .

فإذاً للأفعال ثلاث مراتب :

أولها : للمضارع .

والثالثة : للأمر .

والوسطى : للماضي .

فجاز المضارع بالإعراب ، والأمر بالبناء على السكون ، والماضي بالبناء على الحركة ، لينتقص عن المضارع بدرجة ، لنقصان مضارعتة الاسم ، ويزيد على الأمر بدرجة ، لما فيه من المضارعة بالاسم ، ولم يسكن كالأمر لفضله عليه ولم يعرب كالمضارع لقصوره عنه .

وأما البناء على الفتحة فللخفة ، ولأن في البناء عليها رعاية لجانب أصل البناء الذي هو السكون ، لأن الفتحة جزء الالف ، والالف لازمة للسكون .
فالبناء على جزء ما هو لازم السكون كأنه بناء على السكون .
ولأن أول التصرفات فيه إلحاق ضمير المثنى به ، وعلامته الالف ، وهي تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً ، فيكون في الحال مهيناً لذلك .

وأما وجه زيادة الالف في « ضرباً » ، والواو في « ضربوا » ، وسكون التاء في « ضربت » ، والنون في « ضربين » ، فإن الأصل أن يزداد « حروف اللين » لسلاستها . وجريها مجرى النفس الساذج ، فزيدت الالف والواو ، وخصت الالف بفعل الاثنين ، والواو بفعل الجمع ، لأن الالف من أول المخارج ، والواو من آخرها ، والاتنان قبل الجماعة ، فاختص المقدم بالمقدم ، والمؤخر بالمؤخر .

أو نقول : ضم آخر الماضي مع واو الضمير لأن الضم من جنس الواو ، فكان الجنس إلى الجنس أميل ، بخلاف « رموا » ، حيث فتح « الميم » لما أن « الميم » ليست آخر الماضي ، وضمت « الصاد » في « رضوا » ، وإن لم تكن هي آخر الماضي ، لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ، (١) .

من هذه الموازنة يمكن أن نخلص إلى القول : إن صاحب (المراح) قد عرّف بالفعل الماضي باختصار شديد ، واقتصر على ذكر أحكامه مجردة في معظمها من الأمثلة ، ولم يستوف التعليل لما ذكر منها .

أما السفناقي فإنه كان أكثر شمولاً وعمقاً في نصه ، فقد عرّف الفعل الماضي تعريفاً وافياً ، وسلك منهجاً تفصيلاً لبيان أحكامه وتعليقاته ، على نمط كتب الشروح الكبيرة .

كما عرض أمثلة توضح كل حكم من أحكام الفعل ، وعقد موازنة دقيقة بين الفعل الماضي وكل من المضارع والأمر ، وضح من خلالها المرتبة التي يستحقها كل فعل من هذه الأفعال الثلاثة ، مدعماً ماذهب إليه بالتعليل الوافي والشرح المستفيض . وكان مولعاً بالقياس ، فبنى عدداً من المسائل عليه ، ومن أمثلة ذلك حمله النظير على النظير في إعراب الفعل المضارع .
وعليه فإن نص (النجاح) كان شاملاً في توضيحاته وتفصيلاته ، وكانت عناية السغناقي بالأمثلة والتعليلات كبيرة .

٢- الفعل المضارع :

قال في (المراح) : « فصل في المستقبل وهو - أيضاً - يجيء على أربعة عشر وجهاً ، نحو : « يضرب » ، إلى آخره ، ويُقال له : مستقبل ، لوجود معنى الاستقبال في معناه ، ويقال له : مضارع لأنه مشابه بضارب في الحركات والسكنات ، وفي وقوعه صفة للنكرة ، وفي دخول لام الابتداء ، نحو : « إن زيدا لقائم » ، و « ليقوم » ، أو باسم الجنس في العموم والخصوص ، يعني : أن اسم الجنس يختص بلام العهد ، كما يختص « يضرب » بسوف ، أو بالسين ، أو بالعين^(١) ، في الاشتراك بين الحال والاستقبال .

وزيدت على الماضي من حروف « أتين » حتى يصير مستقبلاً ، لأن الماضي بتقدير النقصان منه يصير أقل من القدر الصالح ، وزيدت في الأول دون الآخر؛ لأنه من الآخر يلتبس بالماضي .

واشتق من الماضي لأنه يدل على الثبات ، وزيدت في المستقبل دون الماضي ، لأن المزيد عليه بعد المجرد ، والمستقبل بعد زمان الماضي ، فأُعطي السابق للسابق واللاحق لللاحق ، (٢) .

وقال حسام الدين السغناقي : « ثم بعد الماضي المضارع ، على حسب ترتيب الزمان ، لما أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ، وذاتك الزمانان بعد الزمان

(١) قوله : « أو بالعين » عطف على قوله : « باسم جنس » ، أي : مشابهة بالعين في مطلق الاشتراك ، فكما أن لفظ (العين) مشترك بين الجارية والشمس والباصرة وغيرها ، فكذلك (المضارع) مشترك بين الحال والاستقبال . ينظر : المراح هامش ص : ١٨ طبعة ١٣٠٣ هـ ، وشرح المراح في ٣٥ ب .

(٢) مراح الأرواح ص : ٢٢ - ٢٣ .

الماضي ، فكذلك مايدل على ذينك الزمانين من اللفظ يجب أن يكون بعد لفظ الماضي .

وسميت هذه الصيغة مضارعاً ، لمضارعه - أي : لمشابهته الاسم - لان في « يَفْعَلُ » شياعاً للاشتراك بين الحال والاستقبال .

ثم بدخول اللام : أو أحد حرفي الاستقبال يخلُص أحد الوجهين ، فباللام يختص للحال ، وبأحد حرفي الاستقبال يختص للاستقبال .

فكان كالاسم النكرة ، نحو : « رجل » ، فإنه شائع في جنس الرجال ، ثم بدخول حرف العهد ، وهو الالف واللام يختص بالمعين ، ويخرج عن حيز الشياخ .

وكذلك دخول لام الابتداء فيه يورث المشابهة بينه وبين الاسم المبتدأ ، فإنك تقول : « إن زيدا ليضرب » ، كما تقول : « لزيداً ضارباً » .

ولام الابتداء مختصة بالابتداء في الاسم ، فكذا هي مختصة بالفعل المضارع في الفعل ، وعن هذا قيل : إن المضارع مرتفع بعامل معنوي ، كالمبتدأ والخبر ، فإنهما مرتفعان بعامل معنوي .

فلذلك وقعت المشابهة بين الفعل المضارع وبين الاسم ، في وقوع كل واحد منهما صفة للنكرة ، في نحو : « مررت برجل يضرب » ، و « برجل ضارب » . وكذلك تقع المشابهة بينهما في الحركات والسكنات . فلماً شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجوه أعرب هو من بين سائر نوعي الفعل ، أعني : الماضي والأمر .

ومع ذلك لما لم يكن استحقاقه الإعراب بطريق الأصالة - بل بطريق المشابهة بالاسم - صار هو مبنيًا عند اتصال « نون جماعة النساء به » ، وعند اتصال النون المؤكدة به ، لما أن استحقاق الإعراب بطريق الأصالة إنما يكون بالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وليست هي للفعل المضارع ، فلم يكن هو أصيلاً في استحقاق الإعراب ، فلذلك صار مبنيًا عند اتصال هاتين النونين به . هذه إشارة إلى عدم أصالته في الإعراب .

فإن قلت : لم تعين هذان الموضعان للبناء من بين سائر أنواع المضارع ؟
قلتُ : أما الفعل المضارع مع ضمير جماعة النساء فإنما تعين للبناء لمشابهته
بـ«فَعَلْنَ» من أمثلة الماضي ، من حيث إن كلا منهما فعل في آخره ضمير لجماعة
النساء وهو النون المفتوحة .

وهذا لأنهم أخرجوا المضارع بمشابهته الاسم من أصله فأعربوه ، فكان أولى أن
يدخلوه بالمشابهة في أصله الذي هو البناء .
وإلى هذا أشار في (المفصل) ، وقال : « رجع مبنيا ، ، ولم يقل : « صار مبنيا ، ،
لما أن الرجوع هو العود إلى الحالة الأولى ، فكان فيه إشارة إلى أن الفعل في أصله
مبني .

أو نقول : إن نحو : « يَفْعَلْنَ » أولى بالبناء من بين سائر أنواع المضارع . إذ
المضارعة للاسم فيه أنقص ، إذ ليس بين الأسماء اسم على هذا المثال ، فإنك لا
تجد نحو : « ضَارِبِينَ » في الاسم على زنة « يَضْرِبُونَ » ، بخلاف « يضرب » ، و
« تضرب » ، و « أضرب » ، و « يضربان » ، و « تضربان » ، و « يضربون » ،
و « تضربون » ، و « تضربين » ، فكل منها نظير في الأسماء ، كـ « ضارب » ، و
« ضاربان » ، و « ضاربون » ، و « ضاربين » .

وأما المضارع مع النون المؤكدة فإنما بني لما أن الفعلية مقتضية للبناء ، لما ذكرنا :
أنه ليست فيها فاعلية ولا مفعولية ولا إضافة ، غير أنهم أعربوا المضارع عملا بجهة
المضارعة ، ولم يعينوا بذلك الاقتضاء .
فلما دخلت نون التأكيد رجحت جهة الفعلية ، لأن التأكيد يجري في الحوادث ،
فقويت الفعلية بهذه الجهة المرجحة لها ، فعاد المضارع إلى أصله ، وهو البناء .

ثم المضارع هو ما يعتقب في أوله الهمزة والنون والتاء والياء .
أما نفس الزيادة فللفرق بين الماضي والمضارع ، إذ لو لم تُغَيَّرْ صيغة الماضي
وقيل : « ضَرَبَ » - مثلا - للماضي والمضارع لما دُرِّيَ أنه ماضي أو مضارع . ولم
يؤثر جَنَبَةُ النقصان للفرق بينهما ، لما فيه من الإجحاف بالكلمة ، لأنَّ حروفه قد

انقسمت على أعدل الابنية ، من المراتب الثلاث ، التي هي المبدأ والوسط والمنتهى .
فلو نقص منه حرف للمتكلم - مثلاً - ينحط عن رتبة الاعتدال ، فيلزم الإجحاف به .
ولأنه بنقصان حرف واحد منه لا تُعلم الوجوه الأربعة الواردة على المضارع ، من
الغائب والمخاطب والمتكلم الواحد وما فوقه .

فبعد النقصان للواحد لو اختير جَنَبَةُ النقصان للوجوه الثلاثة منها يؤدي إلى أن
لا يبقى حرف من الكلمة أصلاً ، ولو لم ينقص يلزم الالتباس ، ولو نقص للبعض
وزيد للآخر يلزم الفك بين أخوات المضارع ، وهو بعيد عن المناسبة .
إذ تسمية المضارع للكل إنما كانت لكون كل منها على نسق واحد في المشابهة
للإسم ، ولم يكن ذلك إلا أن يؤثر جنبة الزيادة في الكل .
فتعين جانب الزيادة ، وزيدت حروف العلة ، لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهي
أخف الحروف ، لجريانها مجرى النفس الساذج .

ألا يُرى أن إنساناً لو صوّت بدون اختياره يخرج منه أحد هذه الحروف ،
وأبعاضها ، وهي : (أ ، أو ، إي) ، فمَرَّتْ الألسنة عليها ، واستأنست
المسامع بها ، لكثرة دورها بأنفسها أو بأبعاضها ، وهي الحركات الثلاث ، (١) .

وبموازنة النقصين فَلَمَّا ظ أن نص (المراح) كان
مختصراً جداً ، فقد اقتصر فيه المؤلف على التعريف بالفعل المضارع ليس إلا ،
وأغفل أحكامه من حيث الإعراب والبناء ، كما أنه لم يهتم بذكر الآراء النحوية ، ولم
يُلِقْ بالآلة للتعليلات في عامل الإعراب والبناء فيه ، على حين كان حسام الدين
السفناقي ذا نفسٍ طويلٍ في نصِّه ، فقد عرّف الفعل المضارع تعريفاً مسهباً ، حيث
ذكر رتبته بين الأفعال ، وصيغته ، وسبب تسميته بالمضارع .

كما وضح حالتى الإعراب والبناء فيه ، مع البيان والتعليل المستفيضين .
وبرز اهتمامه بذكر بعض أمثلة الأفعال وما يقابلها من نظائرها في أمثلة الأسماء .
وعني بذكر الآراء النحوية في عامل الرفع في كل من المبتدأ والخبر والفعل المضارع ،
كما استشهد بنص من (المفصل) .

وبهذا يكون السغناقي أوفى شرحاً وأطول باعاً في سرد الأمثلة وعدم الاقتصار
على القاعدة دون التمثيل لها ، وكان أحسن منهجاً وأوضح بياناً ، كما أنه في
عرض المادة العلمية كان أكثر عمقاً وأدق تفصيلاً .

منهج التحقيق

منهج التحقيق

بذلك جهدي في تقويم نص هذا الكتاب وإخراجه مضبوطا دقيقا ، بُغية إبرازه نصا سليما صحيحا ، وفق ماأراده مصنّفه ، أو قريبا من تلك الصورة التي أرادها ، وقد سلكتُ في سبيل ذلك المنهج التالي :

- ١ - الحرص التام على عدم تغيير الأصل مادام له وجه من الصواب ، إلا مادعت إليه الضرورة القصوى ، مشيرا إلى ذلك في هامش التحقيق ، وهي في هذا الكتاب مواضع قليلة جدا ، وذلك لوضوح الخط في النسختين معا .
- ٢ - قارنت نسختي الكتاب كلمة كلمة حتى اطمأنتت إلى سلامة عبارات النص وصحة ألفاظه وتراكيبه .
- ٣ - أوليت الضبط عناية خاصة ، نظرا لأهميته في إزالة اللبس ، والغموض الذي قد يكتنف الكثير من الالفاظ ، أو العبارات والشواهد ، فعمدت إلى ضبط كل ما يحتاج إلى ضبط في النص ، تحقيقا للمنهج الذي يقول : « شَكْلٌ مَا يُشَكِّلُ » .
- ٤ - وضعت عناوين مناسبة لبعض مباحث الكتاب بين أقواس معكوفة ، لأنها تحتاج إليها ، لخلوّ الكتاب من بعض العناوين ، واقتصاره على ذكر عناوين الابواب وبعض عناوين الموضوعات الداخلة فيها فقط .
- ٥ - عُنيت كثيرا بعلامات الترقيم ، نظرا لأهميتها الكبيرة في توضيح المعاني المقصودة .
- ٦ - كتبت كثيرا من الكلمات بالرسم المتعارف عليه ، فقد كُتبت بعض كلمات النص بالطريقة القديمة ، مثل : (ثلثة) ، (فكدى) ، (إحدوها) ، (المسئلة) ، (أوليهما) ، (يخشا) ، فكتبتها : ثلاثة ، فكذا ، إحداهما ، المسألة ، أولاهما ، يخشى .
- ٧ - لم أكتف بكتابة رموز واختصارات بعض الكلمات ، وإنما أثبتتُ كتابة الكلمة كاملة الحروف ، وفق رسمها الإملائي ، وذلك مثل : (تخ) و (ح) فقد كتبتها هكذا : تخلو ، حينئذ .
- ٨ - عرّفت بعض المصطلحات ، مثل : « الإشمام » ،

- ٩- عزوت الآيات الكريمة إلى مواضعها من السور . بذكر اسم السورة ورقم الآية منها .
- ١٠- خرّجت القراءات القرآنية من مصادرها الاصلية ، المتمثلة في كتب القراءات والتفسير .
- ١١- تخريج الشواهد الشعرية الواردة في النص ، ونسبتها إلى أصحابها - ما أمكن - مع الدلالة على أماكن وجودها في دواوين الشعراء . وبعض كتب النحو واللغة المشهورة .
- ١٢- أعطيت فضل اهتمام لإكمال الابيات الشعرية الناقصة ، وبيّنت معاني كلماتها الغامضة ، كما وضحت موضع الشاهد فيها مالم يوضحه المصنف .
- ١٣- خرّجت الأقوال ، ووثقت الآراء الواردة في هذا الكتاب من أمهات المصادر ، ما أمكن ذلك ، كما عزّوت مالم يُعرَّ منها .
- ١٤- عزّفت ببعض الاعلام الذين أوردتهم المؤلف في النص بإيجاز ، مع ذكر بعض مصادر الترجمة ، وكنت أميل إلى إغفال المشاهير منهم .
- ١٥- شرحت الكلمات الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة .
- ١٦- حاولت التمثيل لما ذكره المصنف من القواعد مجردة عن الأمثلة ، ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، كما أنني ذكرت آراء العلماء فيما يقرره المؤلف ، أو فيما جاء به مُجملاً .
- ١٧- حدّدت بداية كل نص ونهايته من النصــــــــــــــــــــوص التي نقلــــــــــــــــــــــــــــها المصنف دون أن ينسبها إلى أصحابها ، كما حدّدت مواطنها في تلك المصادر - قدر المستطاع - .
- ١٨- أوضحت ما يلزم إيضاحه في بعض المسائل التي قد يدخلها اللبس ، أو يدخل فيها الخلاف .
- ١٩- أضفت بعض الكلمات أو الحروف حين تقتضي الحاجة ذلك ، مع وضع الكلمة أو الحرف بين قوسين معكوفين ، وهي « تكملة » قليلة في كتاب (النجاح) .
- ٢٠- أشرت إلى المسائل الخلافية ، سواء أشار إليها المصنّف أم لم يشير ، مع الإحالة فيها إلى مصادر المسائل الخلافية ، « كالإنصاف » ، لابن الانباري ، و « التبيين » ،

للعكبري ، و « ائتلاف النصره » لليمني .

٢١- حاولت - قدر المستطاع - ربط مسائل هذا الكتاب بمثيلاتها في الكتب الأخرى .

٢٢- أشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات المخطوط بوضع خط مائل هكذا (/) مع إثبات رقم الصفحة على يسار الهامش .

٢٣- ألزمت نفسي بمراعاة التسلسل الزمني حين ذكر المصادر والمراجع التي تشير إلى الشواهد و غيرها .

وكذلك في كل موطن يتأتى فيه التسلسل التاريخي - ما أمكنني ذلك - .

٢٤- وأخيرا قمت بوضع الفهارس الفنيّة المتعددة حسبما هو متبع في مناهج البحث والتحقيق .

وقد بذلت في عملي هذا أقصى الجهد ، ولعله يرضي القارئ الكريم ، والله أسأل أن يوفقني ويسدد على طريق الحق والهدى خطاي ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صور من نسختي المخطوطة

صورة خريطة جغرافية تحدد موقع (سِفْنَاق)

5279

(30)

التَّجَارِحُ النَّبَوِيَّةُ الْمَرْجُوعَةُ
لِلتَّغْنِيَةِ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ

وقف شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب الدرعي

قال النبي صلى الله عليه وسلم خلق الله البرية يوم السبت
 وخلق الجنان يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين
 وخلق المكاره يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء
 وخلق فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم بعد العصر
 من يوم الجمعة أرضاً من ساعة فيها بين
 العصر والليل من مصار العباد (٩)

قال بعض الحكماء لا يدركه السابق الا يقطع
 العللين ولا يقطع العللين الا يماجر الخلائق
 ولا يبر الخلائق الا انظره الدقائق ولا يدرك
 الدقائق الا بمعززة الخالق (١٠)

ومن واثق التحليل وتوضيح على وجه صحيح
 وشيخنا بالظن الذي يجمع خصم التحريف فلا يكتمه بالفتح التاك
 تلو الملح وشمس واحد يعول اللهم ارفعنا عما نهدجه الا السلام
 انك انت الرفع والكنه وانما نساكننا وشعبنا انك انت الرفع والجرم
 وهم انك لا تعلم حتى تصدق الله على من لا يعلم ولا يشع
 في عمل بالعلم الضعيف حتى يرفع الرفع
 احسن ما عرفنا في الحاسر من خصال الحكماء

في سنة السرخس في سنة ما روى
 في سنة السرخس في سنة ما روى

وتسب ان تقول انك لو علمت برؤس اصدفها ما يتاخر الاكبر اليك كان اول من
 الذي يريد ان يقول انك لم تزل وانما يتاخر الاكبر اليك هو ذلك من قول
 وانقول وان تقول انك لم تزل فمنعتك من غير بيت وانت يدك ولاختيار الاكبر اول
 بيت يتاخر الاكبر اليك يا مؤتمرها بما نزلت حركة التي هي الضمير في
 التفرقة والاساءة في ذلك فما ان تحركت ان وهدت الله التي تفرغ
 فيما لا يتحرك ولا يتغير فما من له يتاخر اضلاعاً تتصل الاكبر التي تكون
 لغيره ولا تتصل الاكبر الاكبر التي تتفرغ بالاسم في الحضر حتى صار كان
 الاكبر لها كركب الاخرة وتكون كركبها هذا في برأجوف وكانكم ان تقول
 من لا يتاخر الاكبر الاكبر واخيراً ما في واخيراً ما في وضعه خالصاً
 ثم تقول العبد الضعيف حتى يحسن عجز حاج بن علي السعدي
 رزق الله شمساً هذا الكعب العظيم في الدنيا بصاحبه العز والكرامه في
 النبي الذي لا تزول رجس لانها لا تزل من الخالق بالتصريف المجدوع من العليل
 عليه السلام في تمام الظاهر من كعب الضعيف من ارجع فيها ما صحح
 الاقوال

الشيخ الفاضل...

استغفار...

الحمد...

سنة...

فصل في...
منه...

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ الفاضل...

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله عليه وسلم...

بسم الله الرحمن الرحيم...

بسم الله الرحمن الرحيم...
بسم الله الرحمن الرحيم...

بسم الله الرحمن الرحيم...



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مولانا...

المستور مع العرف وكان السبيل للتكبير كما في نظم السباب
 ونحوه الابواب فكثير العرف في منع العنفا على ظاهر الابدول
 ان لفظ المصدر من العرف والعرب مثل مع وصفه كيف السبب
 منه فروع كثيرة من الماد والم... تتصلح الامر والنهي والاسماء على
 والمفعول والافان والمكان والالات مع وجوبها في انفسها
 ثم المصدر اصل معناها انما يعبرين لان معنونه منزه ولام
 المنفع مركب الابدول ان ان ضرب بول على المنه للملاخ
 اركان وضرب بول على افان للريف بالافان والمنه
 منتهى على المركب البواب ملا اوله في الصحيح
 ان اصل منه العنفا على ما جرد في حرفة الله وتلان لا
 سبغ ابواب وهي الصحيح والمضاعف والمهمز والمثال والابرف
 والنقص والتلفظ فخرج الالف اختصارا على منع السبعة
 ضرورية وذلك لان المنع من الصحيح ما سمع فاق وعين ولا نه

بسم الله الرحمن الرحيم رب اغفر لي

الحمد لله الذي جعل يعرف الكلمات العربية للذي ذكره ان
 جعل يعرف ان القرآن التوراة للذي ذكره قال انه والله عز وجل في
 سائر التوراة المذكورة اخرج ترجمته والتعريف من الكلام الالهي
 في قوله بالحق وسعت الارض والسموات والسموات من الكلام الالهي
 لم تراه وحطيت ان ليس تمتلك التوكل ولم تبا من مصفح
 الراض فارجع السجود على الله واصحابه الذين شاقوا الذين
 على من شاقهم وناهبهم لا يبرم الذين اعلم انهم
 يعرف ان كان الاذوب وبنه يعرف سجع كلام العرب
 وبنه يبيع للاخلاق اللغز العربية وبنه تدرك على العيون
 الابنية فلذلك قفيت لنا في الحق سبحانه على التعريف وعلمه
 وكلف ما فتح من مذهب صاحب العرف وملك علم العرف
 على اللغز من يعرف الكلمات اذ الله اعلم بسرائرهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

إنت البواب الرحيم تمت بعون الله وحسن

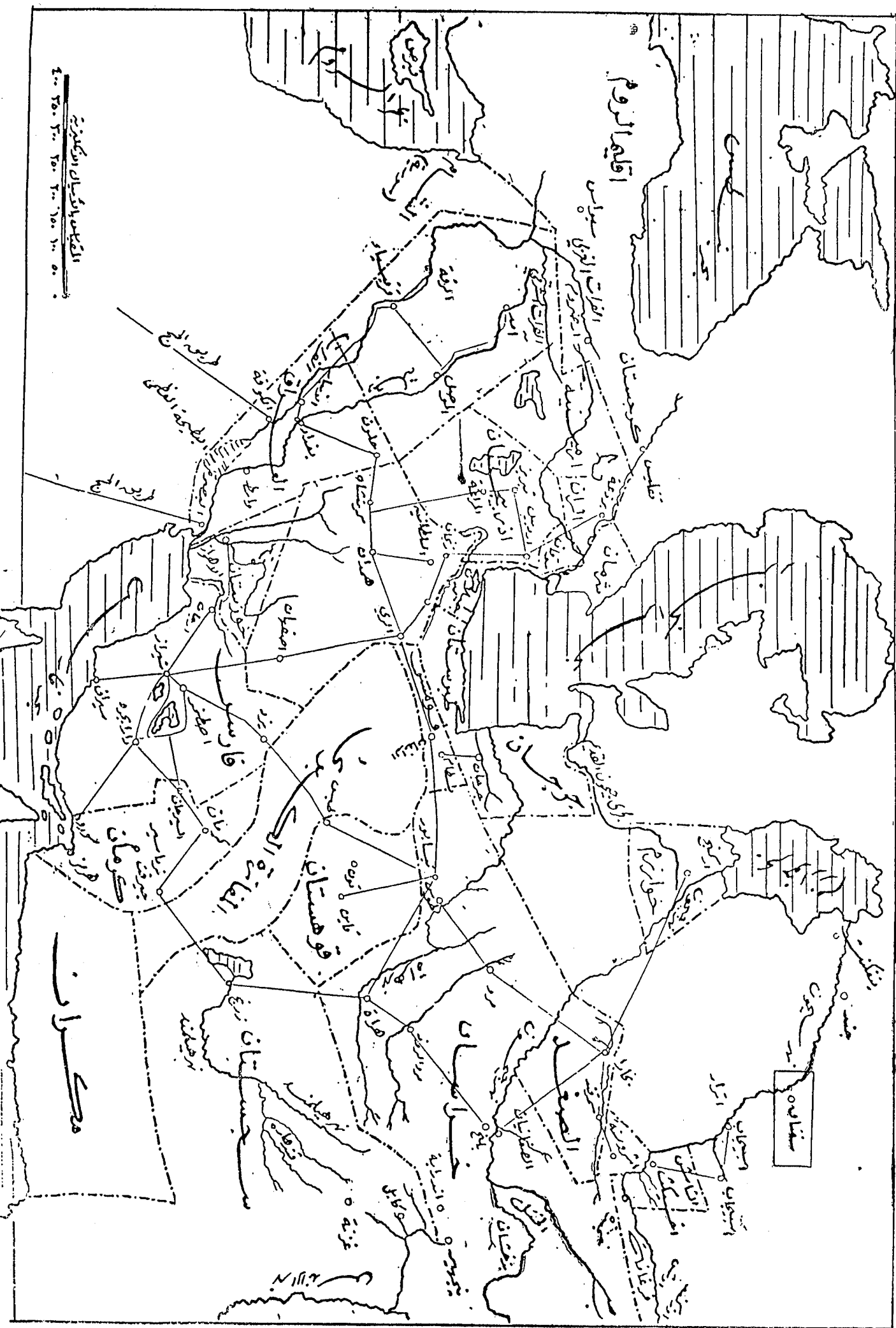
توفيقه وصلواته على سيدنا

محمد وآله أجمعين

أبو بكر

المناكير

فما كان التتمير فيه إلى استكن فليس فيه ما إلى أن يتحرك التام من وصف
الملكة التي يقع التقل فيها إلى متحرك فلا تعرب فيها من هذه الالاء
أصرفها أن يتصل للركبة التي يكون اللحن المنقول به أصلا فتحر
الياء من تبع بالكمس المحض بصدق ضار كان كيمزني كركه إلى آخر
وقد ذكرناه قبل هذا في اللحن ولا يصح التفتق و فتعل
تقول خير بالكمس المحض وقاضير بلهنا م واضرب بضمه ضا صر
ثم تقول العبد الضعيف ص بن بن علي بن سراج بن علي المغيرة
رزقه الله من هاتك الكعبة الحقة وهما صفة مفروقة كركونه
في العهبة التي تمت تحت الحفظ والحفظ الحفظ بالضمير في فتح
عن العال ففتبت عليه بهذا الضمير مراد الطالب وكيف الحفظ
مرجيا فيها ما فتح من الموقر والمزني وما تفر من التقليل ورضن
على وجهه في حقه من اصح في أي من الضمير ويبلغ
بالظرف الذي ليس ضممه بالضمير فذكر استتمه بالخارج



صورة للخريطة الجغرافية التي تحدد موقع (سغناق)

موطن المؤلف

القسم الثاني

« النص الحقيق »

كتاب

« النجاح التالي تكو المراج »

للشغناقي

(... - ٧١٤ هـ / ... ١٣١٤ م)

رحمه الله

(١/١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ /

رب زدني علما (١)

[المقدمة]

الحمد لله (٢) ؛ الذي جعل تصريف الكلمات العربية للتدبير ، كما أنه جعل تصريف آيات القرآن العربي للتذكر ، قال الله تعالى : (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا) (٣) ، حتى تفرّعت وانشعبت من الكلمة الواحدة فروع لا تُحصى (٤) ، وشعب لا تستقصى ، والصلاة على نبينا محمد ، الذي لم يقاومه خطيب إلا نكص متفكك الرجل (٥) ، ولم يناهزه مصقّع (٦) إلا رجع فارغ السّجّل (٧) ، وعلى آله ، وأصحابه ، الذين شادوا الدّين ، وعلى من شايعهم ، وتابعهم إلى يوم الدين .

(١) في (ب) : « رب تمم بالخير » .

(٢) في هامش (أ) : « الحمد لله ، أصله : أحمدُ حمْدُ اللَّهِ ، فحُذِفَ الفعلُ لدلالة المصدرِ ؛ فبقي حمْدُ اللَّهِ ، فرُفِعَ للثبوت والدوام ، فصار : حمْدُ اللَّهِ ، فأدخل الالف واللام ، لاستغراق الجنس ، فصار : الحمْدُ لله .

وكذلك في هامش (ب) غير أنها مضموسّة الأواخر .

(٣) من الآية (٤١) من سورة الإسراء .

(٤) في قوله شيءٌ من المبالغة ؛ لأنّ فروع الكلمة قد أحصيت بإحصاء المشتقات ، إذا كانت قابلة للتفريع .

(٥) أي : رجع مضطربا غير متزن ، وفي (أساس البلاغة) ، للزمخشري : « فلان متفكك إذا لم يتماسك من حمّقه » ، (فكك) ص : ٤٧٩ ، طبعة دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

(٦) كُتِبَ تحتها في الأصل : « قوي سَحْنٌ » ، كما كُتِبَ فوقها : « فصيحٌ » .

(٧) السّجّلُ : مذكّرٌ وهو الدّلو إذا كان فيه ماءٌ ، قلّ أو كثر ، ولا يُقال لها - وهي فارغةٌ - : سَجَلٌ ولا ذنوبٌ . ينظر : الصّحاح (سجل) ١٧٢٥/٥ .

- اعلم أن علم التصريف أحد أركان الأدب (١) ، وبه تُعرف سعة كلام العرب .
ومنه يُتدرج إلى مفارق اللغة العربية ، ويتوصل إلى حلّ العويصات الالائية (٢) .
فلذلك قفّيت كتابي (المختصر) ببيان علم التصريف وعمله وكشف ماصح من
مذاهب صاحب الصرف وماله (٣) .
ثم التّصريفُ لغةٌ : عبارة عن تكثير صرف الكلمات (٤) .
إذ الثلاثي منه متعدّد بدون تنقيح الحشو ، وهو الصرف (٥) .
فكان التنقيح للتكثير (٦) ، / كما في « قطعت الثياب » ، و « فتحت الأبواب » ،
فتكثير الصرف في هذه الصناعة ظاهر ، ألا يرى أن لفظ المصدر من « النصر »
و « الضرب » - مثلا مع وَحْدَتِهِ (٧) - كيف انشعبت منه فروع كثيرة من « الماضي »
و « المستقبل » ، و « الأمر » ، و « النهي » (٨) ، و « أسماء الفاعل والمفعول » ، و
« الزمان » ، و « المكان » ، و « الألية » ، (٩) .

-
- (١) يريد : الأدب بمعناه العام ، أي : الثقافة المعاصرة آنذاك .
(*) أي : فروع اللغة العربية ، لأنه يقال للمفروق : مفارق ، كأنهم جعلوا كل موضع منه مفرقاً ،
فجمعوه على ذلك ، ومفروق الطريق ومفارقة : الموضع الذي يتشعب منه طريق آخر . الصحاح (فرق)
١٥٤١ / ٤ .
- (٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ٢ .
- (٣) في هامش الأصل فسر « مله » ، بقواعده .
- (٤) هذا تعريف اصطلاحي ، أما اللغوي فهو التغيير والقلب .
- ينظر : اللسان (صرف) ١٨٩ / ٩ بتصرف ، والمساعد ٥ / ٤ .
- (٥) المراد : أن (الصّرف) مصدر (صرف) ، كما أن (التصريف) مصدر
(صرّف) .
- (٦) مجيئه للتكثير هو الغالب عليه ، ينظر : المفصل ص : ٢٨١ ، وشرح الملوكي
ص : ٧٠ - ٧١ ، وشرح الشافية ٩٢ / ١ .
- (٧) في (أ) : « وجدته » ، وما أثبتته من (ب) .
- (٨) يدخل (النهي) ضمن المستقبل في الدلالة ، فلا يكون مستقلاً عنه ، لأن (لا) الناهية
تخلص الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال .
- (٩) ينظر : مرآح الأرواح ص : ١٩ .

مع وجوها في أنفسها (١) .

ثم المصدر أصل عند أصحابنا البصريين (٢) ، لأن مفهومه مفرد ، ومفهوم الفعل مركب .

ألا يُرى أن « الضرب » يدل على الحدث الخالي من الزمان ، و « ضرب » يدل على اقتران الحدث بالزمان ، والمفرد مُقَدَّم على المركب (٣) .

(١) المراد : أن لكل منها انشعابا في نفسه ، فمثلا اسم الفاعل يختلف وزنه من الثلاثي إلى الرباعي إلى الخماسي إلى السداسي ، وكذلك يقال في اسم المفعول ، وغيره مما ذكر .

(٢) مذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر ، ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل ، ينظر : الكتاب ١/١٢ ، والإيضاح ص : ٥٦ ، والمسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ص : ٩٥ و ١٠٢ و ١٠٣ ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، والإنصاف ١/٢٣٥ ، والتبيين ص : ١٤٣ ، وشرح المفصل ١/١١٠ ، وائتلاف النصر ص : ١١١ .

(٣) ينظر : المراح ، ص : ٢ .

الباب الأول

[في الصحيح ^(١)]

(١) زيادة من (ب) .

اعلم أن أهل هذه الصناعة يحتاجون في معرفة الأوزان (١) إلى سبعة أبواب ، وهي : « الصحيح » ، و « المضاعف » ، و « المهموز » ، و « المثال » ، و « الأجوف » ، و « الناقص » ، و « اللقيف » (٢) .

فوجه الانحصار على هذه السبعة ضروري ، وذلك لأنَّ المعنَىَّ من الصحيح ما سلم فاؤه وعينه ولامه ، من حروف علة و تضعيف وهمز .

فحينئذ يصح أن يقال : الكلمة لا تخلو إما إن كانت صحيحة أو لم تكن .
(أ/٢) فالصحيحة باب واحد ، / وغير الصحيحة على ستة أبواب ، لأنها إن (٣) كانت معتلة « الفاء » ، أو « العين » ، أو « اللام » ، منفردة فأسمائها : « المثال » ، و « الأجوف » ، و « الناقص » ، أو كانت مجتمعة - أعني : اجتماع حرفي علة (٤) - وهي « اللقيف » .

فكانت هي أربعة أبوابٍ ، وانضمَّ إليها باب المضاعف ، والمهموز ، وهذه الستة كلها من جملة غير الصحيحة .

فكانت الأبواب سبعة ، لا محالة .

ثم إنَّما قلنا : إن المضاعف من قسم غير الصحيحة ، لصيرورة أحد حرفيه حرف

(١) المراد : أوزان الفعل ، لأنَّه المراد دون أوزان الاسم .

(٢) ينظر : المراح ص : ١٩ .

(٣) في (ب) : « إما أن » .

(٤) في (ب) : « العلة » .

علة في بعض المواضع ، كما في :

تقضي البازي (١)

وكذلك المهموز-أيضا-من قسم غير الصحيحة ، لصيرورة همزته حرف علة عند التليين .

ثم تسمية الصحيح لهذا النوع من الصيغة ظاهرة ، لخلوّه عن حروف العلة وما يتوهم أن يصير حرف علة على ما ذكرنا(٢) .

(١) يشير بذلك إلى قول العجاج :

داني جناحيه من الطور فمر تقضي البازي إذا البازي كسر
وقبله : فات وإن طالب بالوغم اقتدر إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر
اللغة : داني جناحيه : ضمهما إلى نفسه ، تقضي : تفعل من الانقضاض .

والشاهد في قوله : « تقضي البازي » ، أصله : تقضض ، فلما كثرت الضادات أبدلت الضاد الأخيرة - التي هي لام الفعل - ياء ، استثقالا لاجتماع الأمثال ، وكسر ما قبلها لتصح .

والرواية الأخرى في (الكامل) : تجلي البازي إذا البازي كسر

ولا شاهد فيها ، لأن كلمة (تجلي) تختلف عن (تقضي) .

ينظر : ديوان العجاج ، رواية الأصمعي وشرحه ص : ٢٨ ، تحقيق : د. عزة حسن ، مكتبة دار الشروق - بيروت ، ومجاز القرآن ، لأبي عبيدة ٢/٣٠٠ ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، وإصلاح المنطق ، لابن السكيت ص : ٢٠٢ ، شرح وتحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون ، دارالمعارف ، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م ، وأدب الكاتب ص : ٤٨٧ - ٤٨٨ ، والكامل ١/٢٤٢ و ٣/٤٧ ، وشرح المفصل ١٠/٢٥ ، وشرح الشافية ٢/٢٠٩ و ٢١٠ ، واللسان (قضض) ، و (قضي) ٥/١٨٩ و ٧/٢١٩ .

(٢) أخرج منه « المضاعف » ، و « المهموز » ، وعند بعضهم أن الصحيح ماكانت حروفه

الأصلية صحيحة ، وهو ثلاثة أقسام :

السالم : وهو ما لم يكن أحد حروفه الأصلية حرف علة ، ولا همزة ، ولا مضعفا .

المهموز : وهو ما كان أحد حروفه الأصلية همزة .

المضاعف : وهو ما كان أحد حروفه الأصلية مكررا لغير زيادة ، وهو قسمان :

مضاعف ثلاثي ، ومضاعف رباعي .

ينظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/٢٨ ، والمغني في

تصريف الأفعال ص : ١٦١ .

[الفعل الماضي]

ثم الماضي من الفعل مبني على الفتح ، ما لم يتصل به ضمير جماعة الرجال ، فإن اتصل يضم الآخر ، كما يسكَّن ذلك بالضمائر (١) التي في نحو : « ضَرَبْنَا » ، إلى « ضَرَبْنَا » .

فتبدأ ببيان علة [بِنَاءٍ] (٢) هذه الأشياء على هذه الحركات والسكون .
(٣) (أما نفس البناء في الماضي فلفوات موجب الإعراب في حقه ، وهو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

وأما البناء / على الحركة فلأنه شابه المضارع (٤) ، في أن كلا منهما يقع صفة للنكرة ، (٢/ب)

(١) السكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر . المفصل ص : ٢٤٤ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) من هنا حتى نهاية القوس من (الإقليد في شرح المفصل) ج٢ ق ٢٠٦ .

(٤) وإن شئت قلت : نصبت اللام فرقا بين الواحد والجماعة ، لِأَنَّ من العرب من يقول في الإخبار عن الجماعة : « فَعَلُ » ، بلا « واو » ، ولا « ألف » .

وإن شئت قلت : نصبت اللام لأنه صار مبنيًا على التثنية ، وحظها السكون ، وهذا قول الفراء ، وإن شئت قلت : لأنه مضى ، وانقضى ، فحكمه ضعف ، فالزموه أضعف الحركات ، وأضعفها النصب .

وإن شئت قلت : نصب آخر الماضي لخروجه من الوصف ، ووصفه : الحادثة التي تلزم أوله ، وذلك أنَّ للأسماء أوصافا تكون الأسماء مرتفعة بها ، فكذلك للأفعال أوصاف ترتفع بها . دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد ص : ١٧ ، تحقيق : د. أحمد ناجي القيسي وزميليه ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي

ويقع شرطاً ، وجزاء ، في نحو : « مررت برجل ضَرَبَ » ، و « برجلٍ يَضْرِبُ » ،
في موضع « برجلٍ ضَارِبٍ » ، ونحو : « إن ضربتَ ضربتُ » ، و « إن تَضْرِبُ
أَضْرِبُ » (١) .

والمضارع مُعْرَبٌ ، والحركات من خواص العرب ، وهذا يقتضي أن يكون الماضي
معرباً ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية ، وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب
في حقه يستدعي البناء على السكون ؛ لأنه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ،
وقلنا بالبناء على الحركة (٢) .

وفيما ذكرنا يشترك الماضي والمضارع في البناء على الحركة ، غير أنَّ المضارع يُضَارِعُ
الاسم ، أي : يشابهه في الحركات ، والسكنات ، كما في « ضَارِبٍ » ، و « يَضْرِبُ » ،
فصار معرباً كالاسم .

أو نقول : (٢) (إن الأفعال حقا سكون أو اخرها ، والاسماء حقا الإعراب .

غير أنَّ المضارع شابه الاسم مشابهة كاملة .

والأمر لم يشابه بوجه .

والماضي شابه مشابهة قاصرة .

(١) ينظر : الكتاب ١٦١ .

(٢) انتهى نص (الإقليد) . (*) زيادة يستقيم بها النص .

(٣) من هنا بداية نص (الإقليد) . جآق ٢٠٦ ب ، وهو قول السيرافي ، ينظر :

شرح كتاب سيبويه ١٤٤/١ - ١٤٥ .

فإذا للأفعال ثلاث مراتب :

أولها للمضارع .

والثالثة للأمر .

والوسطى للماضي .

(٣/أ) ففاز المضارع بالإعراب ، والأمر بالبناء على السكون ، والماضي بالبناء / على الحركة ، لينتقص عن (١) المضارع بدرجة ، لنقصان مضارعتة الاسم (٢) ، ويزيد على الأمر بدرجة ، لما فيه من المضارعة (٢) بالاسم ، ولم يسكن كالأمر ، لفضله عليه (٤) ، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عنه .

(١) في (ب) : « من » .

(٢) وذلك أن « لام الابتداء » التي هي في الأصل للاسم تدخل على الفعل المضارع ، فتكون مؤكدة ، ولا يجوز دخولها على الفعل الماضي ، لبعده ما بينه وبين الاسم ، فلا يقال : « إن زيدا قام » ، على معنى هذه اللام ، وليس فيه اشتراك بين زمانين ، كما في المضارع . ينظر : شرح المفصل ٦٧ ، والصفوة الصفية ١٧٥/١ .

(٢) في (أ) : « من المضارع » ، وما أثبتته من (ب) .

(٤) لأن فيه بعض ما في المضارع ، وذلك أنه يقع موقع الاسم ، فيكون خبرا ، نحو : « زيد قام » ، فيقع موقع « قائم » ، ويكون صفة ، نحو : « مررتُ برجل قام » ، فيقع موقع « مررتُ برجل قائم » ، وقد وقع أيضا موقع الفعل المضارع في الجزاء ، نحو : « إن قمتَ قمتُ » ، والمراد : « إن تقم أقم » ، فلما كان فيه ما ذكر من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة ، مُيِّزَ بالحركة عن فعل الأمر ، إذ إنَّ المتحرك أمكنُ من الساكنِ . شرح المفصل ٤٧/٥هـ بتصرف يسير .

وَأَمَّا الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحَةِ فَلِلْخَفَةِ (١) ؛ وَلَانَ فِي الْبِنَاءِ عَلَيْهَا رِعَايَةٌ لِجَانِبِ أَسْصِلِ الْبِنَاءِ ،
الَّذِي هُوَ السُّكُونُ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ جِزَاءُ الْآلِفِ ، وَالْآلِفُ لَازِمَةٌ لِلْسُّكُونِ .
فَالْبِنَاءُ عَلَى جِزَاءِ مَا هُوَ لَازِمُ السُّكُونِ كَأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى السُّكُونِ (٢) .
(وَلَانَ أَوَّلُ التَّصْرِفَاتِ فِيهِ إِحْطَاقُ ضَمِيرِ الْمَثْنِيِّ بِهِ ، وَعِلَامَتُهُ الْآلِفُ ، وَهِيَ تَقْتَضِي
أَنْ يَكُونَ مَاقِبَلَهَا مَفْتُوحًا ، فَيَكُونُ فِي الْحَالِ مَهْيِئًا لِذَلِكَ) (٣) .
وَأَمَّا وَجْهُ زِيَادَةِ « الْآلِفِ » فِي « ضَرَبَا » ، وَ « الْوَائِ » فِي « ضَرَبُوا » ، وَسُكُونِ
« التَّاءِ » فِي « ضَرَبَتْ » ، وَ « النَّوْنِ » فِي « ضَرَبَنْ » ، فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنْ تُتَزَادَ حُرُوفُ
اللَّيْنِ لِسَلَاسَتِهَا ، وَجَرِيهَا مَجْرَى النَّفْسِ السَّادِجِ ، فَزِيدَتْ « الْآلِفُ » ، وَ « الْوَائِ » ،

وَخَصَتْ « الْآلِفُ » بِفِعْلِ الْاِثْنَيْنِ ، وَ « الْوَائِ » بِفِعْلِ الْجَمْعِ ، لِأَنَّ « الْآلِفَ » مِنْ أَوَّلِ
الْمَخَارِجِ (٤) ، وَ « الْوَائِ » مِنْ آخِرِهَا (٥) ، وَالْاِثْنَانِ قَبْلَ الْجَمَاعَةِ ، فَاخْتَصَّ الْمَقْدَمُ
بِالْمَقْدَمِ ، وَالْمَوْخَرُ بِالْمَوْخَرِ .

أَوْ نَقُولُ : ضُمَّ آخِرُ الْمَاضِي مَعَ وَاوِ الضَّمِيرِ ، لِأَنَّ الضَّمَّ مِنْ جِنْسِ « الْوَائِ » ،
فَكَانَ / الْجِنْسُ إِلَى الْجِنْسِ أَمِيلًا .

(٣/ب)

(١) أَوْ لِأَنَّهُ لَا عِلَاجَ لَهَا فِي الشَّفَتَيْنِ ، وَالْعَرَبُ لَمْ تَحْذِفْهَا عَنْ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهَا ،
لِضَعْفِهَا ، وَحَذَفَتْ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ وَقَتَّ حَاجَتَهُمْ إِلَيْهِ لِقَوَّتَهُمَا . دَقَائِقُ التَّصْرِيفِ ،

ص : ١٤ ، بِتَصْرِيفِ يَسِيرٍ ، وَيَنْظُرُ شَرْحَ السِّيْرَانِي عَلَى الْكِتَابِ ١/١٤٥ - ١٤٦ .

(٢) انْتَهَى نَصُّ (الْإِقْلِيدِ) . (*) هَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ . دَقَائِقُ التَّصْرِيفِ ص : ١٦ .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ (الْمَقْتَبَسِ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ) ج ٢ ق ٢/ب .

(٤) وَهُوَ أَقْصَى الْحَلْقِ ، يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٤/٤٣٣ ، وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ ١/٤٦ .

(٥) وَهُوَ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ ، يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٤/٤٣٣ ، وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ ١/٤٨ .

وَيَرِاجِعُ : الْمَوْصِلُ جَاقَ ١٦٨ / ب وَ ١٦٩ / أ .

بخلاف « رموا » ، حيث فتح « الميم » ، لما أَنَّ « الميم » ليست آخر الماضي (١) .
وَصُمِّتِ الضاد في « رضوا » ، وإن لم تَكُنْ هي آخر الماضي (٢) ؛ لِئَلَّا يلزم
الخروج من الكسرة إلى الضمة .

ثم (٣) لما آل (٤) الأمر إلى زيادة ضمير النساء الغائبات تفادوا عن زيادة
« الياء » ، إذ فيها لزوم المهروب عنه ، وهو أن في قولك : « ضَرَبِي » - بكسِرِ
« الباء » - دخول الكسرة - التي هي أخت الجر - على الفعل المصون عن الجر .

الآ يُرَى إلى استصحاب « ياء المتكلم » في نحو : « ضَرَبَنِي » ، نونَ عماد قبلها ؛
لتقع الكسرة على النون لاعلى الفعل (٥) .

(١) إذ الأصل في « رموا » : « رَمِيُوا » ، فتحركت « الياء » ، وانفتح ما قبلها ، فقلبتُ
« ألفاً » ، ثُمَّ وَقَعَتِ « الواو » ، التي هي ضمير الفاعل بعدها ، فحذفت « الألف » ،
لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها ، لتدلَّ على « الألف » المحذوفة . شرح
المفصل ٦٧ .

(٢) أصل « رَضُوا » : « رَضِيُوا » ، فاستثقلت الضمة على « الياء » ، فحذفت ، ثم
التقى ساكنان ؛ « الياء » ، و « واو الجماعة » ، فيحذف « اللام » ، أي « الياء » ،
ويضم ما قبل « الواو » ، فيصير : « رَضُوا » ، على وزن « فَعُوا » ، قال ابن عصفور ؛
« وإن كان ما في آخره « ياء » ، فأسند إلى ضمير غائب ، بقي على حاله ، إلاَّ أَنَّ
يكونَ الضميرُ ضميرَ جماعةٍ مذكَّرينَ غائبينَ فإنك تحذف « الياء » ، وتضم ما قبل
« واو الجمع » ، . الممتع ٢ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .

(٣) قوله : « ثم ، سقط من (ب) .

(٤) آل : رجع ، وآل القَطْرانُ والعَسَلُ : خَثَرُ . الصحاح (أول) ٤ / ١٦٢٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، والمقتضب ١ / ٢٤٨ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٥٠ .

فلذلك أُضربوا عن زيادة « الياء » ، فزادوا « النون » ، التي هي شبيهة (١) بحروف المد واللين ، من حيث الخفاء ، واللين ، والممد (٢) ، وحركوها لمابها من قوة الاسمية ، والفاعلية ؛ لانها ضمير الفاعلات (٣) ، بخلاف سكون « التاء » ، في « ضربت هند » .
وإنما لم تشدد هذه « النون » ، وإن شُدِّدَتْ في ضمير المخاطبات ، نحو : « ضربتن » ؛ لأنَّ هذه « النون » نظيرها من المذكر حرف واحد ، وهو « الواو » ، في « ضربوا » ، بخلاف « النون » في « ضَرَبْتُنَّ » ، فهي نظير الحرفين ، وهما : « الميم » و « الواو » ، في « ضَرَبْتُمُو » ، (٤) ؛ لان أصل « ضَرَبْتُمْ » ، في جمع خطاب

(١) في (أ) : « شبيهه » ، وما أثبتته من (ب) .

(٢) قال ابن فلاح اليميني : « وتشبهها من أربعة أوجه : أحدها : أن فيها غنةٌ ، والغنة مشبهة بالمد ، الثاني : أنها تكون علامة الرفع في الامثلة الخمسة ، كما أن « الالف » و « الواو » ، علامة الرفع في التثنية والجمع ، الثالث : أنها تكون ضميراً لجمع المؤنث ، كما تكون « الواو » ضميراً لجمع المذكر ، الرابع : أنها تحذف لالتقاء الساكنين كحروف المد ... ، المغنى ، لابن فلاح اليميني ٩٠/٢ ، وذكر السيوطي أنَّ النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجهاً . الأشباه والنظائر ٢٩٧/١ - ٢٩٨ دارالحديث - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

(٣) ينظر : الكتاب ٢٠/١ .

(٤) قال ابن يعيش : « وثبوت « الواو » هو الأصل ؛ لان « الواو » تكون علامة ضمير الجمع في الفعل ، نحو : « قاموا » ، ولأنه في مقابلة جمع المؤنث نحو : قولك : « ضَرَبْتُنَّ » ، ... فكما أن علامة المؤنث حرفانِ فكذلك علامة الجمع حرفانِ ... » .
شرح المفصل ٩٥/٣ .

المذكر « ضربتمو » - بالواو - (١) .

(١/٤) فحذف « الواو » ، (٢) / لان « الميم » مع « الواو » - هاهنا- اسم ، ولا يوجد في آخر الاسم « واو » ، ما قبله مضموم إلا كلمة « هو » ، وهي نادرة (٢) ، بخلاف « ضَرَبُوا » ، لان « بَاءه » ليس باسم .

(١) قال المبرد : « اعلم أن حد الإضمار أن يكون « كافاً » ، و « ميماً » ، و « واوا » ، إذا كان المخاطبون مذكّرين ، فتقول : « ضَرَبْتُمْو ياقوم » ، و « رأيتكمو المنطلقين » ، و إنما كانت « الواو » لهذا لازمة لان التثنية « رأيتكما » ، و إذا لزم التثنية « الألف » ، لزم الجمع « الواو » ، كقولك : « مسلمان » ، و « مسلمون » ، و إن أُخْبِرْتَ عن جماعةٍ أَنَّهُمْ فعلوا ، فحقه أن يقال : « فعلتموا » ، و « ذهبتمو » ، كما يقال للثنيين : « فعلتما » ، المقتضب ٢٦٨/١ - ٢٦٩ بتصرف يسير .

(٢) عند سيبويه الحذف بالخيار ، قال : « وإذا كانت « الواو » ، و « الياء » ، بعد « الميم » ، التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار : إن شئت حذفته ، وإن شئت أثبتت ، فإن حذفته اسكنت « الميم » ، ... فالإثبات « عليكمو » ، و « أنتمو ذاهبون » ، و « لديهمي مال » ، فأثبتوا كما تثبت « الألف » ، في التثنية ، إذا قلت : « عليكما » ، و « أنتما » ، و « لديهما » ، و أما الحذف والإسكان فقولهم : « عليكم مال » ، و « أنتم ذاهبون » ، و « لديهم مال » ، لما كثر استعمالهم هذا في الكلام ، الكتاب ١٩١/٤ - ١٩٢ .

وعند المبرد أن الحذف للخفة والاستحسان ، قال : « ولكنك تحذف إن شئت هذه « الواو » ، استخفافاً فتقول : « رأيتكم » ، و « ضربتكم » ، وإنما كان ذلك لان التثنية تلزمها « الألف » ، فلا يكون - هاهنا- التباس ... ويجوز الحذف ، ويكون حسناً يختاره أكثر الناس ، كما كان في المخاطبين » ، المقتضب ٢٦٨/١ - ٢٦٩

بتصرف يسير ، ويراجع ص : ٣٧ - ٣٨ و ٢٧١ .

(٣) لو كانت العلة في حذف الواو ما ذكره المصنف لكان الحذف واجباً ، ولكن الحذف هنا جائز ، للاستخفاف كما ذهب إليه سيبويه والمبرد .

والممتنع وجود اسم معرب آخره ضمة ، أما (هُوَ) فإنه مبني ، وواؤه مفتوح .
ينظر : شرح الملوكي ص : ٤٦٧ ، والمغني لابن فلاح ٢/٢١٩ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/٨ .

أو نقول : إن أصله: « ضَرَبْتُمْنَ » ، بدليل ثبوته في التثنية ، في « ضربتِما » ،
والنَّون لعلامة الجمع، فادغم « الميم » في « النَّون » ، لقرب « الميم » من « النَّون » ، (١) .

ومن ثم تبدل « الميم » من « النَّون » في « عَمَبَرٍ » (٢) ، أصله : « عَنَبَرٍ » (٣) .

أما إسكان « التاء » في « ضربت هند » ، فقد قيل فيه أوجه :

من التفادي من توالي أربع حركات .

ومن لحوقها بالماضي ، الذي هو مبني ، فأخذت حكمه في البناء ،

ثم الأصل في البناء السكون ، فأسكنت ، وغيرهما .

ولكن الأصح فيه أن يقال : إن « التاء » في « ضربت هند » - مثلا - حرفٌ ،

وليست باسم (٤) ، بخلاف « التاء » في « ضربت » ، و « ضربتِ » ،

و « ضربتُ » .

(١) أي : لقرب مخرجهما . ينظر : الكتاب ٤٢٣/٤ و ٤٢٤ ، والمقتضب ١/١٩٤ ،
وسر الصناعة ٤٢٢/١ .

(٢) تبدل « الميم » من « النَّون » ، إذا كانت « النَّون » ساكنة ، وي بعدها « باء » .
ينظر : الكتاب ٤/٢٤٠ ، والمقتضب ١/٦٤ و ٢١٦ ، وسر الصناعة ١/٤٢١ ، وشرح
المفصل ١٠/٣٤ ، وشرح الشافية ٣/٢١٦ .

(٣) ينظر : مَرَّاح الأرواح ص : ٢١ .

(٤) وزعم الجولي : أنها اسم . المغني ص : ١٥٧ - ١٥٨ .

وإنما دخلت هي لبيان أنّ الفاعل مؤنثٌ ، وهو « هند » .
ولما كان كذلك كان حظ الحرف البناء ، والأصل في البناء السكون ، فأُسكنت
لذلك .

فلذلك أوردتها في (المِفْصَل) في قسم الحروف (١) ، ولم يورد غيرها من التاءات
فيه .

وأما التاءات في « ضربتُ » و « ضربتِ » [و « ضربتِ »] فإنها أسماء ولأنها ضمائر
الفاعِلين ، والاختلاف في الحركات للفرق بينها لا محالة .

أما (٢) وجه تعيين الفتحة لخطاب المذكر / فلان المخاطب كثير ، والكثرة (٤/ب)
تستدعي الخفة ، وهي في الفتحة .

وأما تعيين الكسرة لخطاب المؤنث فلان الكسرة جزء « الياء » ، وهي من
علامات المؤنث كما في « هذي » .

وأما تعيين الضمة لضمير المتكلم فلان المتكلم يكون مذكراً ومؤنثاً ، فدل
ضميره على معنيين ، فأُعطي الحركة التي تحصل بالعضوين ، وهما الشفتان ،
ولان المتكلم أول فيختار له أقوى الحركات وهي الضمة (٣) .

(٤) (وأما وجه تسكين آخر الماضي بهذه الضمائر - وهي تسعة - : ضمير
النساء الغائبات ، وضمائر المواجهة ، وضمائر (٥) الحكاية (٦) ، نحو : « فَعَلْنَ » ،
و « فَعَلْتِ » ، « فَعَلْتُمَا » ، (٧) ، « فَعَلْتُمْ » ، « فَعَلْتِ » ، « فَعَلْتُمَا » ، « فَعَلْتُنَّ » ،
« فَعَلْتُ » ، (٨) ، « فَعَلْنَا » ، فإنها ضمائر الفاعِلين .

والفاعل كالجزء من الفعل ، بدليل وقوع « ألف » الضمير ، و « واو » ، و « يائه » ،
بين الكلمة المعربة ، وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية من الحروف ، وهو « النون » ،

(١) ص : ٣٢٨ .

(*) زيادة يقتضيها السياق

(٢) في (ب) : « وأما » .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص : ٢٨٢ .

(٤) من هنا من (الإقليد) ج ٢ ق ٢٠٦ ب - ١/٢٠٧ .

(٥) في (ب) : « وضمير » .

(٦) أي : « المتكلمين » .

(٧) في (ب) : « وفعلتُما » .

(٨) في (ب) : « فعلنا » .

في « يَفْعَلَانِ » ، و « تَفْعَلَانِ » ، و « يَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلِينَ » ، (١) .
وَجُعَل فَصَلَهَن كَلَا فَصَل .

كما أن جزء الكلمة كذلك ، فإن « الدال » في « زيد » لا يُعد فاصلاً - في نحو :
« جاءني زيدٌ » - بين الكلمة وحركتها الإعرابية الجزئية .
فَعَلَمَ أَنَّ الْفَاعِلَ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ (٢) .

(١) مذهب الجمهور أن الأمثلة الخمسة علامة رفعها ثبوت النون ، وعلامة نصبها
وجزئها حذف النون ، وذهب الاخفش وابن درستويه إلى أن الإعراب مقدر قبل
هذه الحروف ، وأن النون دليل على ذلك الإعراب المقدر ، وهو خلاف ما في معاني
الاخفش ، قال في ٢١١/٢ : « ورفع الفعل إذا كان للجميع أو الاثنین بثبات النون » ،
بتحقيق : فائز فارس ، الكويت - الصفاة - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

وذهب السهيلي إلى أن الإعراب مقدر ، ولكنه لم يجعل النون دليلاً عليه ، بل قال :
إنما يثبت رفعاً لشبهه « يقومان » ، و « يقومون » ، و « تقومين » ، بـ « قائمان »
و « قائمون » ، و « قائمين » ، وذهب الفارسي إلى أنها معربة ، ولا إعراب فيها ؛
لأنه لا يجوز أن تكون « النون » حرف إعراب؛ لسقوطها في الجزم ، وهي حرف
صحيح ، ولما قبل الضمير ، لأنه ملازم لحركة الضمير بعده . ينظر: التبصرة ،
للصيمري ٩٣/١ ، ونتائج الفكر ص : ١١٠ ، والمساعد ٣١/١ ، وشرح اللوحة
البدرية ٢٢٩/١ - ٢٣١ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص : ٧٩ - ٨٢ ، وشرح المفصل ١٤/١ - ١٥ ، والمغني ،
لابن فلاح ٤٦٦/٢ .

(١/٥) فلو لم يسكن آخر الماضي معها يلزم توالي / أربع حركات في كلمة واحدة (١) .
نصنو : « فَعَلَنَ » - بفتح « اللام » ، وغيرها - وتواليها (٢) ممتنع (٣) (٤) .
ولا يردُّ على هذا « جَنَدِلٌ » ، (٥) ، ولا « عُلَيْطٌ » ، (٦) ؛ لأنهما مقصورًا « جَنَادِلٌ » ،
و « عُلَايِطٌ » ، فكأنهما في حكمهما (٧) .

(١) علة الإسكان عند الأكثرية ، كراهية توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة ، وضعَّف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة ، إذ لا يوجد التوالي إلا في
الثلاثي الصحيح ، وبعض الخماسي ، نحو : « انطَلَقَ » ، والكثير لا يتوالى فيه ،
فمُراعاه أولي . الهمع ١٩٧/١ .

(٢) في (ب) : « وتوليها » .

(٣) قال سيبويه : « وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل « عُلَيْطٌ » ، ولا يكون ذلك في
غير المحذوف » . الكتاب ٤٢٧/٤ .

(٤) انتهى نص (الإقليد) .

(٥) الجَنْدَلُ : الحِجَارَةُ ، والجَنْدَلُ : ما يُقَلُّ الرجل من الحجارة ، وقيل : هو الحجر
كلُّه ، الواحدة جَنْدَلَةٌ ، والجَنْدَلُ : الجَنَادِلُ ، وقيل : الجَنْدَلُ : المكان الغليظ فيه
حجارة ، ومكان جَنْدَلٌ : كثيرُ الجَنْدِلِ ، والجَنْدَلُ : صخرة مثلُ رأس الإنسان ،
وجمعه : جنَادِل . اللسان (جندل) ١٢٨/١١ - ١٢٩ ، والقاموس ، للفيروزبادي ،
ص : ١٢٦٦ ، مكتب تحقيق التراث - مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٦) عُلَيْطٌ وَعُلَايِطٌ : وهو الرجل الغليظ ، ولبن عُلَيْطٌ وَعُلَايِطٌ إذا خَثُرَ ، ويقال : غنم
عُلَايِطٌ ، وعُلَايِطَةٌ ، وَعُلَيْبَةٌ : إذا كثُرَتْ . الجهمرة ، لابن دريد ٣١٢/٣ ، مطبعة
دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥هـ .

(٧) هذا على القياس ، وورود السماع جعل ابن مالك يقول : « تواليها لم يهمل ،
بدليل : (عُلَيْطٌ) ، و (عَرَّتَنُ) ، و (جَنْدِلٌ) » . الهمع ١٩٧/١ ، وينظر : الممتع

٦٨/١ - ٦٩ و ٢٦٥ و ٥٨٥ و ٦١١ ، وسر الصناعة ٢٣٧/١ .

والضماير المنصوبات المتحركات في نحو : « نصرك » ، « نصركما » ،
« نصركم » ، وإن كن متصلات بالفعل صورة فهي منفصلات عنه تقديراً ، فلا
يلزم توالي أربع حركات متوالية في كلمة واحدة (١) .

فإن قيل : فما هذه « الميم » التي زيدت في « ضربتما » ، و « ضربتم » ، إلى آخره ؟

ولم لم يكتفوا بزيادة « الالف » وحدها ؟

ولم لم يُفَرِّقوا بين تثنية المذكر والمؤنث في « ضربتما » ؟

ولم ضموا « التاء » في « ضربتما » ، و « ضربتم » ؟

قلنا : إنما زيدت « الميم » في هذه المواضع ليقع الاحتراز عن زيادة « الالف »
وحدها (٢) .

فإن « الالف » لو زيدت وحدها في التثنية ، وقيل : « ضربتما » ، للزم الالتباس
بين ضمير الاثنين والواحد ؛ (٣) (لأن الفتحة في « أنت » ، قد تُشبع ، فيتولد منها
« الالف ») (٣) كقوله (٤) :

رَأَيْتُ مَنْ رَمَى فَأَصَابَ قَلْبِي وَقَالَ : مَنْ الْمُطَالِبُ ؟ قُلْتُ : أَنْتَا (٥) .

(١) ينظر : المغنى ، لليمني ٤٦٧/٢ .

(٢) قال ابن عصفور : « وزيدت أيضا في « المضمرات » ، في « أنتما » ، و « أنتم » ،
و « قمتما » ، و « قمتم » ، و « ضربكما » ، و « ضربكم » ، و « هما » ، و « هم » ، علامة
على تجاوز الواحد ، ثم لحقت بعد ذلك « الالف » علامة على التثنية ، و « الواو » ،
علامة على الجميع ، والدليل على زيادتها في ذلك أنه قد تقرر أن ما قبل « الميم » اسم ،
إذا لم تُردِ التثنية ، ولا الجمع ، . الممتع ٢٤١/١ .

(٣-٢) سقط من (ب) .

(٤) لم أهدد إلى اسم القائل .

(٥) لم أعر على مكان البيت فيما تستنى لي من المراجع ، وهو أيضا من شواهد
الموصل ج١ ق ١٧٠ / أ .

وأما اختصاص « الميم » ، بالزيادة ، فلأنها قريبة المخرج من « الواو » ، لانتها من الشفة (١) ، و « الواو » ، من ضمائر الجمع ، والتثنية ضرب من الجمع (٢) ؛ لأن فيها ضم واحد إلى واحد ، / كما أن في الجمع ضم واحد إلى مافوقه .

وإنما لم يفرقوا بين تثنية المذكر والمؤنث في « ضربتما » ، كما لم يفرقوا في الضمير المنفصل ، في « أنتما » ، بينهما ، وإنما كان هكذا ، لأن الأصل هو المظهر ، وفي المظهر هكذا ، بغير الفرق بينهما ، حيث يقال : « زِيدَان » ، و « هِنْدَان » ، بالموافقة ، و « زِيدُون » ، و « هِنْدَات » ، بالمخالفة ، وكذلك في المضمر .

وليس بيدع (٣) أن يجري الفرع على سنن الأصل .

وأما ضم « التاء » ، في « ضَرِبْتَمَا » ، و « ضَرِبْتِم » ، فلما (٤) أن « الميم » ، شفوية ، فناسب أن تجعل حركة ما قبلها جزء « الواو » ، لأنها شفوية (٥) - أيضا - لأن (٦) إثبات المجانسة من باب المناسبة ، ولأن في التثنية معنى الجمع (٧) ، و « الواو » ، من ضمائر الجمع (٨) .

فلما لم يزيدوا « الواو » ، فيهما (٩) - لما أن « الواو » ، في آخر الاسم مضموما ما قبله ، لم يكن إلا في كلمة « هو » ، لما ذكرنا (١٠) - جعلوا الحركة حركة دالة على « الواو » ، وهي « الضم » .

(١) ينظر : الكتاب ٤/٤٢٣ ، وسر الصناعة ١/٤١٤ ، وشرح المفصل ٩/١٤١ .

(٢) قال سيبويه : « التثنية جمع » ، الكتاب ٣/٦٢٢ .

(٣) في (ب) : « بيدع » .

(٤) في (أ) و (ب) « لما » ، وحقه أن يأتي بالفاء في جواب « أما » ، لأن الفاء لازمة لها أبدا . الكتاب ٤/٢٣٥ ، والمقتضب ٣/٢٧ ، والمغني ص : ٨٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤/٤٢٣ ، وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليُوصلَ إلى التكلم به ، ونقل السيرافي قول بعضهم : إنها حروف ، فالضمة حرف من الواو .

ينظر : الكتاب ٤/٢٤١ و ٢٤٢ مع الهامش .

(٦) في (أ) : « فإن » ، و ما أثبتته من (ب) .

(٧) ينظر : الكتاب ٢/٤٨ و ٣/٦٢٢ .

(٨) وقال الاخفش والمازني وجماعة من النحويين : إنه حرف ، ويكون الفاعل

مستترا في الفعل ، مع وجود « الواو » ، و عدوا « الواو » ، مؤذنا بأن الفعل لجماعة الذكور . ينظر : شرح المفصل ٧/٧ ، والمغني ص : ٤٧٨ .

(٩) في (ب) : « فيها » .

(١٠) ينظر : ماسبق ، ص : ١٧٩ .

[الفعل المضارع]

ثم بعد الماضي المضارع ، على حسب ترتيب الزمان ، لِمَا أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال (١) ، وذاتك الزمانان (٢) بعد الزمان الماضي ، فكذلك مايدل على ذينك الزمانين من اللفظ يجب أن يكون بعد لفظ الماضي .

(١/٦) وسميت هذه الصيغة مضارعا لمضارعتة / - أي : لمشابهته - الاسم (٣) ، لأن في

(١) هذا رأي سيوييه والجمهور ، وهو أنه صالح لهما حقيقة ، فيكون مشتركا بينهما ، ويرى الزجاج أنه لا يكون إلا مستقبلا ، وعند الفارسي ، وابن أبي ركب : أنه حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، وهو اختيار السيوطي ، ويرى ابن الطراوة : أنه لا يكون إلا للحال ، ويرى ابن طاهر : أنه مجاز في الحال ، حقيقة في الاستقبال .

ينظر : الجمل ص : ٧ - ٨ وشرح المفصل ٤/٧ ، وشرح الجمل ١٢٩/١ ، وشرح الكافية ٢٢٦/٢ ، والهمع ١٥/١ .

(٢) في (ب) : « الزمان » .

(٣) ينظر : اللسان (ضرع) ٢٢٢/٨ ، وقال ابن عصفور : « هو من المراضعة » . تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ٩١/١ - ٩٢ ، تحقيق : د. محمد المفدى ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، وقال ابن الخشاب : « واشتقاق ذلك من الضرع » . المرتجل ص : ٣٦ .

وعن هذا قيل : إن المضارع مرتفع بعامل معنوي (١) ، كالمبتدأ والخبر ، فإنهما مرتفعان بعامل معنوي (٢) .
فلذلك وقعت المشابهة بين الفعل المضارع ، وبين الاسم في وقوع كل واحد منهما صفة للنكرة ، في نحو : « مرتت برجل يضرب » ، و « برجل يضارب » ، وكذلك تقع المشابهة بينهما في الحركات والسكنات .
فلما شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجوه أعرب هو من بين سائر نوعي الفعل ، أعني : الماضي ، والأمر (٣) .

(١) ذهب الفراء إلى أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب و الجازم ، وقد نسب هذا الرأي إلى الكوفيين بعامية ، و مذهب البصريين أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم . وينظر ما يأتي ص : ٣٤١ هـ هوامشها ، والكتاب ٩٠-٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٣/١ ، والإنصاف ٥٥٠/٢ ، وشرح الكافية ٢٣١/٢ ، وشرح الجمل ١٢٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ - ١٥٢٠ ، وشرح اللمعة البدرية ٣٣٤/٢ - ٣٣٦ ، والمساعد ٥٩/١ ، وائتلاف النصره ص : ١٢٧ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص : ٤١٣ .

(٢) مذهب البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، ومذهب الكوفيين أنهما ترافعا ، وتبع المؤلف في هذه المسألة الأخفش ، وابن السراج والرماني ، إذ يرون أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء ، فالعامل فيهما معنوي ، ينظر : معاني القرآن ، للفراء ١٢/١ - ١٣ ، ومجالس ثعلب ٢٨٩/٢ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دارالمعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، والجمل ص : ٣٦ ، واللمع لابن جني ، ص : ٢٥ ، تحقيق : فائز فارس ، دارالكتب الثقافية - الكويت ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، والإنصاف ٤٤/١ و ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وائتلاف النصره ص : ٢٠ ، واللمع ٧/٢ - ٩ .

(٣) ينظر : شرح السيراني على الكتاب ٧٣/١ - ٧٤ ، وأسرار العربية ص : ٢٥-٢٧ ، وشرح المفصل ٦٧ .

ومع ذلك لما يكن / استحقاقه الإعراب بطريق الأصالة (١) - بل بطريق المشابهة (ب/٦) بالاسم - صار هو (٢) مبنيا عند اتصال نون جماعة النساء به ، وعند اتصال النون (٣) المؤكدة به (٤) ، لما أن استحقاق الإعراب بطريق الأصالة إنما يكون

(١) مذهب البصريين أن المعرب بحق الأصل الاسم ، والمضارع محمول عليه ، والمستحق للبناء الأفعال ، والحروف ، ومذهب الكوفيين أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف ، ويرى بعض النحويين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، ينظر الأصول ، لابن السراج ١٩٩/٢ ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، والإيضاح ص : ٧٧ - ٧٨ ، والتبصرة ٧٧/١ ، وأسرار العربية ص : ٢٤ ، والتبيين ص : ١٥٢ ، وشرح الجمل ٢٣٠/٢ - ٢٣١ ، وشرح الكافية ٢٢٨/٢ ، والمساعد ٢٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٧/١ ، والهمع ١٥/١ فمابعدا .

(٢) قوله : « هو » سقط من (ب) .

(٣) في (أ) : « نون » ، وما أثبتته من (ب) .

(٤) مذهب الجمهور أن المضارع يُبنى عند اتصال هاتين النونين به ، وقال بعضهم : هو معرب عند اتصال نون جماعة المؤنث به ، وعليه ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة ، ويرى بعضهم أنه يُبنى مع النون المؤكدة للتركيب مالم يسند إلى « ألف » أو « واو » أو « ياء » ، فإن أسند إلى إحداها أعرب تقديرا ، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب ، وعليه ابن مالك وابن عقيل ، ويرى بعضهم إعرابه مطلقا ، ومنهم ابن الدهان ، وحكم الأخفش بينائه مطلقا . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٧٧/١ و ١٤١٥/٣ ، وشرح الكافية ٢٢٨/٢ ، ورفض المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ص : ٤٠١ - ٤٠٣ ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، والمساعد ٢١/١ و ٦٧٢-٦٧١/٢ ، والكافي شرح الهادي ، للزنجاني ق ٤/ب ، (ميكروفيلم) رقم : (٣٦٤) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

بالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وليست هي للفعل المضارع .
فلم يكن (١) هو أصيلا في استحقاق الإعراب ، فلذلك صار مبنيا عند اتصال
هاتين التونين (٢) به .
هذه إشارة إلى عدم أصالته في الإعراب .
فإن قلت: لم تعين هذان الموضعان للبناء من بين سائر أنواع المضارع ؟ .
قلت : أما الفعل المضارع مع ضمير جماعة النساء فإنما تعين للبناء لمشابهته
بـرَفَعْنَ ، ، من أمثلة الماضي (٣) ، من حيث إن كلا منهما فعل في آخره ضمير لجماعة
النساء ، وهو التون (٤) المفتوحة .
وهذا لانهم أخرجوا المضارع بمشابهته (٥) الاسم من أصله ، فأعربوه ، فكان أولى
أن يدخلوه بالمشابهة في أصله الذي هو البناء (٦) .
وإلى هذا أشار (٧) في (المِفْصَل) ، وقال : « رجع مبنيا ، (٨) ، ولم يقل : صار
مبنيا .

(١) قوله : « يكن ، سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « النوعين ، وهو تحريف .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٠/١ .

(٤) في (أ) : « بالتون ، وما أثبتته من (ب) .

(٥) في (ب) : « لمشابهته ، .

(٦) ينظر : الإقليد ج ٢ ق ١/٢٠٩ .

(٧) في (ب) : « وَأَشَارَ إِلَى هَذَا ، .

(٨) ص : ٢٤٤ .

لما أن الرجوع : هو العود إلى الحالة الأولى (١) ، فكان فيه إشارة إلى أنّ الفعل في أصله مبني .

(أ/٧) أو نقول : إن نحو : « يَفْعَلَنَّ ، أُولَى للبناء / من يَبِينُ سائر أنواع المضارع .
إذ المضارعة للاسم فيه أنقص ، إذ ليس بين الأسماء اسم (٢) على هذا المثال ، فإنك لا تجد نحو « ضَارِبَنَّ ، في الاسم على زنة « يَضْرِبَنَّ ، بخلاف « يَضْرِبُ ، و « تَضْرِبُ ، و « أَضْرِبُ ، و « يَضْرِبَانِ ، [و « تَضْرِبَانِ ، (٣) ، و « يَضْرِبُونَ ، [و « تَضْرِبُونَ ، (٤) ، و « تَضْرِبِينَ ، .
فلكل منهن نظير في الأسماء ، ك « ضَارِبٍ ، و « ضَارِبَانِ ، و « ضَارِبُونَ ، و « ضَارِبِينَ ، .

وأما المضارع مع التون المؤكدة فإنما بُنيَ لِمَا أن الفعلية مُقتضية للبناء ، لما ذكرنا

(١) ينظر : المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني (رجع) ص : ١٨٨ ، تحقيق : محمد سيد الكيلاني ، مطبعة الحلبي - مصر ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م ، والعبارة فيه : « الرجوع : العود إلى ما كان منه البدء ، .

(٢) في (ب) : « واسم ، .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) زيادة من (ب) .

أنه ليست فيها فاعلية ، ولا مفعولية ، ولا إضافة (١) .
غير أنهم أعرّبوا المضارع عملا بجهة المضارعة (٢) ، ولم يَعْبَثُوا بذلك الاقتضاء ،
فلما دخلت نون التأكيد رجحت جهة الفعلية ، لان التأكيد يجري في الحوادث ،
فقويت الفعلية بهذه الجهة المرجحة لها ، فعاد المضارع إلى أصله ، وهو البناء (٣) .
(٤) ثم المضارع هو ما يعتقب في أوله « الهمزة » و « النون » و « التاء » و
« الياء » (٥) .
أما نفس الزيادة فللفرق بين الماضي والمضارع ، إذ لو لم تُغَيَّر صيغة الماضي ،
وقيل : « ضَرَبَ » - مثلا - للماضي ، و المضارع ، لما دُرِيَ أنه ماضٍ ، أو مضارع .

(١) وفيه تعليقات أخرى . ينظر : شرح المفصل ٢٧ / ٩ ، وشرح الكافية الشافية
١٤١٥/٣ - ١٤١٦ ، والمغني ، لليمني ١٢٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٢٨/٢ ، والهمع
١٩-١٨/١ .

(٢) مذهب البصريين أن المضارع معرب لمشايعته الاسم ، ومذهب الكوفيين أنه
معرب لما يدخله من المعاني المختلفة والأوقات الطويلة . ينظر : الإيضاح ص : ٧٧ ،
والخصائص ٦٣/١ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، وأسرار العربية ص : ٢٤ و ٢٥ و ٣٢١ ،
والمسائل الخلافية ص : ٨٣ - ٨٤ ، وشرح المفصل ١١/٧ .

(٣) ينظر : الإقليد جآق ٢٠٩/ب .

(٤) من هنا بداية نص (الإقليد) جآق ١/٢٠٧ .

(٥) وتُسمى : الحروف العوامل ، والزوائد ، والحوادث ، والكواسي . دقائق
التصريف ص : ١٥ .

وَلَمْ يُؤْتِرْ (١) جَنْبَةً (٢) النقصان للفرق بينهما ، لما فيه من الإجحاف بالكلمة .

لان حروفه قد انقسمت على أعدل الأبنية ، من المراتب الثلاث التي هي (٣) :

المبدأ ، والوسط ، و المنتهى . (ب/٧)

فلو نقص منه حرف للمتكلم مثلا . ينحط عن رتبة الاعتدال ، فيلزم الإجحاف

به (٤) .

ولانه بنقصان حرف واحد منه لا تُعْلَمُ الوجوه الأربعة الواردة على المضارع ،

من « الغائب » ، و « المخاطب » ، و « المتكلم الواحد » ، و « مافوقه » .

فبعد النقصان للواحد لو اختير جَنْبَةً النقصان للوجوه الثلاثة منها (*) ، يؤدي

إلى (٥) أَلَّا يَبْقَى حرف من الكلمة أصلاً .

ولو لم يُنْقَصْ يلزم الالتباس ، ولو نُقِصَ للبعض وَزِيدَ لِلْآخَرِ يلزمُ الفُكُّ بين

(١) علق عليها في الهامش : « أي : لم يختر » .

(٢) الجَنْبَةُ : النَّاحِيَةُ . الجمهرة ٢/٢٩٩ .

(٣) في (ب) : « وهي » .

(٤) انتهى نص الإقليد .

(*) في هامش (أ) : أي : من الوجوه الأربعة الواردة على المضارع .

(٥) قوله : « إلى » سقط من (ب) .

أخوات المضارع (١) ، وهو بعيد عن المناسبة ، إذ تسمية المضارع لكل إنما كانت لكون كل منها على نسق واحد في المشابهة للاسم (٢) ، ولم يكن ذلك إلا أن يُؤثر جنبة الزيادة في الكل .

(٣) (فتعين جانب الزيادة ، وزيدت حروف العلة ، لأن الزيادة مُستلزمة للثقل ، وهي أخفّ الحروف ، لجريانها مجرى النفس الساذج .
ألا يُرى أن إنسانا لو صوّت بدون اختياره يخرج منه أحد هذه الحروف ، أو أبعاضها ، وهي : « آ » ، « أو » ، « إي » ، فَمَرَّنت (٤) الألسنة عليها ، واستأنست

(١) وهي الصيغ الأربع التي يكون عليها المضارع بعد دخول أحرف الزيادة عليه .
(٢) جعل المؤلف تسمية المضارع كون كل صيغة منه على نسق واحد في المشابهة بالاسم ، وهو وجه واحد من وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم .

وينظر : شرح الكتاب ، للسيرافي ٧٤/١ - ٧٥ ، وأسرار العربية ص : ٢٥ - ٢٧ .

(٣) من هنا نص الإقليد ج٢ ق ٢٠٧ - ١/٢٠٨ .

(٤) كُتِبَ تحتها في (أ) : « أي : تعودت » ، وفي الهامش : « أي : اتخذت عادة » ، وفي اللسان (مرن) ٤٠٢/١٣ : « مَرَنَ يَمْرُنُ مَرَانَةً وَمَرُونَةً : وهو لينٌ في صلابته ، وَمَرَّنتُهُ : أَلَنْتُهُ وصلبته ، وَمَرَنَ الشَّيْءُ يَمْرُنُ مَرُونًا وَمَرَانَةً : إذا استمر ، وهو لينٌ في صلابته » . وينظر : الصحاح (مرن) ٢٢٠٢/٦ .

المسامع بها ، لكثرة دورها بأنفسها أو بأبعضها (١) ، وهي : الحركات الثلاث (٢) .

وعُيِّنَت « الالف » للمتكم ، لما أن المتكلم / أول من يخرج منه الكلام ، و « الالف » (١/٨) من أول المخارج (٣) ، فكان فيها رِعايَةُ التناسِبِ بالأولِيَّةِ .

ثم قُلبت « الالف » (٤) همزة ، لرفضهم الابتداء بالساكن ، ولما بين « الالف » و « الهمزة » ، من قرب المخرج (٥) .

وعُيِّنَت « الواو » للمخاطب ، لأنه منتهى الكلام ، و « الواو » من منتهى المخارج ، وهو ما بين الشفتين (٦) .

ثم قُلبت « الواو » : « تاء » ، إذ في إبقائها [يلزم] (٧) توالي المعتلين المتماثلين في نحو : « وَوَجَل » ، بالواوين للمخاطب من « وَجَل » (٨) .
ثم لو زيدت عليه « واو » ، في موضع « واو العطف » ، لزم فيه ثلاث واوات في أول

(١) في (أ) : « وبأبعضها » ، وما أثبتته من (ب) .

(٢) قوله : « الثلاث » سقط من (ب) .

(٣) وهو أقصى الحلق . ينظر : الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٤) قوله : « الالف » سقط من (ب) .

(٥) ينظر : سر الصناعة ١/٧٢ ، وشرح المفصل ٩/١٠٧ .

(٦) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٧) زيادة من (ب) .

(٨) وقال سيبويه : « لأن « الياء » و « الواو » بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة

استعمالهم إياهما ، وممزهما على ألسنتهم » . الكتاب ٤/٣٦٥ .

الكلمة ، وهو ثقيل جدا ، مع ما فيه من شبه نباح الكلاب (١) .
وكلامهم مَصُون عن مثل هذه (٢) النقيصة ، فقلبوها إلى حرف هو يُبدل منها
كثيرا ، وهو « التاء » (٣) كما في « تَحْمَةٌ » ، (٤) ، أصله (٥) : « وُحْمَةٌ » .
وكذلك « تُرَاثٌ » ، (٦) و « تُجَاهٌ » ، (٧) و « تيقور » ، (٨) ، والأصل : « وَيَقُورٌ » ،

(١) ينظر : المغني ، لليمني ١٠٦/٢ .

(٢) في (ب) : « هذا » .

(٣) ينظر : النكت ١٠٧/١ ، وأسرار العربية ص : ٢٣ و ٢٧٧ ، وقد قال سيبويه :

« وليس إبدال التاء في هذا بمطرد » . الكتاب ٢٣٢/٤ ، ونص ابن جنى على كونه

إبدالا صالحا ، سر الصناعة ١٤٥/١ - ١٤٦ ، وقال ابن سيده : « وليس هذا البَدَل

قياساً إنما هو في أشياء معلومة » . اللسان (وتر) ٢٧٦/٥ .

(٤) وقد اتخمت من الطعام وعن الطعام ، والاسم : التَّخْمَةُ بالتحريك ... والعامّة

تقول : « التَّخْمَةُ » ، بالتسكين . الصحاح (وخم) ٢٠٤٩/٥ .

(٥) في (أ) : « في » ، وما أثبتته من (ب) .

(٦) ينظر : الصحاح (ورث) ٢٩٥/١ .

(٧) تُجَاهَكَ وَتِجَاهَكَ أَي : تِلْقَاءَكَ . الصحاح (وجه) ٢٢٥٥/٦ .

(٨) التِّيْقُورُ : الوَقَارُ . الصحاح (وقر) ٨٤٩/٢ .

و « تكلان » ، [و الأصل : « وکلان » ، (١) ؛ لان « التکلان » اسم من « التوکل » ، وهو إظهار العجز والاعتماد على الغير (٢)] (٣) ، و « تُكَاةٌ » ، (٤) ، و « تُقَاةٌ » ، (٥) ، و « تقوى » ، (٦) ، و « تترى » ، (٧) .

ثم أتبعته الغائبة المخاطب في « التاء » ، لوقوع الشركة لهما في الماضي ، نحو : « ضربت » ، - بالتاء الساكنة - و « ضربت » ، - بالتاء المفتوحة - .

ولم يعتبروا وقوع الالتباس فيهما بين صيقتي المذكر والمؤنث ؛ لوجود التغيير التقديرى بينهما ، كما في « فُك » ، و « فُك » ، أحدهما مفردٌ ، والآخر جمعٌ .

فالضمة في المفرد أصلية ، / وفي الجمع عارضية (٨) ، وكذلك هاهنا « التاء » ، التي (٨/ب) للمخاطب ، أصلها : « الواو » ، فهي نائبة عن « الواو » ، بخلاف تاء التأنيث ،

(١) قال الجوهري : « اتَّكَلْتُ ... أصله « اوتَكَلْتُ » ، قلبت « الواو » ، « ياء » ، لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت منها « التاء » ، فأدغمت في « تاء » ، الافتعال ، ثم بنيت على هذا الإدغام أسماء من « المثال » - وإن لم تكن فيها تلك العلة - توهمًا أن « التاء » ، أصلية ، لان هذا الإدغام لايجوز إظهاره في حال ، فمن تلك الاسماء : « التُّكَلَّةُ » ، و « التُّكَلَانُ » ، و « التُّخْمَةُ » ، و « التُّهْمَةُ » ، و « التُّجَاهُ » ، و « التُّرَاثُ » ، و « التُّقْوَى » ، . الصحاح (وكل) ١٨٤٥/٥ .

(٢) في (ب) : « العين » ، وهو تحريف .

(٣) زيادة من (ب) ، وفي هامش (أ) : « أصله : « وکلان » ، وهو اسمٌ من التوکل ، وهو إظهار العجز ، والاعتماد على الغير .

(٤) التُّكَاةُ : كَثِيرُ الاتِّكَاءِ ، والتكَاةُ أيضًا : ما يُتَّكأُ عليه . الصحاح (وكا) ٨٢/١ .

(٥) التُّقَاةُ : التَّقِيَّةُ . يُقَالُ : اتَّقَى تَقِيَّةً وَتُقَاةً . الصحاح (وقى) ٢٥٢٧/٦ .

(٦) التقوى والتُّقَى واحد . الصحاح (وقى) ٢٥٢٧/٦ .

(٧) تترى وتترى : أي : متواترين ... وقال يونس : « تترى : متقطعة متفاوتة ،

اللسان (وتر) ٢٧٧/٥ .

(٨) ينظر : أسرار العربية ص : ٦٤ .

فإنها باقية على حالها ، غير نائبة عن شيءٍ ، فبين النائبة وغير النائبة فرق واضح (١).

وعُينت « الياء » للغائب لكونهما وَسَطِيَّين ، و « الياء » من وسط المخارج ، وهو وسط اللسان (٢) ، وذكر الغائب دائراً بين المتكلم والمخاطب ، فيكون وسطياً ، فناسب أن يُعَيَّنَ الوَسَطِيُّ للوَسَطِيِّ .

وأما « النون » ، فإنما زِيدت لتكون علامة للمتكلم ، إذا كان معه غيره لكونها علماً لذلك في الماضي ، أي : في « ضربنا » ، غير أنهم لم يجعلوا العلامة هنا في الآخر ، كما جعلوها فيه في الماضي .

إذ في ذلك رفع المشاكلة بينه وبين الأمثلة الثلاثة الأخر ، إذ « الهمزة » ، و « التاء » ، و « الياء » ، فيها في الأول (٣) ، فجعل هاهنا كذلك رعاية للمشاكلة ، وهي من المناسبة . وفتحت هذه الحروف في مضارع الثلاثي ، نحو : « يَضْرِبُ » ، للخفة ، بخلاف الرباعي ، وما يناسبه في عدد الحروف من المنشعبات ، وهو مضارع « فَعَلَّ » ، و « أَفَعَلَ » ، و « فَعَّلَ » ، و « فَاعَلَ » ، (٤) ، فإن حُرُوفَ المضارعة فيها تُضم ؛ لأن الرباعي فرع للثلاثي (٥) ، من حيث كثرة الحروف في الرباعي وقتها في

(١) ينظر : دقائق التصريف ص : ٢٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤/٤٢٣ .

(٣) انتهى نص الإقليد .

(٤) في (ب) : « و » فاعل ، و « فعل » .

(٥) في (ب) : « للثاني » .

(أ/٩) الثلاثي ، / والكثير فرع للقليل ، لاقتقار (١) الكثير إلى القليل في الوجود ، دون عكسه ، والضم - أيضا - فرع للفتح (٢) ؛
إما لأن الضم ثقيل ، والفتح خفيف ، والثقيل فرع للخفيف ؛ لأن الخفيف هو الأصل .

وإما لأن الضم جُزءُ « الواو » ، ومخرج « الواو » عند ضم الشفتين (٣) ، والفتح جُزءُ « الالف » ، و « الالف » من أقصى الحلق (٤) .

فما كان محتاجا إلى العضوين كان (٥) فرعا للحرف الذي هو محتاج إلى عضو واحد .

ولأن الثلاثي(*) أكثر من الرباعي ، فتخصيص الفتح الذي هو أخف بالأكثر ، وتخصيص الضم الذي هو أثقل بالأقل كان أقرب إلى التعديل ، وأقرب إلى القول بالمناسبة (٦) .

وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا « الْخُمَاسِيُّ » ، و « السُّدَاسِيُّ » ، كما في « اسْحَنَكَكَ » (٧) ، و « أَحَدَوْدَبَ » (٨) - يُفْتَحُ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ فِيهِمَا (٩) - مع أَنَّهَا أَقْلُ اسْتِعْمَالًا ؛ لِأَنَّ

(١) قوله : « لاقتقار » سقط من (ب) .

(٢) قال ابن الأنباري : « فتحووا حرف المضارعة في الثلاثي ، وضموه من الرباعي ؛ لأن الثلاثي أكثر من الرباعي ، والفتحة أخف من الضمة ، فأعطوا الأكثر الأخف ، والأقل الأثقل ، ليعادلوا بينهما » . أسرار العربية ص : ٤٠٤ بتصرف يسير ، وينظر : المراح ص : ٢٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٣ ، والمقتضب ١/١٥٥ .

(٥) من هنا بداية النص الذي سقط من النسخة (ب) وينتهي في ص : ٢٣٤ .

(*) أي : أبنية الثلاثي ، (٦) ينظر : أسرار العربية ص : ٤٠٤ .

(٧) اسْحَنَكَكَ اللَّيْلُ : أي : أظلم . الصحاح (سحك) ٤/١٥٨٩ .

(٨) الْحَدْبَةُ : التي في الظهر ، وقد حَدَبَ ظَهْرُهُ ، فهو حَدَبٌ ، وأَحَدَوْدَبَ مِثْلَهُ .

الصحاح (حدب) ١/١٠٨ .

(٩) وبعض العرب يضمُّ حروف المضارعة منهما فيقول : « يُنْطَلِقُ » ، و

« يُسْتَخْرِجُ » ، يضم حرف المضارعة حملا على الرباعي . ينظر : أسرار العربية

نقول : إِنَّ « الخماسيَّ » ، و « السداسي » ، ثقيلان . لكثرة حروفهما .
فلو بنوهما على الضم لأدّى ذلك إلى الجَمْع بين الثقيلين ، وهما (١) : كثرة
الحروف ، وحركة الضمة ، فلذلك أعطوهما الحركة الخفيفة .

ثم أُسكن الحرف الثاني من المضارع فراراً عن توالي الحركات الأربعة ، وعُيّن
الثاني - وهو الضاد مثلاً - في « يضرب » ، للسكون ؛ لأن توالي الحركات الأربعة
إنما لزم من « الياء » ، فإسكان « الضاد » الذي هو قريب منه - / يكون أولى . (٩/ب)

ومن ثَمَّ عُيّن « الباء » ، في « ضَرَبَنَ » ، للإسكان ، لأنها قريبة من « النون » ، التي
لزم منها الحركات .

وسوّي بين المخاطب والغائبة - أي : في نفس « التاء » - في « تَضْرِبُ » ،
لاستوائهما في الماضي ، نحو : « ضَرَبْتُ » ، و « ضَرَبْتُ » .
ولكن لا تُسكّن « التاء » ، في غائبة المستقبل ، كما تسكّن في غائبة الماضي ، في
« ضَرَبْتُ » ، ؛ لضرورة الابتداء ؛ لأنَّ الابتداء بالسكان متعذرٌ .

(١) في (أ) : « فهما » ، وما أثبتته يبدو أنه الأنسب .

ولا تُضم حتى لا يلتبس بالمجهول، ولا تُكسر حتى لا يلتبس بلغة (تُعَلِّم) ، (١) .

ولا يقال في الفتحة - أيضاً - : التباس بين المذكر والمؤنث ، لِأَنَّ (تَضْرِبُ)
- بالتاء - صالحٌ لخطابِ المذكرِ ، ولغائبةِ المؤنثِ ، لأننا نقولُ : إِنَّ في الفتحةِ فائدتين
مع ذلك الالتباسِ :

إحداهما : طلب الخِفة ، وهي في الفتحة .

والثانية : المشاكلة بينها وبين أخواتها الثلاث ، فكانت الفتحة أولى من الضمة
والكسرة ؛ إذ فيهما التباس ، من غير تَضْمُنِ شَيْءٍ مِنَ الْفَائِدَةِ .

(١) وهي لغة تُكسر فيها الحروف الأولى من الأفعال المضارعة ، نحو :
'نستعين' ، في : 'نستعين' ، وقد عُرِيت إلى تميم ، وقيس ، وأسد ، وربيعة ،
وإلى بهراء ، وبني كلب من قضاة ، وإلى جرم من طين ، وعزاها بعضهم إلى
قريش ، وبعضهم إلى هذيل ، ونص سيبويه على أنها لغة جميع العرب إلا أهل
الحجاز ، ونقل ابن فارس عن الفراء : أنها لغة لغير قريش وأسد ، ونسب
صاحب (اللسان) إلى سيبويه القول : إنها لغة هذيل . ينظر : الكتاب ١١٠/٤ ،
ومجالس ثعلب ١ / ١٠٠ - ١٠١ ، والمسائل البصريات ، للفارسي ٣٦٤/١ ، تحقيق :
د. محمد الشاطر ، مؤسسة المدني - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ،
والمحتسب ، لابن جني ٣٣٠/١ ، تحقيق : علي النجدي ناصف وزميليه ، دار
سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، والخصائص ١١/٢ ، وسر
الصناعة ٢٣٠/١ ، والصاحبي ، لابن فارس ص : ٢٨ ، تحقيق : أحمد صقر ،
مطبعة البابي الحلبي - القاهرة ، واللسان (ريب) و (كتب) ٤٠١/١ و ٦٩٨ ،
والبحر المحييط ٢٣/١ - ٢٤ و ٤٦٩/٥ و ٢٤٢/٧ ،
والتتاج (ينس) و (تال) ٢٧٧/٤ و ٢٤١/٧ ، واللهجات العربية في
الثرث ، للجندي ٢٨٨/١ فمابعداها ، الدارالعربية للكتاب - ليبيا ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(١) ثم اعلم أن المضارع بلحوق هذه الضمائر - وهي « الالف » و « الياء » ، و « الواو » - لم يخرج عن كونه معربا ، لبقاء مضارعتة الاسم بعد ، فـ « يضربان » ، كـ « ضاريان » ، و « يضربون » ، كـ « ضاريون » ، و « تضربين » ، كـ « ضاريين » .
(١/١٠)

هذه مشابهة بالاسم من حيث الحروف / والحركات والسكنات .
وكذلك في غيرها المشابهة باقية من حيث الاشتراك بين الحال والاستقبال ، ودخول لام الابتداء عليهما جميعا ، وغيرها على ما ذكرنا (٢) .

وقد ارتدع أن يكون لامة محل الإعراب (٢) ، بعد لحوق هذه الضمائر .

فإن قيل : فلتكن هذه الضمائر محل الإعراب .

قلنا : ذاك - أيضا - مرتدع ؛ لأن السكون لازم لها ، والإعراب اختلاف ، مع أن في جعلها محلَّ الإعرابِ جَعَلَ الكلمةَ محلًّا لإعرابِ كلمةٍ أخرى، إذ كُلُّ منها كلمة على حدةٍ ، فلزم أن يزداد حرفٌ للإعراب (٤) .

ولما تلي عليك أن الزيادة مستلزمة للثقل ، وأن في زيادة حروف العلة خفة ، فناسب أن يزداد منها حرف ، لكن أضربوا عن ذلك ؛ لاداء زيادته إلى التقاء الساكنين؛ - هو ، وأحد هذه الضمائر الساكنة - فتزاد « النون » ، لمالها من الشبه بحروف

(١) من هنا بداية نص (الإقليد) ج٢ ق ٢٠٨ ب - ٢٠٩ أ .

(٢) ينظر ماسبق ص : ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) هذا رأي الأخفش وابن درستويه والسهيلي وهو أن الإعراب مقدر قبل هذه الضمائر ، لأنه آخر الفعل ، وإنما حق الإعراب أن يكون في الآخر . ينظر : أسرار العربية ص : ٢٢٤ ، ونتائج الفكر ص : ١١٠ ، وشرح اللوحة البدرية ١/٢٢٩ - ٢٣١ ، والمساعد ١/٢١ ، والهمع ١/٥١ .

(٤) ينظر : أسرار العربية ص : ٢٢٤ .

العلة (١) ، وتؤخّر عن هذه الضمائر . لأنها ضمير الفاعلين (٢) .

والفاعل كالجاء من الفعل ، لِما بَيَّنّا أَنَّ بين الضمير المتصل المرفوع ، وبين الفعل

فرط اتحاد ، وشدة اتصال وامتزاج (٣) .

وللنون حالتان : ثبوتٌ ، وسقوطٌ :

والثبوت أسبق ، فتعيّن للرفع ، لأنه هو الأسبق بين وجوه الإعراب ،

ألا يرى أن النصب والجر / لا يجيئان إلا وقبلهما الرفع ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ (١٠/ب) »

عمراً ، أو « ذهب زيد إلى عمرو » ، ولا يفتقر مجيء الرفع إلى سبق واحد منهما .

والجر في الأسماء نَخِيرُ الجزم في الأفعال ، من حيث إنّ كلّ واحدٍ منهما مختصٌّ

بنوعٍ على حدةٍ .

فلما قُدّم الرفع في الرتبة ناسب أن يُقدّم في الذكر ، فأُعطي المقدم - وهو الثبوت -

المقدم - وهو الرفع - و المؤخر - وهو السقوط - المؤخر - وهو النصب والجزم (٤) .

(١) لأنها أشبه الحروف الصحاح بالحروف المعتلة ، لزيادة الصوت فيها - وهو

الغنة - كزيادتها في تلك ، وهو المد فيها ... ولكونها ذات مخرجين: من اللسان تارة،

وذلك إذا تحركت ، ومن الخياشيم أخرى ، وذلك إذا سكنت . ينظر : المرتجل

ص: ٢٧ .

(٢) ويرى المصنفون وجماعة من النحويين أن « الالف » في « قاما » ، و

« يقومان » حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين ، وأن « الواو » في « قاموا » ، و

« يقومون » حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة ، والفاعل عندئذ ضمير مستتر في الفعل،

كما لو كان كذلك في الواحد من نحو : « زيدٌ قام » ، إلا أنّّه مع الواحد لا يحتاج

إلى علامة كما ذهب الأخفش إلى أن (الياء) من نحو : « افعلي » و « تفعلين » حرف تأنيث ،

و أنّ الفاعل ضمير مستتر ، ونسب إليه ابن هشام القول إن (الواو) من نحو : « الرجال

قاموا » حرف ، و أن الفاعل مستتر ، وهو خلاف ما في المساعد ٨٦/١ ، حيث وافق على

اسميتها . شرح المفصل ٧/٧ - ٨ بتصرف يسير ، وينظر : المغني ص : ٤٧٨ .

(٣) ينظر : ماسبق ص : ٢٠٥-٢٠٦ .

(٤) انتهى نص الإقليد .

فَعَلِمَ بما ذكرنا أن هذه الحروف - وهي « الالف » و « الواو » و « الياء » - في « يضربان » و « يَضْرِبُونَ » و « تَضْرِبِينَ » أسماء مضمرة (١) ، محلها من الإعراب الرفع ، على أنها فاعلةٌ هذه الأفعالِ ، و « النون » بعدها عوض (٢) عن رفعية المضارع ، في « يَضْرِبُ » ، ولذلك حذفت بالناصب والجازم .
وَأَمَّا انكسار « النون » بعد « الالف » (٣) ، وانفتاحها بعد أُخْتِهَا فللحمل على نحو : « ضَارِبَانِ » ، و « ضَارِبُونَ » ، و « ضَارِبِينَ » .
ولم تسقط « النون » في « يَضْرِبِينَ » بالجازم والناصب ، لأنَّ هذه « النون » علامة للتأنيث ، كما في « فَعَلْنَ » (٤) .
ومن ثَمَّ يُقَالُ : « يَضْرِبِينَ » بالياء ، حتَّى لا تجتمع علامتا تأنيث (٥) .
و « الياء » في « تَضْرِبِينَ » ضمير الفاعل ، فكان « النون » فيه عوضاً عن رفعية المضارع ، فلذلك سَقَطَتْ عند دخولِ الجازمِ (٦) والناصبِ .

(١) ويَرى بعضهم - أيضا - أنها علامات إعراب ، كما أنها كذلك في المثني والجمع السالم . ينظر : الهمع ١٧٥/١ - ١٧٦ .
(٢) يريد : أنها عوض عن علامة الرفع الأصلية ، وهي الضمة ، وإلا لو كانت عوضا عن الرفع نفسه لفسد المعنى ، لانه لا يجمع بين العوض والمعوّض عنه ، كما هو معلوم ، ومقرر ، فلو حذفت الرفع هنا لَحَلَّ محلّه النَّصْبُ أو الجزم ، وكلاهما غير وارد ، ولا مقصود للمؤلف .
(٣) انكسار « النون » بعد « الالف » في « يَفْعَلَانِ » و « تَفْعَلَانِ » ، هو الغالب الفصيح ، لانه قد قرئ : « اتعدانني » - بفتح النون - الأحقاف من الآية (١٧) ، كما قرئ : « طعامٌ تَرزقانه » - بضمها - يوسف من الآية (٢٧) . ينظر: سر الصناعة ٤٨٩/٢ ، وشرح الكافية ، للرضي ١٧٣/٢ ، والمساعد ٣٩٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٠/١ - ٧١ .
(٤) أي : أنها تدل على التأنيث مع أنها ضمير فاعل ، للفعل المذكور . وينظر ماسبق ص : ١٩٠ .

(٥) وقيل : فرقا بين المخاطبة والغائبة . ينظر : دقائق التصريف ص : ٢٠ .

(٦) ولا يُعْتَدُّ بقول الشاعر :

لولا فَوَارِسٌ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ

لأنَّ شاذُّ . ينظر : المحتسب ٤٢/٢ ، وسر الصناعة ٤٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٧/٨ .

[فعل الأمر]

/ ثم بعد المضارع الأمر ؛ لأنَّ الزمانَ لما كان داخلاً في ماهية الفعل - لما ذكرنا : (١/١١)
أن الفعل يدل على اقتران حدث بزمان (١) - رُتبت أقسامه على حسب ترتيب
الزمان في التقدم والتأخر من الماضي . والمضارع والأمر ؛ لأن تقدم الماضي على
أخويه ظاهر ؛ لتقدم زمانه عليهما .
والمضارع مشترك بين الحال والاستقبال ، فكان مقدماً لِشائبةِ الحال فيه على
المستقبل المحض - وهو الأمر - لأنَّ الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله .
وهو مشتق من المضارع (٢) - أي : مأخوذ منه - وإنما أخذ من المضارع
- دون الماضي - لما بين المضارع والأمر من التواخي (٣) في مجيئهما للاستقبال (٤).
ثم طريق اشتقاق الأمر منه أن تَبْتَدِيَّ بِالثَّانِي من المضارع بعد حذف الزائد إن
كان الثاني متحركاً فسكَّن الآخرَ كدَحْرَجَ ، في : « تَدَحْرَجُ » .

(١) ينظر : ما سبق ص : ١٦٩ .

(٢) لكل من البصريين و الكوفيين مذهب في أصل المشتقات كما تقدم ص : ١٩٢ هامش (٢) ،
إلا أنهم يذهبون إلى أن الأمر مشتق من المضارع ، قال الميداني : « الأمر يؤخذ من المستقبل ،
لأن ما مضى لا يؤمر به » . نزهة الطرف ص : ٢٦ ، وقال ابن يعيش : « فإن قيل ولم كان لفظ
الأمر من المضارع دون غيره ؟ قيل : لما كان زمن الأمر المستقبل أخذ من اللفظ الذي يدل عليه ،

و هو المضارع » . شرح المفصل ٥٩/٧ ، و ينظر : المغني في تصريف الأفعال ص : ١٥٨ .

(٣) آخَى الرَّجُلُ مَوْأَخَاءَ وَإِخَاءَ وَوِجَاءَ ، وَالإِخَاءَ وَالْمَوْأَخَاءَ وَالتَّأَخِي وَالْأَخُوَّةَ : قَرَابَةُ

الِإِخ ، وَالْعَامَةُ تَقُولُ : « وَآخَاهُ ، بِالْوَاوِ ، وَقِيلَ : إِنْ (وَآخَاهُ) لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ ، قِيلَ :

هِيَ لُغَةٌ طَيِّبٌ ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ هُوَ حَمْلُ الْمَاضِي عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ؛ إِذْ كَانُوا

يَقُولُونَ : « تَوَآخَى ، بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ وَأَوَّأَ عَلَى التَّخْفِيفِ ، وَقِيلَ : هِيَ بَدَلُ . اللِّسَانِ »

(أخا) ٢٢/١٤ والتاج (أخو) ١١/١٠ .

(٤) ينظر : الإقليد ج٢ ق ١/٢١٩ .

فإن كان ساكنا فاجلب الهمزة مضمومة لو ضمت عين المضارع (١) نحو :
« أنصر ، في « تنصر ، ومكسورة لو كسرت هي أو فُتِحَتْ .
نحو : « اضرب ، و « امنع ، في : « تَضْرِبُ ، و « تَمْنَعُ .
(٢) (أما حذف الزائدة فلأنها أمانة المضارع ، فلا بد من إزاحتها لتنمحي (٣)
أطال تلك الصيغة ، ورسومها .

(ب/١١) / وأما زيادتهم الهمزة فلرفضهم الابتداء بالسكن .
وأما تعيين الهمزة فلاختصاص الهمزة بالمبدأ في الخارج (٤) .
وأما زيادتها متحركة (٥) فلئلا يلزم العود إلى المهروب عنه ، وهو الهرب عن
حرف ساكنٍ إلى حرفٍ آخر ساكنٍ ، مثل الأول في السكون .

-
- (١) وحكى قطرب على سبيل الشذوذ : « إقتلُ ، بالكسر على الأصل . ينظر :
المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جني ٥٤/١ تحقيق : إبراهيم مصطفى ،
وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى - ١٢٧٢ هـ - ١٩٥٤ م ، وشرح المفصل ١٢٧/٩ .
(٢) من هنا بداية نص الإقليد ج ٢ / ق ٢١٩ ب .
(٣) انمَحَى أصلٌ له امَحَى ، وهو الأجودُ ، وامتَحَى : ذهب أثره ، وكَرِهَهُ بعضهم ،
وقيل : « امتَحَى ، لغةٌ رديئةٌ . اللسان (ما) ٢٧١/١٥ .
(٤) ينظر : الكتاب ٤٢٢/٤ ، والمقتضب ١٥٥/١ ، وسر الصناعة ١١٢/١ - ١١٤ .
(٥) تكون متحركة مكسورة على رأي البصريين ، ويرى الكوفيون أن أصلَ همزة
الوصلِ السكونُ . ينظر : الكتاب ١٤٦/٤ ، والتكملة ص : ١٦ - ١٧ ، والنكت
٩٧٤/٢ ، والإنصاف ٧٢٨/٢ ، وشرح الشافية ٢٦١/٢ و ٢٦٢ .

وبهذا بطل قول ابن جنى : « إنها تزداد ساكنة ، ثم تحرك لرفضهم الابتداء
بلساكن ، (١) (٢) .

ثم حركة هذه الهمزة تتبع حركة العين على الوافق على ما ذكرنا ، هذا على طريق
إتباع حركة الهمزة للعين ، ولكن لم تتبع في المفتوح العين ؛ لئلا يلزم الاشتباه بينه
وبين المضارع الموقوف عليه (٣) .

وقيل (٤) : الأصح في هذا أن يقال : كسر الهمزة هاهنا باعتبار أنها همزة وصل ،
والأصل فيها الكسر .

ولأتكسر في مثل : « انصر » ؛ لأن بتقدير الكسرة لزوم الخروج من الكسرة إلى
الضمة (٥) .

ولا اعتبار للثون الساكنة ؛ لأن الحرف الساكن لا يكون حاجزاً حصيناً ، ومن ثم
جعل واو قنوة ، ياء ، فقيل : « قنية » (٦) .

ولاحذف ألف الوصل في الخط ، وإن حذف (٧) في اللفظ عند الدرج (٨) ؛ لئلا

(١) ينظر : المنصف ٥٢/١ ، والعبارة فيه : « وهذه الهمزة إنما حركت لسكونها
وسكون ما بعدها ، وهي في الأصل زائدة ساكنة » ، والمضمون واحد . وينظر :
سر الصناعة ١١٢/١ - ١١٢ .

(٢) انتهى نص الإقليد .

(٣) ينظر : المنصف ٥٦/١ ، ودقائق التصريف ص : ١٠١ ، وشرح المفصل ٥٨/٧ .

(٤) هذا قول سيبويه ، وعبارته : « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء
مكبورة أبداً ، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ، ... وذلك أنك قرّبت
الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرةً بعدها ضمة » .
الكتاب ١٤٦/٤ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٧٣٧/٢ .

(٦) قال سيبويه : « وإذا كانت الكسرة قبل الواو ، ثم كان بعدها ما يقع عليه
الإعراب ، لازماً أو غير لازم ، فهي مبدلة مكانها الياء ، ... وقالوا : « قنية » ،
للكسرة ، وبينهما حرف ، والأصل : « قنوة » . الكتاب ٢٨٨/٤ .

(٧) في (أ) : « حذف » .

(٨) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٢/١

يَلْتَبِسُ الْأَمْرَ مِنْ «عَلِمَ» ، بِأَمْرٍ مِنْ «عَلَّمَ» ، (١) .

وإنما قلنا : إن هذا أصح ؛ لأن في القول بالإتباع لزوم النقض بـ «امنع» ، و
«افتح» ، .

والعذرة (٢) التي قالوها ليست بصحيحة (٣) ؛ لارتفاع الالتباس / في حال (أ/١٢)
الوصل .

إذ في إخبار النفس مرفوع ، حيث تقول : «امنعُ زيداً عن الذهاب» ، ولاتسكته ،
كما تسكن الآخر في «امنع» ، فلم يبق الالتباس .

وأما قوله : «أكرم» ، - بفتح الهمزة - في الأمر من «تكرم» ، فإن ذلك همزة قطع (٤) ،
لاهمزة وصل .

(٥) (فإن قوله : «أكرم» ، مأخوذ من «تؤكِّرم» ، (٦) ؛ لأنه هو الأصل في :
«تكرم» ؛ إذ الأصل أن يَدْخُلَ حرفُ المضارعةِ على صيغة الماضي ، وصيغةُ
الماضي «أكرم» ، - بالهمزة قبل الكاف - على زنة «أخرج» ، وعلى زنة «دحرج»
في الرباعي .

فيكون الأصل «تؤكِّرم» ، كـ «تُدحرج» ، إلا أن هذه الهمزة لما حذفت
لاستثقالهم توالي الهمزتين في الحكاية عن النفس نحو : «أؤكِّرم» ، حذفت في

(١) ينظر : الكتاب ١٤٦/٤ ، والتكملة ص : ١٦ ، وسر الصناعة ١١٤/١ ، والتبصرة
٤٣٧-٤٣٧/١ .

(٢) «عُذِرَ فُلَانٌ اِعْتِذَارًا ، وَعِذْرَةٌ ، وَمَعْدِرَةٌ ... فَعَدْرَتُهُ ، وَعَدْرَهُ : يَعْذِرُهُ فِيمَا صَنَعَ
عُدْرًا وَعِذْرَةً . اللسان (عذر) ٥٤٥/٤ .

(٣) ينظر : المنصف ٥٦/١ ، ودقائق التصريف ص : ١٠١ .

(٤) قال المبرد : «فإن انضمت الياء في «يفعل» ، لم تكن «الف» ، إلا قطعاً» ،
المقتضب ٨١/١ .

(٥) من هنا بداية نص الإقليد ج٢ ق ٢١٩ ب .

(٦) لأن حروف المضارعة تنضم فيها ، كما تنضم مع الأصول في مثل قولك :

«يُدحرج» ، و «يُرَامي» ، . المقتضب ٨١/١ .

سائر أمثلة المضارع ، لتكون وتيرة المشاكلة مسلوكة (١) .
فلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ : « تُوَكِّرِمُ » - بالهمزة - وجب أن يُخْرَجَ طَرِيقُ الْأَمْرِ عَلَى ذَلِكَ
« أَكْرِمُ » ، كـ دَحْرَجَ ، فِي : « تَدَحْرَجُ » .
فإن قيل : قد رُفِضَ ذَلِكَ الْأَصْلُ ، فَصَارَ كَأَنَّ لَا هَمْزَةَ قَبْلَ الْكَافِ أَصْلًا ، فَكَانَ
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ « إِكْرِمُ » - بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ - إِذِ السَّاقِطُ فِي حَكْمِ الْمَعْدُومِ .
قلنا : حذفت الهمزة من « أَكْرِمُ » ، كان للضرورة ، والثابت بالضرورة
لايتعداها، فيصير الحذف في حق إثبات (٢) المشاكلة بين أمثلة المضارع ، وفيما
وراء ذلك كأنها غير محذوفة (٣) ، على أنا نقول : جاء الاستعمال - أيضا - في
قوله (٤) :

(١) وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في « يَفْعَلُ » ، و « يُفْعَلُ » ،
وأخواتهما ، كما تثبت « التاء » في « تَفَعَّلْتُ » ، و « تَفَاعَلْتُ » ، في كل حال ، ولكنهم
حذفوا الهمزة في باب « أَفْعَلُ » ، من هذا الموضع ، فاطَّرد الحذف فيه ، لأن الهمزة
تثقل عليهم ... وكثر هذا في كلامهم ، فحذفوه ، واجتمعوا على حذفه . الكتاب
٢٧٩/٤ ، وينظر : المقتضب ٩٧/٢ ، والخصائص ١٤٤/١ ، والإنصاف ١١/١ - ١٢
و ٢٢٥ .

(٢) إلى هنا ينتهي النص الذي سقط من النسخة (ب) .

(٣) ينظر : الإنصاف ١١/١ - ١٢ و ٢٢٩ .

(٤) وهو أبو حيان الفقهسي .

(١٢/ب) / فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكَّرَمًا (١) (٢) .

(١) ورد منسوباً إلى أبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢٩٦/٢ ، وقال البغدادي : « وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ، ولا تتمته ، شرح شواهد الشافعية للبغدادي ضمن شرح الرضي على الشافعية ٥٨/٤ ، وقال محمد مجيب الدين عبد الحميد : « هذا البيت من الرجز مشطور ، وهو لأبي حيان الفقعسي ، ومع كثرة ترديد النحاة وأهل اللغة لهذا الشاهد ، فإنني لم أقف له على سوابق أو لواحق ، الإنصاف ١/هامش ص : ١١ - ١٢ .

إلا أنني وجدت الجاربردي يذكرُ شطره الأول على هذا النحو :

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكَّرَمًا .

وقال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي على الشافعية : « قيل ليس قائل هذا المصراع قائل الأول ، بل هما مختلفان ، .

كما ورد الشطر الأول كذلك في شرح جمال الدين الحسيني على الشافعية ، وينظر: مجموعة شروح الشافعية ٥٨/١ - ٥٩ - ٢٨/٢ ، ومعلوم أن قوله : « شيخٌ على كرسية معمما ، أو برواية النصب : « شيخاً على كرسية معمما ، هو شطر بيت منسوب إلى ابن جبابة اللص ، أو إلى أبي حيان الفقعسي ، أو عبد بني عبس ، أو العجاج ، أو إلى أبي الصمعاء مساور بن هند العبسي ، وقبله : « يحسبه الجاهل مالم يعلما ... »

غير أن الراجح عندي أن هذا البيت لأبي حيان الفقعسي ؛ لأن زكريا الأنصاري قد ذكره تاماً في شرحه على الشافعية ٢٨/٢ ، قبل قول الشاعر :

فإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكَّرَمًا

وهذا الأخير لم يُنسب إلا إلى أبي حيان الفقعسي ، فيكون هذا البيت قبله ، والرواية عنده :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالِمٌ يَعْلَمًا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا
فإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكَّرَمًا .

كما ورد الشطر المذكور بدون نسبة في المقتضب ٩٨/٢ ، والمنصف ٢٧/١ ، والخصائص ١٤٤/١ ، والمرتجل ص : ١٢١ ، والإنصاف ١١/١ و ٢٢٩ و ٧٨٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٩٨/٦ - ٩٩ ، والمساعد ١٨٩/٤ - ١٩٠ ، وأوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، كما ينظر : شرح المفصل ٤٢/٩ ، والهمع ٧٨/٢ ، والخزانة ٥٦٩/٤ .

والشاهد في قوله : « يُؤَكَّرَم » حيث أثبت الهمزة على الأصل ضرورة ، وكان حقها أن تحذف قياساً .

(٢) انتهى نص الإقليد .

- فلم يكن مرفوضاً في الاستعمال من كل وجه (١) .
فالامر عبارة عن كلمة يُطلب بها الفعل على طريق الاستعلاء عن الفاعل (٢) .
والامر بغير اللام مبني على السكون ، هذا مذهب أصحابنا البصريين (٣) .

(١) استعماله على الأصل لم يرفض ، وإنما استتقلوا اجتماع الهمزتين في نحو :
« أَوْكِرِمٌ » فكَرِهوا ذلك ، وحذفوها في جميع أمثله ، وما جاء منه على أصله - إن لم
يكن للضرورة - كان تنبيهاً وتصرفاً واتساعاً . ينظر : المقتضب ٩٧/٢ - ٩٨ ،
والخصائص ١٤٤/١ .

(٢) هذا في الأمر حقيقة وهو الأغلب والأكثر ، لأنه قد يُطلب به الفعل على وجه
الخشوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو : « اللهم ارحم » ، أو من غيره ، وهو
الشفاعة ، أو لم يُطلب به الفعل بل كان على الإباحة نحو : (كُلُوا واشربوا) ، البقرة
من الآية (٦٠) ، أو للتهديد نحو : (اعملوا مَا شِئْتُمْ) فصلت من الآية (٤٠) ، أو غير ذلك
من محامل هذه الصيغة .

شرح الكافية ٢٦٧/٢ ، والكلبيات ، لأبي البقاء الكفوي ، القسم الأول ص : ٢٩٥ . إعداد ؛
عدنان درويش ، ومحمد المصري ، نشر وزارة الأوقاف والإرشاد القومي ،
دمشق - الطبعة الثانية ١٩٨١م ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ٩٩/١ ،
تحقيق : د. لطفی عبد البديع ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، مكتبة النهضة
المصرية ١٢٨٢هـ - ١٩٦٣م .

(٣) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: الكتاب ١٧/١ و ١٢٧ - ١٢٨ و ٢٥/٢ ، والمقتضب
٢/٢ - ٤ و ١٢١ ، واللامات ، للزجاجي ص : ٩١ - ٩٤ ، والإنصاف ٥٢٤/٢ - ٥٤٩ ،
وأسرار العربية ص : ٢١٧ ، والمسائل الخلفية ص : ١١٤ - ١١٩ ، والتبيين ص :
١٧٦ ، وشرح المفصل ٦١/٧ - ٦٢ ، وشرح الجمل ١٩٠/٢ - ١٩١ ، وشرح الكافية
٢٨٨/٢ ، والمغني ص : ٢٩٧ - ٣٠٠ ، وائتلاف النصره ص : ١٢٥ - ١٢٦ ، وشرح
التصريح ٥٥/١ ، والهمع ٢٧ - ٣٦/١ .

أما البناء فلان الأصل في الأفعال البناء ؛ لأن الإعراب لتلك المعاني الثلاثة ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وهي مفقودة فيه .

وأما البناء على الوقف فلأنه هو الأصل في [باب] (١) البناء .

وقال (٢) الكوفيون : [هو] (٣) مجزوم باللام مضمرة ، والأصل في « افعل » ، « لَتَفْعَلْ » - باللام - .

قالوا : والدليل على صحة هذا قراءة النبي عليه السلام (فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا) (٤)

- بالتاء (٥) - غير أن « اللام » حذفت ، لكثرة الاستعمال (٦) ، كما في : « أَيْشٍ تَفْعَلْ » ، أصله : « أَيَّ شَيْءٍ تَفْعَلْ » .

(١) زيادة من (ب) .

(٢) في (أ) : « فقال » ، وما أثبتته من (ب) .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) من الآية (٥٨) في سورة يونس .

(٥) وهي من طريق أبي بن كعب ، ورويت عن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت ، وأنس بن مالك وغيرهم . ينظر: معاني القرآن ، للفراء ٤٦٩/١ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ٣٤٥/١ ، وتفسير الطبري ١٠٨/١٥ - ١٠٩ ، تحقيق: محمود شاكر ، دارالمعارف - مصر ١٩٦٠م ، وإعراب القرآن ، للنحاس ٦٥/٢ ، والحجة ، لأبي زرعة ص : ٢٣٣ ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، نشر جامعة بنغازي ، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ، والبحر المحيط ١٧٢/٥ .

(٦) الغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه من اللام ، ومن حروف المضارعة ؛ لأن من

العرب من لا يخليه منهما ، فيقول : « لَتَقُمَّ يَا زَيْدُ » ، وجعل منه قراءة : (فَبِذَلِكَ

فَلتَفَرَّحُوا) ، وحديثاً « وَلتَرزُهُ بِشَوْكَةٍ » ، و « لتأخذوا مصافكم » ، وقول الشاعر:

لَتَقُمَّ أَنْتَ يَا بِنَّ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

ينظر : التسهيل ص : ٢٣٥ ، وشرح الكافية ٢٥٢/٢ ، والمساعد ١٢٤/٢ ، والمغني

ص : ٧١٦ .

وقالوا- أيضا-: إن النهي مجزوم بالإجماع ، فكذلك الأمر (١) ، جريا على سَنَنِهم
المَسْلُوكِ من حمل الضِّدِّ على الضدِّ (٢) .

قلنا : أما القراءة فقد قيل : إنها على لغة بَعْضِهِم (٣) ، فلايرد علينا ، لأن كلا منا
في المذهب الشائع .

وأما قولهم : الحذف لكثرة الاستعمال فمردود (٤) ، إذ لو كان الحذف لذلك
لاختصَّ بمواضع كثرة الاستعمال ، بل الاستعمال (٥) بدون اللام ثابت في قليل
الاستعمال ، وفي كثير الاستعمال .

(١) ينظر : المقتصد ، للجرجاني ١٠٩٢/٢ - ١٠٩٤ ، تحقيق : د. كاظم بحر
المرجان ، نشر وزارة الثقافة والإعلام العراقية - ١٩٨٢ م .

(٢) وينظر في حُجج الكوفيين : اللامات ، للزجاجي ، ص : ٩١ فمابعدھا ،
والإنصاف ٥٢٤/٢ فمابعدھا ، والمسائل الخلافية ، ص : ١١٤ - ١١٩ ، وشرح
المفصل ٦١/٧ ، والمغني ص : ٣٠٠ ، وائتلاف النصره ص : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٣) أمر المخاطب باللام لغة لبعض العرب ، عابها الكسائي لقلتها ، ووصفها الفراء
والمبرد والزمخشري بأنها الأصل والقياس ، والأخفش والطبري على أنها رديئةٌ
مرغوبٌ عنها ، وقال الزجاجي : « هي لغة جيدة » ، وزعم ابن خالويه : أنها ضعيفةٌ
في العربية . ينظر : معاني القرآن ، للفراء ٤٦٩/١ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ٢٤٥/٢ ،
والمقتضب ١٣١ / ٢ ، وتفسير الطبري ١٠٨/١٥ - ١٠٩ ، والجمل ص : ٢٠٨ ،
والصاحح (لوم) ٢٥٤٨/٦ ، والحجة لابن خالويه ص : ١٨٢ ، تحقيق : د. عبد
العال سالم مكرم ، دارالشروق - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، والجنى
الداني ، للمرادي ص : ١٥٣ ، تحقيق : طه محسن ، طبع جامعة الموصل ١٣٩٦هـ -
١٩٧٦م .

(٤) قال المبرد : « لَأَنَّ عوامل الأفعال لاتضمّر » ، المقتضب ١٣٢/٢ - ١٣٣ .

(٥) قوله : « بل الاستعمال » سقط من (ب) .

ألا يُرى إلى (١) قولهم : « اعلوِّط » ، / و « اعلنِكُ » ، في : « تعلوِّطُ » ، أي : (١/١٣)
تلتزم (٢) . و « تَعْلَنُكُ » ، أي : تجتمع (٣) .
والشاهد لصحة ما ذكرنا قولهم : « لم يكُ » ، حيث حذفوا « النون » ، من « لم يكُنْ » ،
لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم يصن » : « لم يصُ » ، بحذف « النون » ؛
لغوات العلة ، وهي كثرة الاستعمال (٤) .
وكذا قالوا : « لم أبُل » ، (٥) ، بحذف « الالف » ، في : « لم أبال » ، و : « عم (٦)
صباحاً » ، في : « أنعم صباحاً » ، و « وَيَلْمُهُ » ، (٧) ، في : « ويل أمه » ، ولم
يقولوا : « لم أعل » ، في « لم أعال » ، ولا : « عم بالاً » ، في « أنعم بالاً » ، ولا

(١) في (١) : « أن » ، وما أثبتته من (ب) يبدو أنه الأنسب .
(٢) ينظر : الصحاح (علط) ١١٤٤/٢ ، و اللسان (علط) ٢٥٥/٧ .
(٣) ينظر : الصحاح (علك) ١٦٠٢/٤ ، و اللسان (علك) ٤٧١/١٠ .
(٤) ينظر : الإنصاف ٥٤٠/٢ و ٥٤١ .
(٥) قال سيبويه : « وسألته عن قولهم : « لم أبُل » ، فقال : هي من باليت ، ولكنهم
لما أسكنوا اللام حذفوا الالف ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا ذلك في الجزم
لأنه موضع حذف ، فلما حذفوا « الياء » ، التي هي من نفس الحرف بعد « اللام » ،
صارت عندهم كنون « يكن » ، حين أسكنست « اللام » ، هنا بمنزلة حذف
« النون » ، من « يكن » ، وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثر في كلامهم ، إذ كان من
كلامهم حذف « النون » ، والحركات ... وزعم الخليل أن ناسا من العرب يقولون :
« لم أبله » ، ولا يزيدون على حذف الالف ، حيث كثر الحذف في كلامهم » .
الكتاب ٤٠٥/٤ .

(٦) بحذف « الالف » ، و « النون » ، استخفافا عند بعضهم . اللسان (نعم) ٥٨١/١٢ .
(٧) وفي اللسان : « رَجُلٌ وَيَلْمُهُ » ، و « وَيَلْمُهُ » ، اللسان (ويل) ٧٤٠/١١ .

« وَيُلْخِطِهِ » ، في « وَيُلْ أَخْتِهِ » ؛ لكثرة الاستعمال في السوابق (١) ، وقلته في اللواحق .
وأما قياسهم « الأمر » ، على « النهي » ، بطريق حمل الضدِّ على الضدِّ . قلنا :
منع عن القياس وجود حرف المضارعة في « النهي » ، وعدمه في « الأمر » ، (٢) .
فكان هذا قياساً مع وجود الفرق في « الأمر » ، الحاضر ، ومثل ذلك الفرق يفك
الجمع بالقياس ، ويوقعه في ظلمة بعيدة عن « النبراس » .
وهذا لأن حرف المضارعة علة وجود الإعراب في المضارع (٣) ، وهو باقٍ في
« النهي » ، دون « الأمر » ، فلا يلزم من انجزام ما فيه علة وجود الإعراب انجزام
ماليس فيه تلك العلة .

(١) وجعل سيبويه الحذف في مثل ذلك من الشواذ ، وليس مما يقاس عليه ويطرده .
الكتاب ٤٠٥/٤ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص : ٣٢٠ .

(٣) ذلك أن حرف المضارعة فيه يجعله على صيغة تماثل صيغة الاسم . وينظر :
شرح السيراني ٧٥/١ ، والإنصاف ٥٤١/٢ .

وإن زعموا : أن حرف المضارعة مقدر ، لم يستقم ، لأن حرف المضارعة من جملة صيغة الكلمة ، كالميم ، في اسم الفاعل من المنشعبة .

(١٣/ب)

يؤيد ما ذهبنا إليه : أن الجزم في الأفعال / نظير الجر في الأسماء .
وحرف الجر لا يعمل مَعَ الحذف (١) .

(١) لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في الضرورة عند سيويه وابن جني وابن عصفور والسيوطي ، وعند الأخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله قياساً إذا تعين الجار ، كما في : « خرجت الدار » ، وعند ابن مالك يجوز حذفه وإبقاء عمله ، ونص ابن عقيل على أن هذا الجواز يكون في جواب ماتضمن مثله ، نحو : « زيد » في جواب من قال : « يَمَن مررت » ؟ ، كما نسب ابن عقيل إلى سيويه جواز الجر في قولهم : « اثتني بدابة ولو حماراً » ، على ضعف في غير ضرورة شعر ، وقال ابن هشام : « قد يحذف غير (رَبِّ) ويبقى عمله ، وهو ضربان : سماعي ، كقول رؤبة : « خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » ، جواباً لمن قال : « كيف أصبحت » ؟ ، وقياسي ، كقولك : « بكم درهم اشتريت ثوبك » ؟ أي : بكم من درهم ؟ . ينظر : الكتاب ٩/٢ ، وسر الصناعة ٢٩٠/١ ، وشرح الجمل ٤٨٢/١ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٨ ، والتسهيل ص : ١٤٩ ، وشرح الكافية ٢٧٢/٢ ، وأوضح المسالك ٧٩/٢ ، والمساعد ٢٩٨/٢ ، والهمع ٢٢١/٤ .

فكذا حرف الجزم (١) .

(١) ماذهب إليه المؤلف هو مذهب سيبويه وأصحابه ، فإنهم لايجيزون حذف حرف الجزم وإبقاء عمله في النثر ، ويجيزون إضماره في الشعر ضرورة ، كقول الشاعر :
محمد تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ
إذا ماخِفتَ من شيءٍ تبالا .

وأجاز الكسائي والقراء حذفه في النثر ، وجعلا منه نحو : « قل له يفعل » ،
وأما المبرد فقد منع حذف الجازم وإبقاء عمله حتى في الشعر .
وزهد الكوفيون وأبو الحسن إلى جواز حذف الجازم وإبقاء عمله ، وأنه يحذف
حذفاً مستمراً في نحو : (قُم) ، و (اقعد) ، وأنَّ الأصل : (لَتَقُمْ) ، و (لَتَقْعُد) ،
فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة .
ينظر : الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، والأصول ١٥٧/٢ ، والتبصرة
٤٠٦/١ ، واللامات ، للزجاجي ص : ٩١ فما بعدها ، وسر الصناعة ٣٩١/١ ،
والإنصاف ٥٢٤/٢ و ٥٣٠ و ٥٤٤ ، والمسائل الخلفية ص : ١١٤ - ١١٩ ،
والتبيين ص : ١٧٦ ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣ -
١٥٧٠ ، وشرح الكافية ٢٥٢/٢ ، والمغني ص : ٢٩٧ - ٣٠٠ ، والمساعد ١٢٣/٣ ،
وائتلاف النصره ص : ١٢٥ - ١٣٦ ، والخزانة ٦٢٩/٣ .

[نونا التوكيد]

ثم الكلام في النون الثقيلة ، والنون الخفيفة .

قال الخليل - رحمه الله - : « إذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا أتيت بالنون الثقيلة فأنت أشد توكيدا ، (١) .

وإنما حركه ما قبل النون المؤكدة في فعل (٢) الواحد المذكر ، مجزوما كان أو مرفوعا ، للاحتراز عن اجتماع الساكنين (٣) .

لان النون الخفيفة ساكنة ، والشديدة نونان : فالاولى منهما ساكنة .

وتعيين الفتحة - أي : في المذكر - للاحتراز عن الالتباس ، إذ لو كسر لالتبس بفعل المؤنث في « لا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا » ، ولو ضم لالتبس بفعل جماعة الرجال ، في نحو : « لا تَضْرِبَنَّ زيدا » ، (٢) .

لان الاصل : « لا تضربي يا امرأة » ، و « لاتضربوا يارجال » .

(١) الكتاب ٥٠٩/٣ .

(٢) قوله : « فعل » سقط من (ب) .

(*) واجتماع الساكنين ناشئ من سکون آخر الفعل لحدوث البناء فيه ، بسبب النون ، وأصل البناء السكون ، والنون ساكنة . ينظر : شرح المفصل ٣٧ / ٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥١٨/٣ - ٥١٩ .

فالكسرة والضمة فيهما تدلان على « الواو » ، و « الياء » ، (١) المحذوفتين (٢).
فإن قيل : كيف سقطت « الواو » في « اضْرِبَنَّ » ، و بقيت (٢) « الالف » في :
« اضْرِبَنَّ » ؟

قلنا : سقوط « الواو » للتخفيف ، مع حصول الغرض بغير ثبوت « الواو » ، (٤) .
وأما (٥) بقاء « الالف » ، فلئلا يلتبس عند سقوطها بفعل الواحد (٦) .
ثم اعلم (٧) أن الخفيفة توافق الثقيلة مرة ، وتخالفها أخرى ، فلا بد من بيان
مواقع الثقيلة أولا ، ثم من بيان الموافقة والمخالفة ثانياً .

-
- (١) في (ب) : « على الياء » ، و « الواو » .
(٢) تحذف « الواو » ، لأنها ساكنة ، والتقت مع النون الأولى الساكنة من النون
المشددة ، فلم تثبت ، وكذلك « الياء » تحذف لالتقاء الساكنين ، وهما : « الياء » ،
والنون الأولى الساكنة من النون المشددة . وينظر : شرح الجمل ٤٩٢/٢ .
(٣) في (أ) : « فبقيت » ، وما أثبتته من (ب) .
(٤) لان الضمة الموجودة قبل الواو دليل عليه .
(٥) في (ب) : « أما » .
(٦) ينظر : الكتاب ٥١٩/٣ ، ويرى الجرجاني أن هذا لا يقطع ؛ لاجل أن النون
مكسورة في الاثنتين ، ومفتوحة في الواحد ، إلا أن إثباته أذهب في الاحتياط بكل
حال ... ولم تحذف « الالف » في « تَفْعَلَنَّ » ، ؛ لاجل أن « الالف » خفيفةٌ . المقتصد
١١٣٢/٢ .
(٧) من هنا بداية نص الإقليد ج٢ ق ١/٢٧١ .

(١٤/أ)

وهو أن أمثلة المضارع على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : ما ليس في آخره « نون » وهو أربعة :
« أضرب » ، « نضرب » ، « يضرب » ، « تضرب » .

والثاني : ما في آخره « نون » ، بعد « ألف الضمير » ، و « واو » ، و « يائه » ،
وهو خمسة :
« يَضْرِبَانِ » ، و « تَضْرِبَانِ » ، و « يَضْرِبُونَ » ، و « تَضْرِبُونَ » (١) ، و
« تَضْرِبِينَ » .

والثالث : ما في آخره « نون (٢) جماعة النساء » ، وهو اثنان : « يَضْرِبَانِ » ،
و « تَضْرِبَانِ » .

فبالثقلية تفتح الاواخر في الصنف الاول ، نحو : « أَضْرِبَنَّ » ، و « نَضْرِبَنَّ » ، و
« يَضْرِبَنَّ » ، و « تَضْرِبَنَّ » .
وأما (٣) البناء فلما ذكرنا : أن (٤) الاصل في الافعال البناء ، و البناء على الحركة
لكون البناء عارضا^(٥) ، وعلى الفتحة للخفة (٦) .

(١) قوله : « تضربون » سقط من (ب) .

(٢) قوله : « نون » سقط من (ب) .

(٣) في (أ) : « أما » ، وما أثبتته من (ب) .

(٤) في (ب) : « لأن » .

(٥) ذكر المصنف في ص : ٢١٨ أن فتح ما قبل النون للتخلص من التقاء الساكنين ، ونكرهنا أن البناء على الحركة لكون البناء عارضا ، وهذا تناقض .

(٦) ذكر المصنف في ص : ٢١٨ أن تعيين الفتحة في نحو : « لَاتَضْرِبَنَّ » للاحتراز عن الالتباس بينه وبين فعل المؤنث ، نحو : « لَاتَضْرِبَنَّ » ، أو فعل جماعة الرجال ، نحو : « لَاتَضْرِبَنَّ » ، ونكر هنا أن البناء على الفتحة للخفة ، وهذا اضطراب .

ثم بالثقيلة تحذف النونات في الصنف الثاني ؛ لان ثبوت النونات للإعراب ،
وقد زال الإعراب ، فتزول هي (*)

وتحذف « واو الضمير ، و « يازه » - أيضا - لانهما ساكنان ، وقد لاقاهما
« نون ، ساكنة (١) ، فتحذفان تفاديا من التقاء الساكنين ، وإن كان التقاؤهما
على حدهما (٢) ؛ لعدم الاحتياج إليهما ؛ لان ضمة ما قبل « الواو ، دليل على
« الواو » ، وكسرة ما قبل « الياء » ، دليل على « الياء » (٣) .
ولا تحذف « الالف » ؛ لانها خفيفة ، فلا يلزم الثقل (*)

فلو كانت « النون المؤكدة » بعد الالف مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد
عند حذف « الالف » ، وجهاً لمنع حذفها .

ولكن « النون » بعد « الالف » مكسورة ، فلم يلزم الالتباس ؛ فلذا لم يذكر ذلك (١٤/ب) الوجه .

وبالثقيلة (٥) في الصنف الثالث تجلب « الالف » ، وتقع بينها وبين « نون النساء » ،

للفصل بين النونات (٦) ، نحو : « يَضْرِبَنَّ » ، و « تَضْرِبَنَّ » (٧) ، كما
أُحْمِتْ في « أَنْتُمْ » ، للفصل بين الهمزتين .

وأما « النون الخفيفة » ، فهي كالثقيلة في جميع ما ذكرنا ، إلا في وقوعها بعد ألف (٨)
الضمير ، كما في : « اضربان » ، وبعد الالف المجلوبة ، كما في : « اضربان » ،

(*) لم يزل الإعراب في الصنف الثاني على ما ذكر المصنف ، إذ الأفعال الخمسة مع نون التوكيد
معربة وليست مبنية ، لأن الفعل المضارع لا يبني إلا إذا باشرته النون المؤكدة ، وهذا مذهب الجمهور ،
قال ابن مالك :
وأعربوا مضارعاً : إن عربياً من نون توكيد مباشرٍ
وقد وافق المصنف الأخفش والزجاج اللذين ذهبا إلى أن الفعل المضارع مبني مع نون التوكيد سواء
إتصلت به نون التوكيد أم لم تتصل . ينظر : شرح ابن عقيل ٣٩/١ و ٣١٢/٢ - ٣١٥ ، والمساعد
٦٧١/٢ - ٦٧٢ .

- (١) يريد : النون الأولى الساكنة من نون التأكيد المشددة .
- (٢) الحد الذي يسمح بالتقاء الساكنين : ١ - أن يكون أولهما حرفاً مدّ ولين .
- ٢ - أن يكون الثاني مدغماً ، نحو : « دابة » ، و « شابة » . ينظر : شرح المفصل ١٢٠/٩ - ١٢١ .
- (٣) وإن كان ما قبل « الواو » ، و « الياء » مفتوحاً تثبتان ، نحو : « اخشون » ، و

« اخشيين » ، التبصرة ٤٣٦/١ - ٤٣٧ .

(*) للمؤلف تعليان : الأول : أن (الألف) بقيت في (اضربان) ولم تسقط لئلا يلتبس عند سقوطها
بفعل الواحد . والثاني : أن (الألف) لم تحذف لأنها خفيفة فلا يلزم الثقل ، وأن النون المؤكدة

مكسورة في (اضربان) ومفتوحة في (اضربن) . وينظر ما سبق ص : ٢١٨ .

(٤) قد يلتبس بالفعل المؤكد المتعدي إلى ياء المتكلم نحو : (لا تضرباني) .

(٥) في (ب) : « بالثقيلة » .

(٦) وكذلك ليزول اجتماع الامثال ، ويخف ما فيه من الثقل وفقرط الكلفة على اللسان .

المقتصد ١١٣٣/٢ .

(٧) في (ب) : « يضربان وتضربان » ، وهو تحريف . (٨) في (ب) : « الالف » .

فإنها لا تقع بعدهما (١) ؛ لالتقاء الساكنين : « الالف » و « النون » ، (٢) .
وأمثلة الامر كأمثلة المضارع ، نحو : « اضْرِبَنَّ » ، من الصَّنْف الاول ، و
« اضْرِبَنَّ » ، و « اضْرِبَنَّ » من الصَّنْف الثاني ، [و] (٣) « اضْرِبَنَّ » من
الاول ، و « اضْرِبَنَّ » ، و « اضْرِبَنَّ » من الثاني ، وهذه الثلاثة بالنون
الخفيفة (٤) .
وأما « النهي » فهو (٥) مجزوم بـ « لا » ، (٦) ، وإنما جزم بها لوجهين :

(١) هذا مذهب البصريين وأجاز يونس والكوفيون وقوع النون الخفيفة بعدهما .
ينظر : الكتاب ٣ / ٥٢٧ ، والمقتضب ٢٤/٣ ، والتبصرة ٤٣٠-٤٢٩/١ ،
ودقائق التصريف ص : ١١٧ ، والمقتصد ١١٢٣/٢ - ١١٢٤ ، والنكت ٩٦٨-٩٦٥/٢ ،
وشرح الكافية ٤٠٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٨/٢ .

(٢) أنكر سيوييه أن يكون التقاء الساكنين عربيًا ، قال : « فهذا لم تقله العربُ ،
وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الالف ساكن إلا أن يدغم » ، ونص صاحبُ
(دقائق التصريف) على أن بعض العرب يدخلون النون الخفيفة بعد ألف
الضمير في « اضْرِبَانُ » ، وبعد الالف المجبوبة ، نحو : « اضْرِبِنَانُ » ، وأشار
الجرجاني إلى أن ذلك قليل في الكلام ، غير قبيح . ينظر : الكتاب ٥٢٥/٣ فما بعدها ،
ودقائق التصريف ص : ١١٧ ، والمقتصد ١١٢٣/٢ - ١١٢٤ .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) انتهى نص الإقليد .

(٥) في (ب) : « فهي » .

(٦) ويرى السهيلي أن « لا » ، هذه هي النافية ، وأن الجزم بـ « لام » ، محذوفة ، و « لا »
زائدة بين الجازم والمجزوم ؛ لقصد النفي ، ونسب صاحب (شرح التصريح) هذا
الرأي إلى الكسائي ، وقيل : إن أصلها لام الامر زيدت عليه الالف ، ففتحت لأجلها ،
و من النحويين من زعم أن « لا » ، هذه ناهية ، ولكن أُلغيت ، وعملت « إن » ،
ينظر : نتائج الفكر ص : ١٤٢ ، والمغني ص : ٢٢٧ ، والمساعد ١٢٦/٣ ، وشرح
التصريح ١٤٦/٢ ، والهمع ٣١٠/٤ .

[أحدهما] (١) : أن « لا » هذه (٢) شابهت « إن » الشرطية في نقل الفعل من الحال إلى الاستقبال ، وفي إخراجها عن كونه خبرا ، فجزمت كـ « إن » الشرطية .

والثاني : أنها لما أثرت فيه بالنقل من الحال إلى الاستقبال ناسب أن تؤثر فيه لفظا ؛ ليكون تغيير اللفظ دليلا على تغيير المعنى .

وكان ذلك التغيير اللفظي بالجزم (٣) ؛

لأنها لما نقصت حاله من احتمال معنيين : الحال والاستقبال إلى احتمال معنى واحد ، وهو الاستقبال / ناسب أن يكون التغيير بالجزم ، الذي ينقص من الكلمة الحركة .

ولأنها نقيضة لام الأمر ، فإنها تقتضي الإقدام على الفعل ، وهذه تقتضي الامتناع عنه (٤) ، وهم يحملون النقيض على النقيض ، لأنهما يتلازمان في الخطور بالبال .

وكذلك لام الأمر فإنها عملت (٥) الجزم لمشابهتها « إن » الشرطية ، على ما ذكرنا في « النهي » (*) .

وإنما كسرت (٦) - مع أن من حق الحروف الواردة على حرف واحد أن تكون

(١) زيادة من (ب) .

(٢) قوله : « هذه » سقط من (ب) .

(٣) في (ب) : « بالجر » ، وهو تحريف .

(٤) في (ب) : « منه » .

(٥) في (ب) : « علمت » ، وهو تحريف .

(*) ينظر ما سبق ص : ٢١٣ و ٢١٥ ، ولم يذكر هناك مشابهة لام الأمر (إن) الشرطية ، وإنما ذكر مشابهة الأمر للنهي في الجزم .

(٦) ويجوز إسكانها بعد « الواو » ، و « الفاء » تخفيفا ، وهو أكثر من تحريكها ،

وزاد بعضهم إسكانها بعد « ثم » حملا على « الواو » ، و « الفاء » . ينظر :

المقتضب ١٣٤/٢ ، واللامات ، للزجاجي ص : ٩٠ ، وسر الصناعة ٢٨٤/١ - ٢٨٥ ،

واللامات ، للهروي ص : ١٢٠ - ١٢١ ، تحقيق : يحيى البلداوي ، مكتبة الفلاح -

الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، والجنى الداني ص : ١٥٤ ، والمغني

ص : ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والمساعد ١٢١/٣ - ١٢٢ ، والهمع ٣٠٧/٤ .

مفتوحة (١) كهمزة الاستفهام و « الواو ، العاطفة (٢) - لشبهها باللام الجارة (٢) ، من حيث إن كلا منهما يكون مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة . وهذا هو الجواب عن (٤) الذين يسألون (٥) عن (٦) الفرق بين « لا ، التي للنفي ، وبين « لا ، التي للنهي .

فإن الثانية تعمل الجزم دون الأولى (٧) ، بل أن الحروف العاملة هي المختصة بنوع واحد من الاسم والفعل كالحروف الجارة عملت الجر لاختصاصها بالاسم والحروف الجازمة للفعل عملت الجزم لاختصاصها بالفعل (٨) .
وأما حروف (٩) الاستفهام وحروف العطف ونحوها فَمَا لم تكن لازمة لنوع واحد لم تعمل في شيء من الاسم والفعل (١٠) .

(١) ونص الفراء على أن بني سليم يفتحون اللام ، فيقولون : « ليقيم » ، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة ، وإلى ذلك أشار الرضي وابن مالك . ينظر : معاني القرآن ٢٨٥/١ ، وسر الصناعة ٨٤/١ ، وشرح الكافية ٢٥١/٢ ، والتسهيل ص : ٢٢٥ ، والجنى الداني ص : ١٥٤ ، والمساعد ١٢١/٢ ، وشرح التصريح ٢٤٧/٢ ، والهمع ٢٠٧/٤ .
(٢) ينظر : سر الصناعة ٢٨٧/١ .
(٣) قال ابن جنى : « ولو قال قائل : إنما كسرت لام الأمر للفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين لكان قولاً قوياً » . سر الصناعة ٢٨٧/١ .

(٤) قوله : « عن ، سقط من (ب) » .

(٥) في (أ) و (ب) : « الذي يسلكون » ، ولعل ما أثبتته هو الانسب .

(٦) في (ب) : « من » .

(٧) ويجوز عند الكوفيين الجزمُ بـ « لا ، النافية إذا صلح قبلها « كي » ، نحو : « جئت لا يَكُنْ له علي حجة » ، و « لا يكون » ، وقد سمع ذلك عن العرب ، حكى الفراء : « ربطتُ الفرسَ لاينفلتُ » - بالرفع والجزم - وقال الرضي : « ولا منع أن يجعل « لا ، في مثله للنهي » . ينظر شرح الكافية ٢٥٢/٢ ، وحاشية الخضري ١١٩/٢ .

(٨) ينظر : الكتاب ٩/٢ .

(٩) في (ب) : « حرف » .

(١٠) وعند ابن برهان أن العامل في المعطوف الحرف العاطف . شرح المفصل ٨٩/٨ .

[الفعل المبني للمجهول]

وأما المجهول فنحو : « نُصِرَ » بضم الأول وكسر ما قبل الآخر . قال في (الفصل) : « هو ما استغني عن فاعله ، فأقيم المفعول مقامه » (١) .

ثم فائدة / نفس الاستغناء عنه إنما يكون (٢) (لتطهير اللسان عنه ؛ لحقارته ، (١٥/ب) نحو : « سُتِمَ الخليفةُ » ، بدون ذكر اسم الشَّاتم ، أو لتعظيم الفاعل ، أو لستر الفعل عليه لمعنى من المعاني (٣) .

وأما فائدة إقامة المفعول مقام ذلك (٤) الفاعل ، فلئلا (٥) يبقى الفعل بلا مسند إليه (٦) .

فإن قيل : كيف ناب المفعول متابَ الفاعل - وهما ضدان في المعنى - ؟ .

قلنا : ماذا يستبعد عندهم ؛ لأنهم شرطوا في وصف الفاعل أن يسند الفعل

إليه ، مقدما عليه . وليست الشرطية أن يوجد الفعل من الفاعل ، ألا تراك (٧)

تقول : « لم يقم زيد » ، فترفعه بالفاعلية ، وقد نفيت عنه الفعل .

(١) ص : ٢٥٨ .

(٢) من هنا بداية نص الإقليد ج٢ / ق ٢٢٢ / ١ .

(٣) ينظر في ذلك : شرح المفصل ٦٩/٧ - ٧٠ ، وشرح الجمل ٥٢٤/١ .

(٤) قوله : « ذلك » سقط من (ب) .

(٥) في (أ) و(ب) : « لئلا » ، وتلزم « الفاء » ، جواب « أما » . ينظر : الكتاب ٤ /

٢٢٥ .

(٦) ينظر : كشف المشكل ٢٠٦/١ .

(٧) في (ب) : « ألا يرى » .

فلو كان من شرط الفاعل وجود الفعل منه لما استقام رفع « زيد » - هنا -
بِالفاعلية .

فلما ثبت أن مُجَرَّدَ (١) الإسناد إليه كافٍ في كونه فاعلاً ثبت أن « زيدا » في :
« ضُرب زيدٌ » - بالضم - يصلح أن يكون فاعلاً ؛ لوجود الإسناد إليه ، وإن لم
يوجد منه الضرب .

وأما (٢) نفس العدول عن صيغة إلى صيغة ، فلئلا يقع الالتباس بين الفاعل
والمفعول ، فإنك إذا قلت : « ضُرب زيد » - بفتح الضاد - في المبني للفاعل ،
والمبني للمفعول - وهو المجهول - لا يُدرى أ « زيد » المرفوع بعده فاعل في
المعلوم ، أم (٣) مفعول أقيم مقام الفاعل في المجهول ؟

(١/١٦)

لأن الرَفْعِيَّةَ تلزمه (٤) في الحَالَيْنِ (٥) (٦) .

والفرق بين الرفعيين ثابت ، يظهر أثره فيما بعد المرفوع ، حتى لو كان المرفوع
بطريق الفاعلية في المعلوم ،
ينصب « عمرو » بعده في قولك : « ضرب زيدٌ عمراً » ،
ولايتأتى ذلك فيما إذا كان المرفوع بطريق قيامه مقام الفاعل في المجهول (٧)
(٨) (وأما ضم الأول فلأن الضمة حركة الفاعل ، فلما حذف الفاعل لفظاً بني على

(١) في (٢) : « متجرد » . (٢) في (ب) : « أما » .

(*) العبارة في (١) و(ب) : « لا يُدْرَى أن "زيداً" المرفوع بعده فاعل ... »، وهمزة التسوية لها
الصدارة وتدخل على الجمل لا على المفردات. ينظر : المغني ص: ٢٤.

(٣) في (أ) : « أو » ، وما أثبتته من (ب) ، لأن همزة التسوية تأتي بعدها (أم) ، إذ

المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه
خبر ، قال سيبويه : « وتقول : ما أدري أقام أم قعد ، إذا أردت : ما أدري أيهما

كَانَ » . الكتاب ١٧١/٣ ، وينظر : المغني ص : ٦١ و ٦٣ .

(٤) في (ب) : « يلزم » .

(٥) في (ب) : « الحالتين » .

(٦) انتهى نص الإقليد .

(٧) هذا في الفعل المتعدي لواحد ، وأما المتعدي إلى أكثر من واحد فإنه ينصب ما بعد المفعول الأول ،
نحو : « أعطى الفقير درهماً » ، و« أعلم زيدٌ عمراً منطلقاً » . ينظر : شرح ابن عقيل ٤٥١/١ و ٥١٣-٥١٥ .

(٨) من هنا بداية نص الإقليد ج٢ ق ٢٢٢/ب .

حركة تشاكل حركة الفاعل ؛ ليكون ذلك دليلا على أن المحذوف في اللفظ مرفوع (١) .

وأما كسر الثاني في نحو (٢) : « ضَرِبَ » - بكسر الراء - فلأنه لما خالف الأفعال بِطَيِّ ذكر الفاعل جعل له بناءً يخالف أُبْنِيَّةَ الأسماء والأفعال ، وهو « قُولُ » - بضم الأول . وكسر الثاني - (٣) (٤) .

(١) في (ب) : « المرفوع » ، وضعّف ابن فلاح اليميني هذا التعليل بقوله : « ومن قال : ضمّ أوله عَوْضًا عن الفاعل المحذوف ، أو إشعارا بأن المحذوف يستحق هذه الحركة فهو ضعيف » . المغني ٥٢٠/٢ ، وقال الفراء : « لما كان المبني للمفعول دَالًا على الفاعل والمفعول بنوه على أقوى الحركات ، كما بُنِيَ « قَبْلُ » ، و « بَعْدُ » ، على الضم ؛ لأنهما يدلان على معنهما ، وعلى معنى المحذوف منهما ، وكما ضم « نحن » ؛ لأنه يدل على التثنية والجمع ، وضم « منذ » ؛ لأنه يدل على معنى « من » ، و « إلى » . الإقليد ج٢ ق ٢٢٢/ب .

(٢) قوله : « نحو ، سقط من (ب) .

(٣) الكسر فيه لَفَّةٌ الأكثر ، ومنهم من يسكّنه مُطلقًا ، كقوله :

لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ .

ومنهم من يفتحه في معتل اللام ، فتقلب « الياء » ، « ألفا » ، فيقول في « رُؤْيُ زَيْدٍ » : « رُؤْيَى » - بفتح الهمزة - . ينظر : حاشية الخضري ١٦٨/١ .

وهذا البناء لا يخالف أُبْنِيَّةَ الأسماء على الإطلاق على ما يفهم من كلام سيبويه ومن تبعه كالمصنف ، حيث جاء على (فَعِلُ) (الدُّنْلُ) ، وهي دويبة صغيرة تشبه ابن عرس ، قال الأخفش : « وإلى المسمى بهذا الاسم نسب أبو الأسود الدُّوْلِيُّ ، إلا أنهم فتحوا الهمزة على مذهبهم في النسبة استثقالا لتوالي الكسرتين مع ياء النسب . وقال ابن بري : « قد جاء « رُئِمَ » في اسم الاستِ » . ينظر : الكتاب ٢٤٤/٤ ، وأدب الكاتب ص : ٥٨٥ - ٥٨٦ ، والصحاح (دال) ١٦٩٤/٤ ، والممتع ٦١/١ ، واللسان (دال) ٢٣٣/١١ .

(٤) انتهى نص الإقليد .

ولأنه لو ضم ثانيه مع ضم الاول لكان على مثال « طُنْب » ، (١) ، و « رُسُلٍ » ، .
ولو فتح ثانيه مع ضم الاول لكان على مثال « نَغْر » ، (٢) ، و « جَرْدٍ » ، (٣) .
فحينئذ كان مثال الفعل مشتبهًا بمثال الاسم ، والاصل عدم الاشتباه ، وما ذلك إلا
بهذه الصيغة (٤) .

(١) الطُّنْبُ : حَبْلُ الْخَبَاءِ ، وَعِرْقُ الشَّجَرِ ، وَعَصَبُ الْجَسَدِ . الصحاح (طنب) .
١٧٢/١ .

(٢) كتب تحتها في (أ) : « طير صغير جدا » ، وفي الهامش : « نَغْر : طَيْرٌ مَثَلُ
العصافير » ، وفي الصحاح : « النغْرُ : هي طَيْرٌ كالعصافير ، حُمْرُ المناقيرِ (نغرا)
٨٣٣/٢ .

(٣) الْجُرْدُ : ضَرْبٌ مِنَ الْفَأْرِ ، وَقِيلَ : الذَّكَرُ الْكَبِيرُ مِنَ الْفَأْرِ ، أَكْثَرُ مِنَ الْيَرْبُوعِ ،
أَكْدَرُ ، فِي ذَنْبِهِ سَوَادٌ ، وَالْجَمْعُ جُرْدَانٌ . اللسان (جرد) ٤٨٠/٣ .

(٤) قال سييويه : « ليس في الأسماء والصفات (فُعِل) ، ولا يكون إلا في الفعل » .
الكتاب ٢٤٤/٤ .

[اسم الفاعل]

اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل (١) ، وإنما اشتق منه لمشابهتهما (٢) في الوقوع صفة للنكرة وفي احتمالهما (٣) الحال والاستقبال . وفي العمل عمله [وفي الحركات والسكنات] (٤) وغيرها (٥) .
وصيغته من الثلاثي على وزن « فاعل » (٦) ، وحذف علامة الاستقبال من « يضرب » للفرق بينهما (٧) .

/ فبعد ذلك لابد من إدخال حرف (٨) عليه ؛ لئلا يلتبس بالماضي ، فأدخلت (٩) (ب/١٦) « الالف » لخفتها ، وأدخلت (١٠) بين « الفاء » و « العين » ؛ لأن في الإدخال فيما

() ذكر المصنف في ص: ٦٨ أن المصدر أصلٌ اشعبت منه فروع كثيرة من الماضي والمستقبل والأمر والنهي وأسماء الفاعل والمفعول ... الخ ، وذكر هنا أن اسم الفاعل مشتق من المضارع ، وهذا تناقض ، ومن وقع في هذا التناقض صاحب (مراح الأرواح) . وينظر: مراح الأرواح ص: ١٩ و ٢٥

و قال العيني : « و المفهوم من كلام بعضهم أنه مشتق من الماضي ،

فكأنه نظر إلى أن الماضي أصل بالنسبة إلى المضارع ، وأن التصرف في الاشتقاق من الماضي أقل » .
شرح المراح ق ٤٩/ب ،

(٢) في (أ) و (ب) : « لمناسبتهما » ، وما أثبتته من هامش (أ) يبدو أنه الانسب .

(٣) في (أ) : « احتمالها » ، وما أثبتته من (ب) .

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) أوجه المشابهة هذه هي التي جعلت الفعل المضارع معربا ؛ لأنه أصبح مشبها باسم الفاعل ، كما أن اسم الفاعل إنما عمل لمشابهته الفعل المضارع على ما هو مشهور . ويراجع : المقتصد ٥٠٥/١ فما بعدها ، وكشف المشكل ٤١٣/١ - ٤١٤ ، وشرح المفصل ٧٠/٦ و ٧٨ .

(٦) هذا فيما إذا كان من (فَعَلَّ) ، أما إن كان من (فَعُلَّ) فيأتي على (فَعِيلٍ) ،

و (فَعُلَّ) ، نحو : « ظَرِيفٌ » ، و « ضَخِمٌ » ، و يقلُّ مجيئه على (فَاعِلٌ) ،

ينظر : المتع ٤٥٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢٥/٢ ، والمساعد

٥٨٧/٢ ، ومراح الأرواح ص : ٢٥ .

(٧) في (ب) : « بينها » ،

(٨) في (ب) : « الحرف » ،

(٩) في (ب) : « فأدخل » ،

(١٠) في (ب) : « وأدخل » ،

- قبل « الفاء » التباسا بينه وبين (١) (المتكلم .
وكسر عينه ؛ لأن في تقدير الفتحة التباسا بينه وبين) (١) الماضي للمفاعلة (٢) .
وفي تقدير الضم يلزم الثقل .
ولا يقال : ففي تقدير الكسرة - أيضا- يلزم الالتباس بينه وبين أمر المفاعلة (٣).
لأننا نقول : نعم كذلك (٤) ، إلا أن اختيار وقوع الالتباس بينه وبين الأمر أول
من اختيار وقوع الالتباس بينه وبين ماضي المفاعلة .
لأنه لا مناسبة بينهما ألبتة ، بخلاف الأمر فإنه للاستقبال المحض (٥) .
واسم الفاعل - أيضا - يحتمل (٦) الاستقبال (٧) ، فكان بينهما مناسبة ، باعتبار
احتمال الاستقبال ، ولأنه يزول الالتباس بينهما - [أي : بين أمر المفاعلة ، وبين
اسم الفاعل] (٨) - بالنون (٩) وتركه بخلاف ماضي المفاعلة ، فإنه لا نون فيهما
جميعا ، فيؤكد الالتباس .

-
- (١-١) سقط من (ب) .
(٢) في (ب) : « ماضي المفاعلة » .
(٢) وفي مراح الأرواح : « ويتقدير الكسرة أيضا يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة » ،
ص : ٢٥ .
(٤) في (أ) : « ذلك » ، وما أثبتته من (ب) .
(٥) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٥ .
(٦) في (ب) : « عمل » ، وهو تحريف .
(٧) في (أ) : « للاستقبال » ، وما أثبتته من (ب) .
(٨) زيادة من (ب) .
(٩) في (ب) : « وبالنون » ، والمراد : كون النون داخلة في الأمر دون اسم الفاعل ،
وما جاء منه في قول الشاعر :

أَقَانِلُنَّ : أَحْضِرُوا الشُّهُودَا .

- فقد عدّه ابنُ جنِي من الاستخسان ، وابنُ مالك وابنُ عقيل من الاضطرار ، وعدّه
السِّيوطيُّ من الشذوذ . ينظر : الخصائص ١٣٦/١ ، وسر الصناعة ٤٤٧/٢ ،
والمساعد ٦٧٠/٢ ، والهمع ٤٠٢/٤ .

وصيغته (١) من غير الثلاثي على صيغة مستقبلة ، بميم مضمومة (٢) ، وكسر
ماقبل الآخر ، نحو : «مُكْرِمٌ» .

فاختير « الميم » لتعدّر زيادة حروف العلة؛ إذ في زيادتها يلزم الالتباس بينه
وبين المستقبل ، وقرب « الميم » من « الواو » في (٣) كونهما شفويين (٤) وضم « الميم »
للفرق بينه وبين الموضع (٥) ، كما في « مَسْجِدٌ » .

وأما نحو : « مُسَهَّبٌ » للفاعل ، على صيغة المفعول من « أَسْهَبَ » ، و « يَأْفَعُ » من
« أَيْفَعُ » ، فشاذ (٦) .

وفي المونث أدخلت (٧) « التاء » في آخره ، كما في « ضاربة » للفرق .

/وتعيين « التاء » ، (٨) لتعيّنها في الفعل (٩) المونث . كما في « فَعَلْتُ » ، و (١٧/أ)
« تَفَعَّلُ » ، (١٠) .

(١) في (ب) : « وصيغه » .

(٢) وقد تُكسر « الميم » ، نحو : « مُنْتِنٌ » ، بإتباع « الميم » ، « للعين » ، من
« أَنْتَنَ » ، وربما تضم عينه ، نحو : « مُنْتُنٌ » ، بإتباع « العين » ، « للفاء » ، ينظر :
المساعد ١٨٩/٢ ، وحاشية الخصري ٢٤/٢ .

(٣) في (ب) : « وفي » .

(٤) في (أ) و (ب) « شفوية » ، وما أثبتته يبدو أنه الأولى . وينظر : الكتاب ٤٣٣/٤ .

(٥) أي : موضع وقوع الفعل ، وهو اسم المكان .

(٦) وهما مثالان نادران ، ولا يقال : « مُسَهَّبٌ » ، - في الأولى - بكسر « الهاء » على

القياس ، ومما شذ لندرته على مثال الثاني قولهم : « أَوْرَسَ الشَّجَرُ ، فَهُوَ وَارِسٌ » ،

و « أَبْقَلَ المَوْضِعُ ، فَهُوَ بِأَقْلٌ » ، ينظر : أدب الكاتب ص : ٦١١ ، والصحاح

(سهب) ١٥٠/١ ، وحاشية الخصري ٢٤/٢ .

(٧) في (ب) : « أدخلنا » .

(٨) في (ب) : « الياء » .

(٩) في (ب) : « في المفعول » .

(١٠) في (ب) : « كما في ضاربة فعلت وتفعل » .

واسم الفاعل فرع للفعل في العمل (١) ، غير أن « التاء » سكنت في الفعل ، وتحركت في الاسم ، للفرق بينهما .

وتعيين السكون للفعل لِثَقُلِ الفعل - [أي : في الماضي] (٢) - لدلالته على شيتين :

وهما : الحدث ، والزمان .

ولأن فيه التفادي من توالي أربع حركات .

ولأن (٣) فيه دلالة على حرفية تلك « التاء » ، اللاحقة (٤) بالفعل .

بخلاف سائر التاءات المتحركة في الفعل ، في نحو : « ضَرَبْتِ » ، و « ضَرَبْتِ » ،

و « ضَرَبْتِ » ، فإنها أسماء .

والحروف كلها مبنية ، والأصل في البناء السكون .

ثم تحرك (٥) ما قبل « التاء » في الاسم ، لأنه آخر الكلمة ، فلقه حرف لمعنى .

فكان متحركاً ، كما في « نون التأكيد » ، و « ياء النسبة » ، وتعيين الفتحة (٦)

للخفة (٧) .

(١) إن كان اسم الفاعل مُحَلِّيَّ بِـ آل ، يعمل عمل فعله مطلقاً ، وإن تجرد من « آل » ، فمذهب الجمهور أنه يعمل إذا كان للحال أو الاستقبال دون الماضي ، وأجاز الكسائي وهشام وابن مضاء إعماله وإن كان للماضي . ينظر : المقتصد ١/٥١٢ - ٥١٣ ، وكشف المشكل ١/٤١٨ - ٤١٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/١١٠ ، والمساعد ٢/١٩٦ - ١٩٧ ، وشرح اللمة البدرية ٢/٨٥ .

(٢) زيادة من (ب) .

(٣) في (ب) : « لاني » .

(٤) في (ب) : « الاحقه » .

(٥) في (أ) و (ب) : « تحركت » ، ولعل ما أثبتته هو الأوجه ؛ لأن ما بعده قد جاء مذكراً في قوله : « لانه آخر الكلمة » .

(٦) في (ب) : « الفتح » .

(٧) يريد : فتح الحرف الذي قبل « التاء » في الاسم ، من نحو : « ضاربة » ،

وهو - هنا - « الباء » .

[اسم المفعول]

- وأما اسم المفعول فهو اسم مشتق من « يُفَعَّلُ » ، (١) ، لمن وقع عليه الفعل (٢) .
وصيغته من الثلاثي على وزن « مفعول » ، (٣) ، نحو : « مَضْرُوبٌ » .
وهو اسم مشتق (٤) من « يُضْرَبُ » ، لمناسبة بينهما ، في احتمالهما الحال
والاستقبال (٥) .
وأدخل « الميم » ، لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي (٦) .
فصار « مَضْرِبًا » ، [كما في « المُخَدِّعِ » ، فإن اسم الموضع قد يجيء بضم
« الميم » ، كـ « المُخَدِّعِ » ، و « المُدْخِلِ » ،] (٧) .
ثم فتح « الميم » ، حتى لا يلتبس بمفعول باب « الإفعال » ، (٨) .

-
- (١) اسم المفعول يعمل عمل الفعل المضارع المبني للمجهول من نحو « يُفَعَّلُ » ،
ينظر: التبصرة ٢١٨/١ .
(٢) في المفصل : « هو الجاري على « يُفَعَّلُ » من فِعْلِهِ » ، ص : ٢٢٩ .
(٣) وينوب عنه في الدلالة لا العمل « فَعِيلٌ » ، و « فِعْلٌ » ، و « فَعَلٌ » ، و « فَعَّلَةٌ » .
ينظر : المساعد ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ ، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢ .
(٤) في (ب) : « اشتق » .
(٥) ينظر : كشف المشكل ٤١٦/١ ، وفيه « أنه يجب أن يعمل عمل فعله إذا كان
بمعنى الحال أو الاستقبال » ، بتصرف ، وقال الرضي : « وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول ، لكن المتأخرين كأبي علي
ومن بعده صرّحوا باشتراط ذلك فيه » ، شرح الكافية ٢٠٤/٢ .
(٦) ينظر : ماسبق ص : ٢٣١ .
(٧) الزيادة من (ب) .
(٨) المراد : أنه لا يلتبس بنحو : « مُكْرِمٌ » ، من الإكْرَامِ ، وهذا هو « المفعولُ من
باب الإفعال » ، والعبارةُ في (ب) : « أولئلا يلتبس بينه وبين اسم المفعول من
الإفعال » .

[فصار «مَضْرِبًا»] (١) ، وَضُم (٢) «الراء» ؛ لئلا يقع الالتباس (٣) بينه وبين اسم الموضع ، كما في «المخدع» ، (٤) . [في عامة الصورة كـ «المقتل» ، و «المضدِر» ، و «المأكَل» ، و «المشْرِب»] (٥) ، فصار : «مَضْرِبًا» . - بضم «الراء» . -

ثم أشيع «الضمة» ؛ لانعدام «مَفْعِل» ، في كلامهم ، / بغير «التاء» ، (٦) . (١٧/ب)
بخلاف «المشْرِقَة» ، (٧) ، و «المقْبِرَة» ، (٨) ، فصار : «مَضْرُوبًا» ، (٩) .
وصيغته من غير الثلاثي يفتح ما قبل الآخر ، نحو : «مُسْتَخْرَج» ، (١٠) .
كما فتح في «يُسْتَخْرَجُ» ، في مجهول ذلك الباب .
لان ذلك مشتق منه - كما ذكرنا - و يعمل عمله .

(١) الزيادة من (ب) .

(٢) في (ب) : «ويضم» .

(٣) في (ب) : «لئلا يلتبس» .

(٤) المَخْدَعُ وَالْمَخْدَعُ : الخزانة ، وحكى يعقوب عن الفراء أَنَّ أصله الضمُّ ، إلا أنهم كسروه استثقالا . الصحاح (خدع) ١٢٠٢/٣ .

(٥) الزيادة من (ب) .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٧٢/٤ .

(٧) المَشْرِقَةُ : موضعُ القُعود من الشمس بالشتاء ، وهي مثلثة الراء ، وفيها أربع لغات : مَشْرِقَةٌ ، وَمَشْرِقَةٌ - بضم الراء وفتحها - وَشْرِقَةٌ - بفتح الشين وتسكين الراء - وَمِشْرَاقٌ . الصحاح (شرق) ١٥٠٠/٤ - ١٥٠١ ، واللسان (شرق) ١٧٤/١٠ .

(٨) المقْبِرَةُ والمَقْبِرَةُ - بفتح الباء وضمها - : واحدة المقابر ، والمَقْبِرَةُ : لغة أخرى في «المقْبِرَة» . ينظر : أدب الكاتب ص : ٥٥٨ ، والصحاح (قبر) ٧٧٤/٢ .

(٩) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٥ .

(١٠) وَشَدَّ من غير الثلاثي قولهم : أضعفت الشيء فهو مضعوفٌ . ينظر : شرح الكافية ٢٠٤/٢ .

الباب الثاني

في

"المضاعف"

تقديم هذا الباب على سائر الأبواب من « المهموز » و « المعتل » لقربه من الصحيح .

إذ إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة قليلة (١) ، بخلاف تليين(*) الهمزة ، فإن تليينها يصح في حروف العلة كلها ، في مواضع كثيرة (٢) . فتسمية المضاعف بالمضاعف ظاهرة ؛ لأنه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة « العين » و « اللام » .

ويقال له : الأصم (٣) - أيضا - لأنه كُرِّر فيه حرف واحد ، فشابه الأصم ؛ لأنه يكرر له الحرف حتى يسمع .

وقيل : إنما يقال : له : الأصم ؛ لأنه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم .

(١) نحو : تَخَنَّيْتُ ، وَتَسَرَّيْتُ ، وَأَمَلَيْتُ ، وَالْأَصْلُ : تَخَنَّيْتُ ، وَتَسَرَّرْتُ ، وَأَمَلْتُ .
التبصرة ٨٢٣/٢ - ٨٢٤ ، وقال التفتازاني : « وأمثال هذا كثيرة في الكلام » . شرح
تصريف العزي ص : ٩٤ .

(*) في هامش (أ) : « المراد من تليين الهمزة كون الهمزة حرف علة » .

(٢) وذلك فيما إذا كانت ساكنة . شرح المفصل ١٠٧/٩ - ١٠٨ .

(٣) نزهة الطرف ص : ١٣

[أبواب المضاعف]

ثم المضاعف في الأفعال (١) إنما يجيء من دعائم الأبواب .

وهي ثلاثة أبواب ، رَفَعَل : يَفْعُلُ ، ، مثل: رَفَرَّ : يَفِرُّ ، ، و: رَفَعَل : يَفْعُلُ ، ،
مثل: رَدَّ : يَرُدُّ ، ، و: رَفَعَل : يَفْعُلُ ، ، مثل: رَبَّرَ : يَبْرُرُ ، (٢) .

وماسوى ذلك فهو شاذ (٣) ، مثل: رَبَّبَ : يَلْبِبُ ، (٤) ، وهو من باب (شَرَفَ) (٥) .

(١) المرادُ : في الأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة . نزهة الطرف ص : ٩ .

(٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ١٠ .

(٣) قال سيبويه : ر لأنهم قد يستثقلون ر فَعَلْ ، و ر التَّضْعِيفَ ، فلما اجتمعا

حادوا إلى غير ذلك ، . الكتاب ٣٦/٤ ، وينظر : المقتضب ١٩٩/١ .

(٤) وهي لغة قليلة لبعض العرب في ر فَعَلْ ، بضم العين . ينظر : الكتاب ٣٧/٤ ،

ومراح الأرواح ص : ٣٦ ، والتاج (لب) ٤٦٥/١ .

(٥) وأكثرهم يجعله من باب (فَرِحَ) ، يقول : لَبَيْتُ : تَلَبُّ ، وَأَنْتَ لَبِيبٌ . المقتضب

. ١٩٩/١

لان الحركة فصلت بين المثليين ؛ لما أن الحركة بعد الحرف لا قبله ، ولامعه ؛ لانا نشاهد تحقيق الإدغام إذا سكن الاول ، وامتناعه إذا تحرك ، نحو : « سِرَّ » ، و « سُرَّ » .

فلو لم تكن الحركة بعد الحرف لما امتنع الإدغام في « سُرَّ » ؛ لعدم الفاصلة بين المثليين ، كما إذا سكنت الراء الاولى (١) .

والثالث : أن يتحركا ، وهو على ثلاثة أوجه :

ماالإدغام (٢) فيه واجب ؛ وذلك أن يلتقيا في كلمة ، وليس (٣) أحدهما للإلحاق (٤) ، نحو « رَدَّ » ، و « يَرُدُّ » ، (٥) .

(١) والامر الثاني : سكون الحرف الثاني والإدغام لا يحصل في ساكن ؛ لان الاول لا يكون إلا ساكنا ، فلو أسكن الثاني لاجتمع ساكنان على غير شرطه وذلك لا يجوز . شرح المفصل ١٢١/١٠ - ١٢٢ .

(٢) في (أ) و(ب) : « فالإدغام » وهو تحريف ، وما أثبتته من المفصل ص : ٢٩٢ .

(٣) في (ب) : « ليس » .

(٤) ولا البناء مخالف لبناء الفعل . شرح المفصل ١٢٢/١٠ .

(٥) وسبيله أن يسكن المتحرك الاول ؛ لتزول الحركة الحاجزة ، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة ، فيصير بمنزلة حرف واحد ، فيخف اللفظ . ينظر : المقتضب ١٨٢/١ و ٢٠٦ ، والتبصرة ٧٣٧/٢ ، وشرح المفصل ١٢٢/١٠ ، والممتع ٦٣٤/٢ .

(*) وماهو (١) فيه جائز : وذلك أن ينفصلا ، وماقبلهما متحرك ، أو حرف علة ، نحو :
« أَنْعَتُ تَكَ ، ، وَ الْمَالُ لِرَيْدٍ ، ، وَ ثَوْبٌ بَكْرٍ ، (٢) .

أو يكونا في حكم الانفصال ، نحو : « اقْتَتَل ، ؛ لَانِ تَاءِ الْاِفْتَعَالِ ، / لَاتَجْتَمِع (١٨/ب) مع « التاء ، في جميع الصور ، كما في « انْتَصَرَ ، (٢) .

وماهو ممتنع فيه ، وهو (٤) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون أحدهما (٥) للإلحاق ، نحو : « قَرَدٌ ، (*) ، و « جَلْبَبٌ ، .

(*) في (أ) و(ب) : « مدة » والأولى التعبير بـ « حرف علة » ، لأن (الواو) في « ثوب بكر » ليست مدة . وينظر : الممتع ٦٥١/٢ .

(١) قوله : « هو ، سقط من (ب) .

(٢) الإدغام فيه أحسن ، والبيان عربي حجازي جيد . ينظر : الكتاب ٤٢٧/٤ .

والمقتضب ٢٠٦/١ ، والممتع ٦٥٠/٢ - ٦٥١ ، والمساعد ٢٦٤/٤ .

(٣) لأنه لا يلزمها « تاء ، بَعْدَهَا . ينظر : الفصل ص : ٢٩٢ ، والممتع ٦٢٧/٢ .

(٤) في (أ) : « فهو ، وماأثبتته من (ب) .

(٥) يكون الحرف الثاني من المثليين مزيدا للإلحاق . شرح المفصل ١٢٢/١٠ .

(*) في هامش (أ) : مكان مرتفع ، وفي الصحاح : « المكان ، الغليظ المرتفع ، .

(قرد) : ٥٢٤/٢ .

والثاني : أن يؤدي فيه الإدغام إلى (١) لبسٍ مثال بمثال ، نحو : « سُرر » ، و « طَلَل » ، (٢) .

والثالث : أن ينفصلا ، ويكون ماقبل الأول حرفا ساكنا (٣) ، غير مدة . نحو : « قَرْمُ (٤) مَالِك » ، و « عَدُوٌّ وَوَلِيدٌ » ، (٥) .

(١) قوله : « إلى » سقط من (ب) .

(٢) إذ لو أدغمت ، فقلت : « طَلَّ » ، لم يعلم أن « طَلَّ » ، فَعَلٌ ، وقد أدغم ؛ لأن في الأسماء ما هو على زنة « فَعَلٍ » ساكن العين ، نحو : « صَدَّ » ، و « جَدَّ » ، ولو أدغم نحو : « سُرر » ، ففعل : « سُرر » ، لم يعلم هل هو « فَعَلٌ » ، مثل « طُنِبٌ » ، وقد أدغم ، أو هو على « فَعَلٍ » أصلا ، نحو : « جَبَّ » ، و « دُرر » .

ينظر : شرح المفصل ١٠/١٢٣ ، والممتع ٢/٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٣) أي : حرفاً صحيحاً ساكناً ، شرح المفصل ١٠/١٢٣ .

(٤) سبق توضيح كلمة (قَرْم) في ص : ٢٠ هامش (٦) .

(٥) هذا قول البصريين ، وأجاز الفراء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين :

أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كقراءة أبي عمرو (والشمس سراجا) .

والثاني : إلقاء حركة الأول على الساكن قبله . ينظر : المساعد ٤/٢٦٤ .

ويقع (١) الإدغام في المتقاربين ، كإدغام « الهاء » في « الحاء » ، (٢) وعكسه (٢) ، كما في « اجبُهُ حَاتِمًا » ، و « اذْبَحْ هذه » ، [تقول] (٤) : « اجبَحَاتِمًا » ، و « اذْبَحَاهُ » .

كما يقع في المتماثلين ، كما في « رَدَّ » و « يَرُدُّ » ، هذا كله مما أشار إليه في (المفصل) (٥) .

وقد قلنا : « إن ثاني المثليين إذا كان ساكنا يمتنع الإدغام ؛ لوجود الخفة بالساکن ، ولم يحتج إلى الإدغام لطلب الخفة (٦) .

(١) في (ب) : « ويصح » .

(٢) قال سيبويه : (الهاء) مع (الحاء) ، كقولك : اجبُهُ حملا ، البيان أحسن ؛ لاختلاف المخرجين ؛ ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والإدغام فيها عربي حسنٌ لقرب المخرجين ؛ لأنها مهموسان رخوان ، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس ، . الكتاب ٤/٤٤٩ و ٤٧٤ - ٤٧٥ ، وينظر : المقتضب ١/٢٠٧ . وشرح المفصل ١٠/١٣٦ ، والممتع ٢/٦٧٩-٦٨٠ ، وشرح الشافية ٢/٢٧٦ .

(٣) لم يذهب أحد مذهب المصنف : فسيبويه في الكتاب ٤/٤٤٩ ، والمبرد في المقتضب ١/٢٠٧ ، والرضي في شرح الشافية ٣/٢٧٦-٢٧٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/١٣٦ ، وابن عصفور في الممتع ٢/٦٨٠ .
يوجبون قلب الهاء حاء وإدغامها ، فيقولون في « اذْبَحْ هذه » : « اذْبَحَاهُ » .

وفي التكملة ص ٢٧٧ : « فما كان منها أنخل في الحلق لم يدغم فيه الأخل في الفم ، فالهاء تدغم في الحاء نحو : « اجبُهُ حملا لأن الهاء أنخل في الحلق ، والحاء أشد خروجا من الحلق إلى الفم ، فلذلك أدغمت الهاء في الحاء ، ولم تدغم الحاء في الهاء في نحو : « امدحْ هلال » .

(٤) زيادة يقتضيها السياق . (٥) ص : ٢٩٢ .

ولم يشر الزمخشري إلى أن « الحاء » تدغم في « الهاء » ، وإنما قال : « والهاء تدغم في الحاء وقعت بعدها أو قبلها ، كقولك في « اجبُهُ حَاتِمًا » ، و « اذْبَحْ هذه » : « اجبَحَاتِمًا » ، و « اذْبَحَاهُ » ، ولا يدغم فيها إلا مثلها » .

(٦) ينظر : ما سبق ص : ٢٣٨ - ٢٣٩ .

ولكن جَوَّزُوا الحذف في بعض المواضع ؛ نظراً إلى اجتماع المتجانسين ، نحو :
« ظَلَّتْ ، (١) .

كما جَوَّزُوا القلب في نحو : « تَقْضِي البازي ، (٢) ، وعليه قراءةٌ مَن قرأ(٣) (*)
(وَقَرْنَ فِي بِيوتِكُنَّ) (٤) - بكسر القاف - من القرار (٥) ، أصله : « اقْرَيْنِ ،
فحذفت الراء الأولى ، فنقلت حركتها إلى القاف ، ثم حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج
إليها ، فصار « قَرْنَ ، (٦) .

(١) بفتح « الفاء ، وكسرهما . شرح الشافية ٢٤٥/٣ .

(٢) ينظر ما سبق ذكره ، ص : ١٧٣ و ٢٣٦ .

(*) أي : وعلى الحذف .

(٣) وهي قراءة الجمهور عدا عاصم وأهل المدينة ، فقراءتهم : (وَقَرْنَ) بفتح

القاف ، ينظر : معاني القرآن ، للفراء ٢٤٢/٢ وإعراب القرآن ، للنحاس ٦٣٤/٢ .

والجامع لأحكام القرآن ١٧٨/٧ ، والنشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ٣٤٨/٢ .

مطبعة مصطفى محمد - مصر .

(٤) من الآية (٢٣) من سورة الاحزاب .

(٥) هذا قول المبرد وعليه المؤلف ، وذهب الفراء وأبو عبيدة إلى أنه من الوقار .

ينظر : معاني القرآن ٢٤٢/٢ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ٦٣٤/٢ ، والصحاح

(وقر) ٨٤٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧٨/٧ .

(٦) وقيل : الفعل « وَقَرَ ، مثال ، من « وقر . : يقر ، ، وقيل : إن الفعل أجوف ،

من « قَارَ : يَقَارُ ، ، على وزن « خاف : يَخَافُ ، ، ومعناه : الاجتماع ، أي :

اجتمعن في بيوتكن . ينظر : الأفعال ، لابن القطاع ٤٤ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية

٢١٧١/٤ ، والمساعد ١٩٨/٤ .

هذا إذا كان سكونه لازماً ، وإذا كان عارضا يجوز الإدغام وتركه (١) ، نحو :
 « اَمُدُّ » ، (٢) ، و « مَدُّ » / - بفتح الدال - للخفة ، و « مَدُّ » - بالكسر - لان
 الكسر أصل في تحريك الساكن (٣) ، وذلك لمعان (٤) ذكرناها (٥) في مشترك
 « الموصل » (٦) ، و « مَدُّ » للإتباع .
 ومن ثم لايجوز « فَرُّ » ؛ لعدم إتباع الضمة ، ولايجوز الإدغام في « اَمُدُّن » ، (٦) ؛
 لان سكون الثاني لازم .

(١) الإدغام لغة تميم ، وأهل الحجاز يضاعفون ، قال سيبويه : « لانهم أسكنوا
 الآخر فلم يكن بد من تحريك الذي قبله ؛ لانه لا يلتقي ساكنان » ، الكتاب ٥٢٠/٣ .
 وقال أيضا : « ودعاهم سكون الآخر في المثليين أن يبين أهل الحجاز في الجزم .
 فقالوا : « اردُّد » ، و « لاتردُّد » ، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة » ، الكتاب
 ٤٧٣/٤ ، وينظر : شرح الكافية الشافية ٢١٩٠-٢١٩١ .

(٢) قال سيبويه : « و « اَمُدُّ » هو الأصل » ، الكتاب ٢٦٥/٢ ، وينظر : نزمة
 الطرف ص : ٥١ .

(٣) المقتضب ١٨٤/١ .

(٤) في (أ) : « لمعاني » ، وما أثبتته من (ب) .

(٥) في (ب) : « ذكرنا » .

(٦) ق ٣٨١ ب ، وفيه : « الحركة لالتقاء الساكنين حركة بناء ، والكسر أبعد حركات الإعراب عن الإعراب
 لامتناع دخوله في مثليين من المعربات ، وهما : الغاير وجميع ما لا ينصرف ... فلما احتيج إلى التحريك
 حُرِّك إلى ما هو أقل الوجوه في الإعراب ، وأكثر شبيهاً بالياء الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض .
 أو نقول : إن الكسر أعدل الحركات ؛ لأنه بين حَقَّةِ الفتحِ ونَقْلِ الضمِّ ؛ أولاهُ أخو " الياء " ، فهي من وسط
 الفم ... والأجود أوساطها .

أونقول : إن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء ، وكان الكسر والسكون أخوان ، من حيث التقابل .
 كان الجزم قائم مقام الكسر ، فكانت إقامة الكسرة مقام السكون .
 أولان الكسر ثبت في أصل ذلك ، وهي الهمزات التي يوصل بها إلى النطق بالساكن .

(٦) قال سيبويه : « وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون : « رُدُّن » ،
 و « مَدُّن » ، و « رَدَّت » ، جعلوه بمنزلة « رَدَّ » ، و « مَدَّ » .

[تأكيد الفعل المضعف]

وتقول في النون الثقيلة : « مَدَّن » ، « مُدَّان » ، « مُدِّن » ، « مَدَّن » ، « مَدَّن » ، « مَدَّن » ، « مَدَّن » .
« امددنان » .

وبالنون الخفيفة : « مَدَّن » ، « مَدَّن » ، « مَدَّن » .

[بناء المضاعف للمجهول]

والمجهول : « مَدَّ » ، (١) ، « يُمَدُّ » ، (٢) .

(١) قوله : « مَدَّ » سقط من (ب) .

(٢) ما ذكره المصنف وجه واحد ، لأن في مضاعف الثلاثي المبني للمجهول وجهين : أحدهما : ضم أوله ، والثاني : كسره ، تقول : « رَدَّ » ، و « رَدَّ » ، بضم الراء وكسرها ، وقد قرئَ بِذَلِكَ : « وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ » - يونس ٣٠ - و « رُدُّوا » ، فمن قال : « رُدُّوا » بكسر الراء - وهي لغة عكَل - قال الفراء : « وهي لغتهم في كل مضاعفٍ لم يسم فاعله » . ينظر : بغية الأمل ص : ١٤٧ ، والبحر المحيط ١٥٣/٥ .

[تاء الافتعال]

وإذا وقع بعد تاء « افْتَعَلَ » ، تاء فهما مثلان في كلمة ، نحو : « افْتَتَلَ » ، وهي كلمة واحدة ، ويشبه اجتماعهما في كلمتين نحو : « أَنْعَتُ تِلْكَ » ، من حيث إن عين (١) « افْتَعَلَ » لا يلزمها « التاء » ، نحو : « اجْتَهَدَ » ، (٢) ، كما أن الكلمة التي بعد « أَنْعَتُ » لا يلزم أن يكون صدرها « تاء » .

فلذلك يجوز فيه الإدغام (٣) والبيان عملاً بالوجهين .

والإدغام فيه سبيله أن تسكن « التاء » الأولى ، وتدغم في الثانية ، وتنقل (٤) حركتها إلى « القاف » ، (٥) ، فاستغني بالحركة عن همزة الوصل ، فيقال : « قَتَّلُوا » - بالفتح (٦) - وفي (٧) مضارعه : « يَقْتُلُونَ » ، (٨) بفتح « الياء » ، و « القاف » ، وكسر « التاء » ، (٩) .

(١) في (ب) : « غير » ، وهو تحريف .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٢٨٤/٣ .

(٣) الإدغام فيه لغة بعض العرب ، وحسنه سيبويه بقوله : « وحسن الإدغام في « افْتَتَلُوا » ، كحسنه في « جعل لك » ، الكتاب ٤٤٥/٤ وينظر ٤٤٣/٤ .

(٤) في (ب) : « ونقل » ، .

(٥) في (ب) : « الفاء » ، .

(٦) ويجوز كسر « القاف » ، نحو : « قَتَّلُوا » ، التبصرة ٩٣٩/٢ - ٩٤٠ بتصرف .

(٧) في (ب) : « في » ، .

(٨) وكذلك : « يَقْتُلُونَ » ، - بكسر « القاف » ، و « التاء » ، - و « يَقْتُلُونَ » ، - بكسر

« الياء » ، - إتباعاً للقاف ، أو على لغة من يكسر حروف المضارعة .

ينظر : الكتاب ٤٤٣/٤ - ٤٤٥ ، والممتع ٦٣٩/٢ - ٦٤١ ، وشرح الشافية ٢٨٥/٣ .

(٩) في (ب) : « الفاء » ، .

[قلبُ تاءِ الافتعال]

ثم تاء ، الافتعال ، تقلب مع تسعة أحرف إذا كن قبلها (١) .

مع ، الطاء ، ، و ، الظاء ، ، و ، الصاد ، ، و ، الضاد ، ، و ، طاءً ، ،

مع ، الدال ، ، و ، الذال ، ، و ، الزاي ، ، و ، دالاً ، ، و ، ذالاً ، ، (و'زاء') .^(٢)

ومع ، التاء ، / و ، السين ، ، و ، ثاءً ، ، و ، سيناً ، ، (١٩/ب)

(١) ومن العرب من يبدل ، التاء ، إلى ما قبلها ليس إلا ، فيقول : ، اصْبَرَ ، ، و ، يَصْبِرُ ، ، و ، مُصْبِرٌ ، . ينظر : المنصف ٢/٣٢٤ - ٣٢٧ ، وسر الصناعة ١/٢١٨ .
وشرح الملوكي ص : ٢١٩ ، وشرح المفصل ٤٧/١٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

[إدغام تاء الافتعال]

فأما مع « الطاء » فتدغم ليس إلا . كقولك : « أَطَلَبَ » . و « أَطَعُّوا » .

ومع « الضاء » ، تبيّن . وتدغم . بقلب « الطاء » ، « ضاءً » . و « الضاء » ، (١) « طاءً » . كقولك : « اضْطَلَمَ » . و « اطْلَمَ » . و « اظْلَمَ » . و رُوِيَ الثَلَاثَةُ (٢) فِي بَيْتِ زَهِيرٍ .

(١) وصف ابن جنى « الضاء » ، بأنه حرف مجهور يكون أصلاً ، لا بدلاً ولا زائداً ، وهو لا يوجد في كلام النبط . وإذا وقع فيه قلبوه « طاءً » . سر الصناعة ٢٢٧/١ .

(٢) وهي لغات ثلاث أكثرها « اطْلَمَ » ، بإدغام « الضاء » ، في « الطاء » . الصحاح (ظلم) ١٩٧٧/٥ .

..... وَيُظَلَّمُ أَحْيَانًا فَيُظَلَّمُ (١)

فالأوجه الثلاثة فيه : « فَيُظَلَّمُ » ، « فَيُظَلَّمُ » ، « بِالظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ » ، « فَيُظَلَّمُ » ، بِالطَّاءِ
غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ .

ومع « الصاد » تبيّن ، و تدغم ، (٢) (بقلب « الطاء » ، « صادًا ») (٢) ، كقولك :

(١) في (ب) : « فَيُظَلَّمُ » ، وهو جزء من بيت ، وتمامه كما هو في هامش (أ) ، و
في شعره :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظَلَّمُ أَحْيَانًا فَيُظَلَّمُ

ورواية الكتاب : هَذَا الْجَوَادُ

وللبيت رواية رابعة ، هي : « فَيُنْظَلَّمُ » ، بنون المطاوعة ولاشاهد فيها ، وهي من

قصيدة في مدح هرم بن سنان .

وَنَائِلُهُ : عَطَاؤُهُ ، عَفْوًا : أَي : يُعْطِيكَ مَا سَأَلْتَهُ سَهْلًا ، بِلا مَطْلٍ وَلَا تَعَبٍ وَلَا تَسْوِيفٍ ،
يُظَلَّمُ : - بالبناء للمجهول - أَي : يُطَلَبُ مِنْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الطَّلَبِ وَفِي غَيْرِ وَقْتِهِ ،
فِيحْتَمِلُ ذَلِكَ لِكْرَمِهِ وَجُودِهِ ، يَنْظَلَّمُ : يَحْتَمِلُ ذَلِكَ مِنْ سَأَلِهِ ، وَلَا يَرُدُّ مِنْ اسْتِجْدَائِهِ ،
فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي مِثْلُهُ لَا يُطَلَبُ فِيهَا .

ينظر : ديوانه ، بشرح ثعلب ص : ١١٩ - ١٢٠ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ،

منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ،

والكتاب ٤/٤٦٨ ، والمنصف ٢/٢٢٩ ، وسر الصناعة ١/٢١٩ ، والصحاح (ظلم)

٥/١٩٧٧ ، ودقائق التصريف ص : ١٧٥ ، والاقتضاب ، للبطلاني ص : ٢٢٠ ،

طبعة دارالجيل - بيروت ١٩٧٣ م ، وشرح المفصل ١٠/٤٧ و ١٤٩ وشرح شواهد

الشافية ٤/٤٩٢ ، واللسان (ظلم) ١٢/٢٧٧ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٨٢ ، وشرح

التصريح ٢/٢٩١ .

(٢ - ٢) سقط من (ب) .

- « اضْطَبَّرَ » ، و « اصْبَرَّ » ، (١) .
ومع « الضادِ » ، تُبَيِّنُ ، وتُدْغَمُ ، بقلب « الطاءِ » ، « ضاداً » ، كقولك : « اضْطَرَبَ » ،
و « اضْرَبَ » ، [إلى آخره] (٢) .
وأما مع « التاءِ » ، فتدغم ليس إلاً ، أي : « تاءِ الافتعالِ » ، مع « التاءِ » ، تدغم
ليس إلاً ، بقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتهما (٣) ، فنقول : « مُتَرِدُّ » ، و
« مُتَرِدُّ » ، (٤) .
ومع (٥) « السينِ » ، تُبَيِّنُ ، وتدغم بقلب « التاءِ » ، إليها ، كقولك : « مُسْتَمِعٌ » ، و
« مُسْتَمِعٌ » ، (٦) .

-
- (١) مأمثل به من البيان والإدغام يكون بعد قلب « التاءِ » ، « طاءً » ،
والإدغام في « اصْبَرُ » ، شاذ؛ لكون « الصادِ » ، حرف صفيير ، أدغم في غير حرف
الصفيير ، وهو « الطاءُ » ، شرح الشافية ٢٨٩/٣ ، يتصرف . (٢) زيادة من (ب) .
(٣) تاء الافتعال مع التاء ليس فيها الإدغام فقط كما قال المصنف ، وإنما جاء البيان فيهما بلغة عربية
جيدة ، وقد حسنه سيبويه حيث قال :
« قولهم في « مُتَرِدُّ » ، « مُتَرِدُّ » ، لأنهما متقاربان مهموسان ،
والبيان حسن ، وبعضهم يقول : « مُتَرِدُّ » ، وهي عربية جيدة ، والقياس « متَرِدُّ » ،
لأن أصل الإدغام أن يُدْغَمَ الأول في الآخر ، . الكتاب ٤٦٧/٤ ، وينظر : شرح
الشافية ٢٨٧/٣ ، والمساعد ١٨١/٤ .
(٤) قلب « التاءِ » ، إلى « التاءِ » ، واجب وعليه الزمخشري وابن الحاجب ، وهو
الأفصح ، ويجوز قلب « التاءِ » ، إلى « التاءِ » ، وهو فصيح قال به كثير من الناس .
ينظر : الكتاب ٤٦٨/٤ ، وشرح الشافية ٢٨٣/٣ و ٢٨٨ ، والمجموعة الشافية
٢٥١/٢ و ٢٥٣-٢٥٤ .
(٥) في (ب) : « مع » ،
(٦) قال سيبويه : « ولاسيبيل إلى أن تدغم « السينِ » ، في « التاءِ » ، . الكتاب ٤٦٨/٤ ،
ويرى ابن الحاجب والرضي أن إدغام « السينِ » ، في « التاءِ » ، شاذ .
ينظر : شرح الشافية ٢٨٣/٣ و ٢٨٨ .

[إدغام « تاء » « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ »]

وَأدغموا « تاءَ تَفَعَّلَ » ، و « تَفَاعَلَ » فيما بعدها ، فقالوا : « اَطِيرُوا » ، و « اَزِينُوا » ، و « اَثَاقَلُوا » ، و « اَدَارُوا » ، مجتليين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام .

فإن أصل « اَطِيرَ » ، و « اَزِينَ » ، : « تَطِيرَ » ، و « تَزِينَ » ، فأدغم « تاءَ تَفَعَّلَ » في « الطاءِ » ، و « الزاي » ، بعد قلبهما « طاء » ، و « زايًا » .
فاجتلبت همزة الوصل ليتمكن اللفظ بـ « الطاءِ » ، و « الزاي » ، (١) الساكنين .
وعلى هذا قالوا : « اَثَاقَلُوا » ، و « اَدَارُوا » ، (٢) ، وأصلهما : « تَثَاقَلُوا » ، و « تَدَارُوا » ، (٣) ، وفعلا فيهما مثل ما فعلوا في الاولين (٤) .

[مضارع « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ »]

والمضارع : « يَطِيرُوا » ، / - بفتح « الطاء » ، و « الياء » ، المشددتين - و (أ/٢٠) « يَثَاقَلُوا » ، (٥) بـ « التاء » ، (٦) المشددة ، و « القاف » ، المفتوحة .

[مصدر « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ »]

والمصدر : « اَطِيرُ » ، - بـ « طاء » ، مشددة مفتوحة ، و « ياء » ، مشددة مضمومة - و « اَثَاقَلُ » ، بـ « التاء » ، المشددة ، و « القاف » ، المضمومة (٧) .

- (١) في (أ) : « بِالطَّائِي وَالزَّائِي » ، وما أثبتته من (ب) .
(٢) في (ب) : « وَاَدَارَكُوا » ، .
(٣) في (ب) : « وَتَدَارَكُوا » ، .
(٤) إلا أنهم - هاهنا - أدغموا « التاء » ، فيهما بعد قلبه « ثاءً » ، في الاول ، و « دالاً » في الثاني .
(٥) في (ب) : « وَتَثَاقَلُ » ، .
(٦) في (ب) : « بِالْبَاءِ » ، .

(*) هذا الإدغام ليس على الإطلاق ، وإنما هو مخصوص باثني عشر حرفاً ، حيث تدغم تاء (تفعل) و (تفاعل) في (الفاء) إذا كان أحد الحروف الاثني عشر ، وهي : « التاء » ، و « الطاء » ، و « الدال » ، و « الظاء » ، و « الذال » ، و « الناء » ، و « الصاد » ، و « الزاي » ، و « السين » ، و « الضاد » ، و « الشين » ، و « الجيم » . وهذا الإدغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمي الفاعل والمفعول . ينظر : شرح الشافية ٢٩١/٣ .

الباب الثالث

في

"المثال"

كان من حق الترتيب أن يُذكر (المهموز) مكان (المثال)؛ لقربه من الصحيح .
غير أن تسميته بـ « المثال » - أي [مماثل ، لأنه] يماثل الصحيح - أوجبت إيراده هنا.
ثم مماثلة الصحيح إنما هي في الماضي ؛ لأن ماضيه مثل [ماضي] (١) الصحيح
في عدد الحروف ، وفي تحمل الحركات (٢) ، حيث تقول : « وَعَدَ » - بتمام
الحركات - و : « وَعَدْتُ » - بأربعة أحرف - مثل « ضَرَبَ » ، و « ضَرَبْتُ » ،
بخلاف (الأجوف) ، فإنه يخالف الصحيح في عدد الحروف ، حيث يقال فيه :
« قَلْتُ » - بثلاثة أحرف - وبخلاف (الناقص) ، فإنه يخالفه في تحمل الحركات ،
حيث يقال : « رمى » ، بالإعلال .

[أبواب المثال]

ثم « المثال » يجيء من خمسة أبواب (٣) . ولا يجيء من « فَعَلَ » : « يَفْعَلُ » ، إلا

(*) (١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) وقيل : لأن أمره مثل أمر « الأجوف » ، نحو : « عَدَّ » ، و « زَنَّ » .

مراح الأرواح ص : ٢٩ .

(٣) وهي : « فَعَلَ » : « يَفْعَلُ » ، مثل « وَعَدَّ » : « يَعِدُ » ، و « فَعَلَ » : « يَفْعَلُ » ، مثل

« وَضَعَ » : « يَضَعُ » ، و « فَعَلَ » : « يَفْعَلُ » ، مثل « وَجَلَ » : « يَوْجَلُ » ، و « فَعَلَ » : « يَفْعَلُ » ،

مثل « وَسِمَ » : « يَوْسُمُ » ، و « فَعَلَ » : « يَفْعَلُ » ، مثل « وَرِثَ » : « يَرِثُ » ، نزهة الطرف

ص : ١٠ .

« وَجَدَ : يَجِدُ » ، في لغة « بني عامر » ، (١) . قال ليبيد بن ربيعة العامري (٢) :

(١) تبع المؤلف رأيَ الجمهور الذي يقصر لغة بني عامر على هذه اللفظة ، قال سيبويه : « وقد قال ناس من العرب : « وَجَدَ : يَجِدُ » ، كأنهم حذفوها من « يَوْجُدُ » ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام » .

وقال الفراء : « ولم نسمع لها بنظير » .

وقال ابن قتيبة : « هو حرف شاذ لانظير له » .

ووصف ابن جنى هذه اللغة بالشذوذ ، وزاد ابن عصفور قوله : « إنها ضرورة » ، وضعفها ابن الحاجب ؛ لأن « الواو » حذفت وليس بعدها كسرة ، بل ضمة .

وذهب ابن مالك إلى أن لغة بني عامر ليست مقصورة على هذه اللفظة ، بل هي عامة في كل ماكان « فاؤه » ، « واواً » ، من « المثال » .

ينظر : الكتاب ٥٢/٤ و ٢٤١ ، وأدب الكاتب ص : ٤٨٠ ، والمنصف ٨٧/١ ، وسر الصناعة ٥٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٦٠/١٠ و ٦١ ، والمتع ١٧٧/١ و ٤٢٧/٢ ، وشرح الشافية ١٣٢/١ ، واللسان (وجد) ٤٤٥/٣ ، والتاج (وجد) ٥٢٢/٢ ، وينظر : نزهة الطرف ص : ١٠ ، ومراح الأرواح ص : ٢٩ .

(٢) شاعر فحل ، من أصحاب المعلقات ، فارس ، جواد ، أدرك الإسلام ، وأسلم ، وكانت له صحبة ، توفي : سنة (٤٠ هـ) ، وقيل : سنة (٤١ هـ) ، وهو من المعمرين . ينظر : الشعر والشعراء ٢٧٤/١ فمابعدا .

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرْبِهِ تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدَنَّ غَلِيلاً (١) .

(١) نُسب هذا البيت إلى لييد ، وليس في ديوانه المطبوع ، وأثبتته غير واحد لجريير ، منهم: ابن بري ، والصغاني ، وابن هشام ، والعيني ، والسيوطي . وهو في ديوانه ، من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، والرواية فيه :
لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِمَشْرَبِ يَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدَنَّ غَلِيلاً
ولاشاهد فيه على هذه الرواية ، وهو كذلك في « الهمع » ، و « شرح شواهد المغني » .

ورواية شرح المفصل :

لَوْ شَاءَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرْبِهِ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدَنَّ غَلِيلاً

قال السيرافي : « وَيُرْوَى « يَجِدَنَّ » بالكسر ، وهو القياس .
و « نَقَعَ » : رَوِيَ ، والماء الناقعُ : العذب المُرْوِي ، و « الحوائم » : جمع حائم ، وهو الطالب للحاجة ، ومن يحوم حول الماء ، و « الصوادي » : جمع صادية ، أو جمع الصادي - وهو العطشان - و « الغليل » : حر العطش .
ينظر : ديوانه ص : ٢٦٤ بتحقيق : كرم البستاني ، طبع دار صادر ، والمنصف ١٨٧/١ ، والصحاح (وجد) ٥٤٧/٢ ، ونزهة الطرف ص : ١٠ ، وشرح المفصل ٦٠/١٠ ، وشرح الملوكي ص : ٤٩ ، والتكملة والذيل والصلة ، للصغاني ٢٥٦/٢ ، تحقيق : إبراهيم إسماعيل الأبياري ، ومحمد خلف الله أحمد ، مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٧١م ، وبغية الآمال ، للبلي الأندلسي ص : ٨٢ ،
وشرح الشافية ١٣٢/١ ، واللسان (وجد) ٤٤٥/٢ ، والمغني ص : ٢٥٨ ، وشرح شواهد شروح الألفية ٥٩١/٤ ، والهمع ٢٤٩/٤ ، وشرح شواهد المغني ، للسيوطي ص : ٦٦٦ ، القسم الثاني ، منشورات دارمكتبة الحياة ، لجنة التراث العربي - بيروت - لبنان ، وشرح شواهد الشافية ٥٢/٤ ، والتاج (وجد) ٥٢٢/٢ .

وإنما صار له ماضي المثال ، حكم « الصحيح » ، لأن حروف العلة : « الالف » ،
« والواو » ، « والياء » .

(٢٠/ب)

فلا يكون / « الالف » في أول الكلمة ؛ لعدم التصور .

وأما « الواو » ، و « الياء » ، فتجريان مجرى « الصحيح » ، إذا وقعتا في أول الكلمة ،
نحو : « وَعَدَ » ، و « وُعِدَ » ، و « وَقَرَ » ، و « يَسَرَ » ، و « يَنَعَ » ، (١) ؛ لقوَّة
المتكلم عند الابتداء .

وهذا لأن الإعلال إنما يكون بالسكون ، أو بالقلب ، أو بالحذف ، وثلاثتها
لايُمكِنُ في الابتداء .

أما السكون فلتعذرُهُ في الإبتداء .

وكذلك القلب ؛ لأن المقلوب به غالبا إنما يكون بحروف العلة ساكنة .

وقد ذكرنا أن الإبتداء بالسكون متعذر ، فيتعذر (٢) القلب إليها .

وكذلك الحذف ؛ لأن الحذف إنما يكون بعد حصول القدر الصالح من الأبنية
في الثلاثي ، وأول الماضي في الثلاثي حال (٣) الإبتداء (٤) .

ولم يحصل القدر الصالح من الأبنية بعد .

(١) في (ب) : « و » ، « بيع » ، « و » ، « يسر » ، « و » ، « ينع » : نَصِحَ . الصاحح (ينع)

١٣١٠/٣ .

(٢) في (ب) : « فتعذر » .

(٣) في (ب) : « حالة » .

(٤) كذا في (أ) و (ب) ، وفي مراح الأرواح ص: ٣٠ : « وأما الحذف فلنقصاته من القدر الصالح في
الثلاثي ، ولاتباع الثلاثي في الزوائد » .

الشاعر (١) :

..... / وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا (٢) . (أ/٢١)

لأنَّ التعويضَ من الأمور الجائزة عنده (٣) .

(١) وهو زهير بن أبي سلمى ، المزنيّ .

(٢) هذا عجز بيت ، صدره : إن الخليل أجدوا بين فأنجردوا وقد نُسب

إلى أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب . ينظر :

المقاصد النحوية ٤/٥٧٢ - ٥٧٤ ، وشرح التصريح ٢/٢٩٦ ، وشرح شواهد الشافية

٤/٦٤ ، وأشار محققو (دقائق التصريف) إلى أنه في شعره ص : ٤٧ . وينظر :

هامش ص : ٢٨٥ .

كما نُسب إلى زهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ص : ٢٧ . بتحقيق وشرح :

كرم البستاني ، ضمن القصيدة التي يمدح بها هرم بن سنان وإخوته ، وينظر :

الصاح (وعد) ٢/٥٥١ .

وورد بدون نسبة في معاني القرآن ٢/٢٥٤ ، والخصائص ٣/١٧١ ، ودقائق

التصريف ص : ٢٨٥ ، والمخصص ، لابن سيده ١٤/١٨٨ ، تحقيق : لجنة إحياء

التراث العربي - دار الافاق الجديدة - بيروت ، والنكت ٢/١٠٦١ ، وشرح الكافية

الشافية ٢/٩٠١ - ٩٠٢ ، وشرح الشافية ١/١٥٨ ، واللسان (وعد) ٣/٤٦٢ ، وأوضح

المسالك ٤/٤٠٦ - ٤٠٧ ، والاشباه والنظائر ٣/١٠٢ ، والتاج (وعد) ٢/٥٢٥ .

قال العيني : « وقد رُوي الشطر الأول على وجوه كثيرة ، لئناس متعددة ، ،

ولاشاهد في هذه الوجوه المتعددة ؛ لأنها لاتمس موضع الشاهد . ينظر :

المقاصد النحوية ٤/٥٧٢ ، واللسان (خلط) ٧/٢٩٢ - ٢٩٤ .

و « الخليل » : الفريق المصاحب للرجل ، الذي يخالطه في جميع أموره ، وقيل :

المخالط في الإقامة ، في وقت النجعة ، ويستوي فيه الواحد والجمع ، و « أجدوا » :

أحدثوا ، و « بين » : الفراق والانقطاع ، و « انجردوا » : اندفعوا ، وابتعدوا ،

وتقول : انجردت عنهم : أي : تركتهم ، وفارقتهم .

والشاهد في قوله : « عد الامر » ، أراد : « عِدَّة الأمر » ، فحذف (التاء) على رأي

سيبويه وعلى رأي الفراء أن « التاء » ، لاتحذف ، وابتجيز حذفها هنا للإضافة .

(٢) الكتاب ٤ / ٨٢ .

وعند الفراء - رحمه الله - لا يجوز الحذف ؛ لأنها عوض من الحرف (١) ، إلا في الإضافة ؛ لأن الإضافة تقوم مقامها (٢) .

وكذلك حكم ، الإقامة ، و ، الاستقامة ، ونحوهما ، [كالاستجابة] (٣) .
ومن ثمَّ حُذفت في قوله تعالى : (وَأَقَامِ الصَّلَاةَ) (٤) .
وحاصله أن ، الواو ، في ، المثال ، قد تثبت صحيحة ، وقد تسقط ، وقد تقلب .

فثباتها على الصحة ، في نحو : ، وَعَدَّ ، و ، وَلَدًا ، و ، الْوَعْدِ ،
و ، الْوَلَدَةِ ، .

وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع ، فَعَلَّ ، أو ، فَعَلَ ، لفظاً أو تقديرًا .

فاللفظ في ، يَعْدُ ، و ، يَمِيقُ ، ، والتقدير في ، يَضَعُ ، ، و ، يَسَعُ ، (٥) ؛ لأن الأصل فيهما الكسر ، والفتح لحرف الحلق (٦) .
وإنما أوجب حرف (٧) الحلق الفتح ، لأنَّ في حرف الحلق ثِقَلًا . وفي الفتح خفة ، ففتح ؛ لتقاوم خفة هذه ثِقَلٌ ذلك (٨) .
وإنما أُسْقِطت ، الواو ، من مضارعات تلك الأبواب ؛ لتضاعف الثَّقَلُ (٩) بثبوت

(١) في (ب) : ، عن الحذف ، .

(٢) معاني القرآن ٢٥٤/٢ .

(٣) زيادة من (ب) ، وينظر : مراح الأرواح ص : ٣٠ .

(٤) من الآية (٧٣) من سورة الأنبياء .

(٥) ينظر : المساعد ١٨٤/٤-١٨٥ .

(٦) ينظر : الكتاب ١١١/٤ .

(٧) في (ب) : ، وجب بحرف ، .

(٨) في (ب) : ، ذاك ، .

(٩) وقال ابن عصفور : ، وحذفت ، الواو ، رعياً للأصل ، . الممتع ٤٣٦/٢ .

« الواو » ، بين الكسرتين يمينا وشمالا (١) ؛ لان « الياء » ، أخت الكسرة

« الواو » ، أخت الضمة .

فكان في إثبات « الواو » ، بينهما خروج من الكسرة (٢) التقديرية إلى الضمة (٣)

التَّقْدِيرِيَّةِ ، ومن الضمة التقديرية إلى الكسرة الحقيقية (٤) ، ومثل هذا ثقيل .

ومن ثم لاتجسّى لغوية على وزن « فَعْلٌ » ، - بكسر « الفاء » ،

« وَضَمُّ الْعَيْنِ » ، (٥) - ، و « فَعْلٌ » ، - بضم « الفاء » ، وكسر « العين » ، - / إلا (٢١/ب)

« حَبْكٌ » ، - بكسر « الحاء » ، وضم « الباء » ، - وهو اسم لكل شيء فيه تكسر ،

« ك » ، الرّملة ، ، إذا مرّت بها الريح (٦) .

(١) وهذا التعليل للبصريين ، ويرى الفراء أن حذف الواو من نحو :

« يَعِدُّ » ، و « يَزِنُ » ، للفرق بين الفعل المتعدي ، واللازم . المنصف ١ / ١٨٨ .

و ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٨٢ ، وشرح الملوكي ص : ٤٨ ، والممتع ٢ / ٤٣٤ - ٤٣٥ .

والمساعد ٤ / ١٨٥ ، وائتلاف النصره ص : ١٣٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٤٩٣ .

(٢) في (ب) : « الكسرية » .

(٣) أي : خروج من « الياء » ، إلى « الواو » ، في نحو : « يَوَعِدُ » .

(٤) في (أ) : « التحقيقية » ، وما أثبتته من (ب) ، والمراد : كسرة العين من « يَوَعِدُ » .

وينظر : مراح الأرواح ص : ٢٠ .

(٥) نفى سيبويه هذا البناء بقوله : « ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ،

ويضموا الثاني ، نحو : « فَعْلٌ » . الكتاب ٤ / ٢٣٥ وينظر ٤ / ٢٤٤ .

(٦) هذا قول الفراء ، وزاد : « والماء القائم إذا مرت به الريح » ،

ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٨٢ ، و الصاحح (حبك) ٤ / ١٥٧٨ .

و « دُئِلُّ » ، (١) - بضم « الدال » ، وكسر « الهمزة » - وهي « دُوَيْبَةُ » ، (٢) .
وهما نادران (٣) ، فلا يكونان أصلاً في الوزن .

أما « تَعِدُّ » ، و « أَعِدُّ » ، و « نَعِدُّ » - بغير « الياء » ، (٤) - فالسقوط فيها
لِرَوْمِ (*) التشاكل (٥) - وإن لم يوجد تلك العلة (٧) .

-
- (١) في هامش (أ) : « اسم قبيلة » .
(٢) قال الاخفش : « هي « دُوَيْبَةُ » ، وبها سميت قبيلة أبي الاسود الدؤلي » . وهذا
البناء نفاه سيبويه ، وقال الجوهري : « الدُّئِلُّ » : « دُوَيْبَةُ شبيهة بابن عرس » .
ينظر : الكتاب ٢٤٤/٤ ، والصحاح (دال) ١٦٩٤/٤ ، والمساعد ١٢/٤ .
(٣) قال أحمد بن يحيى : « لا نعلم اسماً جاء على « فُعِلَ » ، غير هذا » .
و قال ابن بري : « قد جاء « رُئِمُ » ، في اسم الاسْتِ » . اللسان (دال) ٢٢٣/١١ .
(٤) أي : في الفعل المضارع للمفرد المذكر الغائب ، نحو : « يَعِدُّ » .
(*) في هامش (أ) : « أي : لطلب » .
(٥) مراح الأرواح ص : ٥٠ - ٥١ .
(٦) كذا في النسختين (أ) و (ب) بالياء في (يوجد) ، وله وجه في العربية ، كما له نظائر .
(٧) وهي عدم وقوع « الواو » ، في هذه الأفعال بين « ياء » ، و « كسرة » ، والتي هي
علة حذف « الواو » ، من مضارع « المثال » .

كما حذفوا د الهمزة ، من د يُكْرِمُ ، و د تُكْرِمُ ، و د نُكْرِمُ ، لروم التشاكل بينها وبين د أُكْرِمُ ، ، بلأَنَّ علة حذف د الهمزة ، بعد حرف المضارعة إنما وُجِدَتْ في د أُكْرِمُ ، (١) لا غير (٢) .

فإن قلت : يُشْكَل على هذا د يُوعِدُ ، ، حيث لم تسقط د الواو ، ، مع أنها وقعت بين د ياء ، و د كسرة ، ، كما سقطت في " يعد " (*)

قلت : لا يشكلك ذلك (٣) ، على ما قلت (٤)؛ لأن أصل (٥) د يُوعِدُ : يُؤَوِّعِدُ ، (٦) ، على ما ذكرنا ، في د يُكْرِمُ ، (٧) .

فكان وقوع د الواو ، - هناك حينئذ (٨) - بين د همزة ، و د كسرة ، ، لا بين د ياء ، و د كسرة ، (٩) .

(١) في (ب) : د أءكرم ، .

(٢) ينظر : الإنصاف ١١/١ و ٢٣٩ و ٧٨٥/٢ ، والمساعد ١٨٥/٤ .

(*) في (أ) و (ب) : " يوعد " .

(٣) في (ب) : د ذلك ، .

(٤) في (ب) : د على ما قلنا ، .

(٥) في (أ) : د الاصل ، ، وما أثبتته من (ب) .

(٦) في (أ) : د يوعد ، ، وفي (ب) : د يواعد ، ، ولعلَّ الصواب ما أثبتته ، وينظر :

مراجح الأرواح ص : ٣٠ .

(٧) ينظر : ما سبق ، ص : ٢٠٨ .

(٨) في (ب) : د ح ، .

(٩) ينظر : المساعد ١٨٢/٤ - ١٨٤ .

فإن قلت : من أين وقعت المفارقة بين « وَجِعَ : يَوْجَعُ » ، و « وَجِلَ : يَوْجَلُ » ،
وبين « وَسِعَ : يَسَعُ » ، و « وَضَعَ : يَضَعُ » ؟

وكلا القبيلين فيه حرف الحلق ، ومع ذلك تثبت (١) « الواو » ، ولم تسقط في الاول ،
وسقطت في الثاني ، مع أن علة سقوط « الواو » ، شاملة فيهما جميعا .
قلت : المفارقة بينهما إنما وقعت من حيث الاصلية (٢) ، والعارضية .

(١/٢٢) فإن الفتحة في « يَوْجَعُ » ، أصلية بمنزلتها / في « يَوْجَلُ » ، فلم تكن علة سقوط
« الواو » ، موجودة ، وهي وقوعها بين « ياء » ، و « كسرة » ، (٣) ، إما تحقيقا ،
أو تقديرا .

بخلاف « يَسَعُ » ، فإن الفتحة فيها عارضية (٤) ، مجتلبة لاجل حرف الحلق ،
فكانت علة سقوط « الواو » ، فيها موجودة ، وهي وقوع « الواو » ، بين « ياء » ، و
« كسرة » ، تقديرا (٥) .

فكان وزانهما وزان كسرتي « الرائين » ، (٦) ، في « التَّجَارِي » ، في اسم رجل ،
وهو في أصله مصدر « تَجَارَى » ، و « التَّجَارِبُ » ، : جمع التَّجْرِيبَةِ (٧) .
فإن الكسرة في « التَّجَارِي » ، عارضية ، لأن أصله : « تَجَارِي » ، على وزن (٨)
« تَفَاعُلٍ » ، - بالضم - فلم يلتفت إلى « الكسرة » ، العارضية (٩) ، فصُرف « تَجَارِي » :

(١) في (ب) : « ثبت » ، .

(٢) في (ب) : « الأصالة » ، .

(٣) ينظر: الكتاب ٥٢/٤ - ٥٣ ، والمقتضب ٨٨/١ ، والمنصف ١٨٤/١ و١٩٥ و٢٠٩ .

(٤) في (ب) : « عارضة » ، .

(٥) ينظر : الكتاب ١١١/٤ .

(٦) في (أ) : « الرائين » ، وفي (ب) : « الرانتن » ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) المصباح المنير (جرب) ص : ٣٧ .

(٨) قوله : « وزن » ، سقط من (ب) .

(٩) في (ب) : « العارضة » ، .

- اسم رجل ، وإن لم يُصرف نحو : «مَسَاجِدُ» ، بعد العلمية ، وذلك للمحافظة (١) على الأصل .
- فلذا (٢) سقطت «الواو» في «يَسَعُ» ، و «يَضَعُ» ، نظراً إلى «الكسرة» ، الأصلية ، ولم يلتفت إلى «الفتحة» ، العارضة .
- وأما كسرة «الراء» ، في «التَّجَارِبِ» ، فكسرة (٣) أصلية ، ككسرة «الجيم» ، في «مساجد» ، (٤) ، فأثرت كسرتة في منع الصرف .
- كما أن «فتحة الجيم» ، في «يَوَجَلُ» ، أثرت في ترك إسقاط «الواو» ؛ لكونها أصلية . فلم توجد علة سقوط «الواو» ، وهي وقوع «الواو» ، بين «ياء» ، و «كسرة» ، تحقيقاً أو تقديراً .
- وأما القلب ففي نحو : «مِيزَانٌ» ، و «حِيَاضٌ» ، (٥) .

(١) في (ب) : «المحافظة» .

(٢) في (ب) : «فكذا» .

(٣) في (أ) ، و (ب) : «كسرة» ، وما أثبتته هو الراجح ، لأن «الفاء» ، تلزم جواب «أما» . ينظر : الكتاب ٢٢٥/٤ ، والمقتضب ٢٧/٣ ، و«رصف المباني» ص : ١٨٢ ، والمغني ص : ٨٠ .

(٤) في (ب) : «المساجد» .

(٥) تقلب «الواو» ، «ياء» ، إذا كانت ساكنة ، غير مدغمة ، مكسور ما قبلها ، نحو : «مِيزَانٌ» ، وأما «حِيَاضٌ» ، فإنما قلبت «الواو» ، فيها «ياء» ، وإن كانت متحركة لاجتماع خمسة أشياء فيها وهي : أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد ، و «الواو» ، في الواحد ضعيفة ، ساكنة في «حَوْضٍ» ، وقبل «الواو» ، كسرة ؛ لأن الأصل «حِوَاضٌ» ، وبعد «الواو» ، «ألف» ، والالف قريبة الشبه بـ «الياء» ، وأن اللام صحيحة ، وإذا صَحَّت «اللام» ، أمكن إعلال العين ، ومتى لم تذكر هذه الأسباب كلها وأخلت ببعضها ، أنكسر القول ، ولم تجد هناك علة . سر الصناعة ٧٣٢/٢ - ٧٣٣ بتصريف يسير .

فُقلبت (١) «الواو» فيهما إلى «الياء» ؛ لوقوعها بعد «كسرة» ، فإنهم يقلبونها
«ياء» ، إذا وقعت بعد «كسرة» ، مع وجود / الحجاز ، كما في «قَنِيَّةٌ» ، (٢٢/ب)
ففي (٢) غير الحجاز أولى (٣) .

وهذا الذي ذكرنا في «المثال» ، «الواوي» ،

وأما (٤) «الياء» ، في «المثال» ، «اليائي» ، فلا تسقط ، وإن وقعت بين «ياء» ،
وكسرة ، كما في «يَنَعٌ : يَنِينٌ» ، و«يَسْرٌ : يَسِيرٌ» ، لأن «الياء» ، أخفُّ من «الواو» ، (٥)

بديل انقلاب «الواو» ، «ياء» ، في نحو : «سَيِّدٌ» ، و«طَيِّبٌ» ، سواء تقدمت
«الياء» ، أو تأخرت (٦) .

وهذا لأن «الياء» ، قريبة من «الالف» ، لأنها من وسط اللسان ، و«الواو» ، من
الشفة (٧) ، فكانت «الواو» ، بعيدة من «الالف» ، (٨) ، فصار «يَنِينٌ» ، بمنزلة
«يَانِعٌ» ، فلا تحذف .

(١) في (ب) : «فقلب» ،

(٢) في (ب) : «وني» ،

(٣) ينظر : الكتاب ٢٨٨/٤ .

(٤) في (ب) : «أما» ،

(٥) ينظر : الكتاب ٢٨٨/٤ .

(٦) على أن يكون السابق منهما ساكنًا متأصلًا ذاتًا وسكونًا ، ومثال ما تقدمت فيه

«الياء» ، : «سَيِّدٌ» ، أصلها : «سَيِّودٌ» ، ومثال ما تقدمت فيه «الواو» ، :

«طَيِّبٌ» ، أصلها : «طَوَّيٌّ» ، أوضح المسالك ٢٨٩/٤ بتصريف يسير .

(٧) ينظر : الكتاب ٤٢٣/٤ .

(٨) قال سييويه : «الياء» ، و«الواو» ، بمنزلة التي تدانت مخرجها؛ لكثرة

استعمالهم إياهما ، وممرهما على ألسنتهم ، فلما كانت «الواو» ، ليس بينها وبين

«الياء» ، حاجز بعد «الياء» ، ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ، ورفع اللسان

من موضع واحد أخف عليهم ، وكانت «الياء» ، الغالبة في القلب لا «الواو» ، لأنها

أخف عليهم ؛ لشبهها بـ «الالف» ، . الكتاب ٣٦٥/٤ .

الباب الرابع

في

"الأجوف"

الأجوف هو (١) ما كان عينه حرف علة .

ويقال له : أجوف؛ لخلوّ جوفه من الحرف الصحيح .

وقيل : بل قيل له : أجوف؛ لوقوع حرف العلة في جوفه .

ويقال له : ذو الثلاثة - أيضا (٢) - لصَيْرُورَتِهِ على ثلاثة أحرف في المتكلم ، وهو « قُلْتُ » ، (٣) .

[أبواب الأجوف]

وهو يجيء (٤) من « دعائم الأبواب » ، ونعني بدعائم الأبواب : ما خالف عينُ ماضيه عينَ مضارعه ، نحو : « ضَرَبَ : يَضْرِبُ » ، و « نَصَرَ : يَنْصُرُ » ، و « عَلِمَ : يَعْلَمُ » ، (٥) .

(١) في (أ) : « وهو » ، وما أثبتته من (ب) .

(٢) نزهة الطرف ص : ١٢ ، وشرح تصريف العزي ص : ١١٧ .

(٣) ينظر : مراح الأرواح ص : ٣٠ .

(٤) في (ب) : « تجيء » .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٣٩/٤ - ٢٤١ ، والمقتضب ٩٧/١ ، ونزهة الطرف ص : ٩ .

وشرح الملوكي ص : ٥٢ ، وشرح المفصل ٦٤/١٠ .

وإنما جعلت هذه الأبواب الثلاثة دعائم [الأبواب] (١) ، من بين الأبواب الستة

لمعنيين : أحدهما : أن معنى « الماضي » ، مخالف لمعنى (٢) « المضارع » ، ؛ / لان (أ/٢٣)
ذلك للزمان الماضي . وهذا لما وراءه (٣) .

ثم في أيِّ باب تحققت المخالفة بين هَيْئَتَيْ « الماضي » ، و « المضارع » ، . فقد
تَحَقَّقَت المطابقة بين « اللفظ » ، و « المعنى » ، .

لِمَا أَنَّ معنى « الماضي » ، يقتضي أن يكون معنى « المضارع » ، مخالفا له ؛ لدلالة
كُلِّ منهما على زمان يضادُّ ذلك الزمان للآخر .

وأما اللفظ فقابل (٤) « المعنى » ، .

فلذلك كانت مخالفة لفظ كل منهما دليلا على مخالفة معنى كِلِّ منهما أصلاً ؛ لورود

« اللفظ » ، على وفاق « المعنى » ، .

وذلك إنما يوجد في هذه الأبواب الثلاثة ، فكانت هي دعائم الأبواب لذلك .

(١) زيادة من (ب) .

(٢) في (أ) : «نخالف بمعنى» ، و في (ب) : «نخالف لمعنى» ، و لعلها «مخالف لمعنى» ثم حُرِّفَتْ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢٧٥/١ .

(٤) في (أ) : «واللفظ قابل» ، وما أثبتته من (ب) .

ثم إن المخالفة بين الفتح والكسر أكثر من المخالفة بين الفتح والضم .
إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية . والضممة بينهما ، فلاشك أن الكسرة عند النسبة
إلى الفتحة أبعد من الضمة ؛ ولأن التقابل بين الفتحة والكسرة ثابت ، بخلاف
الضممة .

فعلّ صاحب (الكشاف) بدأ الأفعال الثلاثية في (مقدمة الأدب) (١) ،
(والمفصل) بباب (٢) « ضَرَبَ : يَضْرِبُ » لهذا المعنى (٢) .

والثاني : أن الأبواب الثلاثة سوى دعائم الأبواب . إنما تجيء مشروطة بشرط ،

وهو أن المفتوح العين في « الماضي » ، و « المستقبل » ، إنما يجيء فيما كان فيه

أحد حروف الحلق في موضع « العين » ، أو « اللام » ، / وكذلك المضموم (٢٣/ب)

« العين » في « الماضي » ، و « المستقبل » ، لا يجيء إلا للطبائع والنعوت .

وكذلك المكسور « العين » في « الماضي » ، و « المستقبل » ، لم يجيء إلا قليلا ، ولقلة

ما جاء في ذلك الباب من الأفعال لم يكن هو من « دعائم الأبواب » .

(١) (مقدمة الأدب) في اللغة ، ألفها لابي المظفر أيسر بن خوارزم شاه ، وجعلها
على خمسة أقسام : الأول في الأسماء ، والثاني : في الأفعال ، والثالث : في الحروف ،
والرابع : في تصريف الأسماء ، والخامس : في تصريف الأفعال .

وقد طبعت في ليبزيغ عام ١٨٤٢م ، وفيه تفسير الكلمات بالفارسية ، زيادات للعالم
الاماني وتر ستاين ، وأضاف إليه فهرسا . ينظر : كشف الظنون ١٧٩٨/٢ ،
والبلغة في أصول اللغة ، للقنوجي ص : ٥١١ - ٥١٢ مع هوامشهما . تحقيق : نذير
محمد مكتبي ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ،
وتاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ٢٢٩/٥ .

(٢) في (ب) : « في بيان » .

(٣) ينظر : المفصل ص : ٢٧٧ .

ولانه ليس منه شيء، إلا وقد جاء فيه « لغة ، أخرى (١) .
ثم إن « الأجوف ، هو ما تكون عينه معتلة نحو : « باع ، ، و « قال ، ،
والأصل (٢) فيهما : « يَبَّعَ ، ، و « قَوَّلَ ، ، (ثم يسكن (٢) المعتل فيهما ليزول
اجتماع (٤) الامثال (٥) .
أما قلبهما « ألفا ، ، فلرؤم الأمن من المصير إلى المهروب عنه ، وهو تحريكهما ؛ لأن
سكونهما على شرف الزوال ؛ لمزون الألسنة على تحريك عين « فَعَلَ ، في الأفعال ،
واستئناس السامع به ، وتنقير الخواطر عن السكون ، إذ لم تانس (٦) به (٧) .
(٨) (والإمام المحقق « الجرجاني ، - رحمه الله - ضبط القول في « الواو ،
[و « الياء ، ،] (٩) ، فقال : « كل « واو ، متحرك أو « ياء ، وقعت « عينا ، ،
أو « لاما ، وما قبلها مفتوح . ولم يقع في تلك الكلمة إعلال آخر وليست في معنى

(١) نحو : « حَسِبَ : يَحْسِبُ ، ، و « نَعِمَ : يَنْعَمُ ، ، قال سييويه : « وقد بنوا
« فَعَلَ ، على « يَفْعَلُ ، في أحرف ... والفتح في هذه الأفعال جيد ، وهو أَقْبَسُ ، ،
الكتاب ٢٨/٤ - ٢٩ ، وينظر : ٢٤٤/٤ - ٢٤٥ ، والمنصف ٢٦١/١ ، والخصائص
٢٧٤/١ - ٢٧٩ ، وشرح المفصل ١٥٢/٧ - ١٥٣ و ٧١/١٠ ، وشرح الملوكي ص :
٥٥ - ٥٧ ، والممتع ١٧٦/١ و ٤٤٢/٢ ، وبغية الأمال ص : ٤٥ - ٤٦ ، وشرح
الشافعية ١٢٧/١ - ١٢٨ و ١٢٥ - ١٢٦ مع هوامشها ونزهة الطرف ص : ٩ - ١٠ .
(٢) في (ب) : « الأصل ، ، .

(٣) في (أ) : « تسكين المعتل ، ، وما أثبتته من (ب) يبدو أنه الأنسب .

(٤) قوله : « اجتماع ، سقط من (ب) .

(٥) في (ب) : « الامتثال ، ، وهو تحريف .

(٦) في (ب) : « يستانس ، ، .

(٧) ما بين القوسين من (الإقليد) ج٢ ق ٢٠٤/ب .

(٨) من هنا حتى نهاية القوس من كتاب (المقتبس) ج٢ ق ١١٨/ب .

(٩) زيادة من (ب) .

« واو ، صحيح ضروري وأمن الإلباس وليست الكلمة بمصدر ولا جمع .
انقلبت « ألفا » .

فالأول : احتراز عن نحو : « عَوَّج » .

والثاني : عن نحو : « طَوَّى » .

والثالث : عن نحو : « عَوَّرَ » ؛ لأنها صحّت في « اعوَّز » ، (١) ؛ لأنها صحّت
ضرورة (٢) ؛ لسكون ما قبلها .

وإنما / جعلَ المزيد أصلاً لأنه أكثر دوراً (٣) .

(١/٢٤)

(١) ينظر : الكتاب ٣٥٤/٤ ، والمقتضب ٩٩/١ ، وشرح الشافية ٩٨/٣ - ٩٩ .

(٢) وقيل : إن « الواو » ، صحّت تنبيهاً على الأصل . الكتاب ٣٤٧/٤ ، وشرح ابن
يعيش ٦٦/١٠ .

(٣) قال الرضي : « لم يعمل نحو : « عَوَّرَ » ، و « حَوَّلَ » ؛ لأن الأصل في الألوان
والعيوب الظاهرة بابُ « افْعَلَّ » ، و « افْعَالَّ » ... فالثلاثي وإن كان أصلاً لذوات
الزيادة في اللفظ لكن لما كان هذان البابان أصليين في المعنى عكس الأمر . فأجرى
الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيهاً على أصالته في المعنى » . شرح الشافية
٩٨/٣ .

وزاد في (المقتبس) : « ونظير هذه المسألة حذف « ألف » ، « رَعَتَا » ، و « رَمَتَا » ،
في أن جعل الفرع أصلاً لكثرة دوره ، فإن استعمالهما أكثر من « رَعَاتَا » ، و
« رَمَاتَا » ، وهو الأصل » .

والرابع : احتراز « عن نحو : « رَمِيَا ، ، و « دَعَا ، (١) .

والخامس : احتراز عن نحو : « الدَّوْرَانِ ، (٢) . و « الحَوَكَةِ ، (٣) . و « الحَوْلِ ، (٤) (٥) .

وحاصله أن الإعلال في « قَالَ ، ، و « بَاعَ ، ، و « خَافَ ، ، و « هَابَ ، ، و « بَابٍ ، ، و « نَابٍ ، ، ونحوها ؛ لأجل أن « الواو ، و « الياء ، تحركتا ، وانفتحت ما قبلهما .

أما اشتراط التحرك فلأن الإعلال للتخفيف ، وطلبُ الخفة إنما يكون فيما يثقلُ (٦) ، والثقل فيما إذا كانت الحركة على حرف العلة .

(١) ينظر : ما يأتي ص : ٢٧٤ وسر الصناعة ٦٦٧/٢ - ٦٦٨ .

(٢) وبعض العرب يُعَلُّ : « فَعَلَانِ ، قال بعضهم : « دَارَانِ ، من « دَارَ : يَدُوْرُ ، ينظر : الكتاب ٣٦٣/٤ ، وشرح الشافية ١٠٦/٢ .

(٣) الحَوَكَةُ : جمع حَاكِكٍ ، وجاء أيضا على القياس ، يُقَالُ : قَوْمٌ حَاكَةٌ وَحَوَكَةٌ . ينظر : الصحاح (حوك) ١٥٨٢/٤ ، وجعله ابن جني شاذًا في القياس مطردًا في الاستعمال ، وينظر : الخصائص ١٢٢/١ .

(٤) الحَوْلُ : كَالِحَوَالٍ ، وَالِحَوَالُ : الْمُحَاوَلَةُ ، وهي المطالبة بِالِحِيلَةِ ، وَالِحَوَالُ : كل شئٍ حال بين اثنين ، وَالِحَوْلُ فِي الْعَيْنِ : أَنْ يَخْطُرَ الْبِيَاضُ فِي مُؤَخَّرِهَا ، وَقِيلَ : إِقْبَالُ الْحَدِيقَةِ عَلَى الْأَنْفِ ، وَقِيلَ : هُوَ ذَهَابُ حَدَقَتِهَا قَبْلَ مُؤَخَّرِهَا . اللسان (حول) ١٨٧/١١ و ١٩١ .

(٥) انتهى نص المقتبس .

(٦) ينظر : شرح الشافية ٦٦٧/٢ - ٦٧ .

وأما عند السكون فلا يُثَقَّل ، ولا إعلال ، كما في « القَوْل ، و « البَيْع » .
وإنما لم يقتصرُوا على الإسكان فيهما كراهة أن تلتبس صيغة المتحرك بصيغة
السَّاكن .

الأ تراهم لو قالوا في « باب ، : « بَوِّبُ » ، لم يُدْرَ أنه من باب « قَرَسٍ » ، أو من
[باب] (١) « قَلْسٍ » ، كـ « تَوِّمِ » ، فقلبوها « ألفا » ، إذاناً بذلك على أنه متحرك .
وتعيين الالف لأنها أخف من أختيها .

أو نقول : مقاله (٢) في (نزهة الطرف) (٣) ، وهو : « أن قلب « الواو ، و
« الياء ، « ألفاً ، لا يخلو (٤) من وجهين :

أحدهما أصل ، و الآخر ليس بأصل .

فالوجه الأول :

أن قلبا(٥) « ألفاً ، وهما في موضع حركة ، نحو : « قَالَ ، و « بَاعٌ ، و
« دَعَا ، و « رَمَى ، قلبت كل واحدة من « الواو ، و « الياء ، « ألفاً ، لكونهما
في موضع حركة لانفتاح ما قبلهما .

فهذان الموضعان (٦) [هما] (٧) أصل في علة قلبهما « ألفاً ،

(١) ســـــــــــــــــقط من (ب) .

(٢) وهو أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، أديب ، نحوي ، لغوي ،

صَحِبَ أبا الحسن الواحدي المفسّر ، له مصنّفات مفيدة ، منها : (مجمع الامثال) ،

و (السامي في الاسامي) وغيرها ، تُؤيِّ سنة (٥١٨ هـ) . ينظر : البغية :

٢٥٦/١ - ٢٥٧ .

(٣) ص : ٣٢ - ٣٣ .

(٤) في (أ) : « يَخ ، و في (ب) : « تَخْلُوا ، و ما أثبتته يتناسب مع ما في (نزهة
الطرف) .

(٥) في (ب) : « تَقْلِب ، .

(٦) في (أ) : « الوصفان ، و ما أثبتته من (ب) .

(٧) ســـــــــــــــــقط من (ب) .

/ فكل موضع وُجدت فيه (١) هذه العلة قُلبتا « ألفا » ، إلا في مواضع مخصوصة: (٢٤/ب) أحدها: « فَعَلَ » ، نحو: « عَوَرَ » ، و « حَوَلَ » ، (٢) .

والثاني: « افْتَعَلَ » ، نحو: « اجْتَوَرُوا » ، و « اعْتَوَرُوا » (٣) ؛ لانهما في معنى « تَجَاوَرُوا » ، و « تَعَاوَرُوا » (٤) .

والثالث: « فَعَلَانُ » ، نحو: « الطَّوْفَانُ » ، و « الطَّيْرَانُ » ، وكذلك في المعتل (٥) « اللام » ، نحو: « النَّزْوَانُ » ، (٦) ، و « الغَلْيَانُ » ، (٧) .

والرابع: أن يليهما ساكن ، وهو (٨) من حروف الكلمة أو متّصل بها ، نحو: « طَوِيلٌ » ، و « جَوَائِدٌ » ، و « بِيَاضٌ » .

والمتصل بها نحو: « ألف ضمير (٩) الاثنيين » ، نحو: « غَزَوَا » ، و « رَمَيَا » ، (١٠)

(١) قوله: « فيه » سقط من (ب) .

(٢) ينظر ما سبق ص: (٢٧١) ، و شرح الملوكي ص: ١٩٤ .

(٣) في (٢) : « اجْتَوَرَ » ، و « اعْتَوَرَ » .

(٤) في (٢) : « تَجَاوَرَ » ، و « تَعَاوَرَ » ، و ينظر: الكتاب ٢٤٧/٤ ، و شرح الشافية ٩٩/٣ .

(٥) في (١) : « وكذلك المعتل » ، و ما أثبتته من (ب) .

(٦) النَّزْوَانُ : السَّوْرَةُ وَالْحِدَّةُ وَالتَّفَلُّتُ إِلَى الشَّرِّ ، وَقِيلَ : الْقُمَاصُ وَالْوَثْبُ . اللسان

(نزا) ٣٢٠-٣٢١/١٥ ، والقاموس المحيط (نزا) ص : ١٧٢٤ ، والتاج (نزا) ٣٦٥/١٠ .

(٧) لم يُعَلَّ نحو: « النَّزْوَانِ » ، و « الغَلْيَانِ » ؛ للزوم « الالف » ، و « النون » ،

فاخرجت « اللام » ، من التَّطَرُّفِ ، فصارت « الواو » ، و « الياء » ، كما في

« الجَوْلَانِ » ، و « الطَّيْرَانِ » ، ينظر: الكتاب ٣١٢/٤ ، و شرح الملوكي ص: ٢٢١ ؛

و شرح الشافية ١٠٠/٣ - ١٠١ ، وقيل: إنما صَحَّحَ لئلا يلتبس (فَعَلَانٌ) بـ (فَعَالٌ) . الممتع ٥٥٢/٣ .

(٨) في (١) : « هو » ، و ما أثبتته من (ب) .

(٩) في (ب) : « الضمير » .

(١٠) تقدم في ص: ٢٧٢ أن «رميا» و نحوه لم يعلّ لأنه أمين الإلباس .

ونحو حروف التثنية ، نحو : « عَصَوَان » ، و « رَحِيَان » .

والخامس : أن تكون « العين » ، و « اللام » ، حرّكي علة ، فتعتل « اللام » ، وتصحّ « العين » ، نحو : « طَوَى » ، و « ثَوَى » ، (١) .

وإذا جاوزت ما ذكرت . فإن رأيتها صحيحتين - مع وجود هذه العلة - فذاك شاذ لا يقاس عليه (٢) ، نحو : « القَوْدِ » ، (٣) ، و « الغَيْبِ » ، (٤) .

وأما الوجه الآخر - الذي ليس بأصل (٥) . وهو أن تكون « الواو » ، و « الياء » ، مفتوحتين وما قبلهما ساكن - فينقل فتحهما إلى الساكن (٦) قبلهما .

(١) في هامش (أ) : « وقد ترك الإعلال فيهما ؛ لأنهما لو أعلا يلزم إعلان في كلمة واحدة ، وهو ممنوع » .

(٢) قال ابن يعيش : « وقد شدّت ألفاظ ، خَرَجَت منبهة على الأصل ودليلاً على الباب ، نحو : « القَوْدِ » ، وكانهم تأولوا الحركة بأن نزلوها منزلة الحَرْفِ » . شرح الملوكي ص : ٢٢٣ - ٢٢٤ ، بتصريف يسير .

(٣) القود : القصاص . الصحاح (قود) ٥٢٨/٢ .

(٤) في (ب) : « والغيث » ، وهو تحريف ، والغَيْب - بفتح الياء - : جمع غائب . ينظر : الصحاح (غيب) ١٩٦/١ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ١١٠/٣ - ١١١ .

(٦) في (ب) : « ساكن » .

وتقبلان « ألفا » ، نحو : « أَقَامَ » ، و « أَجَادَ » ، و « أَبَاعَ » ، و « أَقَالَ » ،
والأصل : « أَقَوْمَ » ، و « أَجُودَ » ، و « أَنِيحَ » ، و « أَقِيلَ » ، (١) ، مثل : « أَكْرَمَ » ،
و « أَذْهَبَ » ، (٢) .

ولا يكون هذا الحكم في كل شيء ، ولكنه يختص (٣) بما أذكره لك :

الاول : « أَفْعَلَ » ، مثل : « أَقَامَ » ، و « أَطَابَ » ، كما مضى .

والثاني : « اسْتَفْعَلَ » ، نحو : « اسْتَقَامَ » ، و « اسْتَبَاعَ » .

والثالث : « يَفْعَلُ » ، نحو : « يَخَافُ » ، والأصل : « يَخُوفُ » .

(١/٢٥)

والرابع : « يُفْعَلُ » ، نحو : « يُخَافُ » ، و « يُقَامُ » ، [والأصل : « يُخُوفُ » ، و
« يُقَوْمُ »] (٤) .

والخامس : « يُسْتَفْعَلُ » ، نحو : « يُسْتَعَانُ » ، و « يُسْتَجَابُ » .

والسادس : « مَفْعَلٌ » ، نحو : « مُعَانٍ » ، و « مُبَاعٍ » .

والسابع : « مُسْتَفْعَلٌ » ، نحو : « مُسْتَعَانٍ » ، و « مُسْتَطَابٍ » .

والثامن : « مَفْعَلٌ » ، نحو : « مَقَامٍ » ، و « مَقَالٍ » .

وهذه الثمانية يلزمها هذا القلب الذي ذكرنا أنه ليس بأصل ، ولكن نحتاج فيها
إلى شرط ، وهو أن لا يكون فعلٌ منها في الثلاثي (٥) مُصَحَّحًا كما في ثلاثي هذه
الثمانية . نحو : « قَالَ » ، و « بَاعَ » .

فإن كان مصححا نحو : « عَوَرَ » ، و « ثَوَى » ، و « هَوَى » ، فليس لك في هذه
الثمانية الابنية إلا التصحيح .

(١) في (ب) : « أقول » ، والأظهر ما أثبتته ، لأنه من الإمالة ، فهو يائي العين لا وويها .

(٢) المراد : مثل صيقتهما ، وينظر : الكتاب ٢٣٩/٤ - ٢٤٠ .

(٣) في (ب) : « مختص » .

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) في (ب) : « الثاني » ، وهو تحريف .

تقول : « أعور الله عينه ، (١) و « عَيْنُهُ مُعَوَّرَةٌ » ، (٢) ، و « أَثْوَيْتُهُ » ، و « اسْتَهْوَيْتُهُ » ، بناء على ماتقدم من صحة هذه الحروف في الثلاثي .
فأما « أبيض » و « أسود » ، فلم تنقل الحركة ، ولم تقلبا « الفأ » ، مثل : « أبيض » ، و « أسود » ، لأنهما « أفعل » ، اسمًا (٣) ، والمذكور في الثمانية « أفعل » ، فعلاً (٤) .
وأما اشتراط انفتاح ما قبلها فإن قلبها إلى « الالف » ، عند سكون ما قبلها ليس بأصل على ما ذكرنا .

الأي يرى أن « أبيض » و « أسود » ، صَحَّحَا في الاسم باعتبار هذا المعنى .
وهذا لأن سكون ما قبل حرف العلة يورث الخفة فيه ، فلا يحتاج إلى القلب ، بل إلى عُرف في مسألة « الظبي » ، (٥) .

وأما لو انضم ما قبل حرف العلة فيجب القلب إلى « الواو » ، كما في « موقن » ، (٦) . (٢٥/ب)

(١) في (ب) : « عنه » ، وهو تحريف .

(٢) وقال بعض العرب في لغة قليلة مسموعة : « عارت عينه : تعار على ما يقتضيه القياس ، قال شاعرهم :

وَسَائِلَةٌ يَظْهَرُ الْغَيْبِ عَنِّي
أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَم لَمْ تَعَارًا .

ينظر : الصحاح (عور) ٧٦٠/٢ ، والأفعال ، للسرقسطي ٢٤٥/١ - ٢٤٦ ، تحقيق : حسين محمد شرف ، طبع مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ، وشرح المنفصل ٧٥/١٠ ، وشرح الشافية ٩٩/٢ ، والمساعد ١٦٦/٤ .

(٣) هكذا في (أ) ، و (ب) ، ولو قال : « ضفة » ، لكان أولى ؛ لأنه المراد من ضرب المثال ، وينظر : الممتع ٧٢/١ .

(٤) انتهى قول الميداني ، وينظر : المنصف ٢٥٩/١ ، وقال الرضي : « فلا يعلّ شيء منها » ليكون فرقا بين « الأسماء » ، و « الأفعال » ، شرح الشافية ١٠٥/٢ .

(٥) و هو أن حرف العلة إذا سكن ما قبله كان بمنزلة الحرف الصحيح ، و ينظر ما يأتي ص : ٢٩٠ و ٣٠٧ .

(٦) وذلك فيما إذا كانت ساكنة ، وانضم ما قبلها ، وينظر : الكتاب ٢٤١/٤

و ٤١٧ ، وشرح الملوكي ص : ٢٥٧ .

ولو انكسر يجب القلب إلى «الياء» ، كما في «مِيزَانٍ» ، و «مِيعَادٍ» ، (١) .
فلما لم يوجب سكون ما قبلهما وانضمام ما قبلهما وانكسار ما قبلهما الانقلاب إلى
«الالف» ، اشترط انفتاح ما قبلهما في الانقلاب إلى «الالف» .
(٢) (فلذلك أُعْلِّ نحو : «قَالَ» ، أصله : «قَوْلٌ» ، ونحو : «دَارٌ» ، أصله :
«دَوْرٌ» ، لوجود الشرائط .

وهي : أن يكون حرف العلة في «فِعْلٍ» ، أو في «اسم» ، على وزن «فِعْلٍ» ، إذا
كانت (٢) حركتهن غير عارضية . وتكون فتحة ما قبلهما لاني حكم الساكن .
ولا يكون في معنى الكلمة اضطراب ، ولا يجمع فيه إعلان (٤) ، ولا يترك للدلالة على
الأصل .

فلذلك لم يعلّ نحو : «الْحَوَكَةُ» ، و «الْخَوْنَةُ» ، و «حَيْدَى» ، (٥) و «صَوْرَى» ، (٦) ،

(١) لان كل «واو» ، سكنت ، غير مدغمة ، وانكسر ما قبلها ، قلبت «ياء» ، وذلك
نحو : «مِيعَاتٍ» ، و «مِيزَانٍ» ، و «مِيعَادٍ» ، أصل ذلك : «مِوَقَاتٍ» ، و
«مِوَزَانٌ» ، و «مِوَعَادٌ» ، سر الصناعة ٧٣٢/٢ .

(٢) من هنا بداية نص (مراح الأرواح) ص : ٢٠-٢١ ، نقلا من ابن جني .
(٣) في (١) : «كان» ، وما أثبتته من (ب) .

(٤) وزاد في «المراح» ، «ولا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه» ، ص : ٢٠ .
(٥) «حَيْدَى» ، يقال : حمار حَيْدَى ، إذا كان يَحِيدُ عن ظِلِّه لنشاطه ، ولم
يُوصف مذكر بوصف على وزن «فَعَلَى» ، إلا بهذه الكلمة ، ويقال : حمارٌ حَيْدٌ
كَمَيْتٌ بالمعنى السابق .

ينظر : اللسان (حيد) ١٥٩/٣ .

(٦) «صَوْرَى» ، : موضعٌ أوماءٌ قرب المدينة ، وقال ابن الاعرابي : «هو وادٍ في
بلاد مُزَيْنَةَ قريب من المدينة» ، وفي القاموس : «وَصَوْرَى» ، كـ «سَكْرَى» ، : ماءٌ
ببلاد مُزَيْنَةَ أو ماءٌ قُرْبَ المدينة . ينظر : معجم البلدان ٣٩٦/٥ ، والقاموس
المحيط (صوري) ص : ٥٤٨ .

لخروجهن عن وزنِ الْفِعْلِ بعلامةِ التأنِيثِ (١) .

ونحو : « دَعَوْا الْقَوْمَ » ، « لَطَرُوا » حركته .

ونحو : « عَوَرَ » ، و « اجْتَوَرَ » ، لأن حركة « العين » و « التاء » في حكم

(١) هذا قول نسب إلى سيبويه وعليه المصنف ، وجعل الاخفش « ألف التأنيث » ك « التاء » ، غير مُخرجة للكلمة عن وزن الفعل .

وقد أشار ابن جنى إلى أن حركتي العلة ، : « الياء » ، و « الواو » ، قد صَحَّحَا في بعض المواضع ، للحركة بعدهما كما يَصِحَّحَانِ لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما ، نحو : « الْقَوَادِ » ، و « الْحَوَاكَةِ » ، و « الْخَوَانَةِ » ، أو أن فتحة « العين » ، شُبِّهَتْ « بالالف » من بعدها ، و « كسرتها » ، « بالياء » ، من بعدها .

ولابن مالك تعليل آخر ، وهو « أن نحو : « الصَّوْرَى » ، صُحِّحَ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ عَيْنِهِ لَا تَكُونُ غَيْرَ فَتْحَةٍ إِلَّا فِي الصَّحِيحِ عَلَى قَلَّةٍ كـ « ضَرِبَانَ » ، والفتحة لخفتها لا يُعَلِّ ما هي فيه ، . ينظر : الخصائص ٢/٢٢١ و ٢/٥٢ ، بتصريف يسير ، وسر الصناعة ٢/٦٦٨ ، وشرح الشافية ٢/١٠٥ و ١٠٧ ، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ضمن « مجموعة الشافية » ، ١/٢٨٥ .

الساكن . أي : في حكم « عين » ، « اغْوَاژ » ، (١) ، و « أَلْف » ، « تَجَاوَر » ، (٢) .

ونحو : « حَيَّوَان » ، حتى تدل حركته على اضطراب معناه .

و « المَوْتَان » ، محمول عليه ؛ لأنه نقيضه (٣) .

ونحو : « طَوَى » ، حتى لا يجتمع فيه إعلان .

ونحو : « القَوْدِ » ، حتى يدلّ على الأصل (٤) .

ثم المدة - التي هي « عين » ، الفعل في هذا الباب - تحذف عند اتصال موجب السكون وهو أَحَدُ الضَّمَانِيرِ المتحركة لالتقاء الساكنين / وهما : « الألف » ، و « لام الفعل » (٥) ، (٢٦ / أ)

(١) في (ب) : « اعواروا » .

(٢) في (ب) : « تجاوروا » .

(٣) ينظر : الشافية ضمن شرح الرضي ٢ / ١٢٤ . وفيها « أو لأنه ليس بِجَارٍ ولا مُوَافِقٍ » .

(٤) انتهى نص (مراح الأرواح) .

(٥) تحذف « العين » ، إذا سكنت « اللام » ، في أربعة مواضع : أحدها : في الجزم .

نحو : « لم يقل » ، والثاني : في الأمر . نحو : « قل » ، والثالث : عند « نون » ،

الضمير ، إذا اتصلت بالفعل . نحو : « قُلْنَا » ، والرابع : « ضمير المتكلم » ،

والمخاطب المرفوع ، نحو : « قُلْتُ » ، و « قُلْتَ » . ينظر : نزهة الطرف ص :

٢٨ ، بتصرف .

فتنقل حركة « العين » إن كانت كسرة أو ضمة إلى « الفاء » ، كـ « خِفْتُ » ، في :
« خَوِفْتُ » ، و « طَلْتُ » ، في : « طَوَّلْتُ » ، للتنبيه على الأصل ، أي : على أصل
الحركة في « العين » .

فإن كانت فتحةً فآثر النُّقْلُ لا يظهر ، لأنَّ « الفاء » كانت مفتوحة ، فلو نُقِلَ فتحُ
« العين » ، إلى فتح « الفاء » ، لكان فيه فتحُ المفتوحِ ، وهو محال (١) .
فنُقلَ من « فَعَلَّ » ، مفتوح « العين » ، في « الواوي » ، إلى « فَعَلَ » ، بضم « العين » .
وفي « اليائي » ، إلى « فَعِلَ » ، بكسر « العين » .

ثم نقلت « الضمة » ، أو « الكسرة » ، إلى « الفاء » ، فقليل : « قَلْتُ » ، و « قُلْنَا » ، و
« بَعْتُ » ، و « بَعْنَا » ؛ ليظهر أثر النُّقْلِ (٢) .

وتخصيص « الواوي » ، في التحريك بـ الضم ، و « اليائي » ، بـ الكسر ، لكون
الجنس إلى الجنس أميل .

ولم يُفعل في « خِفْتُ » ، مع (٣) أنه « واوي » ، بل نقلت حركة « الواو » ، (٤) وهي
الكسرة . لأن الدليل إنما يكون أتم دلالة إذا دلَّ على شيءٍ فيما لم يسبق إليه الوهم ،
وهو في نقل كسرة « الواو » ، .

(١) في (ب) : « فعال » ، وهو تحريف .

(٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ٢٨ .

(٣) في (ب) : « ومع » .

(٤) قوله « الواو » ، سقط من (ب) .

إذ في الوهم إنما تكون « الكسرة » في « اليائي » ، و « الضمة » في « الواوي » ،
وكون الكسرة في « الواوي » ، مِمَّا لا يسبق إليه (١) الوهم .

ولذلك نقلت كسرة « الواو » ، إلى « الفاء » ، لتدل كسرة « الفاء » ، على أن « العين »
كانت مكسورة ، وإن كانت (٢) « واوًا » ، (٣) .

أو نقول : في نقل « كسرة » ، « العين » ، إلى « الفاء » ، دلالة على حركة « العين » في
« الكسرة » ، وفي نقل « الضمة » ، إلى « الفاء » ، دلالة على أن « العين » ، « واو » ،

كما في « قلت » ، (٤) .

(١) في (أ) : « إلى » ، وما أثبتته من (ب) .

(٢) في (ب) : « كان » .

(٣) قال الرضي : « وباب « فَعَلَ » ، المضموم « العين » ، و « فَعِلَ » ، المكسور .

« العين » ، في الاغلب يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى « فَعَلَ » ، المقترح

« العين » ، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل ، لالفظية ، ولا معنوية ، . شرح الشافية

٧٩/١ .

(٤) ويرى الجمهور أن ضمة « الفاء » ، من نحو : « قُلْتُ » ، كانت بعد تحويل الفعل

من باب « فَعَلَ » ، إلى باب « فَعَّلَ » ، وكذلك كسرة « الفاء » ، من نحو : « بَعْتُ » ،

كانت بعد تحويل الفعل من باب « فَعَلَ » ، إلى باب « فَعِلَ » ، .

ينظر : الكتاب ٣٣٩/٤ - ٣٤٢ ، والمقتضب ٩٦/١ - ٩٧ ، والمنصف ٢٣٤/١ و ٢٤٥ .

ونزهة الطرف ص : ٢٨ ، وشرح المفصل ٧١/١٠ - ٧٢ ، والممتع ٤٤١/٢ - ٤٤٢ و

٤٤٦ ، وشرح الشافية ٧٨/١ - ٧٩ .

والدلالة على الحركة / أسهل من الدلالة على « الواو » ، فلذلك اختير في النقل (١) . (٢٦/ب) في « خِفْتُ » ، نقل كسرة « العين » ، دون نقل الضمة (*) .

أو نقول - وهو الأوجه - : إن باب « يَفْعُلُ » - بالضم - « واوي » ، لا غير (٢) .
وباب « يَفْعُولُ » - بالكسر - « يائي » ، لا غير (٣) .

ف « الواو » ، و « الياء » ، يكونان أصلاً ، فنصب الحركة من جنسهما أمانة عليهما .
أما باب « يَفْعُلُ » - بالفتح - فلا اعتداد بحركته (٤) ، في كونها أمانة لشئ ؛
إذ هي من جنس « الالف » ، و « الالف » ، لا أصالة لها ، لِمَا عُرِفَ .
فجاء فيه كلا الحرفين ، أعني : « الواو » ، و « الياء » ، نحو : « يَخَافُ » ، و « يَهَابُ » ، (٥) .

(١) قوله : « في النقل » ، سقط من (ب) . (*) ليس في « خِفْتُ » ضمة فتقل ، لأنها لم تحول إلى (فعل) .
(٢) وشذ من ذلك لفظتان ، هما « طَاحَ : يَطِيحُ » ، و « تَاهَ : يَتِيهُ » ، في لغة من قال : « ما أطوحه » ، و « ما أتوَّهه » . ينظر : الكتاب ٢٤٤/٤ - ٢٤٥ ، والمنصف ٣٦١/١ - ٣٦٢ ، وشرح الملوكي ص : ٥٥ ، والممتع ٤٤٤/٢ ، وشرح الشافية ١٢٧/١

(٣) ينظر : الكتاب ٢٨٢/٤ ، والمقتضب ٩٦/١ - ٩٧ .

(٤) في (ب) : « لحركته » .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٨٢/٤ ، والمقتضب ٩٦/١ - ٩٧ ، وشرح الملوكي ص : ٥٥ ،
وفي شرح الشافية ١٢٦/١ - ١٢٧ : « أنه لما ثبت الفرق بين « الواوي » ، و « اليائي » ،
في « مواضي » ، هذه الأفعال اتبعوا « المضارعات » ، إياها في ذلك ، ومالم يثبت في
مواضيها فرق بين « الواوي » ، و « اليائي » ، في موضع من المواضع لم يفرق في
مضارعاتها ، نحو : « خِفْتُ : تَخَافُ » ، و « هَبْتُ : تَهَابُ » ، و « شَقِي : يَشْقَى » ،
بتصرف

ثم ماكان « واويًا ، اقتضى الضم حملا على « طَلَسْتُ » ، قيل :
قلت : وماكان « يائياً ، اقتضى الكسرة ، قيل : « بَعْتُ » ،
ولما تعارض « الواو » ، و « الكسرة » ، في « خَاف » ، رجحنا جانب الكسرة (١) ،
لخفتها ، و قلنا : « خِفْتُ » .

(٢)

وفيه وجه آخر ، ذكرناه في (الموصل) .
فإن قيل : « لم لم يقولوا : « قَلْتُ » ، و « بَعْتُ » ، - بفتح « الفاء » ، - لئلا
يفتقر إلى النقل من باب إلى باب ، إذ فيه ارتكاب خلاف الاصل ؟
قلنا : « فاء الفعل ، لما جاور « العين » ، المعتلة أحبوا أن يعطوها للمجاورة ، كما أعلوا
« العين » ، في « يَقْرَؤُ » ، فَضَمُّوا ، وفي « يَرْمِي » ، فَكَسَرُوا ، حيث جاورت (٢)
« اللام » ، المعتلة (٤) .

وهذا هو الإعلال في « رَامَ : يَرُومُ » ، إلى آخره .

فكان سقوط « الواو » ، في « رُمِنَ » ، (٥) ، و « رُمِنْتُ » ، إلى آخره ؛ لالتقاء
السَّاكنين ، وهما : « الواوُ » ، و « الميمُ » .

(١/٢٧)

(١) في (ب) : « الكسر » .

(٢) في ٤٠٠/ب و ٤٠١/أ ، وفيه : « جاء في المعتل العين (الواو) و (الياء) ، نحو : « يخاف » ، و « يهاب » ،
ولم يجئ في (الواو) (يفعل) بالكسر ، ولا في (الياء) (يفعل) بالضم ، وإنما لم يجئنا لنلا يلزم الجمع
بين الضمة والكسرة ، وبين الكسرة والضمة . لأن (الواو) بمنزلة الضمة ، و (الياء) بمنزلة (الكسرة) ،
ورتبة الحركة بعد رتبة الحرف ، فلو قلت : « تقول بالكسر ، أو تبئع بالضم ، يلزم ما ذكرنا ... فلو
نظرنا إلى الحالة الثانية وهي حالة انقلاب (الواو) في الأول لياء ، و (الياء) في الثاني واوا فالتباس
يمنع الثاني لما فيه من نقل الأخف - وهو (الياء) - إلى الأثقل - وهو (الواو) - ولا يمنع الأول لانعكاس الثقل .
(٣) في (ب) : « جاوزت » .

(٤) ما بين القوسين من (الإقليد) ج٢٠٥ ب . نقلا عن أبي علي الفارسي .
(٥) قوله : « رمين » سقط من (ب) .

[بناء الأجوف للمجهول]

والمجهول فيه « ريم » ، كما في « قيل » ، و « بيع » ، بالكسر .

- (١) (والعلّة فيه أن المعتل في الأصل مكسور . وماقبله مضى موم ،
يُسَكِّنُ المعتلُّ ، لاستئصال الحركّة ، وتنقل إلى ما قبله الكسرة .
ويقلب المعتل « ياء » ، إن كان « واوا » ، على طريقة القلب في « ميقات » ، (٢) .
أو تنقل (٣) هي إليه ، ويُشَمُّ هو شيئاً (٤) من الضمة ؛ للدلالة على أصالة الضمة .
أو لا تُنْقَلُ ؛ ليُصَرِّحَ بِدَعْلَمِ (٥) البناء للمفعول ، ويُقلب المعتلُّ في
هذا الوجه « واوا » ، إن كان « ياء » ، على وتيرة القلب في نحو : « موقن » ، (٦) .

(١) من هنا نص (الإقليد) ج٢ ق ٢٠٥ / ب .

(٢) في (ب) : « ميقات » ، وطريقة القلب أنها تكون ساكنة ، وماقبلها مكسور .

وينظر : المقتضب ٦٢/١ ، وسر الصناعة ٧٣٢/٢ .

(٣) في (ب) : « وتنقل » ، .

(٤) في (ب) : « بشيء » ، .

(٥) في (ب) : « بعلم وتعلم » ، .

(٦) ينظر ص : ٢٧٧ هامش (٦) من هذه الرسالة .

قال الشاعر (١) :

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ لَيْتًا لَيْتٌ^(*) لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ (٢) .

والاصالة للوجه الاول (٢) : لان إسكان « العين » ، إنما يكون بنقل حركتها ،

(١) وهو رؤبة بن العجاج ، كان من أفصح الرّجّاز ، احتجّ العلماء برجزه ، ولغته ، وقال الخليل يوم مات : دفنا اللّغة والشعر والفصاحة ، تُؤيِّ سنة (١٤٥هـ) . الشعر والشعراء ٥٩٤/٢ فمابعدا ، والخزانة ٢٨/١ - ٤٤٥ ، (*) في (أ) و(ب) : " لیت لیت " . (٢) البيت في ملحق ديوانه ص : ١٧١ ، اعتناء وليم البروسي ، طبع درو غولين ، ليبسینگ ١٩٠٢م ، كما ورد منسوباً إليه في المقاصد النحوية ٥٢٤/٢ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٥ ، وشرح شواهد المغني ٨١٩/٢ ، وورد بدون نسبة في شرح المفصل ٧٠/٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٥/٢ ، والمغني ص : ٥١٢ ، وأوضح المسالك ١٥٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٢/١ ، والهمع ٥٤/٤ و ٢٧/٦ . وروايته في ملحق الديوان :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتٌ لَيْتَ شَبَابًا بِيَعَ فَاشْتَرَيْتُ

على اللغة المشهورة في المبني للمجهول من « الاجوف » ، ولاشاهد فيه على هذه الرواية ، ورواية الشطر الاول في أكثر كتب النحويين على هذا النحو . وأنشده الكسائي بلفظ :

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتٌ

ومثله في شرح ابن يعيش ، ولم أعثر على من وافق المؤلف في إنشاده :

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ لَيْتًا لَيْتٌ

والشاهد في قوله : « بُوعَ » ، على لغة بعض العرب الذين يُخْلِصُونَ الضم في نحو : « قَوْلَ » ، و « بُوعَ » ، وهم : بَنُو كَبِيرٍ و بَنُو فُقْعَسَ ، قال المرادي : « وهذه اللّغة أضعف اللغات » .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٤٢/٤ .

وبإشمام الضمة، وبإخلاصها، لا يتحقق النقل للكسرة (١) الخالصة (٢) .
وحاصله أن في (٣) المعتلّ من « ماضي الأجوف » ، إذا بُني للمفعول الكسر
والضّم والإشمام (٤) - وهو الإشارة إلى الضّم (٥) - هذا في الثلاثيات .

وأما في نحو : « أَقَامَ » [ف] (٦) لا يجوز الإشمام ، بل يُقال : « أُقِيمَ » ، بالكسر
لانعدام ضمّ (٧) ما قبل « الياء » ، .
ولا يجوز بـ « الواو » ، - أيضا - لأنّ جواز « الواو » لانضمام ما قبل حرف العلة ،
وهو ليس بموجود (٨) .

(١) في (ب) : « الثقل للكسر » ، .
(٢) انتهى نص (الإقليد) .
(٣) قوله : « في » سقط من (ب) .
(٤) وهي ثلاث لغات للعرب نص عليها سيبويه ، وغيره ، ينظر : الكتاب ٢٤٢/٤ -
٢٤٢ ، ونزهة الطرف ص : ٤٢ - ٤٣ ، والمغني ، لابن فلاح ٥٢٣/٢ ، وشرح
المفصل ٧٠/٧ ، وشرح الملوكي ص : ٧٧ ، والممتع ٤٥١/٢ - ٤٥٢ ، وتوضيح المقاصد
٢٥/٢ - ٢٦ ، وأوضح المسالك ١٥٥/٢ - ١٥٧ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٢/١ ، وشرح
التصريح ٢٩٥/١ .

(٥) في (ب) : « الضمة » ، وإشمام الحرف : أن تشمّه الضمّة ، وهو
أقلّ من روم الحركة ، لأنه لا يسمع وإنما يُتَيَّنُّ بحركة الشفة ، ولا يُعتدّ بها حركة
لضعفها . الصحاح (شم) ١٩٦٢/٥ .

(٦) في (أ) و (ب) : « لا » ، وما أثبتته هو المشهور في جواب (أما) ، وينظر :
الكتاب ٢٣٥/٤ .

(٧) في (ب) : « ضمة » ، .

(٨) قال ابن فلاح : « وأما « أَقَامَ » ، فلا يجوز فيها ضمّ « القاف » ، ولا الإشمام ؛
لأنه لا أصل لها في الضّمّ ، حتّى يحافظ عليه ، بل أصلها السكون في « أقوم » ،
فُنُقِلَتْ الكسرة إلى الساكن قبلها ، وقُلبت « الواو » ، « ياء » ، لانكسار ما قبلها ، .
المغني ٥٢٦/٢ .

وسُوي في مثل : «بِعْن» ، (١) بين المعلوم والمجهول . اكتفاء بالفرق التقديري .

وأصل «يُقَال» : «يُقَوَّل» ، قَائِلٌ ، مثل «يُخَافُ» ، (٢) .

ثم لم يفرقوا / بين جمع المؤنث في الماضي (٣) ، وبين جمع المؤنث في الأمر ، (٢٧/ب) حيث قالوا فيهما جميعاً : «قُلْنَ» ؛ لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني ، ويكتفون بالفرق التقديري ، كما في «بِعْن» ، وهو مشترك بين المعلوم ، والمجهول (٤) .

وكما في الاثنين والجماعة من «الماضي» ، و «الأمر» ، في «تَفَعَّلَ» ، حيث يُقال : «تَفَعَّلَا» ، للاثنين في «الماضي» ، و «الأمر» ، ويُقال : «تَفَعَّلُوا» ، للجماعة فيهما جميعاً .

وكذلك في «تَفَاعَلَ» ، و «تَفَعَّلَ» .

هذا [الذي] (٥) ذكرنا في الثلاثي المجرد (٦) .

وأما في المنشعبة فيفتح «فاء الفعل» ، أو مجاوره ، نحو : «أَثْبَتُ» ، و «اِثْبَعْتُ» ، لعدم الضرورة إلى النقل .

(١) في (أ) «بعث» وفي (ب) : «قلن» .

(٢) حيث تنقل فيه فتحة «العين» ، إلى «الفاء» ، فيصير : «يُقَوَّلُ» ، ثم تقلب «الواو» ، «ألفا» ، لانفتاح ما قبلها ؛ ولتحركها في الاصل ؛ لأنَّ السكونَ عارضٌ بسبب النقل . ينظر : المتع ٤٥٢/٢ - ٤٥٤ ، بتصريف .

(٣) في (أ) و (ب) : «جمع الماضي في المؤنث» .

(٤) يكون الاشتراك بينهما في «الماضي» ، ويفرق بينهما في التقدير ؛ لأن كسرة «العين» ، في المعلوم منقولة على رأيي ، وفي المجهول - أيضاً - منقولة على رأيي ، إلاَّ أنَّها في المنقول عنه أصلية في المجهول ، وفي المعلوم غير أصلية .

ينظر : مراح الأرواح هامش ص : ٥٧ طبعة سنة ١٣٠٢هـ .

(٥) سقط من (ب) .

(٦) ينظر : «مراح الأرواح» ، ص : ٢١ .

[مضارع الأجوف]

وأما المضارع منه فهو كـ الصحيح ، أي : في حق عدم إسكان الآخر ، وأما في حق غيره ، فليس هو كـ الصحيح .
ألا ترى (١) أنك تسكن الحرف الثاني من « المضارع » ، في ذلك الباب من « الصحيح » ، فتقول : « يَنْصُرُ » ، وهنا (٢) تضم الحرف الثاني ، في « يَقُولُ » ، بإعلال « الواو » .

ثم إنما يُعَلَّ « المضارع » ، في (الأجوف) بطريق التَّبَعِيَّةِ للماضي (٣) .
فإن الأصل في « يَقُولُ » ، و « يَبِيعُ » : « يَقُولُ » ، و « يَبِيعُ » ، بزنة « يَنْصُرُ » ، و « يَضْرِبُ » ، نُقِلَت حركة « العين » ، إلى « الفاء » ، فسكنت « العين » ، كما سكنت في « قال » ، و « باع » .

وهذا الإعلال للتَّبَعِيَّةِ و الفرعية .

وطلب المجانسة بين الأصل والفرع من باب المناسبة .

وليس لك أن تقول : « الضمة » ، / على « العين » ، مستتقلة . فوجب الإعلال لإزالة (أ/٢٨) الثَّقَلِ ، كما (٤) كان الإعلال في الماضي لإزالته .

(١) في (أ) و (ب) : « يرى » .

(٢) في (ب) : « هاهنا » .

(٣) ينظر : المتع ٤٥٢/٢ .

(٤) قوله : « كما » سقط من (ب) .

فيكون الإعلال في المضارع حينئذ بطريق الأصالة .
لأننا نقول : حرف العلة إذا سكن ما قبله كان هو بمنزلة الحرف الصحيح .
فتذكر - هاهنا - مسألة « الظبي » ، كيلا (١) تفر عن ذكرك (*) .
ثم لو اتصل (٢) بالمضارع موجب السكون - وهو ضمير جماعة النساء -
يسكن ، وتحذف المدة فنقول : « يَبْعَن » ، و « يَقْلَن » ، فالسكون (٣) للبناء
وحذف المدة لالتقاء الساكنين ، وهما : « الياء » ، و « العين » ، في « يَبْعَن » ، و
« الواو » ، و « اللام » ، في « يَقْلَن » .

وكذلك في « يَخْفَن » ، فَإِنَّ أَصْلَهُ : « يَخَافَن » ،
ودخول الجازم كاتصال الموجب (٤) ، كما في « لم يَبْع » ، و « لم يَقْل » ، و « لم
يَخَف » ، للمعنى الموجب للسقوط ، وهو التقاء الساكنين .
ثم لو تحرك أحد الساكنين ، فهو لا يخلو إما أن كانت الحركة لازمة ، أو غير
لازمة .

ففي اللازمة لاتسقط حروف العلة التي منها المدة كما في ضمير التثنية في
« يَبْعَا » ، و « قُولَا » ، و « خَافَا » ، لعدم التقاء الساكنين بطريق اللزوم .
وأما إذا كانت غير لازمة - كان وجودها كعدمها - فتسقط ؛ لكيلا يوجد التقاء
الساكنين في التقدير ، كما في « قل الحق » ، و « لم يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا » (٥) .

(١) في (ب) : « لثلا » .

(*) في هامش (أ) أي : عن قلبك . وينظر : الإقليد ج٢ ق ٢٠٤/ب .

(٢) في (ب) : « أفضل » .

(٣) في (ب) : « بالسكون » .

(٤) المراد : الموجب للسكون .

(٥) من الآية (١) من سورة « البيئ » .

[الأمر من الأجوف]

وأما الأمر فتحو : د رُم ، أصله (١) : د أروم ، إلى آخره ، ثم جعل د أروم ، بسبب نقل حركة د الواو ، إلى ما قبلها ، ثم حذفت د الواو ، : لاجتماع الساكنين ، ثم حذفت د الالف ، لانعدام الاحتياج إليها (٢) ، فصار د رُم ، . (٢٨/ب)

فحصل من هذا كله أن للحذف أسباباً منها :

مجاورة د الواو ، الكسرة المحققة (٣) ، في نحو : د يثب ، أو المقدرة ، في نحو : د يثب ، و د يثب ، و د يثب ، (٤) ، ولهذا تقول في مجهول المضارع : نحو : د يوثب ، و د يوضع ، لزوال الكسرة ، ومنها : ملاقاة المعتل الساكن ساكناً آخر ، نحو : د يع ، و د رُم ، [و د دم] (٥) ، وكذا قولهم : د رموا ، و د رمت ، .

ومنها : تخريج الأمر مما اعتل آخره ، نحو : د ادع ، و د ازم ، .

(١) قوله : د أصله ، سقط من (ب) .

(٢) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢١ .

(٣) في (ب) : د المحققة ، .

(٤) لأن فتح د العين ، فيهما كان لأجل حذف الحلق ، وهو د حرف العين ، .

ينظر: الكتاب ١١١/٤ ، والمنصف ٢٠٧/١ ، وشرح المفصل ١١٥/١٠ ، والممتع ٤٣٦/٢

و ٤٣٤ - ٤٣٥ .

(٥) زيادة من (ب) .

[تأكيد مضارع الأجوف]

ثم قيل في نهي المخاطب في الخفيفة : « لَا تَرُومُنْ » ، بالحركات الثلاث .
لان المفتوح لخطاب المذكر ، والمضموم لخطاب جمع المذكر ، والمكسور لخطاب
المؤنث (١) .

ولم تجئ هي في فعل الاثنيين ، وفعل جماعة المؤنث ، لوجود التقاء
الساكنين فيهما ؛ لانك تقول في فعل الاثنيين حينئذ :
« لَا تَرُومَانُ » ، بسكون «النون» ، وكذلك في فعل جماعة المؤنث : « لَا تَرُمْنَانُ » .

وأما « النون الخفيفة » في المغايبة فلم تجئ إلا بالحركتين ، وهما: الفتحة والضمة ،
لاغير ، سواء كان ذلك في المعلوم ، أو في المجهول ، وسواء كان ذلك في « الامر » ،
أو في « النهي » .

فقيل : في الامر الغائب في الخفيفة: « لَيْرُومَنْ » ، « لَيْرُومُنْ » ، « لَيْرُومَنْ » ،
بالحركتين ، وهما: الفتح ، والضم .

وكذلك في « النهي » ، إذ ليس في أمر الغائب خطاب المؤنث ، فلم يجئ الكسر فيه
لذلك (٢) .

(١) ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٦ .

(٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٧ .

[اسم الفاعل من الأجوف]

وأما اسم الفاعل من [نحو] (١) : د باع ، و ، و ، قال ، / : د بائع ، و (أ/٢٩) ،
« قَائِلٌ » - بالهمزة - لأن اسم الفاعل لَمَّا جرى على الفعل ، وحظي بعمله ريم
فيه الإعراب لال ؛ لاء لال فَعَلَهُ للمشيء اكلة ،
فقلبت « الياء » ، و « الواو » ، من « بَايِعَ » ، و « قَاوَلَ » ، : « أَلْفًا » ، فاجتمع « أَلْفَانٌ » ،
وأريد تحريكها (٢) ، [فلم يكن] (٣) بَدُّ من قلبها (٤) همزة .
لأن من شأن أن العر رب إذا ريم تحريكها ذلك (٥) ؛

(١) و (٢) سقط من (ب) .

(٢) وهي « الألف » ، الثانية ، التي هي « عين » ، الفعل ، المنقلبة عن « الياء » ، و
« الواو » ، ينظر : الكتاب ٢٤٨/٤ ، والمقتضب ٩٩/١ ، والتبصرة ٨٨٤/٢ ، وشرح

ابن يعيش ٦٦/١٠ .

(٤) في (ب) : « من قلبها » .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٤٨/٤ ، والمقتضب ٩٩/١ ، والمنصف ٢٨٠/١ ، والتبصرة

٨٨٤/٢ ، وشرح المنفصل ٦٦/١٠ .

لأن إعلالها - هنا - إما بالحذف ، أو القلب ، ولم يجز الحذف ؛ لادائه إلى الالتباس بالماضي .

فأعل بالقلب إلى الهمزة ؛ لوقوع « العين » - وهو « الياء » ، و « الواو » ، في « بايع » ، و « قاويل » - قريباً من الطرف . بعد « ألف » زائدة ، فصار كأنه في الطرف (١) ؛ فأعلل إعلال « رداء » ، و « كساء » ، (٢) .

ألا يرى إلى قولهم : « صِيم » ، في « صَوْم » ، تشبيهاً بـ « عصي » ، في « عُصْو » ، القرب من الطرف ، وامتناعهم من « صِيَام » ، في « صَوَام » ، (٣) لزوال المشابهة بالبعد عن الطرف (٤) .

(١) ينظر : المقتضب ١/١٢٨ .

(٢) أصلهما : « ردائي » ، و « كساؤ » ، فقلبت « الياء » ، و « الواو » ، فيهما « ألفاً » ؛ لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن « الألف » ، حازر غير حصين ، فاجتمع ساكنان ، ولا يحذف الأول منهما مع كونه مدة ؛ لئلا يلتبس ببناء بيناء ، ولكن يقلب الثاني منهما إلى حرف قابل للحركة ومناسب « للألف » ، وهو « الهمزة » ؛ لكونهما حلقين .

وقيل : إنما قلبا ألفين لتطرفهما . إثر ألف زائدة . ينظر : شرح الشافية ١٧٣/٢ - ١٧٤ ، بتصريف يسير .

(٣) قال سيبويه : « لما كانت « الياء » ، أَخَفَّ عليهم ، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم : « عصي » ، في « عصو » ، وقد قالوا : « صِيم » ، كما قالوا : « عصي » ، الكتاب ٤/٣٦٢ . بتصريف يسير جَدًّا .

(٤) ينظر : الكتاب ٤/٣٦٢ - ٣٦٣ ، والمقتضب ١/١٢٨ ، والمنصف ٢/٤ ، وشرح المنفصل ١٠/٦٦ ، والإقليد ج ٢ ق ١٢٠٦ و ب .

[اسم المفعول من الأجوف]

وأما اسم المفعول من نحو : « باع » ، (١) ، و « قال » ، فهو أن يقال : إن الأصل في « مَقُولٍ » ، : « مَقَّوْلٌ » ، بوزن « مَضْرُوبٍ » .
إلا أنهم أرادوا إعلال الاسم : لاعتلال فعله (٢) ، كما قيل : « يقال » ، في الأصل : « يُقُولُ » ، فَنُقِلَتِ الْفَتْحَةُ مِنْ « الْوَاوِ » ، إِلَى مَاقِبَلِهَا (٣) ، فَقُلِبَتْ « أَلْفَا » .
فكَذَلِكَ نُقِلَتِ الضَّمَّةُ مِنْ « الْوَاوِ » ، الْأُولَى فِي « مَقُولٍ » ، إِلَى مَاقِبَلِهَا ، فَاجْتَمَعَ « وَاوَان » ، سَاكِنَانِ ، فَوَجِبَ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ؛ لِامْتِنَاعِ اللَّفْظِ بِهِمَا سَاكِنَيْنِ .
فذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن المحذوف منهما هي الثانية ، وهي « واو » ، « مَفْعُولٍ » .

(٢٩/ب)

والأخفش / - رحمه الله - إلى أن المحذوف هي الأولى (٤) .
فوزنه على القول الأول « مَفْعَلٌ » ، وعلى القول الثاني « مَقُولٌ » ، (٥) .
(٦) (فحجة سيبويه أن علامة اسم المفعول « الميم » ، (٧) دون « الواو » ،
ألا يُرى إلى استمرار مجيء « الميم » ، في الثلاثيات وغيرها (٨) دون « الواو » ، ؟

(١) في (ب) : « وبيع » ، .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٤٨/٤ و ٢٤٩ .

(٣) في (ب) : « إلى القاف » ، .

(٤) في (ب) : « الأول » ، .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٤٨/٤ ، والمقتضب ١٠٠/١ ، والمنصف ٢٨٧/١ - ٢٨٨ .

والخصائص ٦٦/٢ و ٤٧٧ و ٤٩٣ ، ودقائق التصريف ص : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

والتبصرة ٨٨٧/٢ - ٨٨٨ ، والنكت ١١٩١/٢ .

(٦) من هنا من كتاب (الإقليد) ج٢ ق ٢٠٦ ب .

(٧) ينظر : المنصف ٢٩١/١ ، والممتع ٤٥٦/٢ و ٤٥٧ ، ومجموعة الشافية ٢٩٥/١

(٨) ينظر : الكتاب ٢٨٠/٤ و ٢٨٢ .

غير أن «الواو» نشأت من إشباع ضمة «عين» ، «مَفْعَلٌ» ، الجاري على «يُفَعِّلُ» ، (١) .

لئلا يلزم المثال المر فوض - وهو «مَفْعَلٌ» ، (٢) - فحذف الزائد الذي لا يتعلق به كثيرٌ معنىً أولى من حذف الأصلي (٣) .

وعند الأخفش تحذف «العين» ، وتقلب ضمة «الفاء» في اليائي كسرة (٤) ،

وتقلب «واو» ، «مَفْعُولٌ» ، «ياءً» ، (٥) ، تنبيهاً على أنه يَأْتِيُّ (٦) .

وحجته أن «الواو» علامة للمفعولية (٧) ، فلا يجوز (٨) إسقاطها .

فمن أسقط بعدما أثبت فهو - يَلَا مِرَاءً - كَالرَّاقِمِ فِي الْمَاءِ (٩) .

والجواب فيما (١٠) ذكرنا : أنها ليست بعلامة (١١) (١٢) .

(١) وقيل : إن «الواو» زِيدت لإثبات الفرق بين اسم المفعول لِدَفْعَلٍ ، وبينه لِدَفْعَلٍ . الإقليد ج٢ ق ٢٠٦ ب .

(٢) ينظر : أدب الكاتب ص : ٥٥٢ فما بعدها .

(٣) في (ب) : «الاصل» .

(٤) وذلك بعد نقل الضمة من «الياء» إلى ما قبلها . ينظر : الممتع ٤٥٥/٢ .

(٥) قوله : «ياء» سقط من (ب) .

(٦) حيث يلتقي ساكنان «الياء» ، و «الواو» في «مَيِّوَعٍ» - إثر نقل الضمة من

«الياء» إلى «الباء» ، ثم قلبها كسرة - وتحذف «الياء» ، فتجى «الواو» ساكنة

بعد كسرة ، فَتَقْلَبُ «ياءً» ، فيقال : «مَيِّعٌ» . الممتع ٤٥٥/٢ بتصرف .

(٧) ينظر : المنصف ٢٨٩/١ - ٢٩٠ ، والممتع ٤٥٦/٢ - ٤٥٧ .

(٨) في (ب) : «يصح» .

(٩) في (ب) : «كالراقم في الراقم» .

(١٠) في (ب) : «ما» .

(١١) في (ب) : «بعلامته» .

(١٢) انتهى نص (الإقليد) .

[إعلال الأجوف]

اعلم أن الأصل في الإعلال الفعل الثلاثي من الماضي عند وجود علة الإعلال (١) ، وهي ما إذا كان حرف العلة متحركا ، وانفتح ما قبله ، كما في « قَالَ » ، و « بَاعَ » ، وأما الاسم والمنشعبات من الأفعال ففرع عليه .

والدليل على ما قلنا: وَجُودُ التَّخْلِيفِ (٢) فيما قلنا : إنه فرع ، وعدم وجوده فيما قلنا : إنه أصل .

أما وجود التَّخْلِيفِ في الأسماء - مع وجود تلك العلة (٣) - فـ [نحو] « الْقَوْدَ » (٤) .

(١) ينظر : الكتاب ٢٥٥/٤ و ٢٥٨ ، والمقتضب ١٢٧/١ .

(٢) المراد بالتخلف : إبقاء بعض الكلمات على أصولها ، دون إعلال ، مع وجود ما يوجب الإعلال ، وذلك للتنبيه على الأصل فيها . وينظر : المقتضب ١١٤/١ ، وسر الصناعة ٦٨/٢ .

(٣) ويرى ابن جنى أن « الياء » و « الواو » ، إذا تحرَّكتا قويتا بالحركة ، فلم تقلبا في مثل ما ذكر . ينظر : سر الصناعة ٥٨٧/٢ .

(٤) تكملة من (ب) ، وينظر ص : ٢٧٧ و ٢٨٠ من الرسالة .

/ ورجلٍ حَوِيلٍ ، (١) . وروح ، (٢) . و الحوكَّة ، و الخونَّة ، (٣) . (١/٣٠)
وأما وجود التخلُّف في المنشعبات فنحو : استصوب ، و استحوذ ،
دون صاب^(٤) ، و حاذ ، كما في استتاب ، و استجاز ، و
استحاضت المرأة ، و استقام ، وغيرها في الاستفعال ، من
(الاجوف) (٥) .

أعني : أن علة الإعلال - وهي تحرك حرف العلة مع انفتاح ما قبله - قد وجدت
في ثلاثيات هذه الأفعال . دون منشعباتها، فإن ما قبل حرف العلة في هذه المنشعبات
ساكن ، وهو استتوب ، و استجوز ، و استقوم ، ومع ذلك أعلت ،
تبعاً لـ تَابَ ، و جَازَ ، و قَامَ ، لكونها فرعاً في الإعلال على الثلاثيات (٦) .

-
- (١) في (أ) : حوك ، وهو لا يتناسب مع المفرد في قوله : (رجل) ؛ لأنه جمع .
وما أثبتته من (ب) يبدو أنه الأنسب . ورجل حول : أي : كثير الحيلة . شرح الشافية ١٠٣/٣ .
(٢) في (ب) : وروح ، و الروح ، - بالتحريك - : السَّعة ، و الروح ،
- أيضاً - : سعة في الرُّجُلَيْن . الصحاح (روح) ٣٧٠/١ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤٢٠/٤ ، والمقتضب ٢٠٠/١ .

(*) ليس لـ (استصوب) فعل ثلاثي بمعناه .

(٤) يقصد : الأفعال .

(٥) ينظر : نزهة الطرف ص : ٧١ .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٥٨/٤ ، وشرح الشافية ٩٧/٣ - ٩٨ .

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِعْلَالِ ، دُونَ الْأَسْمِ :
هُوَ أَنَّ « أَفْعَلَ » ، مِنَ الْمَعْتَلِّ « الْعَيْنِ » ، مِنَ الْأَفْعَالِ يُعَلُّ ، وَمِنَ الْأَسْمَاءِ يُصَحِّحُ ، كـ
« أَخَافَ » ، « وَأَهَابَ » ، « وَأَبْيَضَ » ، « وَأَسْوَدَ » ، (١) .

فَعُلِمَ بِهَذَا كُلِّهِ أَنَّ تَصْحِيحَ « اسْتَضَوَّبَ » ، وَ « اسْتَخَوَذَ » ، وَارِدٌ عَلَى خِلَافِ
الْقِيَاسِ ، أَي : عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فِي الْاسْتِعْمَالِ ، دُونَ خِلَافِ الْقِيَاسِ فِي الْأَصْلِ ؛
لَا نَهْمَا فِي الْأَصْلِ « وَابْيَانَ » ، « فَوَزُوذُ » « الْوَاوِيَّ » ، عَلَى « الْوَاوِ » ، (٢) لَا يَكُونُ مُخَالَفًا
لِلْقِيَاسِ فِي الْأَصْلِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بَلْ كَانَ مُخَالَفًا لِلْقِيَاسِ فِي الْاسْتِعْمَالِ (٣) .

(١) قَالَ سَيِّبِيُّهُ : « وَيَتِمُّ « أَفْعَلَ » ، أَسْمَاءً... لِیَفْصِلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمَتَصَرِّفِ ،
نَحْوُ : « أَقَالَ » ، « وَأَقَامَ » ، الْكِتَابُ ٢٥٠/٤ ، وَيَنْظُرُ : الْمُقْتَضِبُ ١٠٩/١ وَ ١١١ ،
وَ التَّبَصُّرَةُ ٨٩٢/٢ ، وَ يَنْظُرُ مَا سَبَقَ مِنْ : ٢٧٧ هَامِش (٣) .

(٢) فِي (٤) : « الْوَاوِيَّ » ،

(٣) قَدْ وَرَدَ الْاسْتِعْمَالُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ : « هَذَا الْبَابُ كُلُّهُ
يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : « اسْتَصَابَ » ، وَ « اسْتَضَوَّبَ » ، وَ
« اسْتَجَابَ » ، وَ « اسْتَجَوَّبَ » ، وَهُوَ قِيَاسٌ مُطَّرِدٌ عِنْدَهُمْ ، وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : « وَيُقَالُ :
اسْتَحَاذَ - أَيْضًا - عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ » ،

يَنْظُرُ : الصَّحَاحُ (حَوْذَ) ٥٦٢/٢ ، وَ (صَوْبُ) ١٦٥/١ ، وَ شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٩٧/٣ ،

وَ اللِّسَانُ (حَوْذَ) ٤٨٧/٣ .

فلما كثر ترك الأصل - وهو الإعلال في « الواويات » - / كان التصحيح فيه (٣٠/ب) مخالفا للقياس (١) ، مع أنه عمل في الأصل في الحقيقة ، فلذلك (٢) قال في (المفصل) (٣) : « وقد شذَّ عن القياس نحو : « اسْتَحَوَّذَ » ، و « اسْتَصَوَّبَ » ، إلى آخره » .

وكان شيخي (٤) - رحمه الله (٥) - كثيراً ما يقول : « استعمالُ الأصل في نحو : « اسْتَحَوَّذَ » ، ونحوه صار على خلاف الأصل ؛ لهجرانهم هذا الأصل في الاستعمال . وصار الأصل فيه بمنزلة الحقيقة المهجورة في الفقه ، كما في قوله (٦) : « لا يوضع قدمه في دار فلان » ، (٧) .

(١) في (ب) : « مخالف القياس » .

(٢) في (ب) : « فكذلك » .

(٣) ص : ٢٧٨ ، والعبارة فيه « وقد شذَّ عن القياس نحو : « أَجَوَّذْتُ » ، و « اسْتَرْوَحَ » ، و « اسْتَحَوَّذَ » ، و « اسْتَجَوَّذَ » ، و « اسْتَصَوَّبَ » ، و « أَطَيَّبْتُ » ، و « أَغَيَّبْتُ » ، و « أَخَيَّبْتُ » ، و « أَغَيَّمْتُ » ، و « اسْتَفَيْلَ » .

(٤) في (ب) : « الشيخي » ، وهو حافظ الدين الكبير، أبو الفضل محمد بن محمد ابن نصر البخاري . وينظر : قسم الدراسة ص : ٢٢ .

(٥) في (ب) : « رضي الله عنه » .

(٦) زاد في (ب) : « تعالى » ، وهو حشو .

(٧) في قوله : « لا يوضع قدمه في دار فلان » ، الجمع بين الحقيقة والمجاز ، في موضعين : أحدهما : في النسبة ، فإن حقيقتها للملك ، وأما النسبة إليه بالإجارة فمجاز .

والثاني : في موضع القدم ، فإن حقيقته وضعها حافيا ، بلا حائل بينها وبين الدار، أما الدخول مُتَنَعِّلاً فليس بوضع لها حقيقة ، فكيف إذا دخلها راكبا !؟ فإنه لا يوضع هناك أصلا ، ومع هذا يحث بدخوله راكبا ، كما يحث بدخوله حافيا ، فكان جمعا بين الحقيقة ، والمجاز . ينظر : الوافي ق ١/٢٤ و ب .

الباب الخامس

في

"الناقص"

فالتاقص هو ما يكون «لامه» معتلة، نحو: «رَمَى» .

وإنما سمي به لتقصان آخره عن الحركة .

أو لأنه ينقص عنه حرف . حالة الجزم . نحو: «لم يدعُ» ، و «لم يرمِ» .

أصلهما: «يدعُو» ، و «يرمي» .

ويُقال له: ذو الأربعة - أيضا - لأنه يصير على أربعة أحرف في الإخبار [عن

النفس] (١) ، نحو: «رَمَيْتُ» .

وهو لايجي من باب «فَعَلَ: يَفْعَلُ» ، بكسر العين فيهما (٢) .

ثم وجه (٣) الإعلال في «رَمَى» هو الوجه الذي ذكرنا في «قال» - وهو أن

يكون حرف العلة متحركا ، مع انفتاح ما قبله - وذلك موجود - هاهنا - فَيَعْلُ

هنا - أيضا - كما أُعِلَّ-هناك- فقلبت «الياء» - هنا - «ألفاً» ، كما قلبت (٤) في

«بَاعَ» .

وفي قولنا: أن يكون حرف العلة متحركا ، يدخل فيه «الواو» ، و «الياء» :

فذلك / أُعِلَّ «الواو» ، كإعلال «الياء» .

وأصل قولهم: «رَمَوْا»: «رَمَيْوْا» ، فقلبت «الياء» ، «ألفاً» ، فاجتمع الساكنان ،

فحذفت «الالف» .

وكذلك «رَضُوا» ، يعني: حذفت (٥) «الياء» مع حركتها ، إلا أنهم ضموا

«الضاد» فيه بعد الحذف ، حتى لايلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة (٦) .

(١) زيادة من (ب) .

(٢) ينظر: مراح الأرواح ص: ٣٢ .

(٣) في (ب): «وجب» .

(٤) في (ب): «كما في قلبت» ، «بزيادة» في «، وهو حشو» .

(٥) في (ب): «حذف» .

(٦) وقيل: ضُمَّ «الضاد» ، ليصح «واو الجمع» ، أو لئلا يلزم الخروج من

الكسرة إلى «الواو» . ينظر: مراح الأرواح ص: ٣٢ . وشرح المراح ق ١٠٢/١ .

وحاصله أن حكم ما قبل المعتل من (الناقص) لا يخلو (١) من أن يكون مفتوحا أو مكسورا أو مضموما .

فلك في الاول إبقاؤه على فتحته (٢) . عند اتصال ذلك الضمير نحو : « رَمَوْا » ،
لما ذكرنا من أن أصله كان « رَمِيُوا » .

وفي الآخرين ضمة لاغير (٣) . نحو : « رَضُوا » ، و « سَرُوا » ، بضمة
«الضاد» ، و « الرء » ، من « رَضِيَ » ، و « سَرُو » ، (٤) .

وأما « رَضِيُوا » ، فلما ذكرنا من أنه في رعاية الأصل يلزم الخروج من الكسرة إلى
الضمة .

وَأَمَّا « سَرُّوا » ، ففي رعاية الأصل فيه يلزم توالي الضمات ، وهي ضمة
« الرء » ، وضمة « الواو » ، الاولى ، ونفس [ثَقَل] (٥) « الواوين » ، فأبقي
« الرء » ، على الضمة بعد إسقاط « الواو » ، التي هي لام الكلمة ؛ لِتَدُلَّ عَلَى
« الواو » .

وأصل « رَمَتْ » ، : « رَمَيْتْ » ، فحذفت « الياء » ، (٦) . كما في « رَمَوْا » ، وتحذف
في « رَمَتَا » ، (٧) . وإن لم يجتمع الساكنان (٨) ظاهرا ، لأنه اجتمع الساكنان (٩) تقديرا ؛

(١) في (أ) : « د يخ » ، وما أثبتته من (ب) .

(٢) في (ب) : « فتحة » .

(٣) لأن « الواو » ، يتحرك ما قبلها أبدا بالضم ، ينظر : الممتع ٥٢٩/٢ .

(٤) زاد بعدها في (ب) : « بضم » .

(٥) زيادة من (ب) .

(٦) حذف « الياء » ، كان بعد قلبها « ألفا » ، لتحركها وانفتاح ما قبلها - لاجتماع

الساكنين . ينظر : شرح المراح ق ١٠٢/١ .

(٧) ما يحذف من « رَمَتَا » ، هو « الألف » ، لأن « الياء » ، قلبت « ألفا » . ينظر :

شرح المراح ق ١٠٢/ب .

(٨) في (ب) : « ساكنان » .

(٩) في (ب) : « ساكنان » .

لان التَّحْرُكُ هنا عَارِضِيٌّ (١) ، فلم تعدد الالف ، ؛ لئلاَّ يجتمع الساكنان
تقديرًا (٢) ، كما لم تعدد الواو ، الساقطة بسبب التقاء الساكنين تقديرًا في
« قُلِ الْحَقُّ » / و (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٣) .

(٣١/ب)

فإن قلت : ما الفرق الواضح بين « رَمَاتًا » ، وبين « قَوْلًا » ،
إذ (في) (٤) كل منهما كانت الحركة (٥) (بسبب اتصال ضمير الفاعل ، حتى لو زال
ضمير الفاعل - الذي هو ضمير التثنية - تزول الحركة) (٥) .

(١) وهو حركة « التاء » ، لان حُكْمه السكون ، وتحركت فيه « التاء » ، لمجيء « ألف
التثنية » ، بعدها ، فناسبته حركة الفتح ، ومن العرب من يعتدّ بالحركة في « رَمَاتًا » ،
وإن كانت عارضة لشدة اتصال الضمير بما قبله حتى كأنه بعضه ، فيُرد
« الالف » ، فيقال : « رَمَاتًا » . ينظر : الممتع ٥٢٥/٢ ، ومراح الأرواح هامش ص :
٦١ ، طبع سنة ١٣٠٢ هـ .

(٢) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٢ .

(٣) من الآية (١) من سورة « البينة » .

(٤) سقط من (ب) .

(٥) سقط من (ب) وأثبت بعد ذلك في بداية جواب المؤلف عن سؤاله الافتراضي
هذا .

ومع ذلك اعتبرت الحركة في « قُولاً » حتى عادت « الواو » الساقطة ، ولم تعتبر في « رَمَتَا » حيث لم تعد « الالف » الساقطة فيه . ؟

قلت : الفرق : الواضح (١) بينهما هو أن « التاء » في « رَمَتَا » ، هو عين « التاء » في « رَمَتْ » . وقد ذكرنا أن « التاء » في « ذهبتْ هند » حرف ، وليست هي من جزء الفعل والفاعل (٢) ، فكانت الحركة فيها في شئٍ أجنبي من الفعل والفاعل .

والحركة الناشئة فيها من اقتضاء « الالف » حركة غير لازمة : لعدم لزوم اتصال ضمير الفاعل بـ « التاء » في التقدير ، لما ذكرنا : أن « التاء » ليست بجزءٍ للفعل ولا للفاعل ، بل هي حرفٌ على حدة .

(١) العبارة التي سقطت من الموضع المشار إليه سلفاً في (ب) أثبتت بعد كلمة (الواضح) ، مع اختلاف في كلمتين هما : « لوزال » و « الذي » ، حيث كتبنا على هذا النحو « لوزالا » و « الوزن » .

(٢) ينظر، ما سبق ص : ١٨٠ .

(٣) في (أ) : « لعدم اللزوم من اتصال » ، وفي (ب) : « لعدم اللزوم اتصال » .

فصارت هذه الحركة في « التاء » بمنزلة الحركة في « قُلِ الْحَقُّ » : لان الحركة هناك - أيضاً - إنما جاءت من ملاقاته سكون « لام » ، « الحق » ، وهو ليس بجزء للفعل ، بل هو منفصل عن الفعل ؛ لأن « الْحَقُّ » مفعول لـ « قُلِ » ، وهو (١) فضلة في الكلام ، فكانت الحركة غير لازمة .

فحينئذ ، كان وجود الحركة بمنزلة عدمها ، فبقيت ملاقاته الساكنين في التقدير ، /فَحَرَّكَتِ « اللام » ، دَفْعاً لملاقاة السَّاكِنِينَ (الثابتة في التقدير (٢)) . (أ/٣٢)

وأما « اللام » ، في « قولاً » ، فلام الفعل (٣) ، وهي جزؤه ، وجاءت الحركة فيها من اقتضاء « ألف التثنية » ، وهي فاعل الفعل ، والجزئية ثابتة بين الفعلِ وفاعلِهِ على ما ذكرنا (٤) .

فكانت الحركة فيها لازمة ؛ لثبوت الحركة على آخر (جُزْءٍ) (٥) الفعل ، وهو « اللام » ، وصدورها من جزء الفعل - أيضاً - وهو الفاعل .

فعدت « الواو » ، السَّاقِطَةُ لانتفاء ملاقاته الساكنين (٦) ؛ لثبوت الحركة في « اللام » ، لفظاً وتقديراً ، بخلاف « رَمَتَا » ، و « قُلِ الْحَقُّ » ، لما ذكرنا .
وحصل من هذا كُلُّهُ أَنَّ عَوْدَ السَّاقِطِ - بسبب التقاء الساكنين - مُعَلَّلٌ بَعْلَةٌ ذات وصفين :

(١) سقط من (ب) .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) في (ب) : « لام الفعل » ، بإسقاط « الفاء » ، من جواب « أما » .

(٤) ينظر : ما سبق ص : ١٨١-١٨٢ .

(٥) سقط من (ب) .

(٦) في (ب) : « الساكنان » .

أحدهما : أن يكون المتحرك منهما من نفس الكلمة لامن غيرها .
والثاني : (أن) (١) تصدر الحركة إلى المتحرك من جزء (٢) الكلمة - أيضاً - في الحكم وإن لم يكن هو جزءه من حيث الحقيقة كالفاعل للفعل .
وهذان الوصفان موجودان في « قُولاً » .

وفات الوصف الأول في « رَمَتَا » .
وفات الوصف الثاني في « قُلِ الْحَقُّ »^(٣)
فلذلك عاد : « الواو » الساقطة من « قُلْ » في « قُولاً » ، ولم تعد في الآخرين (٤) .

ولا يعل « رَمِينٌ » ؛ لأنَّ حرفَ العلقِ إذا كان ساكناً ولم يقتض (٥) شيءٌ سُقُوْطَه
يجري مجرى الصحيح ، كـ « الْقَوْلِ » ، و « الْبَيْعِ » ، (٦) .

فاعل « يَزْمِي » بالسكون لثقل الضمة على « الياء » ، / بعد الكسبة ————— رة . (٣٢/ب)
بخلاف « يَزْمِيَانِ » ، حيث لم يُعَلَّ ؛ لأنَّ حركة الفتحة خفيفة (٧) .

(١) ~~سقط~~ من (ب) .

(٢) في (ب) : « آخر » .

(٣) سقط من (ب) .

(٤) أي : لم تعد « الالف » في « رمتا » ، و « الواو » في « قل الحق » .

(٥) في (ب) : « يقتضي » ، بإثبات « الياء » في الفعل المجزوم به لم ، .

(٦) وبعض العرب يعلها - وإن كانت ساكنة - وقد قالوا : « يَاجِلُ » ، في « يَوَجِلُ » ،

فقلبوا « الواو » ، « ألفا » - وإن كانت ساكنة - على حد قلبها في « يَاتَعِدُ » ، و
« يَاتَرِزُنُ » ، كراهية اجتماع « الواو » ، مع « الياء » .

ينظر : الكتاب ١١١/٤ ، وشرح المفصل ٦٣/١٠ ، وشرح الملوكي ص : ٢٩٤ .

والممتع ٥٢٨/٢ ، وشرح تصريف العزي ص : ١٣٩ .

(٧) ينظر : المراح ص : ٢٢ ، وشرح المراح ق ١٠٢/ب .

اعلم في هذا أن « الواو » و « الياء » تسكنان طلباً للتخفيف وذلك على ثلاثة أنواع .

أحدها : تسكين فحسب نحو : « يرمي » ، و « يدعو » .

وثانيها (١) : تسكين مع نقل حركة المُسَكَّنِ إلى ما قبله نحو : « يبيع » ، و « يدوم » ، (٢) .

وثالثها (٣) : تسكين مع نقل الحركة ، وقلب (٤) المسكن بمناسبة الحركة المنقولة ، نحو : « أقام » : يُقِيمُ ، (٥) .

وَأَعْلَى « يَرْمُونَ » ، بالحذف ؛ لأنَّ أصله : « يَرْمِيُونَ » ، فأسكنت « الياء » ، لثقل الضمة على « الياء » ، (٦) (بعد الكسرة ، فاجتمع ساكنان ، وهما « الياء » ، و « الواو » ، غير أنَّ « الواو » ، علامة ضمير الجمع ، والعلامة لاتحذف ، فحذفت « الياء » ، (٦) ، فبقي « يَرْمُونَ » ، (٧) .

وسُوِّي بين الرجال والنساء في مثل « يَعْفُونَ » ، اكتفاءً بالفرق التقديريِّ ،

(١) في (ب) : « والثاني » .

(٢) حيث تبقى « الواو » ، و « الياء » ، فيهما من غير حذف أو قلب . ينظر : نزهة الطرف ص : ٢٧ ، والوجيز في التصريف ، لأبي البركات بن الأنباري ص : ٥٩ ، تحقيق : د . علي حسين البواب ، دار العلوم - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، وشرح الملوكي ص : ٤٤٨ ، وشرح الشافية ١٤٤/٣ .

(٣) في (ب) : « والثالث » .

(٤) في (ب) : « قلبت » .

(٥) ينظر : كتاب التصريف ، للجرجاني ص : ٤٧ - ٤٩ ، تحقيق : د . محسن العميري ، مكتبة التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، والمساعد ١٧٢/٤-١٧٣ ، ونزهة الطرف ص : ٣٦-٣٧ .

(٦) سقط من (ب) .

(٧) أو نقول : « لَمَّا سُكِنَتْ « الياء » ، اجتمع ساكنان ، ثم حذفت « الياء » ، فصار « يَرْمُونَ » ، بكسر « الميم » ، وسكون « الواو » ، ثم أبدلت كسرة « الميم » ، ضمة صيانة لـ « واو الجمع » ، شرح المراح ق ١٠٢/ب .

أخت الكسرة - فالتقى ساكنان ، وهما: « الياءان » ، فسقطت « الياء » ، التي هي « لام » ، الكلمة ، فكان وزنه على هذا « تَفْعِين » .

وهو مشترك في اللفظ مع جماعة النساء ، فقد اكتفوا- هنا- حينئذ - أيضاً - بالفرق التقديري .

فإن (في) (١) خطاب الواحدة (٢) سقطت إحدى « الياءين » ، وهي لام الكلمة ، فلم تسقط في خطاب جماعة النساء ، وكان وزنه « تَفْعِلُن » ، على مثال « تَضْرِبُن » ، (٣) .

فإذا أدخلت الجازم على « يَرْمِي » ، و « يَدْعُو » ، تسقط « الياء » ، و « الواو » ، علامة للجزم .

(٤) (لأن الجزم لما أقبل عليهما - وهما ساكنان - تخلختا ، فزالتا ، إذ في إبقائهما على حالهما وقوع الالتباس بين المرفوع والمجزوم .

وهكذا تقول في « الألف » ، بل حذفها ألزم ؛ لأن الحذف لرفع الالتباس الناشئ من السكون ، والسكون في الألف ، ضربة لازبة (٥) بخلاف أختيها .

(١) سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « الواحد » .

(٣) ينظر : شرح تصريف العزي ص : ١٤٨ ، وشرح المراح ق ١٠٣/١ .

(٤) من بداية القوس من كتاب (الإقليد) ج٢ ق ٣١٢/ب .

(٥) في (ب) : « لازم » ، وكتب تحتها في (أ) : « لازمة » .

وَجَرَتْ هذه الحروف مجرى الحركات في السقوط بالجازم (١) ؛ لان الحركات أبعاضها .

وعكس هذه (المسألة) (٢) مسألة « قَدَم » ، غير منصرف ، / و « جَمَزِيٌّ » ، (٣) في (٣٣/ب) باب النسبة (٤) (٥) .

يعني : أن الحركة قامت مقام الحرف (٦) الرابع (٧) ، حتى امتنعت الكلمة الثلاثية - بسبب الحركة كما في « قَدَم » ، اسم امرأة - عن (٨) الصرف .
وكما في « جَمَزِيٌّ » ، - أي : في (باب) (٩) النسبة - قامت الحركة مقام الحرف ، حتى أخذت « جَمَزِيٌّ » ، حكم « حُبَارِيٌّ » ، (١٠) في النسبة ، فحذفت « الالف » ، فيهما جميعا .

(١) ينظر : أسرار العربية ص : ٢٢٢ .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) الجَمَزِيٌّ : السريع من الدواب ، كالحمير أو الفرس . يقال : جمز الفرس جمزا ، أي : سار سيرا قريبا من العدو ، ويقال : حمار جمزى ، إذا كان وثابا سريعا . الصحاح (جمز) ٨٦٩/٢ ، واللسان (جمز) ٢٢٢/٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٥٤/٢ ، والمقتضب ١٤٩/٢ ، وشرح الشافية ٢٠٩/٢ .

(٥) انتهى نص . (الإقليد) .

(٦) في (ب) : « الحروف » .

(٧) ينظر : شرح الشافية ٢٩/٢ .

(٨) في (ب) : « على » .

(٩) سقط من (ب) .

(١٠) الحُبَارِيٌّ : الفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما بُنِيَ الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة . الصحاح (حبر) ٦٢١/٢ .

فتقول : « جَمَزِي » ، كما تقول : « حُبَارِي » ، (١) ، بخلاف « حُبَلِي » ، (٢) ،
و« دُنْيَا » ، (٣) يَلَا عُرْف .

وهاهنا قامت الحروف مقام الحركات .

وحاصله أنَّ الجازم تارة يُسْقَطُ الحَرَكَةَ إنَّ وجدَهَا ، وإلا يسقط الحرف الَّذي
عليه الحَرَكَةُ ، إذا كان ضعيفاً مثل حُرُوفِ اللَّيْنِ (٤) .

(١) لانك إذا نسبت إلى المقصور حذفته ألفه إن كانت ألفه خامسة فصاعدا .
أورابعة متحرکا ثاني ماهي فيه كـ « حُبَارِي » ، و « جَمَزِي » ، فيمن نسب إلى
« حُبَارِي » ، و « جَمَزِي » ، ينظر : شرح الكافية الشافية ١٩٤١/٤ ، وأوضح المسالك
٣٣٢/٤ .

(٢) حيث وقعت « الالف » رابعة فيها ساكنان ثاني ماهي فيه ، فيجوز حذفها ، ومنهم من
يقلبها « واوا » ، أو مفصولة بـ « ألف » ، فيقال في المنسوب إلى « حُبَلِي » ، :
« حُبَلِي » ، و « حُبَلَوِي » ، و « حُبَلَاوِي » ، ينظر : الكتاب ٢٥٢/٢ - ٢٥٢ و ٢٥٥ ،
والمقتضب ١٤٧/٢ - ١٤٩ ، والتبصرة ٥٩١/٢ - ٥٩٢ ، ونزهة الطرف ص : ٣٣ ،
وشرح الكافية الشافية ١٩٤١/٤ ، وشرح الشافية ٢٩/٢ .

(٣) يقال في : « دُنْيَا » ، : « دُنْيَاوِي » ، أو « دُنْيَوِي » ، أو « دُنْيَوِي » ، ينظر : الكتاب
٢٥٢/٢ ، والمقتضب ١٤٧/٢ .

(٤) إن لم يجد الجازم الحركة أسقط الحرف الَّذي تقدر عليه الحركة ، وليس
الحرف الَّذي عليه الحركة ؛ لأنَّ حُرُوفَ اللَّيْنِ تضعف بسكونها ، فتصير في حكم
الحركة ، فكما أنَّ الحركة تحذف بالجازم فكذلك هذه الحروف . وينظر : أسرار
العربية ص : ٣٢٢ .

وقال (١) في (المقتبس) (٢) : « إنه بمنزلة المسهل إن وجد شيئاً في البطن أخرجه ،
وإلا أخرج الأمعاء » .

ولضعف ذلك الحرف سقطت « الياء » في حالة الرفع علامة للوقف (٣) في قوله
[تعالَى] (٤) : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِيرٌ) (٥) .

وتنصبان إذا دخل الناصب ؛ لخفة النصب ، بخلاف « الالف » فإنها لاتنصب
بالناصب ، كما في « لن » ، يَخْشَاهَا ، ؛ لأن « الالف » لاتحتمل الحركة (٦) .

(١) وهو الشيخ المحقق، فخر الدين؛ أبو عاصم على بن عمر بن الخليل الاسفندري ،
و ينظر : قسم الدراسة ص : ٤٥-٤٦ .

(٢) ج٢ ق ١٢٧/ب والعبارة فيه : « وقالوا في كون الجازم تارة يسقط الحركة - إن
وجدها - وإلا فالحرف : إنه بمنزلة المسهل ، إن وجد كيموسا في البطن أخرجه ،
وإلا أخرج الأمعاء » . وينظر : شرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٠ .

وهذا القول منسوب لأبي بكر بن السراج ، قال ابن الأنباري : « وقد حُكِيَ عن
أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي
يخرجها الدواء ، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها ، وإن لم يصادف
فضلة أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة
أخذها ، وإلا أخذ من نفس الفعل » . أسرار العربية ص : ٣٢٢ .

(٣) قال سيبويه : « وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف
يحذف في الفواصل ، نحو قوله عزوجل : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِيرٌ) . الكتاب ٤/١٨٤
بتصرف .

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) الآية (٤) من سورة الفجر .

(٦) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٢ .

[حالات مضارع الناقص]

وحاصله أن للمضارع الصحيح آخره أحوالا ثلاثا :

حال الرفع : عند تجرده عن الجوازم والنواصب (١) .

وحال الجزم : مع الجوازم .

وحال النصب : مع النواصب .

نحو : « هو يضرب » ، و « لم يضرب » ، و « لن يضرب » .

فإذا كان / معتل الآخر يُسكَّن في حال الرفع ، نحو : « يرمي » ، (١/٣٤)

و « يدعو » ، و « يخشى » .

ويُحذف في حال الجزم (٢) ، نحو : « لم يرم » ، و « لم يدع » ، و « لم يخش » .

ويُحرَّك في حال النصب ، إلا إذا كان « ألفا » ، نحو : « لن يرمي » ، و « لن

يدعو » ، و « لن يخشى » ، « بالالف » ؛ لامتناعها عن الحركة .

(١) هذا مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين أن المضارع يرفع لقيامه مقام الاسم .
ينظر : أسرار العربية ص : ٢٨ - ٢٩ ، والإنصاف ٥٥٠/٢ - ٥٥١ ، وشرح المنصفي
المفصل ١٢/٧ ، وأوضح المسالك ١٤١/٤ .

(٢) وزعم بعض النحويين أن العرب قد تثبت « الألف » في الجزم ضرورة ،
فُتحذف الحركة المقدرة ، وتجرى في الإثبات مُجرى « الياء » ، و « الواو » ، وإن لم
يكن تحريكها كتحريرهما ، واستدلوا بقول الشاعر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقُ

فكانه قدر الحركة فيها في موضع الرفع والنصب ، فحذفها للجزم . ينظر : المنصف
٧٨/٢ و ١١٥ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وسر الصناعة ٧٨/١ - ٧٩ ، والممتع ٥٢٧/٢ -

[الأمر من الناقص]

والأمر منه : « ارم » ، « ارمياً » ، « ارموا » ، « ارمي » ، « ارمياً » ، « ارمين » (١) .

وأصل أمر المخاطبة (١) للمؤنث « ارمي » ، - بياءين - فاسكنت « الياء » ، الاصلية ؛ لكون الكسرة على « الياء » ثقيلة ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين ، وهما : « الياءان » ، (١) .

(١) والتي تبقى هي « الياء » الزائدة ؛ لأنها ضميرٌ ، ينظر : المراح هامش ص : ٦٢ طبع سنة ١٣٠٢ هـ ، وشرح المراح ق ١٠٢ ب .

[اسم الفاعل من الناقص]

اسم الفاعل : « رَامٍ » ، « رَامِيَانِ » ، إلى آخره (١) .

فأصل « رَامٍ » : « رَامِيٌّ » ، فأُسْكِنْتَ « الياء » في حال الرفع والجرِّ ، ثم حُذِفَتْ لاجتماع الساكنين ، وهما: « التنوين » و « الياء » ، ولايسكَّن في حال النصب لِحَقَّةِ النصب .

وأصل « رَامُونِ » : « رَامِيُونِ » ، وأُسْكِنْتَ « الياء » ، لما ذكرنا (٢) ، ثم حُذِفَتْ لاجتماع الساكنين ، وهما: « الياء » و « الواو » ، ثمَّ ضُمَّ « الميم » لاستدعاء « الواو » ، إياه (٣) .

(١) أي : « رامية » ، « راميتان » ، « راميات » ، شرح تصريف العزي ص : ١٥٠ .
(٢) وهو كون الضمَّةِ على « الياء » ، ثقيلة .

أو يُقَالُ : اسْتُنْقِلَتْ « الضمة » و « الكسرة » ، على « الياء » ، فأُسْكِنْتَ « الياء » ،
شرح المراح ق ١٠٣ ب .

(٣) هذا القول يخالف ما ذكره في ص ٣١٨ ، حيث قال : « رَامِيٌّ » أصله « رَامِيُونِ » ،
حُذِفَتْ « الياء » بعد نقل حركته إلى ما قبله ، فبقي « رَامُونِ » .

فإذا أضفت التثنية إلى نفسك قلت : « رَامِيَّ » في حال الرفع ، و « رَامِيَّ » (١) في حال النصب والجر ، بإدغام « الياء » ، التي هي علامة (٢) النصب والجر ، في ياء الإضافة .

وإذا أضفت الجمع قلت : « رَامِيَّ » ، في جميع الأحوال .

وأصله في حال الرفع « رَامُوِيَّ » ، فأُدغِمَ (٣)؛ لأنه اجتمع فيه « الواو » ،

و « الياء » ، « وَسَبَقَ » الواو ، بالسكون فانقلب « ياءً » ، / فَأُدغِمَتْ إحدى (٣٤/ب) « الياءين » في الأخرى (٤) ، كما في « طَيِّ » و « لَيِّ » ، أصلهما: « طَوِيَّ » ، و « لَوِيَّ » ، (٥) .

(١) في حاشية (أ) : « بثلاث ياءات : ياء الأصلية ، و ياء الإضافة ، و ياء علامة النصب والجر » ، فأدغمت « الياء » ، التي هي علامة النصب والجر في « ياء » ، الإضافة ، و علامة النصب والجر واقعة في موضع « ألف » ، التثنية ، .

(٢) في (ب) : « علامتا » ، .

(٣) ينظر : المراح ص : ٢٢ .

(٤) التي تدغم هي « الياء » الأولى ، تدغم في « الياء » الثانية ، ثم تقلب ضمة ماقبلها كسرة للموافقة ولئلا يلزم الخروج من الضمة إلى « الياء » ، .

ينظر : المقتضب ١/١٧٢ و ١٧٤ ، ومراح الأرواح ص : ٢٢ ، وشرح تصريف

العزي ص : ١٥٢ ، وشرح المراح ق ١٠٤/ب .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٤/٢٨٩ .

[اسم المفعول من الناقص]

اسم المفعول : « مَرْمِيٌّ » ، « مَرْمِيَّانِ » ، إلى آخره .
أصله : « مَرْمُويٌّ » ، اجتمع « الواو » ، و « الياء » ، و « سَبَقَ » « الواو » ، بالسكون ،
فانقلبت « ياء » ، فأدغم « الياء » ، في « الياء » ، كما في « رَامِيٍّ » ، عند إضافة
الجمع إلى « ياء » ، المتكلم .

فإن أصله : « رَامِيُونٌ » ، حذفت « الياء » ، بعد نقل حركته إلى ما قبله ، فبقي
« رَامُونٌ »^(١) ، ثم أضيف إلى « ياء » ، المتكلم بعد حذف النون ، فقلب « الواو » ،
« ياء » ، فصار « رَامِيٍّ » ، (٢) .

وإذا أضفت تثنية « اسم المفعول » ، إلى « ياء » ، الإضافة قلت :
(٣) « مَرْمِيَّايِ » ، في حال الرفع و (٣) « مَرْمِيَّيِّ » ، - بأربع ياءات - في حال
النصب ، والجر :

الأولى : « الياء » ، المقلوبة عن « واو » ، المفعول ، التي سبق ذكرها في « مَرْمِيٍّ » ،
والثانية : لام الفعل .

والثالثة : « ياء » ، الإعراب ، التي هي علامة للنصب والجر .

والرابعة : « ياء » ، الإضافة .

(٤) « فادغم - أيضاً - « ياء » ، الإعراب في « ياء » ، الإضافة (٤) .

وإذا أضفت الجمع قلت : « مَرْمِيَّيِّ » ، بأربع ياءات - أيضاً - في كل الأحوال .
غير أنك تكسر المدغم الأول في الجمع ، وتفتحه في التثنية .

(١) ينظر ما سبق ص ٣١٦ هامش (٣) .

(٢) وذلك بعد قلب الضمة التي على « الميم » ، في « رَامُونٌ » ، كسرةً ، كما سبق
ذكره في « رَامِيٍّ » .

(٣-٢) سقط من (ب) .

(٤-٤) سقط من (ب) .

[بناء الناقص للمجهول]

المجهول : « رُمِي » ، « رُمِيَا » ، إلى آخره .

ولم يعلَّ « رُمِي » ، لخفة الفتحة (١) .

وأصل « يُرْمِي » : « يُرْمِي » ، فقلب « أَلِفًا » ، كما في « رَمَى » ، (٢) .

وكذلك « يُتَلَّى » ، أصله : « يُتَلَوُ » ، فقلبت « الواو » ، « أَلِفًا » .

فتقول منه : « يُتَلَّى » ، « يُتَلَيَانِ » ، « يُتَلَوْنَ » ، « تُتَلَّى » ، « تُتَلَيَانِ » ، « يُتَلَيْنَ » ،

إلى آخره .

(أ/٣٥) فإن قلت : من أين جاء « الياء » ، / في « يُتَلَيَانِ » ، مع أن التلاوة واوية ؟

قلت : نعم ، كذلك ، إلا أن كل « واو » ، إذا وقعت رابعة تقلب « ياء » ، على

مايجىء (٣) .

(١) وقبيلة « طِيء » ، تقلب الكسرة في المبني للمفعول من الفعل المعتل « اللام » ، فتحة .

و « اللام » ، « أَلِفًا » ، فيقولون : « غَزَا » ، و « رَمَى » ، و « رُضَا » ، ونحو ذلك .

شرح تصريف العزي ص : ١٥٠ .

(٢) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٣ .

(٣) وقيل : إنما قلبت « الواو » ، « ياء » ، لانقلابها في بعض التصرفات ، نحو :

« أَعَزَيْتُ » ، و « عَازَيْتُ » ، فإن مضارعَهُمَا « أَعَزِي » ، و « أَعَازِي » ، شرح

الشافعية ١٦٧/٢ ، وينظر ما يأتي ص : ٣٢٠ .

فإن (١) (قلت : يُشِكِلُ على هذا مضارع التلاوة) (١) في المعلوم ، حيث تقول فيه :
«يَتَلَوُ ، «يَتَلَوَانِ ، حيث أبقيتهما (٢) على «الواو ، مع أنها وقعت رابعة .
قلت : من شرط قلب : «الواو ، «ياء ، عدم (انضمام) (٣) ما قبل «الواو ، .
وقد انضم هو في معلوم المضارع ، فبقي على «الواو ، ، كما كان في
«يَدْعُوَانِ ، ، بخلاف «يُتَلَيَانِ ، .

وقال في (الفصل) (٤) : « وكل «واو ، وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم
ما قبلها قلبت «ياء ، نحو : «أَغْزَيْتُ ، (و «غَازَيْتُ) (٥) ، و «تَرَجَّيْتُ ، ،
و «استرَشَيْتُ » .»

وكان القياس فيه أن يُقَالَ : «أَغْزَوْتُ ، ، لكن لما لَزِمَ «الواو ، في «يُغْزِي ، القلب
إلى «الياء ، - والاصل : «يُغْزَوُ ، ، بضم «الواو ، ، وكسر «الزاء ، لانقلاب

(١-١) سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : «أَبْقَيْتَهَا ، .

(٣) سقط من (ب) .

(٤) ص : ٣٩١ .

(٥) سقط من (ب) .

« الواو ، « ياء ، بعد الكسرة - ألزموها القلب في الماضي - أيضا - ليشاكل الماضي المضارع .^(١)

وحكم « غَزَا : يَغْزُو ، و « تَلَى : يَتَلَو ، مثل « رَمَى : يَرْمِي ، . في كُلِّ الأحكام (٢) .

إلا أنهم يبدلون « الواو ، « ياء ، في نحو : « آغَزَيْتُ ، تبعاً ، حيث جعلوا الماضي تبعاً للمضارع (٣) .

وإنما شرطوا عدم انضمام ما قبلها (٤) لأنه (لوا) (٥) كان ما قبلها مضموماً كان « الواو ، بعد « الضَّم ، أخفَّ من « الياء ، .

ألا يرى أن « الياء ، إذا وقعت بعد الضَّمة تُقَلَّبُ « واواً ، كما في « مَوْقِن ، فإبقاء « الواوِيَّ ، على أصله حينئذ ، وهو « الواو ، ، أولى .

(١) الواو المتطرفة رابعة فصاعداً بعد فتح إن أمكن قلبها « ألفاً » قلبت إليها نحو : « آغَزَيْتُ » ، و « آعْطَيْتُ » ، وإن لم يمكن قلبت « ياءً » نحو : « آعْطَيْتُ » ، و « معطيان » ، وقيل : إن الواو انقلبت « ياءً » ، ثم قلبت « الياء » « ألفاً » ، وقد قالوا : إن « الألف » في « معطيان » و « مستعل » منقلبة عن ياء هي بدل من واو . ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١١٥ ، وشرح الشافية ١٦٦ / ٣ - ١٦٧ ، ومجموعة الشافية ٣٠٣ / ١ .

(٢) في (ب) : « الاحوال ، . وفي هامش (أ) : « أي : في الإعلال ، وفي تصاريف الكلمة ، وفي الامثلة كلها ، .

(٣) صَعَّفَ « الرِّضِيِّ » ، هذه العلة بقوله : « ولو كان قلب « الواو ، « ياء ، في المضارع يوجب قلبها في الماضي « ياء ، لكان قلبها « ياء ، في نفس الماضي أولى بالإيجاب ، فكان ينبغي أن يقال : « غَزَيْتُ ، ؛ لقولهم : « غَزَيْتُ ، .

وأيضاً المضارع قَرَعُ الماضي لفظاً ، فكيف انعكس الأمر ؟ ، . شرح الشافية ١٦٧ / ٣ .

(٤) وقيل : إنَّ عدم انضمام ما قبلها ليس على الإطلاق ، بل الشرط أن لا ينضم ما قبلها في الفعل ، نحو : « يَدْعُو ، ، و « يَغْزُو ، .

وأما في الاسم فيقلب « ياء ، ، نحو : « الأَدْرِي ، . جمع « الدَّلْو ، ، و الأولى أن يقال مكان القول : بـ « عدم ، انضمام ما قبلها : وانفتح ما قبلها . شرح الشافية ١٦٧ / ٣ .

(٥) سقط من (ب) .

/الباب السادس

(٣٥/ب)

في

"اللفيف"

وهو كل كلمة اجتمع فيها حرفا علة .

قسمت بـ « الليف » ، لالتفاف حرفي العلة فيها .

أو هو من اللف بمعنى الخلط (١) ؛ فإن فيه خلط الحرف الصحيح بحرفي

العلة ، مأخوذ من الليف (الذي) (٢) هو عبارة عن الجماعة المختلطة (٣) .

[وهو على ضربين : « مفروق » ، و « مقرون » ، (٤) .

[الليف المرفوق]

المفروق منه مثل: « وَقَى : يَقِي » ، فحكم فائهما كحكم _____ مِ « وَعَدَّ :

يَعِدُّ » ، أي : في حَقِّ سقوط « الواو » ، إذا وقعت بين « ياء » ، و « كسرة » ، (٥)

وحكم لامهما كحكم _____ مِ « رَمَى : يَرْمِي » ، (٦)

(١) ينظر : الصحاح (لقف) ١٤٢٧/٤ .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) الصحاح (لقف) ١٤٢٧/٤ - ١٤٢٨ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق . وينظر : مراح الأرواح ص : ٢٤ .

(٥) ينظر ما سبق ص : ٢٥٩ و ٢٦١ .

(٦) ينظر ما سبق ص : ٣٠٢ فما بعدها .

[الأمر من الليف المقروق]

الأمر منه : د ق ، ، د قياً ، ، د قوا ، ، د قي ، ، د قياً ، ، د قين ، (١) .

وبنوني التاكيد (٢) د قين ، ، د قيان ، ، د قن ، ، د قن ، ، د قيان ، ، د قينان ، .

د قين ، ، د قن ، ، د قن ، (٣) .

وكذلك في صرف د الوأي ، (٤) بمعنى : د الوعد ، : د وأى ، : د يئي ، (٥) .
د وأياً ، فهو د واء ، (٦) ، وذلك د موي ، (٧) .

(٨) (الأمر منه : (د إه) (٩) . إذا وقفت مثل : د قه ، ، وإذا وصلت قلت :
د إياً رجل ، .

(١) نظم الإمام الجرجاني تصريف هذا الفعل بقوله :

إِنِّي أَقُولُ لِمَنْ تُرَجَى شَفَاعَتُهُ د ق ، المستجير « قياًه » ، « قوه » ، د قي ، ، د قين ، .

شراب الراح ص : ٤ و ٧١ - ٨٥ .

(٢) في (ب) : د وهو في التاكيد ، .

(٣) ينظر : المراح ص : ٢٤ .

(٤) في (أ) : د الوائي ، ، وفي (ب) : د الواو ، ، ولعل ما أثبتته هو الانسب .

(٥) في (أ) : د وأبي : يابي ، ، وفي (ب) : « يائي » .

(٦) في (أ) : د واءى ، ، وما أثبتته من (ب) .

(٧) في (ب) : د موءاي ، .

(٨) من هنا من (نزهة الطرف) ص : ٥٤ - ٥٥ .

(٩) سقط من (ب) .

وللاثنين (١) : « إِيَا ، وللجماعة : « أُوَا ، على مثال : « قُوا ، سواء .

وتقول للمرأة : « إِي ، « إِيَا ، « إِيِنَّ ، (٢) .

وإذا أردت التأكيد بالتَّوْنِ الثقيلة قلت : « إِيِنَّ ، « إِيَانَّ ، « أُنَّ ، « إِنْ ، « إِيَانَّ ، « إِيِنَانَّ ، (٣) .

وبالخفيفة : « إِيِنَّ ، (٤) ، « أُنُّ ، « إِنْ ،

(١) في (ب) : « الاثنين ، .

(٢) قوله : « إيين ، سقط من (ب) ، وبعدها هذه الزيادة : « أُوَا ، « إِي ، « إِيَا ، « إيين ، .

(٣) ينظر : شراب الراح ص : ١٢٢ - ١٢٤ .

(٤) انتهى نص (نزهة الطرف) .

[اسم الفاعل و اسم المفعول من اللفيف المفروق]

- اسم الفاعل : « وَاقٍ » ، وقد ذكرنا وجهه في اسم الفاعل من (الناقص) (١) .
وكذلك ذكرنا وجه اسم المفعول ، وهو « مُوقِيٌّ » ، (٢) .

[بناء اللفيف المفروق للمجهول]

- (٣) (المجهول) : « وُقِيَّ » ، « يُوَقَى » .

[اللفيف المقرون]

✓ [و] (٤) المقرون (٥) : نحو : « كَطَوَى : يَطْوِي » ، إلى آخرهما (٦) . (١/٣٦)

- فحكهما (٧) كحكم (الناقص) (٨) .

ولا يعلَّ عينهما . لِمَا (٩) مرَّ في (باب) (١٠) (الاجوف) (١١) .

(١) ينظر : ما سبق ذكره ص : ٣١٦-٣١٧ ، وشراب الراح ص : ٨١ .

(٢) ينظر : ما سبق ذكره ص : ٣١٨ ، وشراب الراح ص : ٨١ - ٨٢ .

(٣) من هنا من مراح الارواح ص : ٢٤ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في (ب) : « المفروق » .

(٦) يقصد : الماضي والمضارع .

(٧) في (ب) : « حكما » .

(٨) ينظر : ما تقدم ص : ٣١٩-٣٢١ .

(٩) في (ب) : « كما » .

(١٠) سقط من (ب) .

(١١) ينظر : ما تقدم ، ص : ٢٧٥-٣٧٦ ، وينظر : مجموعة الشافية / هامش

ص : ٢٧٨ .

[الأمر من اللفيف « المقرون »]

الامر : « اطو » ، « اطويًا » ، « اطؤوا » ، « اطوي » ، « اطويًا » ، « اطوين » .

وبنوني التاكيد : « اطوين » ، « اطويان » ، « اطون » ، « اطون » ، « اطويان » ، « اطويان » .

« اطوين » ، « اطون » ، « اطون » .

وإذا أردت أن تعرف أحكام نوني التاكيد في (الناقص) و (اللفيف) فانظر إلى حروف العلة ، إن كانت أصلية محذوفة ترد ؛ لأن (١) حذفها كان (٢) للسكون ، وهو انعدم بدخول النون ، وتفتح لخرة الفتحة . نحو : « اطوين » ، و « اغزون » ، و « ارويين » ، كما في نحو : « اطويًا » .

وإن كانت ضميرا فانظر إلى ما قبلها . إن كان مفتوحا تحرك : « اطروء » حركتها (٣) وخفة ما قبلها (٤) ، نحو : « ارويون » ، و « ارويين » ، كما في قوله تعالى : (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) (٥) .

وإن كان غير مفتوح تحذف لعدم الخفة فيما قبلها ، نحو : « اطون » ، و « اطون » ، كما في نحو : « اغزوا القوم » ، و « يا امرأة اغزي القوم » .

(١) في (ب) : « لا » .

(٢) في (أ) : « كانت » ، وما أثبتته من (ب)

(٣) أي : أنها تحرك من أجل التقاء الساكنين ، وينظر : شرح الملوكي ص : ٢٧٢ و ٢٧٤ .

(٤) وزعم الخليل أنهم جعلوا حركة « الواو » ، منها ليقضل بينها وبين « الواو » ، من نفس الحرف ، نحو : واو « لؤ » ، و « أو » ، الكتاب ١٥٥/٤ .

(٥) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة ، وهي في (أ) : (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ) وما أثبت من (ب) .

[اسم الفاعل من اللفيف المقرون]

اسم الفاعل : « طَاوٍ » ، « وَلَا تَعْلُ » ، « واوُهُ » ، كما في « طَوَى » .

وتقول من « الرَّيِّ » ، (١) : « رِيَانٌ » ، « رِيَانَانٍ » ، « رِيَاءٌ » ، « رِيَاً » ، « رِيَّانٍ » ، « رِيَّانٍ » ، أيضا (٢) .

وَلَا تَعْلُ وَاوَهَا (٣) حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ إِعْلَانِ :

قلب « الواو » - التي هي عين - « ياءً » .

وقلب « الياء » - التي هي لامٌ - « همزةً » (٤) .

[اسم المفعول منه]

اسم المفعول : « مَطْوِيٌّ » ، « مَرْمِيٌّ » ، (٥) .

[بناء اللفيف المقرون للمجهول]

المجهول : « طَوِيَ » ، « يُطْوَى » ، « يُطْوِيَانِ » [٦] إلى آخره .

(١) الرَّيِّ : ضِدُّ الْعَطِشِ ، وَدَ الرِّيَانُ ، : ضِدُّ الْعَطْشَانِ . اللسان (روي) ٣٤٥/١٤ .

(٢) أَي: أَنَّ صِيغَةَ جَمْعِ الْمُؤنَّثِ كصِيغَةَ جَمْعِ الْمَذْكَرِ ، وَكُتِفِي فِي الْجَمْعِ بِصِيغَةِ

وَاحِدَةٍ ؛ لِقَلَّةِ الْإِسْتِعْمَالِ . وَيَنْظُرُ : نَزَهَةُ الطَّرْفِ ص : ٦١ ، وَشَرَحَ الْمِرَاحَ ق ١١٦

و ب .

(٣) فِي (ب) : « لَا يَعْضُ وَاوَهُمَا » .

(٤) انْتَهَى نَصَ الْمِرَاحِ .

(٥) يَنْظُرُ : مَا سَبَقَ ص : ٣١٨ .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ (ب) .

(٣٦/ب)

/الباب السابع/

في

"المهموز"

(١) (فلا يقال : (إنه) (٢) صحيح؛ لصيرورة همزته حرف علة في التليين إما وجوباً كما في « آدم » ، (٣) ، أو جوازاً كما في « رأس » ، (٤) .

وهو يجيء على ثلاثة أضرب :

مهموز « الفاء » نحو « أَخَذَ » .

و « العيين » نحو : « سَأَلَ » .

و « اللام » نحو : « قَرَأَ » .

(١) من هنا من « مراح الأرواح » ، ص : ٢٨ .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) قال الجوهري : « أصله بهمزتين ؛ لأنه (أفعل) ، إلا أنهم ليئُوا الثانية ، فإذا احتجت إلى تحريكها جعلتها واوا ، وقلت : أوَادِمٌ في الجمع ، لأنه ليس لها أصل في الياء معروف ، فجعلت الغالب عليها الواو » . الصحاح (آدم) ١٨٥٩/٥ ، وقال ابن جني : « لا يحق أحدٌ همزة آدم ولو كان تحقيقها حسناً لكان التحقيق حقيقاً بأن يُسمع فيها ، وإذا كان بدلاً البتة وجب أن يجري على ما أجرته عليه العرب من مراعاة لفظه - وتنزيل هذه الهمزة الأخيرة منزلة الألف الزائدة التي لاحظ فيها للهمزة . « اللسان » (آدم) ١٣/١٢ ، والتاج (آدم) ١٨٢/٨ .

(٤) وذلك لسكونها وقربها من الألف ، وتبعت حركة ما قبلها فتصير ألفاً . شرح

المفصل ١٠٧/٩ .

وحكم الهمزة حكم الحرف الصحيح (١) ، إلا أنها تخفف بالقلب ، وجعلها بين بين - أي : بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها - والحذف . ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء^(٢) ، فإذا لم يتقدمها - نحو قولك : « ابتداءً ، ، أبُّ ، ، أمُّ ، ، ابنٌ ، - فالتحقيق لاغير .
والتخفيف بالقلب : إنما يكون إذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ماقبلها ، تقلب بشيء يوافق ماقبلها للين عريكة (٣) الساكنة واستدعاء ماقبلها إياه ، نحو : « راسٍ ، و « لومٍ ، و « بيرٍ ، (٤) .
والثاني^(٥) : يكون إذا كانت متحركة ومتحركا ماقبلها (٦) : « لِقوَّةٌ عريكتها ، نحو : « سألٌ ، ، و « لومٌ ، ، و « سئلٌ ،^(٧) .
إلا إذا كانت مفتوحة وماقبلها مكسورا أو مضموما تُجعل « ياءً ، أو

(١) لأنها تقبل الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة ، ينظر شرح تصريف العزي ص : ١٦٩ ، ويرى التفتازاني : أن الأولى أن يقال : حكم « المهموز ، في التصاريف حكم مماثله من غير « المهموز ، إن مضاعفا فمضاعف وإن مثالا فمثال إلى غير ذلك . شرح تصريف العزي ص : ١٧٠ .

(٢) ينظر : شرح المراح ق ٧١ ب .

(٣) في هامش (أ) : « طبيعة ، .

(٤) ينظر : الكتاب ٥٤٢/٣ ، والمقتضب ١٥٧/١ ، وشرح المفصل ١٠٧/٩ - ١٠٨

(٥) وهو جعلها بين بين .

(٦) ينظر : الكتاب ٥٤٢/٣ .

(٧) بين بين قسما ن : مشهورٌ ، وهو ما ذكره المؤلف .

وبعيدٌ ، وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركة ماقبلها ، نحو : «سُولٌ» فإنه بين الهمزة والواو ، وذلك فرارا من وقوع «ياءٍ» مكسورة بعد ضم . ينظر : شرح المفصل ١١٢/٩ ، وشرح الشافية ٣ / ٣١ ، ومجموعة الشافية ١ / ٢٥٠ .

- « واوا » (١) نحو « مِيرٍ » و « جُونٍ » (٢) .
لان الفتحة كالسكون في اللين فتقلب كما في السكون (٣) .
قد المثرُ : جمع « مِثْرَةٍ » . وهي « المَعَادَةُ » (٤) .
و « الجُونُ » : جمعُ « جُونَةٍ » . وهي [جُونَةٌ] (٥) العطار (٦) .

والثالث : - وهو « الحذف » - / يكون إذا كانت الهمزة متحركة . وساكنًا (١/٣٧) ما قبلها .

ولكن تلين فيه أولا - للين عريكته بمجاورة الساكن - ثم تحذف لاجتماع الساكنين .

ثم أعطي حركتها لما قبلها إذا كان ما قبلها حرفًا صحيحًا أو « واوا » أو

(١) اعتمد المصنف هنا (بين بين البعيد) وهو النظر إلى حركة ما قبلها دون النظر إلى حركتها هي ، وقال ابن يمش : « وإنما كان كذلك من قبل أن الهمزة المفتوحة لو جعلها بين بين وقبلها ضمة أو كسرة لنحوت بها نحو « الألفي » ، والألف لا يكون ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا ، بل ذلك محال ، فلذلك عدلوا إلى القلب » . شرح المفصل ٩ / ١١٢ .

(٢) « الجُونَةُ » مَصْدَرُ الجُونِ مِنَ الخَيْلِ ، وَرِيْمًا هُمَزَ وَ الجَمْعُ : « جُونٌ » - بفتح « الواو » - فتقول في « جُونَةٍ » : « جُونَتِي » . وهي للعطار كالخريطة من « أدَم » . الصحاح (جون) ٢٠٩٦/٥ . وشرح المفصل ١٠٨/٩ .

وقال ابن بري : « الهمز في « جُونَةٍ » ، و « جُونٍ » ، هو الاصل ، والواو فيها منقلبة عن الهمزة في لغة من خففها .. والجون - أيضا - جمعُ جُونَةٍ لِلآكام » . اللسان ١٠٢/١٣ .

(٣) انتهى نصُّ المراح .

(٤) الصحاح (مار) ٨١١/٢ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) اللسان (جون) ١٠٢/١٣ .

« ياء » (١) نحو : « مَسَلَةٌ » و « مَلَكٌ » أصله : « مَلَأَكُ » . من « الألوكة » وهو « الرِّسَالَةُ » (٢) .
و « حَوْبَةٌ » أصلها : « حَوَابَةٌ » - بالهمزة - وهي ماء من مياه العرب في طريق « البصرة » (٣) .
و « جَيْلٌ » أصله : « جِيَالٌ » (٤) وهو اسم للضَّبِيعِ .
(ولا تخفف) الهمزة ، في أول الكلمة بشيء من التخفيف : لقوة المتكلم في الابتداء ، وتخفيفها بالحذف في « نَاسٍ » أصله : « أَنَاسٌ » شاذ (٥) (٦) .
ثم أصل « يَرَى » : « يَرَأِي » ، ك « يَنَآئِي » ، و « يَسْأَلُ » ، فقلبت « الياء » « ألفاً » ، لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ماقبلها .

-
- (١) أما « الألف » فيمتنع فيه هذا النقل : لأن « الألف » لا تحتل الحركة . نزهة الطرف ص : ٣٩ وهناك فرق بين الواو و الياء اللتين تقبلان الحركة ، وبين « الواو » و « الياء » اللتين لا تقبلان الحركة ، فاللتان لا تقبلان الحركة هما الزائدتان للإلحاق ، نحو : « حَوَابَةٌ » ، و « جِيَالٌ » ، واللتان لا تقبلان الحركة هما الزائدتان لغير الإلحاق ، نحو : « مقروءة » ، و « خطيئة » ، فتقلب الهمزة فيهما حرفاً من جنس ما قبلها للتخفيف ، وإلغائها فيه ، فتقول : « مقروءة » ، و « خطيئة » . ينظر : شرح الشافية ٣ / ٣٠ - ٣٥ .
(٢) الصحاح (الك) ٤ / ١٥٧٢ ، وينظر : (مراح الأرواح) ص : ٢٨ .
(٣) وقيل أيضاً : إنه موضع في طريق البصرة بينها وبين مكة . ينظر : الصحاح (حوب) ١ / ١١٧ ، ومعجم البلدان ٣ / ٣٥٥ ، واللسان (حوب) ١ / ٢٨٩ .
(٤) في (ب) : « جَتَلٌ » ، و « جِيَالٌ » ، و « جِيَالَةٌ » : اسْمَانِ لَهُ . اللسان (جَال) ١١ / ٩٦ .
(٥) ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٠ .
(٦) ما بين القوسين من المراح ص : ٢٨ .

(ثم لين الهمزة فاجتمعت ثلاث سواكن ، وهي « الراء » ، و « الالف » ،
و « الياء » ، فحذفت « الالف » ، وأعطيت حركتها لـ « الراء » ، فصار « يَرَى » .

وهذا التخفيف واجب في « يَرَى » ، دون أخواته من « يَنَأَى » ، و « يَسْأَلُ » ،
و « مَرِنِي » ، (١) ؛ لكثرة الاستعمال فيه .

ومن ثم لايجب « يَنَأَى » ، (٢) في « يَنَأَى » ، و « يَسْأَلُ » ، في « يَسْأَلُ » ،
و « مَرِي » ، في « مَرِنِي » ، (٣) .

وتقول في إلحاق الضمائر : « رَأَى » ، « رَأَى » ، « رَأَى » ، « رَأَى » ، « رَأَى » ، إلى آخره (٤) .
أصله : « رَأَى » ، فأُعِلَّ « اللَّامُ » ، بـ « الالف » ، لتحركها وانفتاح ما قبلها على
ما ذكرنا في (الناقص) (٥) .

(١) وقيل : أخواته من الماضي واسمي الفاعل والمفعول ، واسمي المكان والالة .
المراح هامش ص : ٤٦ طبع سنة ١٣٠٢هـ .

(٢) كذا في (أ) و (ب) ولعلَّ الصواب : « يَنَى » .

(٣) قد جاء ذلك عن بعضهم ، قالوا : « يَسْأَلُ » ، في « يَسْأَلُ » ، و « مَرِي » ، في
« مَرِنِي » . ينظر أدب الكاتب ص : ٢٦٨ ، ونزهة الطرف ص : ٤٠ ، وشرح
الشافعية ٣/٢٢٢ وشرح تصريف العزبي ص : ١٨٢ .

(٤) ما بين القوسين من المراح ص : ٢٨ - ٢٩ .

(٥) ينظر ماسبق : ص : ٣٠٢ .

[مضارع «رأى»]

المستقبل : « يرى » ، « يَرِيَانِ » ، « يَرُونَ » ، « ترى » ، « تَرِيَانِ » ، « تَرِينِ » ، (٣٧/ب)
 « ترى » ، « تَرِيَانِ » ، « تَرُونَ » (١) ، « تَرِينِ » ، « تَرِيَانِ » ، « تَرِينِ » ،

حيث يتحد خطابُ الواحدة مع لفظ جماعة النساء ، كما مر في (الناقص) (٢) .
 وحُكِمَ « يرون » ، كحُكِمَ « يرى » ، لكن حذف « الالف » الذي في « يَرُونَ » ،
 لاجتماع الساكنين بـ واو ، الجمع .

وحُرِّكَ « الياء » في « يَرِيَانِ » ، لِطُرُوءِ الحِركَةِ ، ولاتَّقَلَبَ « ألفا » ؛ لانه إذا قُلبت
 يجتمع الساكنان ، ثم تحذف ، فتلتبس بالواحد في مثل : « لن يرى » (٣) ؛ لان

(١) سقط من (ب) .

(٢) ينظر ما سبق ص: ٣٠٩-٣١٠ ، والمثال هناك « تَرْمِينِ » ، وأصله في الواحدة :
 « تَرْمِيِينِ » ، فأسكنت « الياء » ، لإزالة توالي الكسرات ، فالتقى ساكنان ، وهما:
 « الياءان » ، فحذفت « الياء » التي هي لام الفعل ، فوزنه (تَفْعِيِنَ) ، وأصله في
 جمع المؤنث: (تَرْمِيِنَ) ، على وزن (تَفْعِلَانِ) ، بثبوت لام الفعل .
 أما المثال-هاهنا- فهو (تَرِيِنَ) ، وأصله في خطاب الواحدة: (تَرَائِيِنَ) ، فتُحذفُ
 الهمزة بعد نقل حركتها إلى « الراء » ، فصار (تَرِيِيِنَ) ، ثم تقلب « الياء » ،
 « ألفا » ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، فبقي (تَرِيِنَ) .
 بحذف « اللام » ، و « العين » ، فوزنه في الواحدة (تَفْيِيِنَ) ، وأصله في خطاب
 الجمع المؤنث: (تَرَائِيِنَ) ، حُذفت الهمزة كما ذكرنا ، فبقي (تَرِيِنَ) ، بإثبات
 « الفاء » ، و « اللام » ، فوزنه (تَفْلَانِ) ، و « الياء »-هاهنا- « لام » ، الفعل ، وفي
 خطاب الواحدة ضمير الفاعلة .

ينظر ما يأتي ص : ٣٣٦ ، و شرح تصريف العزي ص : ١٧٩ .

(٣) ينظر : المراح ص : ٢٩ .

«النون» تسقط من «يَرِيَان» ب «لن» .
ثم (لوك) (١) قلبت «الياء» «ألفا» حُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا : لاجتماع الساكنين .
فبعده لا يُعلم أنه واحد أم تثنية ؛ لأنَّ «الالف» في الواحد لا تسقط ب «لن» .
فإن قيل : ينبغي أن لا تتحرك «الياء» في «يَرِيَان» ؛ لأنها حرف علة . ولاتقبل
الحركة . وإن كانت فتحة . كما في «بَيْع» . فإنَّ «الياء» فيه قلبت «ألفا» ؛ لعدم
احتمالها الحركة .

قلتُ : حرف العلة إنما لا يحتمل الحركة إذا كانت الحركة لازمة .
وفي «بَيْع» الحركة لازمة ؛ لأنك لاتجد في ماضي الأفعال المتصرف
فيها ساكن الوسط . فكانت الحركة لازمة . ولا تحتملها «الياء» . فأُعلتُ
ب «الالف» ضرورة .

وأما في «يَرِيَان» فليست بلازمة . وإذا كانت عارضة كانت الحركة في حكم
السكون .

(١/٣٨) وقد ذكرنا في خطاب الواحدة أن أصل / «تَرَيْنَ» : «تَرَائِين» . على
وزن «تَفْعَلِين» . فحُذِفَتْ «الهمزة» . كما حُذِفَتْ في «تري» . فصارت
«تَرِيَيْنَ» (٢) . ثم جعلت «الياء» «ألفا» لتحرُّكها . وانفتاح ما قبلها . فصار
«تَرَائِين» . ثم حُذِفَتْ «الالف» ؛ لاجتماع الساكنين فصار «تَرَيْنَ» (٣) على
ما ذكرنا .

(١) سقط من (ب) .

(٢) أي : بعد نقل فتحة «الهمزة» إلى «الراء» . وينظر : نزهة الطرف ص :
٤٣ .

(٣) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٩ .

[تأكيد «يرى» في الشرط]

وإذا دخلت «النون الثقيلة» في الشرط - كما في قوله تعالى : (فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) (١) - حُذِفَتْ «النون» ، علامة للجزم (٢) . وكُسِرَتْ «ياء» ، التانيث لِيطردَ جميع نونات أبواب التأكيد على نسقٍ واحد ، كما في «أخشين» ، (٣) .

(١) من الآية (٢٦) من سورة (مريم) .
(٢) قَبِيٌّ قَبِيٌّ (تَرِيٌّ) ، ودخلت نونُ التوكيدِ الثقيلةُ المؤكدةُ فاجتمع ساكنان ، وهما: «ياء» ، من «تري» ، و «النون» ، الأولى من النونِ المؤكدةِ الثقيلة ، ثم كُسِرَتْ «ياء» ، التانيث لالتقاء الساكنين ، فصار (تَرِيٌّ) ، و «ياء» ، التانيث تُكسر لِأجلِ «نون» ، التوكيد وغيرها . نزهة الطرف ص : ٤٣ - ٤٤ بتصرف .

(٣) وقد تُحذَفُ «ياء» ، التانيثِ بعد الفتحة ، وهي لغة طائفةٌ يقول أهلها : «أخشن يَاهُنْدُ» . المساعد ٦٧٢/٢ ، ويراجع : مراح الأرواح ص : ٢٩ .

[الأمر من «رأى»]

(الأمر : «رَ» ، «رِيَا» ، «رَوَا» ، «رِي» ، «رِيَا» ، «رَيْنَ» .

ولاتُجْعَلُ «الياء» ، «ألفا» ، في «رِيَا» ، تَبَعًا لِـ «يَرِيَان» ، (١) .

ويجوز بـ «هاء» ، الوقف نحو : «رَه» ، فَحُذِفَتْ هَمْزَتُهُ ، كما في «تَرَى» ، ثم حذفتِ «الياء» ، لأجل السكون .

[تأكيد الأمر منه]

و بـ «النون» ، الثقيلة : «رَيْنَ» ، «رِيَانٌ» ، «رُونٌ» ، «رَيْنٌ» ، «رِيَانٌ» ، «رَيْنَانٌ» .

فجئ (٢) بـ «الياء» ، في «رَيْنَ» ، لانعدام السكون .

ولم تحذف «واو» ، الجمع في «رُونٌ» ، لعدم ضَمِّ (٢) ما قبلها ، بخلاف «اغْرُنٌ» ، (٤) .

وبالخفض يفة : «رَيْنٌ» ، «رُونٌ» ، «رَيْنٌ» ، (٥) .

(١) في (أ) و (ب) : «يريا» . وينظر : مراح الأرواح ص : ٢٩ .

(٢) في (ب) : «فجئ» .

(٣) في (ب) : «الضمة» .

(٤) «اغْرُنٌ» ، أصله : «اغْرُونٌ» ، فَحُذِفَتْ «الواو» ، الأولى - التي هي لام الفعل -

لتوالي الأمثال . فأصبح «اغْرُونٌ» ، ثم تُحْدَفُ «الواو» ، لالتقاء

الساكنين - هو والنون الأولى من النون المؤكدة الثقيلة - فيصبح «اغْرُنٌ» ، وتكون

ضمة «الزاي» ، دالة على المحذوف .

ينظر : شرح الشافية ١٨٥/٣ بتصريف ، وشرح تصريف العزي ص : ١٨٠ .

(٥) ما بين القوسين من مراح الأرواح ص : ٢٩

[اسم الفاعل من « رأى »]

(الف) _____ اعل (١) : « رأى » ، إلى آخره (٢) .

ولاحذف همزته لما يجيء في _____ فاعول ، (٣) .

وقيل (٤) : لأن ما قبلها « ألف » ، و « الالف » لاتقبل الحركة (٥) ، (٦) .
وقس على هذا « أرى » ، « يُرى » ، « إراءة » (*) .

[اسم المفعول منه]

المفعول : « مَرْنِي » ، « مَرْنِيَان » ، إلى آخره (٧) .
أصله : « مَرْوُوي » ، (٨) فاعِلٌ كما (أعل) (٩) في « مَهْدِي » ،

فوجه الإعلال هو أن « الواو » ، و « الياء » ، / اجتمعتا في كلمة ، وَسَبَقَ « الواو » ، (٣٨/ب) بالسكون ، فانقلبت « ياء » ، فأذغمت إحداهما في الأخرى .
كما هو الأصل في « طَيِّ » ، و « سَيِّد » ، (١٠) .

(١) في (ب) : « اسم الفاعل » .

(٢) في (ب) : « رأى » ، « رائيان » ، « رافون » ، « رائية » ، « رائيتان » ، « رائيات » .

(٣) ينظر : ما يأتي ص : ٣٤ .

(٤) في (ب) : « في قيل » .

(٥) ويجوز أن تجعل الهمزة-ها هنا- بين بين ، كما في « سأل : يسأل » ، المراح ص : ٢٩ .

(٦) ما بين القوسين من مراح الأرواح ص : ٢٩ .

(*) القياس في حذف الهمزة يكون على الفعل (يرى) ، وليس القياس على اسم الفاعل

لأن اسم الفاعل من الثلاثي لا تحذف همزته ، نحو : « رأى » ، ومن الرباعي محذوف الهمزة

نحو : « مَر » ، ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٤١ ، وشرح

المراح ٨٢ / أ ، والمفني في تصريف الأفعال ص : ١٢٦ .

(٧) ينظر : شرح المراح ق ١٨٢ .

(٨) في (ب) : « مَرْوِي » .

(٩) سقط من (ب) .

(١٠) ينظر : ماسبق ص ٢٦٥ و ٣١٧ ، وينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، والمقتضب ١ / ١٧٢ .

ولا يجب حذف همزته ؛ لأن وجوب حذف الهمزة في فعله ، وهو يرى ،
ثبت على خلاف القياس (١) .

لأن القياس يقتضي أن لاتسقط الهمزة من « يرى » ، كما لم تسقط من ماضيه
- وهو « رأى » - لما أن المضارع مبني على الماضي لوروده بعده .

فيجب أن يكون حكمه على وفاق حكم الماضي في الهمزة والتليين .

ألا يُرى أن المضارع يتبع الماضي في الإعلال (٢) .

وقد ذكرنا أنَّ الإعلال في « يقول » بناءً على الإعلال في « قال » (٣) ، لا على
طريق الاستبداد (٤) .

(١) قال صاحبُ (العراج) : « «يرى» أصله «يرأي» فقلبت «الياء» «الفاء» لفتح ما قبلها ثم لَبِنَتِ الهمزةُ فاجتمع ثلاثُ سواكنَ ، فحُذِفَتِ الهمزةُ وأُعْطِيَ حَرَكَتُهَا للراءِ فَصَارَ «يرى» ، وهذا التخفيفُ واجبٌ في «يرى» دونَ أخواته ؛ لكثرة استعماله ، معُ اجتماعِ حرفِ العلةِ بالهمزةِ في الفعلِ الثقيلِ » . ص : ٢٨ .

(٢) وقد يحمل الماضي على المضارع في الإعلال . ينظر : المقتضب ١/١٨١ .

وشرح الفصل ١٠/٦٦ ، وشرح اللوكي ص : ٤٤٧ .

(٣) ينظر : ماسبق ص : ٢٨٩ .

(٤) كتب تحتها في (أ) : « الاستقلال » .

فلما ثبت حكم « يرى » في وجوب سقوط الهمزة على خلاف القياس لم يقس حكم غيره عليه .

لان الحكم إذا ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس .

فلذلك لم يستتبع فعل « يرى » اسم المفعول وغيره ، فحذف في نحو :
« مُرٍ » ، (١) ؛ لكثرة مُستتبعه . وهو « أرى » ، و « يري » ، وأخواتهما (٢) .
بخلاف اسم المفعول من الثلاثي المجرد . فإنه في كونه مهموزاً وافق ماضيه الذي
هو « رأى » .

[بناء « رأى » للمجهول]

المجهول : « رُئِيَ » ، إلى آخره (٣) .

(١) « مُرٍ » أصله : « مُرِّيٌّ » ، على وزن مُفْعَل ، كـ « مُكْرَم » ، نُقلت حركة الهمزة وهي
الفتحة إلى ما قبلها ، وهو « الراء » ، وحذفت الهمزة ، فصار « مُرِّيٌّ » ، فقلبت « الياء »
« ألفاً » لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فالتقى الساكنان ، وهما : الألفُ
المنقلبة من الياء والتنوين ، فحذفت « الألف » فصار « مُرٍ » ، على وزنِ

« مُفٍ » ، وينظر المراح هامش ص : ٤٨ ، طبع سنة ١٣٠٣ هـ .

(٢) ينظر : المراح ص : ٢٩ .

(٣) ينظر : شرح المراح ق ٨٢ ب .

[أبواب المهموز]

المهموز : « الفاء » : يجيء من خمسة أبواب ، نحو : « أخذ : يأخذ » ، و « أدب : يَأدبُ » ، (١) ، و « أبى : يَأبى » ، و « أَرَجَ (٢) : يَأْرَجُ » ، (٣) ، و « أَسْلَ : يَأْسُلُ » ، (٤) .

والمهموز « العين » : / يجيء من ثلاثة أبوابٍ ، نحو : « رأى : يَرى » ، و (١/٣٩) « يئس : يئأس » ، و « لوم : يلوم » .

والمهموز « اللام » : (يجيء) (٥) من أربعة أبواب ، نحو : « هنا : يهنئ » ، و « سبأ : يسبأ » ، و « صدئ : يصدأ » ، و « جرؤ : يجرؤ » .

ولا يجيء في (المضاعف) إلا مهموز « الفاء » ، نحو : « أن : يئن » .

ولاتقع الهمزة في موضع حرف العلة .

ومن ثم لا يجيء في (المثال) إلا مهموز « العين » ، و « اللام » ، نحو : « وأد » ، و « وجأ » .

وجاء في (الأجوف) مهموز « الفاء » ، و « اللام » ، نحو : « أب » ، و « جاء » .

وفي (الناقص) مهموز « الفاء » ، و « العين » ، نحو : « أبى » ، و « رأى » .

وفي (الليف المفروق) مهموز « العين » ، نحو : « وأى » .

وفي (المقرون) مهموز « الفاء » ، نحو : « أوى » .

(١) من المأدبية بمعنى الضيافة لامن الأدب ، فإنه من باب « حسن » ، وينظر :

الصاح (أدب) ٨٦/١ .

(٢) الأرج والأريج : توهج ریح الطيب ، وأرج الطيب بالكسر يَأْرَجُ أَرْجًا و أَرْجًا :

إذا فاح . الصاح (أرج) ٢٩٨/١ .

(٣) في (أ) : « يَأْرَجُ » ، وما أثبتته من (ب) .

(٤) أَسْلَ : يَأْسُلُ : بمعنى : لَأَنَ حَدَّهُ ، وَطَالَ ، وَقَدْ أَسْلَ - بِالضَّمِّ - أَسْأَلَةٌ .

الصاح (أسل) ١٦٢٢/٤ .

(٥) سقط من (ب) .

[حكم الهمزة في الخط]

(وتُكتب الهمزة في الاول على صورة « الالف » في كل الاحوال . أي : في جميع الابواب الخمسة - التي ذكرنا - لخرة « الالف » وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات .

وفي الوسط إذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها (١) . وهي إنما تكون في الاسماء نحو : « رأس » و « لؤم » و « ذئب » للمشكلة (٢) .
وإذا كانت متحركة على (وفق) (٣) حركة نفسها . حتى تعلم حركتها وهي في الماضي . نحو : « سأل » . و « لؤم » . و « سئم » .

وإذا كانت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها لاعلى وفق حركة نفسها ؛ لأن الحركة الطرفية عارضية . نحو : « قرأ » . و « طرؤ » . و « قتي » .

وإذا كان ما قبلها ساكناً / لا تكتب إلا بهيئة الهمزة فلا تكون على (٣٩/ب) صورة شيء ؛ لطرؤ وحركتها و [عدم] (٤) حركة ما قبلها . نحو : « خبي » . و « دفي » . و « بري » (٥) (٦) .

(١) أي : على حرفٍ موافقٍ لحركة ما قبلها . وينظر : نزهة الطرف ص : ٤٠ - ٤١ .
(٢) وبعضهم يبني الكتابة في الوسط على التخفيف ، فيحذفها خطأ . نحو : « جُزِك » في « جُزِيك » . وقصر بعضهم ذلك على المفتوحة نحو : « يسُل » في « يسأل » .

ينظر : أدب الكاتب ص : ٢٦٨ . وشرح الشافية ٣/٣٢٢ .

(٣) سقط من (ب) .

(٤) زيادة من (ب) و « مراح الأرواح ص : ٢٩ .

(٥) هذه بعض أحكام الهمزة في الخط . وينظر في أحكامها : أدب الكاتب ص :

٢٦٢ - ٢٧٠ . ونزهة الطرف ص : ٤٠ - ٤١ . وشرح الشافية ٣/٣١٩ - ٣٢٥ .

(٦) ما بين القوسين من « مراح الأرواح ص : ٢٩ .

[مبحث في حل العقد]

ختمت كتابي هذا بحل عقد معدودة ، منها :
أن « الواو » ، إذا وقعت بعد كسرة ساكنة غير مشددة تبديل « ياء » ،
ك « ميعاد » من « الوعد » .

وأن « الياء » ، إذا وقعت بعد الضمة وقوع الواو بعد الكسرة (١) تبديل
« واوا » ، ك « أَوْقِظَ » ، أصله : « أُيْقِظَ » ، (٢) .

فإن كانتا مشدّتين لم تبدلا . ك « اجْلُوَاذًا » ، (٣) و « مَيْلٍ » ، (*) .

وأن « الالف » إذا كانت عينا في فعل أُبدلت همزة إذا وقعت في وزن « فاعل » ،
ك « قاتل » .

وأن « الالف » ، تتبع ما قبلها ضما كان أو كسرا نحو : « قُوْتِلَ » ، بالواو
و « قَيْتَال » ، بالياء (٤) : لانضمام القاف في الأول ، وانكسارها في الثاني .

(١) أي : وهي ساكنة غير مشددة .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٢٩٢/٤ .

(٣) اجْلُوَاذَ بهم السَّيْرُ اجْلُوَاذًا : أي : دَامَ مَعَ السَّرْعَةِ ، وهو من سَيْرِ الإِبِلِ .

الصحاح (جلد ٢) ٥٦٢/٢ ، ونص الميداني على أن إبدال « الواو » ، « ياء » ، في

(اجْلُوَاذَ) قد جاء على لغةٍ يقول أهلها : « اجْلِيُوَاذًا » . نزهة الطرف ص : ٤٤ .

(*) مَيْلٌ كـ « وُكِّعَ » : جَمْعُ « مَائِلٍ » ، وكذلك « مَالَةٌ » . القاموس المحيط ١٣٦٨ .

(٤) المصدر من « قاتل » : « مُقَاتَلَةٌ » ، و « قِتَالًا » ، وأهل اليمن يقولون :

« قَيْتَالًا » . ينظر : نزهة الطرف ص : ٢١ .

وإنما قيّدنا بقولنا : « إن الالف إذا كان عينا ، ؛ ليدل على الاعتلال (١) في نحو : « قال ، ، و « باع ، ، .

وأما إذا صحّت « الواو ، و « الياء ، في الماضي صحّت في اسم الفاعل أيضا ، وذلك نحو : « عَوِرَ ، فهو عاورٌ ، ، و « صَيِدَ فهو صايِدٌ ، غير مهموز (٢) .

ومنها: أن « فاء ، « افتعلَ ، في (المثال) تبدل « تاء ، ، ثم تدغم « التاء ، في « التاء ، إذا كانت « الفاء ، « واوا ، أو « ياء ، ، نحو: « اتَّعَدَ : يَتَّعِدُ : اتَّعَادًا ، فهو « مُتَّعِدٌ ، ، و نحو : « اتَّسَرَ : يَتَّسِرُ : اتَّسَارًا ، ، فهو « مُتَّسِرٌ ، ، والاصلُ : « او تَعَدَّ ، بالواو ، و « ايتسَرَ ، ، بالياء (٣) .

✓ ومنها: أن نقل الحركة على ضريين : (أ/٤٠)

أحدهما : (أ) ما (٤) يُنقل فيه الحركة إلى ساكن كان قبل الحرف الذي أريد نقل الحركة عنه كـ « يقول ، ، .

(١) في « ب ، ، : « الإعلال ، ، .

(٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٣ ، وشذا العرف ص : ١٢٧ .

(٣) ومن أهل الحجاز من يجري ذلك على الأصل ، فيقول : « ايتَّعَدَ ، ، و « ايتَّزَنَ ، ، فهو « مُوتَّعِدٌ ، ، و « مُوتَّزَنٌ ، ، .

ينظر : سر الصناعة ١/١٤٨ ، ونزهة الطرف ص : ٤٤ ، وشرح المفصل

١٠/٣٧ .

(٤) سقط من (ب) .

والثاني : ما نُقِلَ فيه الحركة إلى متحرك .

وذلك في « فُعِلَ » ، و « انْفُعِلَ » ، و « افْتُعِلَ » ، إذا بُنِيَتْ للمَفْعُولِ ، نحو : « بَيْعَ » ، و « انْقِيدَ » ، و « اخْتِيرَ » .

ألا يُرى أن الأصل : « بَيْعَ » ، نُقِلَتْ (١) الكسرة إلى « الباء » ، فحرّكتها بها ، وأبطلت حركتها ، التي هي الضمة .

فما كان النقل فيه إلى الساكن ، فليس فيه إلا أن يتحرك الساكن .

وهذه الثلاثة التي يقع النقل فيها إلى متحرك وللعرب فيها مذاهب ثلاثة :

أحدها : أن تبطل الحركة التي تكون للحرف المنقول إليه أصلاً ، فُتَحَّرِكَ « الباء » ، من « بَيْعَ » ، بالكسرة المحضة ، حتى صار كأن لم تكن لها حركة إلى آخره ، وقد ذكرناه قَبْلُ هذا في (الأجوف) (٢) .

وكذا حكم « انْفُعِلَ » ، و « افْتُعِلَ » ، (٣) ، تقول : « اخْتِيرَ » ، بالكسرة الخالص ، و « اخْتِيرَ » ، بالإشمام ، و « اخْتَوَرَ » ، بضمة خالصة (٤) .

(١) في (ب) : « نقل » .

(٢) ينظر : ص : ٢٨٥ . فما بعدها .

والوجه الثاني : أن تُرَاعَى الحركتان فَتُسَمَّ الكسرة طرفاً من الضمة ، فتقول : « بَيْعَ » ، بحركة بين الضمة والكسرة .

والوجه الثالث : أن تذهب الكسرة من « الباء » ، أصلاً ، وَيُتْرَكَ النقل ، فتقول : « بُوَعَ » ، بضمة خالصة .

وينظر : نزهة الطرف ص : ٤٢ - ٤٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٤٧/٤ .

(٤) ومثال « انْفُعِلَ » : « انْقِيدَ » ، بالكسر الخالص ، و « انْقِيدَ » ، بالإشمام ، و « انْقَوَدَ » ، بالضم الخالص .

ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٢ - ٤٣ ، وشرح المفصل ٧٤/١٠ ، وشرح

الشافعية ١٥٦/٣ .

[الخاتمة]

ثم يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج بن علي السغناقي، رزقه الله مشاهدة الكعبة المعظمة (في الدنيا) (١) ومصاحبة الفرقة المكرمة في العقبى : لما أتممت نُجَبَ (٢) الالفاظ ، وتُحَفَ اللحاظ بالتصريف المجرى عن العلال ققيت عليه يعال تقضي مرام الطالب ، وتكشف العُضَلَ (٣) ، مُراعيًا فيها ماصح من الأقوال / ومُتَنُّ ، وماقرَّ من التعليل ورُصِنَ ، على وجه يُنْجِحُ حاجة من احتجَّ في شيء من (٤٠/ب) التصريف ، ويقلح بالظفر الذي يسمُّ خصمه بالتحريف .

فلذلك سميته بـ (النجاح التالي تلو المراح) .

وختمته داعيًا (إلى الله) (٤) بقولي : اللهم ارزقنا عبادة حجة الإسلام ، إنك أنت الرؤوف الحكيم ، وأرنا مناسكنا ، وتب علينا ، إنك أنت التواب الرحيم .
تم الكتاب بعون الله ، وحسن توفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله (٥) .
على يد العبد الضعيف حسين بن بديع الدين - أحسن الله عواقبهما - في
العاشر من رمضان المبارك ، سنة اثنتين وستين وسبعمائة .

(١) يسقط من (ب) .
(٢) أي : من قولهم : نجبتُه إذا قشرت نجبته ، وهو لحاؤه وقشره ، وتركت لبيته وخالصة .
ينظر : اللسان (نجب) ٧٤٨/١ .
(٣) في (ب) : « المعضل » ، والعُضَلُ - بالضم - : الدواهي . الصَّاح (عضل) ١٧٦٦/٥ .

(٤) سقط من (ب) .

(٥) خاتمة (ب) : « تمت بعون الله وحسن توفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين آمين يارب العالمين » .

الفهارس

فهرس الفهارس

رقم الصفحة

الفهرس

- ٣٥٠ - فهرس الآيات القرآنية
- ٣٥٢ - فهرس شواهد الشعر و الرجز
- ٣٥٣ - فهرس الأعلام
- ٣٥٤ - فهرس الأمثلة
- ٣٧٠ - فهرس اللغات
- ٣٧١ - فهرس الأقوام و المواضع و البلدان
- ٣٧٢ - فهرس الكتب الواردة في المتن
- ٣٧٣ - فهرس المذاهب النحوية
- ٣٧٤ - فهرس المصادر و المراجع
- ٣٩٢ - ١٠- الفهرس الإجمالي لقسم الدراسة
- ٣٩٦ - ١١- الفهرس الإجمالي لقسم التحقيق

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة		
(إلا أن يعفون)	٢٢٧	٢٠٩
(أو يعفو الذي)	٢٢٧	٢٠٩
(ولا تنسوا الفضل بينكم)	٢٢٧	٢٢٧
سورة يونس :		
(فبذلك فلتفرحوا) (١) :	٥٨	٢١٢
سورة الإسراء :		
(ولقد صرفنا في هذا القرآن ليعذبوا)	٤١	١٦٧
سورة مريم :		
(فإما تترين من البشر أحدا)	٢٦	٢٢٧
سورة الانبياء :		
(وإقام الصلاة) (٢)	٧٢	٢٥٩

(١) بالتاء على قراءة .

(٢) وهي كذلك من الآية (٢٧) من سورة النور .

الاية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الاحزاب :		
(وقرن في بيوتكن) (١)	٢٢	٢٤٣
سورة الفجر:		
(والليل إذا يسر)	٤	٢١٢
سورة البينة :		
(لم يكن الذين كفروا)	١	٢٠٤ . ٢٩٠

فهرس شواهد الشعر والرجز

القافية رقم الصفحة

التاء

- ١٨٤ رآني من رمى فأصاب قلبي
وقال من المطالب ؟ قلت : أنتا
وأفر لم يعرف القائل .
- ٢٨٦ ليت وما ينفع ليت ليت
ليت شبابا بوع فاشترت .
رجز رؤبة بن العجاج

الدال

- ٢٥١ إن الخليط أجدوا اليين فانجردوا
وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا .
بسيط زهير بن أبي سلمى .

الراء

- ٢٤٣ ، ١٧٢ داني جناحيه من الطور فمر
تقضي البازي إذا البازي كسر .
رجز العجاج

اللام

- ٢٥٥ لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة
تدع الصوادي لايجدن غليلا .
كامل جرير .

الميم

- ٢١٠ فإنه أهل لان يؤكرما .
رجز أبو حيان الفقعسي .
- ٢٤٩ هو الجواد الذي يعطيك نائله
عفوا ويظلم أحيانا فيظلم .
بسيط زهير بن أبي سلمى .

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
	(أ)
٢٠٧	ابن جنى :
٢٩٦.٢٩٥	الأخفش :
	(ج)
٢٧٠	الجرجاني :
	(خ)
٢١٨	الخليل :
	(ز)
٢٦٩	الزمخشري :
٢٤٨	زهير بن أبي سلمى :
	(س)
٢٩٥.٢٥٧	سيبويه :
	(ف)
٢٥٩	الفراء :
	(ل)
٢٥٤	ليبد بن ربيعة العامري :
	(م)
٣١٠	محمد عليه الصلاة والسلام

فهرس الأمشالة

XX

Page	Word	Page	Word
٢٧٦	أَجُودَ	٢٠٨	أَوْكِرِمَ
٣٤٤	اجلوان	١٩١	٢
١٩٩	إِخْدَوْدَبَ	٢٢١	آأنتم
٣٤٦ ١٩٣	اخْتِيرَ	٣٤٢	آبَ
٣٤٦	اخْتِيرَ	٣٣٠	آدم
٣٤٦	اخْتُورَ	٣٣١	آبُ
٣٤٢ ٣٣٠	أَخَذَ	٣٤٢	آبِي
٣٣٧	اخْسِينِ	٢٧٧	آباضِ
٣٤٢	أَدَبَ	٢٧٦	آبَاعَ
٢٥١	اداروا	٢٨٨	آبتعتُ
٢٩١	اذع	٣٣١	ابن
٢٤٢	اذبح هذه	٢٧٧ ٢٩٩٦	آبيض
٢٤٢	اذبهاذه	٢٧٦	آبيع
٢٧٦	أَذْهَبَ	١٦٨	الآبيسة
٣٤١ ١٣٣	أَرَى	٣٤٥	آساراً
٣٣٩	أَرَاءَهُ	٣٤٥	آسَرَ
٢٣٢	أَرَجَ	٣٤٥	آعاداً
١٩٢٥ ٥١٣	أَرَمَ	٣٤٥	آعدَ
٣١٥	أَرْمِيَا	٢٨٨	آبِتَ
٣١٥	أَرْمُوا	٢٤١	آناقل
٣١٥	أَرْمِي	٢٤١	آناقلوا
٣١٥	أَرْمِينِ	٢٧٧	آثوبته
٣١٥	أَرْمِي	٢٧٦	آجاد
٢٩١	أَرْمُومَ	٢٤٢	آجبتاً
٢٩١	أَرْمُومَ	٢٤٢	آجبه حاتمًا
٣٢٧	أَرْمُومَ	٢٤٦	آجتهدَ
٣٢٧	أَرْمُومَ	٢٧٦ ٢٩٤	آجثوروا

٢٢٢٦٢١٩	أَضْرِبِينَ	٣٢٧	أَزْوِينَ
٢٢٢٦٢١٩	أَضْرِبِينَ	٢٥١	أَزْيَنَ
٢٢٢	أَضْرِبِينَ	٢٥١	أَزْيَنُوا
٢٢٢	أَضْرِبِينَ	٢٧٧	أَسَادٍ
٢٥٠	أَضْرَبَ	٢٧٦	اسْتَبَاعَ
٢٥٠	أَضْرَبَ	٢٩٨	اسْتَبَابَ
٢٧٧	أَطَابَ	٢٩٨	اسْتَتَوَبَ
٢٤٨	اطْعَنُوا	٢٥٩	اسْتَجَابَةَ
٢٤٨	اطْلَبَ	٢٩٨	اسْتَجَازَ
٢٤٨	اطْلَمَ	٢٩٨	اسْتَجَوَزَ
٢٥١	اطَّيَّرَ	٢٩٨	اسْتَعَاذَتْ
٢٥١	اطَّيَّرَ	٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠	اسْتَحْوَدَ
٢٥١	اطَّيَّرُوا	٣٢٠	اسْتَشْرَعِيَتْ
٢٢٧	اطَّوِرَ	٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠	اسْتَضَوَّبَ
٢٢٧	اطَّوِرُونَ	٢٩٨ ٢٧٦	اسْتَقَامَ
٢٢٧	اطَّوِرُونَ	٢٥٩	الاسْتِقَامَةَ
٢٢٧	اطَّوِرُونَ	٢٩٨	اسْتَقْوَمَ
٢٢٧	اطَّوِرُونَ	٢٧٧	اسْتَهْوَيْتُهُ
٢٢٧	اطَّوِرُوا	١٩٩	اسْتَحَنَّاكَ
٢٢٧	اطَّوِي	٣٤٢	أَسَدًا
٢٢٧	اطَّوِيَا	٢٣١	أَشْهَبَ
٢٢٧	اطَّوِيَانَّ	٢٧٧ ٢٩٩	أَسْوَدَ
٢٢٧	اطَّوِينَ	٢٥٠	اصْبِرَ
٢٢٧	اطَّوِينِ	٢٥٠	اصْطَبِرَ
٢٢٧	اطَّوِينَنَّ	٢٠٦ ١٩١	أَضْرَبُ
٢٢٧	اطَّوِينَانَّ	٢٢١	أَضْرِبَانِ
٢٤٨	اطَّطَلَمَ	٢١٩	أَضْرِبَانِ
٢٤٨	اطَّطَلَمَ	٢٢١	أَضْرِبَتَانِ

٣٣١	أَمْ	٢٧٤	اعْتَبَرُوا
٢٤٤	أَمْدَدُ	٢٦١	أَعِدُّ
٢٤٤	أَمْدُدَنَّ	٢٦٤	أَعْلُوْطُ
٢٤٥	أَمْدُدْنَا	٢٦٤	أَعْلَنِيكَ
٢٠٨٦ ٢٠٦	أَمْنَعُ	٢٨٠	أَعْوَارٌ
٣٣٣	أَنْاسُ	٢٧١	أَعْوَرٌ
١٨٤	أَنْتَ	٢٧٧	أَعْوَرَاللَّهُ عَيْنُهُ
١٨٤	أَنْتَا	٣٢٠	أَغْرَوْتُ
٢٤٠	أَنْتَصِرُ	٣٢٧	أَغْرُوا الْقَوْمَ
٢٠٦	أَنْصِرُ	٣٢٧	أَغْرُونَ
٢٤٦	أَنْعَتُ	٣٢٠ ٣٢١	أَغْرَيْتُ
٢٤٠ ٢٤٦	أَنْعَتُ تِلْكَ	٢٠٨	أَفْتَحَ
٢١٤	أَنْعَمْ بِاللَّ	٢١٢	أَفْعَلٌ
٢١٤	أَنْعَمْ صَبَاحًا	٢٧٦	أَقَالَ
٣٢٥	أَنَّ	٢٧٦ ٢٨٦ ٢٨٧ ٣٠٨	أَقَامَ
٣٢٥	إِنَّ	٢٥٩	الْإِقَامَةَ
٣٤٦	أَنْقِيدَ	٢٤٠ ٢٤٦	أَقْتَنَلْ
٣٢٥	أَنْسَ	٢٤٣	أَقْرَبَنَّ
٣٤٢	أَنْسَ	٢٧٦	أَقْبَلَ
٣٢٥	إِنَّسَ	٢٧٦	أَقْوَمَ
٣٢٤	إِنَّ	٢٨٦	أَقِيمَ
٢٩٩	أَهَابَ	٢٠٩	أَكْرِمَ
١٩٤	أَوْ	٢٦٢	أَكْرِمَ
٣٤٢	أَوْى	٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١	أَكْرَمَ
٣٢٥	أَوْا	٣٣٣	الْأَلْوَكَةَ
٣٤٥	أَوْتَعَدَ	٢٤٠	الْمَالُ لِرَبِّدِ

٣٣١	أَيْفَعُ	٣٤٤	أَوْقَطُ
٣٤٣	أَيْفِطُ	٣٩١ ٥ ٥٢٥	إِي
٣٢٥	إَيْنُ	٣٢٥	إِيَا
٣٢٥	إَيْنُ	٣٢٤	إِهَارِجُلُ
٣٢٥	إَيْنُ	٣٢٥	إِيَانُ
٣٢٥	إَيْنَانُ	٢١٢	أَيْفَعُ تَفْعَلُ
٣٤٥	إَيْتَسَرُ	٢١٢	أَيْفَعُ تَفْعَلُ

(ب)

٢٨٨ ٥ ٢٨٦ ٥ ٢٨١	بِعْنُ	٢٩٣	بَائِعُ
٢٧٣	بَوْبُ	٢٧٢	بَابُ
٢٨٦	بَوُعُ	٢٧٠ ٥ ٢٧٢ ٥ ٣٨٢ ٥ ٥٣٥	بَاعُ
٢٧٤	بِيَاضُ	٣٦٥ ٥ ٣٦٢	بَائِعُ
٣٣١	بِيرُ	٢٣٧	بَسْرُ
٢٤٦	بِيْعُ	٢٤٣	بِسْرُ
٢٧٠	بِيْعُ	١٨٨	بِرَجْلٍ ضَارِبٍ
٢٤٦ ٥ ٢٨٥	بِيْعُ	٢٩١	بِعُ
٢٩٠	بِيْعَا	٢٨٤	بِعْتُ
٣٢٦ ٥ ٣٠٧ ٥ ٢٧٣	الْبَيْعُ	٢٨٤	بِعْتُ

(ت)

٢٦٤ ٥ ٢٦٣	التَّجَارِبُ	٢٠٨ ٥ ٢٠٩	تُؤَكِّرِمُ
٢٦٣	تَجَارِي	٢٩٨	تَابُ
٢٦٣	تَجَارِي	١٩٧	تَعْرِي
٢٦٣	تَجَارِي	٣١٩	تُتَلِّوْا
٢٦٣	التَّجَارِي	٣١٩	تُتَلِّبَانُ
٢٦٣	التَّجْرِبَةُ	٢٥١	تثاقفوا
٢٨٠ ٥ ٢٧٤	تَجَاوَرُوا	١٩٦	تُجَاهُ

١٩١ ٤٢٠٢ ٤٢٠٤ ٢٢٠٤	تَضْرِبُونَ	١٩٦	تُعْمَةِ
٢٥١	تَطْبِيرٌ	٢٠٩ ٤٢٠٨ ٤٢٠٥	تَدَخَّرَجَ
٢٧٤	تَعَاوَرُوا	٢٥١	تَدَارَعُوا
٢٦١ ٤٢٥٧	تَعَدُّ	٢٥٥	تَدَعَّ
٢٠١	تَعَلَّمَ	٢٣٦	تَرَائِيْنِ
٢١٤	تَعَلَّنِيكَ	٥٣٦ ٤٣٦ ٤٣٥	تَرَى
٢١٤	تَعَلَّوْطٌ	١٩٦	تُرَاثٌ
١٨٢	تَفْعَلَانِ	٢٣٦	تَرَائِنَ
١٨٢	تَفْعَلُونَ	٢٢٠	تَرْحِيْتٌ
١٨٢	تَفْعَلِيْنَ	٢٠٩	تَرْمِيْنِ
١٩٧	تَقَاةٌ	٢٠٩	تَرْمِيْبِيْنَ
١٩٧	تَقْوَى	٢٣٥	تَرَوْنَ
٢٤٣ ٤١٧٢	تَقْضِي	٢٣٦ ٤٣٥	تَرِيْنِ
١٩٧	تُكَاءٌ	٢٣٧	تَرِيْنٍ
٢٦٢ ٤٢٠٩ ٤٢٠٨	تُكْرِمُ	٢٣٦	تَرِيْبِيْنَ
١٩٧	تُكْلَانِ	٢٣٥	تَرِيَانِ
٢٥٧ ٤١٩٧	التُّكْلَانِ	٢٥١	تَرِيْنِ
٢٠٦	تَمْنَعُ	١٩٦ ٤٢٠٠ ٤٢٠١ ٢٠٦	تَضْرِبُ
٢٠٦	تَنْصُرُ	١٩٦ ٢٢٠٤	تَضْرِبَانِ
٢٠٥	التَّوَاخِي	٢٢٠	تَضْرِيْبِيْنَ
٢٥٧ ٤١٩٧	التَّوَكَّلِ	٢٢٠	تَضْرِيْبِيْنَ
١٩٦	تَيَقُّوْرٌ	٢٢١	تَضْرِيْبَانِ

(ث)

٢٤٠	ثَوْبٌ بَكْرٍ	٢٧٦ ٤٢٧٥	ثَوَى
-----	---------------	----------	-------

(ج)

٢٩٨	جَازٌ	٢٣٢	الجَوْنِ
٢٢٦	جِرْدٌ	٢٤٢	جَاءَ

١٨٣	جَنَدِيلٌ	٣٤٢	جُرْءٌ
٢٧٤	جَوَادٌ	٢٤٠	جَلْبَبٌ
٢٣٢	جُونٌ	٣١١	جَمَزَى
٢٣٢	جُرُونَةٌ	٣١٢ ٣١١	جَمَزِيٌّ
٢٣٣	جِيَالٌ	١٨٣	جِنَادِلٌ
٢٣٣	جِيَلٌ	١٩٤ ١٩٣	جَنِبَةٌ

(ح)

٢٣٣	حَوْبَةٌ	٢٩٨	حَاذٌ
٢٩٨ ٢٧٨ ٢٧٢	الْحَوَكَةُ	٣١١	حَبَارِيٌّ
٢٧٢	الْحَوَلُ	٣١٢	حَبَارِيٌّ
٢٧٤	حَوَلٌ	٢٦٠	حَبِكَ
٢٦٤	حِيَاضٌ	٣١٢	حُبَيْلَى
٢٧٨	حِيَدَى	٢٣٣	حَوَابَةٌ
٢٨٠	حِيَوَانٌ		

(خ)

٢٨٤ ٢٨٣ ٢٨١	خِفْتُ	٢٧٢	خَافٌ
٢٨١	خَوِفْتُ	٢٩٠	خَافَا
٢٣٣	الْخُلْطُ	٣٤٣	خَبٌّ
٢٩٨ ٢٧٨	الْخَوْنَةُ		

(د)

٢٤٣	دِفٌّ	٢٦١	دَيْلٌ
٢٩١	دَمٌ	٢٧٨	دَارٌ
٢١٢	دُنْيَا	٢٠٩ ٢٠٨ ٢٠٥	دَحْرَجٌ
٢٧٨	دَوْرٌ	٢٧٣	دَعَا
٢٧٢	دَوْرَانٌ	٢٧٩	دَعَا الْقَوْمَ
٢٦١	دَوْبِيَّةٌ	٢٧٢	دَعَا

٣٣٣	الرِّسَالَةُ	٣٣٨	ر
٢٢٨	رَسُولٌ	٣٤٠ ٣٣٤ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨	رَأَى
٢٣٦	رَسُولُ الْحَسَنِ	٣٤١	رَأَيْ
٣٤٧	رَصَنَ	٣٣٤	رَأَوَا
٣٠٣ ٥ ١٧٧ ٥ ٢٠٢ ٥ ٣٠٣	رَضُوا	٣٣٤	رَأَيْيَ
٣٠٣	رَضِيَ	٣٣٤	رَأْيَا
٣٠٣	رَضِيُوا	٣٣٩	رَاءِ
٢٩١	رُمٌ	٣٣٩	رَأُونِ
٣٢١ ٥ ٣٢٢ ٥ ٣٢٣ ٥ ٣٢٤ ٥ ٣٢٥ ٥ ٣٢٦ ٥ ٣٢٧ ٥ ٣٢٨ ٥ ٣٢٩ ٥ ٣٣٠	رُمَى	٣٣٩	رَأْيِبَانَ
٣٨٤	رُمْتُ	٣٣٩	رَأْيِيَّاتِ
٣٠٠ ٥ ٣٠٣ ٥ ٢٩١	رَمَّتْ	٣٣٩	رَأْيِيَّةَ
٣٠٧ ٥ ٣٠٦ ٥ ٣٠٥ ٥ ٣٠٤ ٥ ٣٠٣	رَمَّتَا	٣٣٩	رَأْيِيَّتَانِ
٢٦٠	الرَّمْلَةُ	٣٣٠ ٥ ٣٣١ ٥ ٣٣٢ ٥ ٣٣٣	رَأْسَ
٣٠٢ ٥ ٢٩١ ٥ ١٧٧	رَمَوْا	٣١٦ ٥ ٢٨٤	رَأِمٍ
٢٨٤	رُمِنَ	٣١٦ ٥ ٣١٦	رَأْمُونَ
٣١٩	رُمِيَّ	٣١٧	رَأْمُوِيَّ
٣١٩	رَمِيَا	٣١٦	رَأْمِيَّ
٢٧٤ ٥ ٢٧٢	رَمِيَا	٣١٧ ٥ ٣١٨	رَأْمِيَّاهُ
٣٠٢	رَمِيَّتُ	٣١٦	رَأْمِيَّانِ
٣٠٣	رَمِيَّتْ	٣١٦	رَأْمِيَّائِيَّ
٣٠٧	رَمِيَّنَ	٣١٦ ٥ ٣١٨	رَأْمِيَّونَ
٣٠٣ ٥ ٣٠٢	رَمِيَّوَا	٣١٧	رَأْمِيَّيْنِ
٣٣٨	رَوَا	٢٩٨	رَجُلَ حَوْلِ
٣٢٨	رَوَاءُ	١٩١	الرَّجُوعِ
٢٩٨	رَوَّحَ	٢٧٥	رَحِيَّانِ
٣٣٨	رَهُ	٢٩٤	رَكَاءُ
٣٣٨	رَوَّنَ	٢٣٧ ٥ ٢٣٩ ٥ ٢٤٢	رَدَّ

٢٦٠	الريح	٣٣٨	رَوْنٌ
٣٣٨	رَيْنٌ	٢٦٢ ٤٢٦١	رَوْمٌ
٣٣٨	رَيْنٌ	٣٣٨	رَمَى
٣٣٨	رَيْنَانٌ	٣٣٨	رَبَا
٣٣٨	رَيْنٌ	٣٣٨ ٤٣٢٨	رَبَا
٣٣٨	رَيْنٌ	٣٢٨	الرَّيِّ
٣٣٨	رَيْنٌ	٣٣٨	رَبَانٌ
٢٩٣ ٤٢٨٥	رِيمٌ	٣٢٨	رَبَّانٌ
٣٢٨	رَبَّانٌ	٣٢٨	رَبَّانَانٌ
(ز)			
١٨٥	زَيْدُونٌ	١٨٥	زَيْدَانٌ
(س)			
١٦٧	السَّجَلُ	٣٤٣ ٤٣٣١ ٤٣٣٠	سَأَلَ
٢٥٩	سَرٌّ	٣٣١	سَيْلٌ
٢٤١ ٤٣٦٩ ١٣٢	سُرُرٌ	٣٤٣	سَيْمٌ
٣٠٣	سَرُورٌ	٣٩٤	السَّادِجُ
٣٠٣	سَرُورًا	٣٤٢	سَبَاءٌ
٣٣٩ ٤٢٦٥	سَيْدٌ	(ص)	
٢٧٨	صَوْرِيٌّ	٢٩٨	صَابٌ
٢٩٤	صَوْمٌ	٣٤٥	صَايِدٌ
٣٤٥	صَيْدٌ	٣٤٢	صَدِيءٌ
٢٩٤	صَبَامٌ	٢٥٥	الصَّوَادِي
٢٩٤	صَيْمٌ	٣٩٤	صَوَامٌ
(ض)			
٣٢٣	ضَارِبَةٌ	١٩١	ضَارِبٌ
١٩١	ضَارِبِينَ	١٩١	ضَارِبَانٌ

١٨٥ ٥١٨٤ ٥١٨٠	ضَرَبْتُمَا	٢٠٤٥٢٠٢٥١٩١	ضَارِبُونَ
١٨٥ ٥١٨٤ ٥١٧٨	ضَرَبْتُمْ	٢٠٤ ٥٢٠٢٠٥١٩١	ضَارِبِينَ
٢٧٢	ضَرَبْتُمُوهُ	٢٢٧	ضَرْبٍ
١٧٩ ٥١٧٨	ضَرَبْتُمُوهُ	٢٦٨ ٥٢٦٧ ٥١٩٢	ضَرْبٍ
١٧٨	ضَرَبْتُمُوهُ	٢٣٢ ٥١٨١ ٥١٨٠	ضَرَبْتُ
٢٠٠	ضَرَبْتُمُوهُ	٢٣٢ ٥٢٠٢٠٥١٩٧ ٥١٨١ ٥١٨٠	ضَرَبْتُ
١٩٨	ضَرَبْنَا	٢٣٢ ٥١٨١ ٥١٨٠	ضَرَبْتِ
١٧٧	ضَرَبْتُمُوهُ	٢٠٠ ٥١٨١ ٥١٩٧	ضَرَبْتِ
١٧٩	ضَرَبُوا	١٨٤	ضَرَبْتَنَا
١٧٧	ضَرَبِي		
(ظ)			
٢٧٤	الطَّوْفَانِ	٣٢٨	طَارٍ
٢٨١	طَوَّلْتُ	٣٤٣	طَرَوْ
٣٣٩ ٥٣١٧ ٥٢٦٥	طَوَّلْتُ	٢٨٤ ٥٢٨١	طَلْتُ
٣٢٨	طَوَّيْتُ	٢٤١	طَلَّ
٢٧٤	طَوَّلْتُ	٢٢٨	طَنْبٍ
٢٧٤	الطَّيْرَانِ	٣١٧ ٥٢٨٠ ٥٢٧٥ ٥٢٧١ ٤٤٣٦ ٥٣٢٦	طَوَّى
(ظ)			
٢٤٣	ظَلَّتْ	٢٩٠ ٥٢٧٧	الطَّبِي
٢٣٨	ظَلَّلْتُ		
(ع)			
٢٤١	عَدُوْلِي	٣٤٥	عَاوِرٍ
٢٩٤	عَصَو	٢٥٨	عِدَّ
٢٧٥	عَصَوَانِ	٢٥٧	عِدَّة
٣٤٧	عَضَلْتُ	٢٥٧	الْعِدَّة

١٨٠	عَمِيرٌ	٢٩٤	عَصِيٌّ
٢١٤	عِمَّ صَبَاحًا	١٨٣	عَلَّيْطٌ
٢٧١	عِوَجٌ	١٨٣	عَلِيْطٌ
٣٤٥ ٢٧٩ ٢٧٦ ٢٧٤ ٢٧١	عَوْرٌ	٢٦٧	عَلِيْمٌ
١٩١	الْعَوْدُ	٢١٤	عَمَّ بَالًا
٢٧٧	عَيْنُهُ مَعْوَرَةٌ		

(غ)

٢٧٤	الغَلِيَانُ	٣٢٠	غَارِزْتُ
٢٥٥	غَلِيْلًا	٣٢١	غَرَا
٢٧٥	الْغَيْبُ	٢٧٤	غَرَوَا

(ف)

١٨١	فَعَلْتُمْ	١٩٨	فَاعِلٌ
١٨١	فَعَلْتُمَا	٣٤٣	فَتِيٌّ
١٨١	فَعَلْتَنِ	٢٣٧	فَرَّ
٢٠٤ ١٨١	فَعَلْنِ	٢٤٤	فَرَّ
١٨٣	فَعَلْنِ	٢٧٣	فَرَسٌ
١٨١	فَعَلْنَا	١٨١	فَعَلْتُ
٢٧٣	فَلَسٌ	١٨١	فَعَلْتُ
١٩٧	فَلَكُ	١٨١	فَعَلْتُ

(ق)

٢٤٣	الْقَرَارُ	٣٢٤	قِ
٣٤٧	قَرَّ	٣٤٤ ٢٩٣	قَائِلٌ
٢٤٠	قَرَدٌ	٣٤٥ ٣٤٠ ٢٧٣ ٢٧٢ ٢٧٠	قَالَ
٢٤١	قَرَمٌ مَالِكٌ	٢٩٨	قَامَ
٢٤٣	قَرْنٌ	٢٩٤ ٢٩٣	قَاوِلٌ
٢٨٤ ٢٨٢ ٢٨١	قَلْتُ	٢٤٦	قَتَلُوا
٢٨٤	قَلْتُ	٣١١	قَدَمٌ
		٣٤٣ ٢٣٠	قَرَأَ

٢٧٨ ٦٢٧٠	قَوْل	٢٨٨ ٦٢٨١	قُلْنَ
٣٠٧ ٦٢٧٣	الْقَوْل	٣٢٤	قُنْ
٣٠٧ ٦٣٠٠ ٦٣٠٤ ٦٢٩٠	قُولَا	٣٢٤	قِنَّ
٣٢٤	قِي	٣٢٤	قَنَّ
٣٢٤	قِيَا	٣٢٤	قِنَّ
٣٢٤	قِيَانٌ	٠٢٧	قِنُّوَةٌ
٣٤٤	قِيَتَال	٢٦٥ ٦٢٠٧	قِنِيَةٌ
٣٢٤	قِيَنٌ	٣٢٤	قِهْ
٣٢٤	قِيَنَ	٣٢٤	قُوا
٣٢٤	قِيَنَانٌ	٣٤٤	قُوتِلَ
٣٢٤	قِيَنٌ	٢٩٧ ٦٢٨٠ ٦٢٧٥	الْقُودُ
		(ك)	
		٢٩٤	كِسَاءٌ
		(ل)	
٢١٤	لَمْ أَبَا لِي	٣٣١ ٦٣٤٣ ٦٣٤٣ ٦٣٤٣	لَوْمٌ
٢١٤	لَمْ أَبَلْ	٢٩٢	لَا تَرَوْمَان
٢١٤	لَمْ أَعَالِ	٢٩٢	لَا تَرَوْمِينُ
٢١٤	لَمْ أَعْلُ	٢٩٢	لَا تَرْمَان
٣٣٦	لَمْ يَبْرَحْ حَارْتَمُ	٢١٨	لَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا
٣١٤	لَمْ يَعْشَ	٢١٨	لَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا
٣١٣	لَمْ يَخْطَاهَا	٢١٨	لَا تَضْرِبُوا يَا رَجَال
٣١٤ ٦٣٠٢	لَمْ يَدْعَ	٢١٨	لَا تَضْرِبِي يَا امْرَأَةَ
٣١٤ ٦٣٠٢	لَمْ يَسْرِمِ	٢٣٧	لَبٌّ
٢١٤	لَمْ يَصُنْ	٢٩٢	لِتَرَوْمَنَ
٢١٤	لَمْ يَصْنُ	٢١٢	لِتَفْعَلْ
٢١٤	لَمْ يَكُ	١٨٧	لَزِيدٌ ضَارِبٌ
٢١٤	لَمْ يَكُنْ	٣٢٣	اللَّفُّ

٢٩٢	لِيْرُوْمَن	٣٣١	لَوْم
٢٩٢	لِيْرُوْمَن	٣١٧	لَوِي
٣١٧	لِي	(م)	
٣٤١	مُر	٣٣٢	الْمِيْر
٣٣٩	مُرُوِي	٣٣٢	مُنْرَة
٣٣٩ ٣٣٤	مُرْتَبِي	٣٣٢	المَأْكَل
٣٣٩	مُرْتَبَان	٢٧٦	مُبَاع
٣٤٧	مُرَام	٢٥٠	مُتْرِد
١٨٨	مُرَّتْ بِرَجَلٍ يَضْرِبُ	٣٤٥	مُتْسِر
٣١٨	مُرْمُوِي	٣٤٥	مُتْعَد
٣٢٨ ٣١٨	مُرْمِي	١٦٧	مُتْفَكِّك
٣١٨	مُرْمِيَان	٣٤٧	مُتْن
٣١٨	مُرْمِيَاي	٢٥٠	مُتْرِد
٣١٨	مُرْمِيِي	٢٣٣ ٢٥٩	المُخْدَع
١٩٤	مُرْنَت	٣٣٣	مُدْحَل
٣٣٤	مُرِي	٢٤٤	مُدُّ
٢٦٤	مُسَاجِد	٢٤٤ ٢٤٥	مُدَّ
٢٣٤	مُسْتَخْرَج	٢٤٤	مُدَّ
٢٧٦	مُسْتَطَاب	٢٤٥	مُدَان
٢٧٦	مُسْتَعَان	٢٤٥	مُدْن
٢٥٠	مُسْتَمْع	٢٤٥	مُدَّن
٢٣١	مُسْجِد	٢٤٥	مُدَّن
٢٥٠	مُسْمِع	٢٤٥	مُدَّن
٣٣٣	مُسْلَة	٢٤٥	مُدَّن
٣٣٤	المُشْرَب	٢٤٥	مُدَّن
٣٣٤	المُشْرُقَة		

٢٩٥	مَقْرُورٌ	٢٣٤	الْمَصْدَرُ
٢٣١	مَكْرَمٌ	١٦٧	مِصْفَعٌ
٢٣٣	مَلَاكٌ	٢٣٣	مَضْرِبًا
٢٣٣	مَلِكٌ	٢٣٣	مَضْرُوبٌ
٢٣٩	مَهْدَى	٢٢٨	مَطْوِيٌّ
٢٢٤	مَوْثِيٌّ	٢٣٢	الْمُعَادَاةُ
٢٨٠	مَوْتَانٌ	٢٧٦	مُعَانٌ
٢٣١ ٢٢٨٥ ٢٢٧٧ ١٤٢	مَوْقِنٌ	٢٣٤	مَفْعَلٌ
٢٢٦	مَوْقِيٌّ	٢٧٦	مَقَالٌ
٢٣٢	مَيْرٌ	٢٧٦	مَقَامٌ
٢٧٨ ٢٦٤	مَيْزَانٌ	٢٣٤	الْمَقْبَرَةُ
٢٤٤ ٢٧٨	مَيْعَادٌ	٢٥٧	الْمِقَّةُ
٢٨٥	مَيْقَاتٌ	٢٣٤	الْمَقْتَلُ
٢٤٤	مَيْلٌ	٢٩٥	مَقُولٌ
(ن)			
١٨٤	نَصْرَكَمَا	٢٧٢	نَابٌ
٢٢٠	نَضْرِبِينَ	٢٣٣	نَاسٌ
٢٦١	نَعِدٌ	٢٧٤	النَّزْوَانُ
٢٢٨	نَغْرٌ	٢٦٧	نَصْرٌ
٢٥٥	نَقَعٌ	١٨٤	نَصْرَكَ
٢٦٢	نُكْرِمٌ	١٨٤	نَصْرَكُمْ
١٦٧	نَكِصٌ		
٢٧٣	نَوْمٌ		
(ه)			
١٨٥	هِنْدَانٌ	٢٧٢	هَابٌ
١٨٥	هِنْدَاتٌ	٢٤٢	هِنَاءٌ
٢٧٦	هَوَى		

(و)

٢٥٦	وَعِدَ	٣٤٢	٥٣٢٤	وَأَى
٣٤٤ ٥٣٢٤ ٥٢٥٩	الْوَعْدِ	٣٤٢		وَأَادَ
٢٥٣	وَعَدْتُ	٣٢٤		الْوَأَى
٣٢٣	وَقَى	٣٢٤		وَأَبَاً
٢٥٦	وَقَرَّ	٣٢٤		وَأِئِ
٣٢٦	وَقِي	٣٢٤		وَأَقِي
٢٥٧ ٥١٩٧	وَوَكَّلَانَ	٣٤٢		وَجَاءَ
٢٥٩	وَلَدَ	٢٥٤		وَجَدَ
٢٥٩	الْوَالِدَةَ	٢٦٣		وَجَعَ
١٩٥	وَوَجَلَ	٢٦٣ ٥١٩٥		وَجِلَ
١٩٦	وَيَقُورُ	١٩٦		وَوَحْمَةً
٢١٥	وَيَلُ أُمَّتَهُ	٢٦٣		وَسِخَ
٢١٥	وَيَلُخْتَهُ	٢٦٣		وَضَعَ
٢١٤	وَيَلُ أُمَّهُ	٣٢٣ ٥٢٥٩ ٥٢٥٦ ٥٢٥٣		وَعَدَ
٢١٤	وَيَلُمُّهُ			

(ي)

٢٣١	يَأْفَعُ	٣٤٢		يَأْبَى
٢٦٥	يَأْنَعُ	٣٤٢		يَأْخُذُ
٢٣٧	يَبْسُرُ	٣٤٢		يَأْدُبُ
٢٩٠	يَبْعَنُ	٣٤٢		يَأْرَجُ
٣٠٨ ٥٢٨٩	يَبِيعُ	٣٤٢		يَأْسَلُ
٢٩٠	يَبِيعَنُ	٣٤٢		يَبِيسُ
٣٤٥	يَتَسِرُّ	٢١٠		يُؤَكْرِمُ
٣٤٥	يَتَعَدُّ	٣٤٢		يَبِيسُنُ
٣١٩	يَتَلَّى	٢٦٢		يُؤَوِّعِدُ
٣٢٠ ٥٣١٩	يَتَلَوُّ	٣٢٤		يَبْرِئِي
٣٢١ ٥٣٢٠	يَتَلَوُّ	٣٢٧		يَا امْرَأَةَ اغْزِي الْقَوْمَ

٣٣٨ ٤٣٣٦ ٤٣٣٥	يُرِيَان	٣٢٠	يَتَلَوَان
٣٣٥	يُرُون	٣١٩	يَتَلُون
٣٣٥	يُرِين	٣٢٠ ٤٣١٩	يَتَلِيَان
٣١٠ ٤٣٠ ٨٤٣ ٠٢٠ ٤٢٨٤	يُرْمِي	٣١٩	يَتَلِين
٤٢٨٤	يُرُوم	٢٩١	يَثْبُ
٣٣٤ ٤ ٣٣٣	يَسْأَل	٢٥١	يَثَاقِلُوا
٣٤٢	يَسْبَأُ	٢٥٤	يَجِدُ
٢٧٥	يَسْتَجَابُ	٢٥٥	يَجِدُن
٣٣٤	يَسْتَخْرَجُ	٣٤٢	يَجْرُ
٢٧٧	يَسْتَعَانُ	١٨٣ ٤٢٧٧	يَخَافُ
٢٦٥ ٤٢٥٦	يَسِرُ	٢٨٣ ٤٢٧٧	يَخَافُ
٢٩١ ٤٢٦٤ ٤٢٦٣ ٤٢٥٩	يَسْعُ	٢٩٠	يَخَافُنَ
٣٣٤	يَسَلُ	٣١٤ ٤٣١٣	يَخْشَى
٣٤٢	يَصْدَأُ	٢٩٠	يَخْفَنُ
٢٦٨ ٤٢٦٧ ٤٢٠ ٤٢٠٠ ٤١٩٨ ٤١٩١	يَضْرِبُ	٢٧٦	يَخُوفُ
٢٢٠ ٤٢٠ ٤ ٤٢٠ ٤١٩١	يَضْرِبَان	٢٧٦	يَخُوفُ
٢٢٠ ٤٢٠ ٤ ١٩١	يَضْرِبِينَ	٣١٤ ٤٣١٠ ٤٣٠ ٨٤٣ ٠٢	يَدْعُوا
٢٢١	يَضْرِبَانِ	٣٢٠	يَدْعُونَ
٢٢٠	يَضْرِبِينَ	٣٠٨	يَدْعُونَ
٢٢٠ ٤٢٠ ٤ ٢٠ ٤ ١٩١	يَضْرِبُونَ	٣٣٣	يَرَايَ
٢٩١ ٤٢٦٤ ٤٢٦٣ ٤٢٥٩	يَضَعُ	٣٣٣ ٤٣٣٥ ٤٣٣٤ ٤٣٣٣	يَرَى
٢٢٦	يَطْوِي	٣٤٠	يَرَى
٢٢٨	يَطْوِي	٢٤٢ ٤٢٣٩ ٤٢٣٧	يَرِدُ
٢٢٨	يَطْوِيَان	٣٠٧	يَرْمِيَان
٢٥١	يَطِيرُوا	٣١٩	يَرْمِي
٢٤٩	يَظْلَمُ	٣١٩	يَرْمِي
٣٢٣ ٤٢٦٢ ٤٢٥٩	يَعِدُّ	٣٠٨	يَرْمِيُونَ
٣٠٩ ٤٣٠٨	يَعْفُونَ	٣٣٩	يُرِي

٢٣٧	يَلْبَسُ	٢٦٧	يَعْلَمُ
٢٤٥	يَمْدُ	٢٨٤ و ٣٢١	يَغْزُو
٢٥٩	يَمِيقُ	٣٢٠	يَغْزُو
٣٣٤ و ٣٣٣	يَنَاءُ	٣٢١ و ٣٧٠	يَغْزِي
٣٣٤	يَنَاءُ	٤٣٧	يَغْزِي
٢٦٧	يَنْصُرُ	١٨٧	يَفْعَلُ
٢٦٥ و ٢٥٦	يَنْعُ	٨١٢	يَفْعَلَانِ
٢٠٦	يَنْعِجِي	١٩١	يَفْعَلُنَ
٢٨٣	يَهَابُ	١٨٢	يَفْعَلُونَ
٣٤٢	يَهْنَأُ	٢٤٦	يَقْتَلُونَ
٢٩١	يُوثِبُ	٢٩٠	يَقْلَنُ
٢٦٣	يُوجِعُ	٢٨٤ و ٢٩٥	يَقُولُ
٣٦٤ و ٣٦٣	يُوجِلُ	٣٤٥ و ٣٤٥	يَقُولُ
٢٩١	يُوضِعُ	٢٨٩	يَقُولُ
٢٦٢	يُوعِدُ	٢٩٠	يَقُولُنَّ
٣٢٦	يُوقِي	٢٧٦	يَقُومُ
٣٤٢	يُبَاسُ	٣٢٣	يَقِي
٢٦٥	يُبَسِّرُ	٣٠٨	يَقِيمُ
٢٦٦ و ٢٦٥	يُبْنِعُ	٢٦٢	يَكْرَمُ
		٢٤٤	يَلْزُمُ

فهرس اللغات

رقم الصفحة	اللغة
٢٧٠	- لغة أخرى :
٢١٣	- لغة بعضهم :
٢٥٤	- لغة بني عامر :
٢٠١	- لغة (تعلم) :
٢٤٦	- مذاهب العرب :

فهرس الأقسام والمواضع والبلدان

رقم الصفحة	الاسم
٢٢٣	- البصرة :
٢٥٤	- بنو عامر
٢٦٠	- حوبة :
٢٠٥	- <u>صوري</u>
٢٢٢	- العرب
٢٧٦	- الكعبة :

فهرس الكتب الواردة في المتن

رقم الصفحة	اسم الكتاب
٢٠٩ . ٢٦٩	- الكشاف :
١٩١	- المختصر :
٣٢ . ٣٠٩ . ٢٦٩ . ٢٤٢ . ٢٢٥ . ١٩٠ . ١٨١	- الفصل :
٢١٣	- المقتبس :
٢٦٩	- مقدمة الأدب :
٢٨٤ . ٢٤٤	- الموصل :
٢٧٣	- نزهة الطرف :

فهرس المذاهب النحوية

رقم الصفحة	المذهب
٢١١. ١٦٩	- البصريون :
٢١٢	- الكوفيون :

فهرس المصادر والمراجع :

أولا : المخطوطات و الرسائل العلمية :

- ١ -

- الإقليدُ في شرح المفصل ، لأحمد بن محمود بن عمر الجُندي الخوارزمي ،
الجزء الثاني ، (ميكروفيلم) رقم : (١٠٢) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء
التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عن مكتبة الأحمديّة ، برقم : (٩٠٥) .

- ب -

- البناية في شرح الهداية ، لأبي محمد : محمود بن أحمد العيني ، نسخة
مخطوطة ، محفوظة في قسم المخطوطات ، بالمكتبة المركزية ، بجامعة أم القرى ،
بمكة المكرمة ، برقم : (١٦٢٦) فقه حنفي .

- ت -

- التسديد في شرح التمهيد ، لحسام الدين السغناقي ، مصورة ورقية عن أصله
المحفوظ بالكتبخانة المصرية ، برقم : (١٢) توحيد ، (بحوزتي) .

- ش -

- شرح الكافية ، لجلال الدين: أحمد بن علي بن محمود العُجْدُوَانِي ،
(ميكروفيلم) رقم : (١٨٥) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،
بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، مصور عن أصله المحفوظ في المكتبة الأزهرية ،
برقم : (٢٢٧٢٨ / ١٩٠٦) ، بالإضافة إلى مصورة ميكروفيلمية أخرى ، برقم : (٧٨٨)
نحو بالمركز نفسه ، عن أصله المحفوظ بمكتبة أحمد الثالث - بتركيا -
برقم : (٢٢٠٠) .

- شرحُ مَرَّاح الأرواح لأبي محمد : محمود بن أحمد العيني ، مصورة
ورقية عن أصله المحفوظ بالمكتبة المركزية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، برقم :
(٢٩٨٩) نحو ، (بحوزتي) .

- ص -

- الصفوةُ الصفية في شرح الدرّة الألفية ، لتقي الدين : إبراهيم بن الحسن الطائي النيلي ، الجزء الأول ، دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، إعداد : محسن سالم العميري .

- ط -

- الطبقات السنّية في تراجم الحنفية ، لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي ، الدَّارِيّ ، الجزء الثاني ، (ميكروفيلم) رقم : (١٩٥٥) تاريخ وتراجم ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

- غ -

- غاية التحقيق شرح منتخب الإخسيكيّ ، لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري ، ميكروفيلم رقم : (٣٣٠٩) أصول فقه ، بالمكتبة المركزية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

- الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية ، لابن طولون : محمد بن علي بن أحمد الحنفي ، الجزء الأول ، ميكروفيلم رقم : (١١٩٣) تراجم ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

- ك -

- الكافي شرح أصول البزدوي ، لحسام الدين السَّغْنَاقِيّ ، المجلد الأول ، مصورة ميكروفيلم عن أصله المحفوظ في مكتبة كوبريلي ، بتركيا ، برقم : (٥٢٠) أصول فقه ، (بحوزتي) .

- الكافي شرح الهادي ، لعبدالوهاب بن إبراهيم الزَّنْجَانِيّ ، ميكروفيلم رقم : (٣٦٤) نحو ، بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة عن أصله المحفوظ بمكتبة شستربتبي ، برقم : (٣٦١٠) .

- الكفاية في شرح الهداية ، لجلال الدين الكرلانيّ ، نسخة محفوظة بالمكتبة المركزية ، بجامعة الملك عبدالعزيز - بجدة - برقم : (٧٢٤) فقه حنفي .

- المغني ، لابي الخير ، منصور بن فلاح بن سليمان اليمني ، الجزء الاول ، دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، إعداد : عبدالرزاق السعدي .
- المقاليد في شرح المصباح ، لاحمد بن محمود بن عمر الجُنْدِيّ ، ميكروفيلم رقم : (٨١٥) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن أصله بمكتبة أحمد الثالث - بتركيا - برقم : (٢٢٤١) .
- المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل ، للإمام فخرالدين أبي عاصم علي بن عمر بن الخليل بن علي الإسْفَنْدَرِيّ ، الجزء الثاني ميكروفيلم رقم : (٥٧٠) نحو ، بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن مكتبة عاطف أفندي ، بتركيا - برقم : (٢٥٧١) .
- الموصل في شرح المفصل ، لحسام الدين السَّغْنَاقِيّ ، المجلد الاول ، مصورة ميكروفيلمية عن أصله المحفوظ في مكتبة (شهيد علي) بتركيا ، برقم : (٢٤٨٤) ، (بحوزتي) ، مع نسخة أخرى منه ، مصورة ورقية عن أصله المحفوظ في مكتبة (سليم أغا) ، بتركيا ، برقم : (١١٦٢) نحو .

- الوافي شرح منتخب الإخسنيكثي ، لحسام الدين السَّغْنَاقِيّ ، ميكروفيلم رقم : (٣٢٦) أصول فقه ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن أصله المحفوظ في مكتبة جامعة برنستون تحت رقم : ٤٥٩٢ (٨٦١) ، بالإضافة إلى نسخة أخرى منه - مصورة ميكروفيلمية عن أصله المحفوظ في مكتبة كوبريلي ، بتركيا ، برقم : (٥٠٥) أصول فقه ، (بحوزتي) .

- إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق الدكتور: طارق الجنابي عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- أبجد العلوم الوُشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، ألفه : صديق ابن حسن القنوجي ، دار الكتب العلمية - بيروت - ، ج ١ منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٧٨ م ، وج ٢ ، وج ٣ (بدون) .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، تأليف : د. أحمد مكي الأنصاري المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - نشر الرسائل الجامعية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .
- أدب الكاتب ، تأليف : أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- أساس البلاغة ، تأليف : الإمام العلامة جار الله أبي القاسم : ، محمود بن عمر الزمخشري ، طبعة دار صادر ودار بيروت - بيروت ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ م .
- أسرار العربية ، تأليف : الإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، عُنِيَ بتحقيقه : محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع العلمي العربي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م .
- أسماء الكتب المتمم لكشف الخنُون ، تأليف : عبداللطيف بن محمد رياض زاده ، تحقيق وتوضيح : د. محمد التونجي ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر ، دار الجيل للطباعة - الفجالة . (بدون) .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون ، طبع دار المعارف - الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج النحوي، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .

- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق :
د. زهير غازي زاهد ، وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي - الجمهورية
العراقية ، مطبعة العاني - بغداد - ج ٢ / ١٩٧٩ م .
- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين
والمستشرقين ، تأليف : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ،
الطبعة الرابعة ١٩٧٩ م .
- الأفعال ، لإمام اللغة والأدب العلامة أبي القاسم علي بن جعفر السعدي اللغوي
المعروف بابن القطّاع ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد - الدكن ،
الطبعة الأولى ١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ ، ثلاثة أجزاء .
- الأفعال ، لأبي عثمان المعافري ، السرقسطي ، تحقيق : د. حسين محمد محمد
شرف ، طبع مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل
للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان ١٩٧٣ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ،
تأليف : أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأتباري ، ومعه كتاب
الانتصاف من الإنصاف ، لمحمد مجي الدين عبدالحميد ، دار الفكر (بدون)
جزآن .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب
عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد مجي الدين عبدالحميد ، الطبعة
الخامسة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم : د. موسى
بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي ،
الجمهورية العراقية ، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م ، جزآن .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ،
دار النفائس - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .

- ب -

- البحر المحيط ، لأثير الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن حيان
الاندلسي ، الشهير بأبي حيان ، مطبعة السعادة - مصر ١٣٢٩ هـ .

- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ، تأليف الإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يعقوب اللبلى الفهري ، تحقيق : أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد ، طبع معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، حزان .
- بلدان الخلافة الشرقية ، تأليف : كي لسترنج ، نقله إلى العربية : بشير فرنسيس وكوركيس عواد ، مؤسسة الرسالة - بيروت - ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- البلغة في أصول اللغة ، لمحمد صديق حسن خان القنوجي ، تحقيق : نذير محمد مكتبي ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- البناية في شرح الهداية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، تصحيح : المولى محمد عمر الشهير بناصر الإسلام الرامفوي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ت -

- تاج التراجم في طبقات الحنفية ، للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٢ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض : محمد بن مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت لبنان (بدون) .
- تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، ج ٢ ، نقله إلى العربية : د . عبد الحليم النجار ، (بدون) ، وكذلك ج ٢ الطبعة الثالثة ، (بدون) ، وجه ، نقله إلى العربية : د . رمضان عبدالنواب ، وراجع د . السيد يعقوب بكر ، وج ٦ ، نقله إلى العربية : د . السيد يعقوب بكر ، ود . رمضان عبدالنواب ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية ، دار المعارف بمصر - القاهرة ج ٥ ١٩٧٥ م ، وج ٦ / ١٩٧٧ م . مع الأصل والذيل باللغة الألمانية (تَرْجَمَةُ السَّعْنَاقِيِّ) .
- تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر ، تأليف : ارمنيوس فامبري ، ترجمه وعلق عليه : د . أحمد محمود الساداتي ، راجعه وقدم له : د . يحي الخشاب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية - القاهرة ١٩٦٥ م .

- تاريخ علماء المستنصرية ، تأليف : ناجي معروف ، مطبعة العاني - بغداد ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، طبع جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، جزءان .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف : أبي البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، طبع دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ، تأليف : فاسيلي فلاديميرو فيتش بارتولد ، نقله عن الروسية : صلاح الدين عثمان هاشم ، طبع قسم التراث العربي بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك حقهه وقدم له : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- تصريف العزي ، للشيخ عز الدين أبي الفضائل : إبراهيم بن عبدالوهاب ابن عماد الدين بن إبراهيم الزنجاني = مجموعة الصرف .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تأليف : الشيخ محمد بدر الدين ابن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق : د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- تفسير الطبري ، لأبي جعفر : محمد بن جرير الطبري ، حقهه وخرج أحاديثه : محمود شاكر ، دار المعارف - مصر ١٩٦٠م .
- التكملة - وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي - تأليف : أبي علي الحسن ابن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، نشر عمادة شئون المكتبات ، جامعة الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب (تاج اللغة وصحاح العربية) ، للحسن بن محمد الصغاني ج٢ ، تحقيق : إبراهيم إسماعيل الأبياري ، ومحمد خلف الله أحمد ، مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٧١م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، المعروف : بابن أم قاسم ، شرح وتحقيق : د. عبدالرحمن علي سليمان ، نشر مكتبات الكليات الأزهرية - القاهرة ج ٢/١ ، الطبعة الثانية ، (بدون) ، وج ٦ / ٤ الطبعة الأولى ١٢٩٦هـ - ١٩٧٦م ، ستة أجزاء في مجلدين .

- ج -

- الجامع لأحكام القرآن ، لابي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ١٢٨٧هـ - ١٩٦٧م الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية .

- جامع التواريخ ، تأليف : رشيد الدين فضل الله الهمداني - تاريخ خلفاء جنكيز خان من (أو كتاي قآن) إلى (تيمور قآن) - نقله إلى العربية: د. فؤاد عبدالمعطي الصياد ، وراجعته وقدم له: د. يحيى الخشاب ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

- كتاب الجمل في النحو ، صنفه : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، حققه وقدم له : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - دار الأمل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- جمهرة اللغة ، لابي بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند ، الطبعة الأولى سنة ١٢٤٥هـ .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، تأليف : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، طبع بمطابع جامعة الموصل ١٢٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، تأليف : العلامة الشيخ مجي الدين أبي محمد عبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد - الدكن - الهند ، الطبعة الأولى ١٢٣٢هـ .

- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية = مجموعة الشافية .
- حاشية الخضري ، تأليف : الشيخ محمد بن مصطفى الدمياطي ، الشهير بالخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م جزءان في مجلد واحد .
- الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح : د. عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت والقاهرة - الطبعة الرابعة ١٩٨١م - ١٤٠١هـ .
- حجة القراءات ، للإمام الجليل أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، محقق الكتاب ومعلق حواشيه : سعيد الاقفاني ، منشورات جامعة بنغازي - ليبيا ، الطبعة الاولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، تأليف: الشيخ عبدالقادر بن عمر البغدادي ، طبع مكتبة المثنى - بغداد (بدون) .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، حققه : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، (بدون) ثلاثة أجزاء .
- الخطط المقرئية ، المسماة (كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) ، تأليف: تقي الدين أحمد بن علي بن عبدالقادر ، المعروف بالمقرئزي ، ج ٢ ، مؤسسة الحلبي - القاهرة (بدون) .

- الدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي ، عُني بنشره : جعفر الحسني ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، مطبعة الترقى ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدني - الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق : د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- الدليل الشافي على المنهل الصافي ، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي ، تحقيق : فهميم محمد شلتوت ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، مطبعة الخانجي - القاهرة (بدون) .

- ديوان جرير ، بتحقيق : كرم البستاني ، طبع دار صادر ، (بدون) .
- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه) ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه؛ وليم بن الورد البروسي ، طبع دروغولين ، في مدينة ليبسيغ ١٩٠٢ م .
- ديوان العجاج ، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، عني بتحقيقه : د. عزة حسن ، مكتبة دار الشروق - بيروت ، (بدون) .

- ذ -

- ذيل تذكرة الحفاظ ، لمحمد بن أحمد الذهبي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون) .

- ر -

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- روضات الجنات ، للخوانساري الميرزا محمد باقر الموسوي ، مطبعة المهرا ستوار - قم - ١٣٩١ هـ .

- س -

- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق : د. حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ش -

- شذا العرف في فن الصرف ، تأليف : الشيخ أحمد الحملاوي ، طبعة دار القلم ، بيروت - لبنان .
- شراب الراح فيما يتوصل به للعزي والمراح ، تأليف : الشيخ عمر الطراييشي ، حققه وعلق عليه وقدم له بمقدمة في علم الصرف : د. البدرابي زهران ، دار المعارف - بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بتحقيق : محمد مجي الدين عبدالحميد ، دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة عشرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، جزءان .

- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد بن عبدالله الأزهرى ، مطبعة الاستقامة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م ، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زيد الدين العليمي .

- شرح جُمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد مجي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- (أربعة أجزاء) ، والجزء الرابع منه خاص بشرح أبيات شواهد الشافية .
- عبدالقادر البغدادي .
- شرح الشافية ، لسيد عبدالجمال الدين الحسيني ، المعروف بقره كار = مجموعة الشافية .
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، صنع أبي العباس ثعلب ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، لجنة إحياء التراث العربي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان (بدون) - القسم الثاني .
- شرح العناية على الهداية ، لأكمل الدين البابر تي ، مطبوع على هامش فتح القدير ، لابن الهمام ، مطبعة البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الأولى - ١٢٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- شرح الكافية في النحو ، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م (أجزاء) .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له : د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة - دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، (خمس أجزاء) .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، حققه وقدم له وعلق عليه : د. رمضان عبدالنواب ، ود. محمود فهمي حجازي ، ود. محمد هاشم عبدالدايم ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز تحقيق التراث ١٩٨٦ م ، الجزء الأول .
- شرح اللحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي ، تأليف : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب : د. صلاح راوي ، دار مرجان للطباعة بالقصرالعينى ، الطبعة الثانية ج ١ ، و الجزء الثاني ، مطبعة حسان القاهرة ، (بدون) .
- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ، نشر ذات السلاسل للطباعة

- والنشر والتوزيع - الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .
- شرح المفصل ، للشيخ العالم العلامة : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المثنى - القاهرة (بدون) مجلدان (عشرة أجزاء) .
- شرح المقدمة المحسبة ، لظاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ ، تحقيق : د. خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى - الكويت ١٩٧٦ م .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بطلب ، الطبعة الأولى ١٢٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- الشعر والشعراء لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاکر ، دار المعارف بمصر ١٢٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، تأليف : طاش كبرى زاده ، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- ص -

- الصحابي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧ م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ط -

- الطبقات السننية في تراجم الحنفية ، لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الداري ، تحقيق : د. عبدالفتاح محمد الطو ، دار الرفاعي - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، (ثلاثة أجزاء منه) .

- ع -

- العبر في خبر من غير ، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ١٢٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- غ -

- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عني بنشره ج . برجستراشر ، طبع مكتبة الخانجي ، سنة ١٢٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

— الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، مع شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ، ترتيب وتأليف : أحمد عبدالرحمن البنا ، دار الشهاب - القاهرة (بدون) .

- الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، تأليف : عبدالله مصطفى المراغي ، الناشر محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت - لبنان ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

- فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية ، جمعه ورتبه : أحمد المهدي ، ومحمد البيلاوي ، طبعة أولى ، بالمطبعة العثمانية ، سنة ١٣٠٥هـ .

- فهرس الكتب العربية الموجودة في مكتبة الدولة الألمانية (ليدن) (ج ٢) ١٩٨٠م باللغة الألمانية ، وكتبت عناوين الكتب وأسماء مؤلفيها وبداية نصوصها بالعربية .

- فهرس المخطوطات (بالعربي والفارسي) بالمكتبة الوقفية - بديال سنكه ، ترتيب وتحقيق : الشيخ سيد محمد متين الهاشمي ، والحافظ غلام حسين ، نشر مركز التحقيق بديال سنكه - المكتبة الوقفية ، شارع النسبة - لاهور (ج ٢) ، (بدون) ، باللغة الأوردية ، وكتبت عناوين الكتب وأسماء مؤلفيها وبداية نصوصها ونهايتها باللغة العربية .

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، وضعه : محمد مطيع الحافظ ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ، دار أبي بكر - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ، تأليف : عبدالله الجبوري ، مطبعة الإرشاد - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م .

- فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي (زاده محمد باشا التركية) ، إعداد : د. رمضان ششن ، وجواد ايزكي ، وجميل آقيكار ، تقديم : د. أكمل الدين إحسان أوغلي ، صف في مطبعة وقف الديانة بأنقرة ، وطبع في مطبعة رنكلر بإستانبول ، منظمة المؤتمر الإسلامي - مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- فهرس مكتبة (أسعد أفندي) ، مطبعة محمود بك (بدون) ضمن فهرس تركيا ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

- فهرس مكتبة (حميدية) ، ضمن فهرس تركيا (بدون) .

- فهرس مكتبة (دامادا إبراهيم باشا) ، ضمن فهرس تركيا (بدون) .

- فهرس مكتبة (رستم باشا) ، ضمن فهرس تركيا ، طبع سنة ١٣١١هـ .

- فهرس مكتبة (نور عثمانية التركية) ، ضمن فهرس تركيا ، (بدون) .

- فهرس مكتبة (ولي الدين بايزيد) ، ضمن فهرس تركيا ، طبع سنة ١٣٠٤هـ .

- فهرس مكتبة (يني جامع شريف التركية) ضمن فهرس تركيا ، (بدون) .

- كتاب الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، تأليف : العلامة أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي ، الهندي ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ .

- ق -

- القاموس المحيط ، تأليف : العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، مكتب تحقيق التراث ، في مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- قضية تركستان الشرقية ، تأليف : عيسى يوسف ألب تكين ، ترجمة : إسماعيل حقي شن كولر ، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- ك -

- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، دار صادر ودار بيروت - بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، الفجالة - القاهرة ، ثلاثة أجزاء ، (بدون) .
- كتاب في التصريف للإمام عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق وتعليق : د.محسن سالم العميري ، مطبعة المدني (المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة) ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مكتبة التراث - مكة المكرمة .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي بمصر ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج١ الطبعة الثانية ١٩٧٧ م ، وج٢ الطبعة الثانية ١٩٧٩ م ، وج٤ طبعة دار الجبل للطباعة ، الفجالة - مصر الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، وجه مطبعة المدني بمصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .
- كشاف اصطلاحات الفنون، تأليف: محمد علي الفاروقي التهانوي ، تحقيق : د. لطفي عبدالبديع ، وترجم النصوص الفارسية د. عبدالمنعم محمدحسين ، وراجعه : الأستاذ . أمين الخولي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الاقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، أربعة أجزاء .
- كشف الأسرار عن أصول البزدوي، لعلاء الدين البخاري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للعلامة الفاضل مصطفى بن عبدالله ، الشهير ب (حاجي خليفة) ، المطبعة الإسلامية بطهران، الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د. هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- جزءان .
- الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء : أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله ووضع فهارسه : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، نشر وزارة الاوقاف والإرشاد القومي - دمشق ، الطبعة الثانية ١٩٨١ م ، القسم الأول .

- ل -

- اللامات ، لأبي القاسم: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق وتعليق : د. هازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، سنة ١٢٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- اللامات ، تأليف : أبي الحسن علي بن محمد الهروي ، تحقيق : يحيى علوان البلداوي ، مكتبة الفلاح - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- لسان العرب ، للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي ، دار صادر - بيروت ١٢٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- كتاب اللمع في العربية صنفه الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت ١٢٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- اللهجات العربية في التراث ، تأليف : د. أحمد علم الدين الجندي ، دار العربية للكتاب - ليبيا ١٢٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- م -

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة المدني بمصر - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- مجموعة الشافية ، المسماة مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب - بيروت ، (بدون) ، جزءان .
- مجموعة الصرف ، تشتمل على جملة رسائل في علم الصرف : الشافية ، والمراح ، وكتاب عزى والمقصود ، وكتاب البناء ، وكتاب أمثلة مختلفة ، طبع بمطبعة محمد علي صبيح وأولاده - بميدان الأزهر بمصر ١٣٤٠ هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالحليم النجار ،

والدكتور : عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، أعده للطبعة الثانية ، وقدم لها : محمد بشير الادلبي ، دارسزكين للطباعة والنشر ، إستانبول - تركيا ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- المخصص ، تأليف : أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ، المعروف بابن سيده ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، في دار الافاق الجديدة ، نشر دار الافاق الجديدة - بيروت ، (بدون) .

- مراح الأرواح ، لأحمد بن علي بن مسعود (مجموعة الصرف) ، مع طبعة أخرى له في مطبعة الكانفور المعزتيالي ، سنة ١٢٠٢ هـ .

- المرتجل ، لابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٢٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- المسائل البصرييات ، لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- مسائل خلافية في النحو ، تأليف : أبي البقاء عبدالله بن حسين العكبري ، حققه وقدم له : د. محمد خير الحلواني ، منشورات دار المأمون للتراث - دمشق ، الطبعة الثانية ، (بدون) .

- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- المساعد على تسهيل الفوائد ، للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، الجزء الأول ، طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، والجزء الثاني من طبع دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، والجزء الثالث والرابع منه طبعا في دار المدني - جدة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

== مسند الإمام أحمد ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، تأليف : عبدالله محمد الحبشي ، المكتبة

العصرية صيدا - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- المصباح المنير ، معجم عربي - عربي ، تأليف : العالم العلامة أحمد بن محمد ابن علي الفيومي المقرئ ، طبع مكتبة لبنان - بيروت ١٩٨٧ م .

- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ، بتحقيق : فائز فارس ، الكويت - الصفاة ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، (جزآن) .

- معاني القرآن تأليف : أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، الجزء الأول بتحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة

الثانية ١٩٨٠ م ، والجزء الثاني تحقيق ومراجعة : الاستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب - القاهرة ، (بدون) ، والجزء الثالث تحقيق : د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة : الاستاذ علي النجدي

ناصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .

- معجم البلدان ، لياقوت بن عبدالله الحموي ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ - ١٩٠٦م .
- معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف : عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى - بيروت ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، (بدون) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله ، وراجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م .
- المغني في تصريف الأفعال ، تأليف : محمد عبدالخالق عزيمة ، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، تأليف : أحمد ابن مصطفى ، الشهير : بطاش كبرى زاده ، مراجعة وتحقيق : كامل بكري ، وعبدالوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة - (بدون) ، ثلاثة أجزاء .
- المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق وضبط : محمد سيد كيلاني ، طبع دار المعرفة - بيروت - لبنان ، (بدون) .
- المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجبل - بيروت ، الطبعة الثانية ، (بدون) .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، مطبوع على هامش خزنة الأدب (أربعة أجزاء) (بدون) .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م ، الجمهورية العراقية ، مجلدان .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عزيمة ، عالم الكتب - بيروت (بدون) ، أربعة أجزاء .
- المقرب ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، رئاسة ديوان الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني - بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م - الجمهورية العراقية ، مجلدان .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الافاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- مناهج الكافية في شرح الشافية ، لشيخ الاسلام زكريا الأنصاري ، الخزرجي ، المصري = مجموعة الشافية .
- منتخب المختار (تاريخ علماء بغداد) ، تأليف : أبي المعالي محمد بن رافع السلامي ، صححه وعلق حواشيه : المحامي . عباس العزاوي ، مطبعة الاهالي - بغداد ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني ، تحقيق لجنة من الاستاذين : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ،

وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم ، إدارة الثقافة العامة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ - ١٩٥٤م .

- ن -

- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع (بدون) .

- نزهة الطرف في علم الصرف ، لابن هشام ، تحقيق ودراسة : د. أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الزهراء - القاهرة - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- نزهة الطرف في علم الصرف ، تأليف : أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة ، منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، مع (الأنموذج في النحو) ، للزمخشري ، و(الإعراب في قواعد الإعراب) ، لابن هشام .

- النشر في القراءات العشر ، تأليف : الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، الشهير بابن الجزري ، مطبعة مصطفى محمد - مصر ، (بدون) .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف : بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، منشورات : معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، - الكويت - الصفاة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ه -

- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين ، وآثار المصنفين ، مؤلفه : إسماعيل باشا البغدادي ، أعادت طبعه بالأوقفت : المكتبة الإسلامية والجعفري تبريزي ب طهران - الطبعة الثالثة ١٩٦٧م - ١٣٨٧هـ عن طبع وكالة المعارف الجليلة - إستانبول ، ج١ سنة ١٩٥١م ، وج٢ سنة ١٩٥٥م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، للإمام جلال الدين السيوطي ، ج١ ، تحقيق وشرح : الأستاذ . عبدالسلام محمد هارون ود . عبدالعال سالم مكرم ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م ، وج٢ ، تحقيق وشرح : د . عبدالعال سالم مكرم ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، دار البحوث العلمية - الكويت .

- و -

- الوافي بالوفيات ، للصفدي ، اعتناء س . دمدرينغ ، الطبعة الثالثة (بدون) .
- الوجيز في علم التصريف ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق : د . علي حسين البواب ، طبع دار العلوم - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

الفهرس الإجمالي لموضوعات قسم الدراسة

الموضوع رقم الصفحة

أ - ح	<u>المقدمة :</u>
١٨٧-١	<u>القسم الأول : الدراسة :</u>
٥٨-١	<u>الفصل الأول : السغناقي ... حياة ومماتا :</u>
	ويشمل :
٣	- اسمه ونسبه
١٣	- مولده
١٤	- أسرته
١٥	- نشأته وطلبه العلم
١٧	- شيوخه
٢٠	- تلاميذه
٢٧	- صفاته
٤١	- هو والشعر
٤٢	- رحلاته
٤٤	- ثقافته
٤٧	- مكانته العلمية
٥٠	- مناصبه
٥١	- وفاته
٧٢-٥٥	<u>الفصل الثاني :</u> اتجاهاته النحوية :
٥٦	- مدخل .
	- <u>أولا : المسائل الخلافية التي صرَّح فيها بأنه على</u>
٥٩-٥٧	<u>مذهب البصريين .</u>
٥٧	* المصدر أصل المشتقات .
٥٨	* فعل الأمر بغير اللام مبني على السكون .
٥٩	* الضمير في نحو : (زيدٌ هو المنطلق) لا محل له .
	- <u>ثانياً: المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين</u>
٦٩-٦٠	<u>دون تصريح :</u>

الموضوع	رقم الصفحة
* (لا) النافية لا تعمل الجزم .	٦٠
* الإعراب ليس أصلا في الفعل المضارع .	٦١
* حرف الجزم لا يعمل مع الحذف .	٦٢
* نون التوكيد الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنتين ولا في فعل	
جماعة النساء .	٦٥
* تحذف (الواو) من نحو : يعد لوقوعها بين ياء	
وكسرة .	٦٦
* لا يوجد في آخر الاسم (واو) ما قبلها مضموم .	٦٧
* الغالب على السغناقي استعماله المصطلحات البصرية .	٦٨
- <u>ثالثا: وافق الكوفيين دون تصريح في مسألة خلافية</u>	
<u>واحدة :</u>	٧٢-٧٠
* عامل الرفع في الفعل المضارع تجرده من الناصب	
والجازم .	٧٠
- السغناقي على مذهب البصريين .	٧٢
- الفصل الثالث : آثاره ... وكتاب (النجاح)	١٢٨-٧٣
- أولا : آثاره :	٩١-٧٥
وتشمل :	
* الوافي .	٧٦

٧٨	* النهاية .
٨٣	* الموصل .
٨٤	* الكافي .
٨٦	* كتاب المختصر .
٨٧	* النجاح التالي تلو المراح .
٨٧	* التسديد
٨٨	* شرح دامغة المبتدعين وناصره المهتمدين .
	- <u>ثانيا : الدراسة المنهجية لكتاب (النجاح التالي</u>
٩٢ _ ١٢٨	<u>تلو المراح) :</u>
	وتشمل :
٩٣	- نسختي الكتاب .
٩٨	- توثيق نسبة الكتاب .
١٠٠	- حول العنوان .
١٠١	- مادة الكتاب .
١٠١	* أبواب الكتاب .
١٠١	* ترتيب مادة أبواب الكتاب .
١٠٤	- مصادر الكتاب .
١٠٤	* (المفصل) .
١٠٤	* (الكشاف) .
١٠٥	* (مقدمة الأدب) .
١٠٥	* (نزهة الطرف) .
١٠٦	* (المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل)
١٠٦	* (الموصل في شرح المفصل)
١١٣	- شواهد الكتاب .
١١٦	- منهجه في عرض المادة العلمية .
١١٦	(١) - صورة عامة عن المنهج .
١١٨	(ب) - منهجه في عرض المسائل الخلفية .
١٢٥	- قيمة الكتاب وآراء العلماء فيه .
١٢١	- وجهة نظر حول منهج السفناقي في عرض المادة العلمية .
١٢٥	- شخصية السفناقي العلمية .

١٥٢ - ١٢٩

الفصل الرابع : الموازنة :

وتشمل ما يلي :

تمهيدا

١٣٠

أ- موازنة بين كـتابي (النجاح) و

١٤١ - ١٣١

(تصريف العزي) .

١٣٢

أولا : الجانب الشكلي :

١٣٢

١- ترتيب الموضوعات

١٣٤

٢- زيادة بعض المباحث

١٣٥

٣- عرض المادة العلمية .

١٣٦

ثانيا : الجانب الموضوعي :

١٣٦

١- الفعل المبني للمجهول .

١٣٨

٢- باب (المثال) .

ب- موازنة بين كـتابي (النجاح) و

١٥٢ - ١٤٢

(و (مراح الأرواح) .

١٤٣

أولا : الجانب الشكلي :

١٤٣

١- ترتيب الموضوعات

١٤٣

٢- زيادة بعض المباحث .

١٤٤

٣- عرض المادة العلمية .

١٤٥

ثانيا : الجانب الموضوعي :

١٤٥

١- الفعل الماضي .

١٤٨

٢- الفعل المضارع .

١٥٣

منهجُ التحقيق :

نماذج مصورة من نسختي الكتاب التي اعتمدت عليهما

١٥٧

في التحقيق .

الفهرس الإجمالي لموضوعات قسم التحقيق .

رقم الصفحة

الموضوع

رقم الصفحة	الموضوع
١٦٥ - ٣٤٧	<u>القسم الثاني : النص المحقق</u>
١٦٧ - ١٦٩	مقدمة السغناقي .
١٧٠ - ٢٣٤	<u>الباب الأول : في (الصحيح) :</u>
١٧٣	الفعل الماضي .
١٨٦	الفعل المضارع .
٢٠٥	فعل الأمر .
٢١٨	نونا التأكيد .
٢٢٥	الفعل المبني للمجهول .
٢٢٩	اسم الفاعل .
٢٣٣	اسم المفعول .
٢٣٥ - ٢٥١	<u>الباب الثاني : في (المضاعف) :</u>
٢٣٧	أبواب المضاعف .
٢٣٨	وجه إدغام المضاعف
٢٤٥	تأكيد الفعل المضاعف .
٢٤٥	بناء المضاعف للمجهول .
٢٤٦	(تاء) الافتعال .
٢٤٧	قلب (تاء) الافتعال .
٢٤٨	إدغام (تاء) الافتعال .
٢٥١	إدغام (تاء) تَفَعَّلَ و تَفَاعَلَ .
٢٥١	مضارع تَفَعَّلَ و تَفَاعَلَ .
٢٥١	مصدر تَفَعَّلَ و تَفَاعَلَ .
٢٥٢ - ٢٦٥	<u>الباب الثالث : في (المثال) .</u>
٢٥٣	أبواب المثال .
٢٦٦ - ٣٠٠	<u>الباب الرابع : في (الأجوف) :</u>
٢٦٧	أبواب الأجوف .
٢٨٥	بناء الأجوف للمجهول
٢٨٩	مضارع الأجوف
٢٩١	الأمر من الأجوف
٢٩٢	تأكيد مضارع الأجوف .

٢٩٣	- اسم الفاعل من الأجوف
٢٩٢	- اسم المفعول من الأجوف
٢٩٧	- إعلال الأجوف
٣٠١ - ٣٢١	<u>الباب الخامس : في (الناقص) :</u>
٣١٤	- حالات مضارع الناقص
٣١٥	- الأمر من الناقص
٣١٦	- اسم الفاعل من الناقص
٣١٨	- اسم المفعول من الناقص
٣١٩	- بناء الناقص للمجهول
٣٢٢ - ٣٢٨	<u>الباب السادس : في (الليف) :</u>
٣٢٤	- فعل الأمر من الليف المفروق .
٣٢٦	- اسم الفاعل و اسم المفعول من الليف المفروق
٣٢٦	- بناء الليف المفروق للمجهول و ((الليف المقرون))
٣٢٧	- الأمر من الليف المقرون :
٣٢٨	- اسم الفاعل من الليف المقرون
٣٢٨	- اسم المفعول منه
٣٢٨	- بناء الليف المقرون للمجهول
٣٢٨	-
٣٢٩ - ٣٤٧	<u>الباب السابع : في (المهموز) :</u>
٣٣٥	- مضارع « رأى »
٣٣٧	- تأكيد « يرى » في الشرط
٣٣٨	- الأمر من « رأى » .
٣٣٨	- تأكيد الأمر منه .
٣٣٩	- اسم الفاعل من « رأى »
٣٣٩	- اسم المفعول منه .
٣٤١	- بناء « رأى » للمجهول .
٣٤٢	- أبواب المهموز .
٣٤٣	- حكم (الهمزة) في الخط .
٣٤٤	- <u>مبحث في حل العقد .</u>
٣٤٧	- <u>الخاتمة .</u>